

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

عنوان الأطروحة

التنمية المحلية وإشكالية البيئة

-دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في : علم الاجتماع

تخصص: علم إجتماع البيئة

إشراف الأستاذ الدكتور:

-نور الدين زمام

من إعداد الطالبة

- نصيرة سالم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
براهيمي الطاهر	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	رئيسا
زمام نور الدين	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مشرفا ومقررا
دبلة عبد العالي	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا مناقشا
بن بعتوش عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	باتنة	عضوا مناقشا
عوفي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	باتنة	عضوا مناقشا
بلعادي براهيم	أستاذ التعليم العالي	قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015/2016

شكر وعرّفان

يطيب للباحثة بعد شكر الله عز وجل، أن تتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور **زمام نور الدين** لتشريفه متابعة الأطروحة والإشراف عليها؛ بما بذله من جهد في القراءة وإبداء الملاحظات السديدة والنصائح القيمة والغالية طوال فترة إنجاز الرسالة والتي كان لها أعظم الأثر في إتمام هذه الرسالة، فكان نعم الوالد والمعلم فجزاه الله خيراً وبارك له في صحته وعلمه وأسرته.

كما أتقدم بخالص التقدير والعرّفان للأستاذ الدكتور **دبلة عبد العلي** على شموله للباحثة بالرعاية والتوجيه، وعلى ما قدمه من دعم ومساندة منذ تسجيل هذه الرسالة.

كما لا يفوتني توجيه خالص التشكرات إلى مختلف الهيئات والمؤسسات خاصة مديرية التعمير والهندسة المدنية والبناء على مد يد العون وكذا عمال مكتبة الإخوة عماري بباتنة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أزواجهم وأبنائهم

إلى كل من نسخ في ذاكرتي حرفاً، إلى كل من شجعني على سلك دروب العلم

إلى كل من ساهم في إعداد هذه الدراسة، سواء من قريب أو من بعيد

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

مقدمة

لقد أنعم الله على الانسان بكل شيء من خلال خلقه عز وجل لكوكب الأرض، لكي يعيش فيه الانسان ويعمره ويحافظ عليه لكن طبيعته البشرية الطامعة وأنانيته المفرطة جعلته يستحوذ على الأرض لوحده دون سائر المخلوقات، بل وفي نفس الوقت ومن منطلق القوة التي اكتسبها البعض دون بعضهم ، وجعلوها معيارا للاستحواذ على القدر الأكبر من الأرض وخيراتها، فأصبح الأقوى هو الأكثر استحواذاً والأكثر استغلالاً جائراً للأرض وما عليها وما فيها من موارد طبيعية ومواد خام، فبدلاً من أن يعمر الأرض ويحسن استغلالها ويتقاسم مع جيرانه خيراتها ليعيش الجميع في سلام ورفاهية؛ كان الاستنزاف لموارد الأرض وإهلاك قدرتها على إعادة تأهيل نفسها وتعويض ما فقدته.

فالبينة الطبيعية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتكيف مع آثار الدمار الذي يسببه البشر، وليس بمقدورها من - آليات السنن الطبيعية - مواكبة الهدر والاستنزاف لمواردها وتلويث نظامها الحيوي.

السبب الذي أدى إلى ضعف الأرض والبيئة ووهنها، بل تعدّ الأمر ذلك إلى الخوف على المستقبل من فقدان الأرض لقدرتها وحرمان الأجيال في المستقبل من مقومات الحياة الطبيعية، فتصبح هذه الأجيال ضحايا للاستغلال الجائر للبيئة والأرض ومواردهما، بسبب الضغط الذي مارسه الأجداد في عصور ازدهارهم التقني والصناعي، وما واكبه من انتشار واسع للنمط الرأسمالي وما رافقه من استعمار واستغلال غير عقلاني للثروات المعدنية وتدهور للأراضي الزراعية ونقص في المياه.

وبدأت آثار هذا الجور في الظهور، ولاح في الأفق إنذار الحظر وعم كل مكان في العالم، وعانى الجميع، إما من تراجع في إنتاج ووفرة الغذاء، نتيجة للتزايد المذهل في تعداد السكان ونقص المياه وتلوث المصادر المائية وإما من تلوث الجو وتغير المناخ من جراء التطور الصناعي والتوسع العمراني واستغلال الطاقة دون حرص، مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة والأترية في الجو، وارتفاع درجة حرارة الأرض، ونتج عن هذا انتشار الأمراض وتدهور الموارد الطبيعية وتراجع في إنتاجية الأرض والمجاعات والفقر وانتشار البطالة ... وغيرها

هنا ظهر سؤال شغل العالم أجمع شماله بجنوبه، حول مدى قدرة الأرض والبيئة على الاحتمال ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي ولأحفاده من بعده... ذلك

التدمير الذي يمارسه لأكثر من قرنين من الزمن، أي منذ بداية النهضة الصناعية الأولى، وكان الجواب في التنمية المستدامة التي يرى الكثيرون أنها الحل؛ فالخطر محقق بالجميع لا محالة، ولن يفرق بين مجتمع غني وآخر فقير وضعيف، وإن كانت المجتمعات الفقيرة هي الأقرب إلى التضمر، إلا أن غيرها من المجتمعات القوية لن تنجو بالضرورة.

نتج هذا الانشغال عن وحدة لم يعرفها العالم من قبل تمثلت في سعي الجميع وتعاونهم لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تعريفه بالتنمية المستدامة، والتي تهدف أساساً إلى تلبية الاحتياجات للجيل الحالي دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في إطار هذا المسعى؛ ومن هذا المنطلق وفي سياق الإفراط في استغلال ما يوجد لدى الأرض من طاقة كامنة ومنتجة، أصبح هناك حديثاً عن الديون الإيكولوجية، أي الافتراض من المستقبل وحرمان الأجيال المقبلة من حقوقها المشروعة، وأصبحت الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مدعوة للتقيد بأخلاقيات جديدة للحفاظ على البيئة، والعمل على وقف ما ينجم عن الأنشطة البشرية التي - لا تأخذ بالأبعاد البيئية في الحسبان- من آثار ضارة على البيئة والمجتمع، وتبني سياسات وممارسات واستثمارات مسؤولة بيئياً.

ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا هذه التي تسعى إلى البحث عن مدى وجود الفكر البيئي ضمن استراتيجيات التنمية المحلية بولاية " بسكرة"، من خلال دراسة آراء عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بالمنطقة وقد اعتمدنا في معالجة موضوع هذه الدراسة على ستة فصول مترابطة فيما بينها على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة، وقد تناولنا فيه إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، ثم أهمية الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة، و في الأخير عرض بعض الدراسات السابقة والمثابرة وكذا المدخل النظري المعتمد في الدراسة.

إلى جانب هذا الفصل خصصنا ثلاثة فصول نظرية تطرقنا فيها إلى التراث النظري لمتغيرات الدراسة وأدبياتها؛ فالفصل الأول منه خصصناه للتعريف بالاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة حيث تناولنا فيه: الاهتمامات التقليدية في دراسة البيئة، البيئة عند علماء الاجتماع الاوائل، المداخل النظرية في دراسة البيئة (الاهتمامات النظرية الحديثة) وفي الأخير تناولنا الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة.

أما الفصل الثاني منه، فهو موسوم بالتنمية تناولنا فيه مجموعة من العناصر المتعلقة بالتنمية وهي: الاتجاهات النظرية للتنمية ومؤشراتها ومعوقاتنا لنصل في الأخير إلى التنمية المحلية ثم المسيرة التنموية بالجزائر.

وبعد عرضنا للفصلين السابقين اللذان تناول كل منهما البيئة والتنمية، كان لابد من الربط بينهما في فصل مستقل عنوانه كما يلي: من الاهتمام بالبيئة إلى التنمية المستدامة، تطرقنا فيه إلى تطور مفهوم التنمية المستدامة إلى جانب عرض أبعادها وعناصرها، ثم عرجنا على واقع التنمية المستدامة بالجزائر من خلال إعطاء لمحة عن مؤشراتها وكذا أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها وكيفية إدارتها، لننتقل في آخر الفصل إلى التشريع البيئي في الجزائر.

وللإجابة عن التساؤلات التي كانت منطلقا لدراستنا وجب علينا النزول إلى ميدان الدراسة لنتخذ منه البيانات والمعلومات التي تم جمعها منه محاولة الإجابة على هذه التساؤلات وعليه اشتمل الجانب الميداني للدراسة على فصلين اثنين الفصل الأول منه خصصناه للإجراءات المنهجية للدراسة، حيث تناولنا فيه مجالات الدراسة (المجال المكاني والبشري والزمني للدراسة)، وكذا المنهج المتبع في الدراسة ثم العينة وطريقة اختيارها، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات وكيفية معالجتها ثم توزيعها على أفراد العينة وجمع البيانات الخام وتقريرها.

الفصل الثاني : والذي قمنا فيه بعرض وتحليل نتائج الدراسة، حيث استهلته الباحثة بعرض وتحليل عام للبيانات الميدانية التي تم تجميعها في هذه الدراسة، وضمننا جملة من الجداول الاحصائية، ثم قمنا بعرض ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها.

بعدها قمنا بتحليل عام لنتائج الدراسة في ضوء المدخل النظري وأهدافها الجانب النظري وكذا الدراسات السابقة.

وفي الأخير وضعنا خلاصة عامة للدراسة ككل ونتائجها التي أسفرت عنها مع مناقشتها في ضوء تصورنا العام لموضوع الدراسة وأبعاده الواقعية، وأتبعنا ذلك بجملة من التوصيات والمقترحات للأطراف المعنية.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: اشكالية الدراسة

ثانياً: أهداف الدراسة وأهميتها

ثالثاً: مفاهيم الدراسة

رابعاً: الدراسات السابقة

خامساً: المدخل النظري للدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة.

لقي الاهتمام بالبيئة تزايداً سريعاً على الساحة العالمية وربما يرجع هذا لكونها أصبحت تهدد بقاء الإنسان ورفاهيته، إلا أن هذا الإدراك الواسع لأهمية البيئة لا يعني أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة حديثة العهد بل هي علاقة أزلية وأبدية معروفة على مر التاريخ.

ولقد كانت هذه العلاقة في البداية تتسم بسيطرة البيئة على الإنسان، إلا أنه سرعان ما أصبح هو الطرف القوي في هذه العلاقة وأخضع البيئة له، ومن هنا زاد الاهتمام بدراسة هذه القضية على نطاق العلماء والمتخصصين.

فقد ارتبط هذا الاهتمام في البداية بالعلوم الطبيعية كالفيزيولوجيا والبيولوجيا والكيمياء، إلا أن هذا ينبغي أن لا يجعلنا نغفل عن حقيقة هامة، وهي أن الإنسان في النظام البيئي يشكل عنصراً أكثر تأثيراً، فهو الذي يقوم بالاستفادة من مواردها، وفي بعض الأحيان يضغط عليها ويستنزفها بل وصل الأمر إلى تلويثها.

ومن هذا المنطلق برزت ضرورة الاهتمام بهذه القضية في علم الاجتماع، ولا يعني هذا الاهتمام مجرد الحديث عن استنزاف الإنسان للموارد بل لابد من تحديد الأساليب التي يجب اتباعها لمنع هذا الاستنزاف.

لذلك اهتم الفكر السوسيولوجي بهذه القضية، وبرز ذلك في أعمال الرواد الأوائل أمثال "سبنسر"، "دوركايم" و"ماكس فيبر" و"بارك" ... وغيرهم، وكانت معظم أعمال هؤلاء الرواد تتمحور حول توضيح طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وكيف أنها علاقة تبادلية وأزلية لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة.

ولقد جاء هذا التحول الذي طرأ على اهتمامات علماء الاجتماع بقضية البيئة، نتيجة التدهور البيئي الذي هو مرتبط ارتباطاً عضوياً ببروز الحضارة الصناعية والثقافية الحديثة، هذه الأخيرة التي فتحت أفاقاً وفرصاً واسعة أمام الإنسانية، هي التي تسببت الآن في تدهور البيئة على الصعيد العالمي والاقليمي والمحلي، وتتحمل مسؤولية تفاقم التلوث وتحوله إلى معضلة تؤرق البشرية في كل أنحاء المعمورة .

حيث وفرت هذه الحضارة وسائل الراحة للإنسان وساهمت مساهمة فعالة في تحسين مستوى حياته خلال العقود الأخيرة؛ غير أن منافع هذه الحضارة الصناعية والثقافة الحديثة هي

حقيقة واضحة، إلا أن مخاطرها وأضرارها أخذت تزداد وضوحا وخاصة فيما يتعلق بالتدهور البيئي العالمي.

وتماشيا مع تلك التغيرات البيئية وما فرضته من تكاليف اجتماعية حدث تحول في اهتمام علماء الاجتماع من مجرد الاهتمام بدراسة علاقة الانسان بالبيئة، إلى دراسة التكاليف البيئية المترتبة على تبني سياسة تنموية معينة دون أخرى.

وقد بدأ الاهتمام الملحوظ على المستوى العالمي بقضية حماية البيئة في دول الشمال المصنعة في الستينات، عندما أثرت مسألة الأمطار الحمضية التي سممت مصادر المياه العذبة في "السويد" وأثرت في غاباتها، وعندما تبين من الدراسة أن مصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من محطات التشغيل والمصانع في أمريكا الشمالية على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، وبهذا اكتسب المسألة بعدا عالميا يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية، ولقد سبقت هذا بسنوات قلائل ظواهر "محيرة" لتدهور البيئة نتيجة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها التصنيع المكثف والتجمعات الحضرية التي غزت الريف وغيّرت معالمه.

وفي إطار الإعداد للمؤتمر العالمي للبيئة في ستوكهولم سنة 1972 و الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ عقدت لقاءات عدة تمهيدية في الأشهر السابقة لانعقاده، وكان من بينها اجتماع يعد الآن علامة تاريخية في تطور حركة الحفاظ على البيئة في المدينة "فونيه" "Founex" بالقرب من "جنيف" في "سويسرا"، ففي هذا الاجتماع برزت فروق جوهرية بين موقف دول الشمال المصنعة، من الموضوع وموقف الدول النامية التي مازالت تسعى إلى تطوير مجتمعاتها وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها.

فقد كانت وجهة نظر هذه الأخيرة أن المشاكل التي وردت ليست مشاكل الدول الآخذة بسبيل النمو، وأن القضية بالصورة التي تطرح بها -ليست من بين أولويات اهتمامات هذه الدول التي مازالت تخطو خطواتها الأولى في التصنيع.

وأبرزت المناقشات وجها آخر جديدا تماما للقضية ركز على أهمية اتساع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الاجتماعية إلى جانب البيئة الطبيعية، ورفع للمرة الأولى الشعار القائل بان "الفقر هو أكبر ملوث للبيئة" وعلى هذا الفهم الجديد شاركت الدول النامية في المؤتمر بفعالية واضحة وانتهى

المؤتمر إلى تأسيس "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" الذي أقر في بداية عمله بأن إشكالية البيئة لا يمكن معالجتها بشكل منفصل، لأنها نظام مندمج ومتداخل مع كل القطاعات.

ولذلك تم تبني مقاربة جديدة لمعالجة إشكالية البيئة بشكل مندمج مع التنمية، وهذا ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة؛ والذي أدرج في برنامج العمل المعروف بـ "خطة 21" والهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي، دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في إطار هذا المسعى.

وقد أظهر هذا التقدم مقدار ما سيفقده الإنسان من إدخال الاعتبارات البيئية في التنمية التي ستغطي له مجالات كثيرة، بما تشتمل عليه من بدائل متعددة في الإنتاج والاستهلاك وفي التكنولوجيا وأنماط استغلال التربة وفي تصاميم المصانع وتخطيطها، كما أنها تشمل تطوير المجتمعات البشرية واستخدام ما يمكن أن يؤدي إلى رفع المستويات المعيشية على أسس بيئية سليمة.

وحتى تكون هذه الاستراتيجية وثيقة مفيدة لتخطيط السياسات البيئية وتنفيذها، فإنها تقترح إيجاد هيكل مؤسسي يعكس كافة القضايا والأولويات القطاعية ذات التأثير على البيئة والتنمية في تلك البلدان، الأمر الذي أدى إلى مشاركة الوزارات والدوائر الرسمية وغير الرسمية المعنية بشؤون البيئة في إعداد هذه الاستراتيجية مشاركة فعالة، مما سيسهل في المستقبل العمل بالتوصيات النهائية التي جاءت بها هذه الإستراتيجية، ووضعها موضع التنفيذ دون حدوث صراعات بين القطاعات المختلفة.

وقد أظهرت هذه الوثيقة بوضوح تام كيف يمكن أن تسهم صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها في تحقيق أهداف التنمية التي نتطلع إليها، على اعتبار أنها وسيلة رئيسية لتحقيق صيانة الموارد الطبيعية، عن طريق إدخال الاعتبارات البيئية في خطط التنمية.

والأهم من ذلك كله أن من شأن هذه الاستراتيجية أن تحدث تغيير مهما في موقف الإنسان تجاه البيئة، لما ستوفره من فرص تأمين مقومات حياة أفضل له ولأبنائه وللأجيال القادمة من بعده، من خلال إطلاعه على أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية المتوفرة في بلده وكيفية التعامل السليم والواعي معها ومشاركته الفعالة في حمايتها والمساهمة في منع هدرها.

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدؤوب أن تفعل وتحقق هذه التنمية المستدامة التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقيها الاقتصادي وقسمها الاجتماعي ومناحيها

البيئية وكل مجالات العيش في مسيرة طويلة وجسيمة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة بكل معانيها من تشغيل ودخل وصحة وتعليم ومساواة وغيرها ... آخذة في الحسبان مشاكل البيئة التي ما فتئت تهدد التراث الطبيعي من أجل تحقيق هدف الاستغلال الأمثل والرشيد لكل الموارد والمتاحات الطبيعية في بلد حياه الله بكل الخيرات وزينه بكل الثروات.

ومن ثم بدأت الجزائر بالاهتمام بضرورة تقييم البعد البيئي لمشاريع التنمية المحلية، أي وضع التأثيرات البيئية في الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار بشأن القيام بهذه الأنشطة.

وينبغي أن نؤكد على أن تقييم أي مشروع تنموي بما في ذلك المشروعات الصناعية، لا ينبغي أن يتم في ضوء اعتبارات اقتصادية فحسب، إذ أن تغطية الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروعات التنمية المحلية على قدر من الأهمية؛ وليس هناك أدنى شك في أن عدم أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان كانت السبب في معظم المشكلات البيئية الناتجة عن السياسات التنموية التي تبنتها الجهات المعنية بالتخطيط للتنمية المحلية بولاية "بسكرة".

وعلى ضوء ذلك تعد الدراسة من قبل الدراسات التشخيصية التي ترمي إلى محاولة الوقوف عن مدى مراعاة البعد البيئي أثناء القيام بمشاريع التنمية المحلية بولاية بسكرة".

وبهذا تكون وقفنا البحثية تتمحور بشكل جوهري في التساؤل التالي:

- ما مدى وجود الفكر البيئي في استراتيجية التنمية المحلية بولاية "بسكرة"؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال طرح أربعة تساؤلات فرعية هي كما يلي:

•التساؤل الفرعي الأول:

- إلى أي حد تم مراعاة البعد البيئي في المشاريع التنموية بولاية "بسكرة"؟

وتتم الإجابة على هذا التساؤل بالتعرض لبعض المؤشرات ذات الصلة بهذا البعد مثل: الفائدة من المشاريع التنموية، دراسة المشاريع التنموية، موقع الوحدات الصناعية، التخطيط لإنشاء المشروع التنموي وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

التساؤل الفرعي الثاني:

- ماهي الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالمنطقة؟

هذا التساؤل سنحاول الإجابة عنه من خلال إثارة المؤشرات التي ترتبط بإغفال البعد البيئي ضمن مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة وهي: المشكلات البيئية، أثار المشكلات البيئية.

التساؤل الفرعي الثالث:

- ما هو دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة بولاية "بسكرة"؟
سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التعرض لبعض المؤشرات ذات الصلة بهذا البعد مثل: دور المجالس المحلية بحماية البيئة بالمنطقة، دور الجمعيات في حماية البيئة بالمنطقة، مشاركة الأفراد بحماية البيئة، أسلوب تفعيل المشاركة بحماية البيئة بالمنطقة.

التساؤل الفرعي الرابع:

- إلى أي حد يتم الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بولاية بسكرة؟
سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التعرض إلى بعض المؤشرات التي ترتبط بهذا البعد مثل: أسلوب تدخل الجهات المعنية لحماية البيئة بالمنطقة، فعالية القوانين والتشريعات البيئية بالمنطقة، معوقات تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة.

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها.

1- أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلها القمم والمننديات العالمية، فتصبح أهمية موضوعنا هذا المعنون بالتنمية المحلية وإشكالية البيئة- دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة- مستمدة من خلال الاهتمام العالمي والاقليمي والمحلي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية ابتداء من مؤتمر "ستوكهولم" حول التنمية البشرية عام 1972 ومرورا "بقمة الأرض" في "ريو دي جانيرو" "بالبرازيل" حول البيئة والتنمية عام 1992، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دولة وحكومات في سبتمبر 2000، بالتوقيع على إعلان الألفية ، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة ، ووصولاً إلى قمة "جوهانسبرغ" التي عقدت في "جنوب إفريقيا" صيف عام 2002 حول التنمية المستدامة، فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي "بكوالا لامبور" "بماليزيا" حول المعرفة والحكمة عام 2003.

فلم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية وثروات البيئة ومواردها بين الأجيال المتعاقبة.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة تعميق الفهم والتحليل لمدى وجود الفكر البيئي ضمن استراتيجية التنمية المحلية لولاية بسكرة، من خلال دراسة آراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة، وذلك بتركيز البحث على مدى وجود البعد البيئي ضمن سياسة وخطط المشاريع التنموية بالمنطقة، وكذا محاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي ضمن هذه الاستراتيجية على البيئة والمجتمع ؛ إلى جانب البحث عن دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة، وكذا مدى الالتزام بتطبيق قوانين وتشريعات البيئة بولاية "بسكرة".

2- أهداف الدراسة:

لما كان الهدف الاساسي لهذا البحث هو الوصول إلى معرفة مدى وجود الفكر البيئي ضمن استراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة؛ لذلك فإنه لمعالجة وتحقيق هذا الهدف كان لابد من تحقيق وإنجاز الأهداف الفرعية التالية.

- 1- تشريح الواقع البيئي بولاية بسكرة وتحديد مدى مسؤولية الجماعات المحلية في حماية وتحسين البيئة في ظل القوانين والتنظيمات السارية.
- 2- تقييم الأساليب المتبعة في الماضي والحاضر في تحديد مواقع ونوعية المشاريع التنموية بالمنطقة.
- 3- دراسة الوضع الذي آلت إليه البيئة بولاية بسكرة.
- 4- لفت أنظار من يتمتعون بصنع القرارات من أجل حماية البيئة ضمن خطة تنموية متكاملة.
- 5- التأكيد أن حماية البيئة مسؤولية مشتركة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.
- 6- تهدف إلى التعريف بمهام الجماعات المحلية والهيئات اللامركزية في مجال حماية البيئة، من خلال محاربة التلوث والمحافظة على الصحة والسلامة العامة، في إطار القوانين السارية المفعول.
- 7- معرفة مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية بالمنطقة، والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.
- 8- الوصول إلى اقتراحات وتوصيات من شأنها تصحيح الخلل القائم وتوجيه السلطات المحلية نحو اهتمام أكبر بهذا القطاع، وتبني سياسة بيئية محلية في إطار التنمية المستدامة.

ثالثا - تحديد المفاهيم:

1- مفهوم التنمية:

التنمية من الألفاظ التي شاع استعمالها بكثرة في الآونة الأخيرة سواء كان هذا في الدول المتقدمة أو النامية، لكن على الرغم من هذا الشيوع وتلك الأهمية فما زال اللفظ يحاط بالغموض والالتباس وتتعدد وجهات النظر حول هذا المفهوم تبعا لأوضاع المفكرين وجنسياتهم وربما حتى انتماءاتهم وكانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلية.

ونحاول في هذا العنصر أن نوجز أهم التعريفات الشائعة المتعلقة بالتنمية ولو بصورة موجزة وأهم الأفكار الواردة في هذا المجال، فقد عرفت التنمية من وجهات نظر مختلفة منها:

➤ المفكران: " ميير " و"بالدوين" يقولان:

" إن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة ويقصد بكلمة " عملية التنمية" ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضاً، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الأمد"⁽¹⁾

➤ تعريف " فيورتادو "

" التنمية الاقتصادية، ليست سوى العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأساببه كما وكيفا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين، حيث تتحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية"⁽²⁾

*المفكر " واللت روستو "

عالج هذا الكاتب الأمريكي " روستو" في كتابه الذي يحمل عنوان مراحل النمو الاقتصادي وقضية النمو والتنمية؛ حيث يرى أنه بالإمكان تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات على النحو التالي:

- المجتمع التقليدي
- المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق
- المجتمع المنطلق
- المجتمع السائر نحو النضوج
- المجتمع الذي دخل عنصر الاستهلاك النسبي الواسع

⁽¹⁾ ميير وبالدين: التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ص (6.5)

⁽¹⁾ سيلسو فيورتادو: " النمو والتخلف، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973، ص 27

وبهذا التصنيف يستعيز ويستبدل " روستو " عن مراحل تطور المجتمع البشري (المشاعية العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية...) بمراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي كما يعيد النظر بهذا التحديد عن واقع استغلال الدول الاستعمارية لشعوب البلدان النامية إضافة إلى أن هذا التحليل يسعى إلى تغطية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلف الدول النامية من خلال تأكيد أنه الشعوب والأمم تبدأ أساساً من مرحلة التخلف التقليدية وليس للاستعمار أي دور في هذا الواقع، كما يصور هذا التحليل أن وضع تخلف الدول النامية هو وضع طبيعي مؤقت.

ومن هنا نستشف الموقف السياسي للكاتب من خلال هذا التحليل الذي ينم عن نظرة السيد المتخاذل الذي يحاول أن يبرز عدوانيته واستنزافه لثروات الغير على شاكلة قانون التوازن الطبيعي " الحوت الكبير والديدان الصغيرة"⁽¹⁾

➤ " سميلسر "

يقول " سميلسر " إن التحديث أو (التنمية) يتضمن تحولاً في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا (أي أن تصبح أكثر تعقيداً) ، والسكان (مزيد من التحول إلى المدن) والزراعة (مزيد من الإنتاج التجاري) والأسرة (مزيد من الثورية) ، والدين (مزيد من العلمانية) وهكذا...، كما ذهب " بارسونز " إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها

- زيادة (أو تدعيم) القدرة التكلفة للمجتمع وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها⁽²⁾

➤ تعريف " شومبتر "

يقدم " شومبتر " في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية تفسيراً لكل من مفهومي النمو والتنمية إذ يرى أن النمو " هو تغير تدريجي منظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد.

أما التنمية: فهي نتاج قوي تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوي توسيعية ضاغطة.

(1) قادري محمد الطاهر: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 20

(2) السيد الحسيني: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، ط1، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1980، ص 64.

ومن ثم يعني النمو بالتبدلات الكمية التي تحصل بين المتغيرات الاقتصادية الإجمالية كالدخل الوطني والنتاج الوطني والإنتاج الإجمالي، وحصّة الفرد منها، وتشتمل التنمية إضافة لذلك على مجمل التحولات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتحقق في بلد معين بصورة قصدية إرادية من خلال اعتماد سياسات البرامج الإنمائية طويلة الأجل.

كما أن تطوير الاستهلاك كما ونوعاً ورفع حصّة الفرد من السلع والخدمات الاستهلاكية (تحقيق الرفاه) يمثل الهدف النهائي لعملية التنمية⁽¹⁾.

➤ تعريف إسماعيل صبري عبد الله

"التنمية ليست مجرد عملية نمو اقتصادي تجري في فراغ بل هي عملية مجتمعية شاملة تغطي الإنتاج وزيادته، والخدمات واتساع مجالاتها، وكذلك أنماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية التي لها أثرها الذي لا ينكر ولا سيما في مستوى تحديد أولويات التنمية"⁽²⁾.

➤ تعريف محمد الجوهري:

يحدد محمد الجوهري مفهوم التنمية على أنه "يعني توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرصة النمو والتقدم فتتطلب التنمية توسعا حاسما في كل مجالات القدرات والأنشطة الإنسانية، ويشمل المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية من حيث قهر الظروف الجغرافية والمسافات المكانية و تحسين مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب، وأخيرا المجالات الاجتماعية، وتشمل تنشيط الإعداد المتزايد باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف محددة وأداء وظائف مستخدمة باستمرار، فلا يقتصر دور أبناء الجماعة التي تشهد عمليات التنمية على مجرد تنفيذ الأوامر بل يتعداها إلى المشاركة الإيجابية الفعالة في

(1) قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص ص (22-23).

(2) محمودي الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص 187.

المشاورات وعمليات اتخاذ القرار بشأن تحديد أهداف التنمية وكذلك المشاركة في الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية⁽¹⁾

➤ عاطف غيث

يرى أن التنمية "تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معنية لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها"⁽²⁾.

➤ تعريف هيئة الأمم المتحدة:

أقرت هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956 تعريفاً مميزاً للتنمية على أنها "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع".

ويعد هذا التعريف المميز لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية، وذلك بتحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها⁽³⁾.

➤ المفهوم الماركسي للتنمية:

إن الطرح الذي دعا "كارل ماركس" (1818-1883) و"فريدريك أنجلز"، يرتكز عند الانشغال بتفسير عدة قواسم مشتركة تتمثل في التوجه الأساسي للتنمية نحو الداخل وليس نحو الخارج الاعتماد على النفس أساساً والمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية وتخفيض التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى رفاهية إنسان العالم الثالث، وتأثيرها على أهمية العلاقات الاجتماعية للإنتاج سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وتبرز بالتالي أهمية تملك وحيارة

(1) خالد عبد الرزاق محمد علي: المردود البيئي للمشروعات الصناعية وأثرها على البيئة والتنمية، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية، غير منشورة، قسم العلوم الانسانية البيئية، جامعة عين شمس القاهرة.

(2) محمد شفيق: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 16.

(3) محي الدين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971، ص 301.

وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وأهمية استغلال المصادر الوطنية والتحكم فيها، وكذا أهمية التوزيع المتكافئ لجهود وخبرات التنمية.

وينظر إلى التخلف في هذا الإطار كتعبير حدودي لعملية تاريخية يتم فيها كبح القوى المنتجة عن طريق علاقات الإنتاج الرأسمالية المشكلة للسوق الدولي⁽¹⁾.

➤ أطروحات التنمية الأخرى البديلة:

وهي تتسع لتشمل أطروحات لا تختلف كثيرا عن النظرية الماركسية للتنمية مع إضافات لبعض الأفكار أو إضافات أولويات إستراتيجية، كما يمكن تحديد اختلاف المفاهيم الجديدة حول التنمية عن مثيلاتها في أربع نقاط أساسية هي:

- توجيه التنمية نحو الداخل أساسا.

- تركيز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي ومحرك لهذه العملية .

- تأخذ بعين الاعتبار العملية في نفس الوقت المشاكل المتعلقة بالبعد الدولي وتعتبر تلك النقاط الأساسية عن نفسها في تحديد مفهوم التنمية يشمل أربع مستويات هي: تنمية متكاملة، ومركزة على الإنسان ومتوجهة نحو الداخل، وعامة.

أ- مفهوم تنمية متكاملة:

يتجه هذا المفهوم لإعطاء معنى شامل ومتكامل للتنمية، لا يقتصر على المظهر الاقتصادي فقط والمعبر عنه بمعدلات النمو، بل يشمل كل المظاهر الاجتماعية الأخلاقية التي تسمح بتطبيق واستعمال المعرفة اللازمة للسيطرة على الطبيعة، والتي تسمح أيضا بتفجير وانبثاق الطاقات الأخلاقية للمجتمع⁽²⁾.

نلاحظ أن هذا المفهوم لا ينظر إلى التنمية كمجرد نمو اقتصادي بحت وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الأسعار، الإنتاجية، التوازن ، معدل النمو...) بل كعملية تمس على حد سواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع.

(1) مصطفى حسن علي: شركاء في تشويه التنمية، ط1، دار الطليعة، بيروت 1983، ص ص (259- 260).

(2) قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 26.

وهذا المفهوم يتحاشى القصور الذي كان يميز تحليلات بعض الاقتصاديين الذين لا يهتمون سوى بالعوامل الاقتصادية البحتة في تفسير التخلف والتنمية، الأمر الذي يعني زيادة الاهتمام بمقاربة جديدة تأخذ في الحسبان الترابط والتداخل بين الظواهر المختلفة والتنمية، كالممارسات الاجتماعية المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية أو بيئية وغيرها.

ب- مفهوم تنمية مركزة على الإنسان:

الإنسان هو الذي يحدد أهداف التنمية، وهو الذي يبذل الجهد في عمل واعي لإخضاع التنمية لتحقيق هذه الأهداف وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية ككل، فالتنمية لا تعني مجرد تنمية الأشياء ولكنها تدل على تنمية الإنسان أولاً وقبل كل شيء لكن هذا المفهوم يثير عدة مشاكل منها:

مشكلة العلاقة بين الإنسان والمحيط:

فالإنسان ليس مجرد كيان بيولوجي يحتاج إلى إتياع حاجات متعددة، بل هو في تفاعل مستمر بينه وبين محيطه.⁽¹⁾

- مشكلة تدخل الإنسان في التنمية:

ليس فقط بمعنى تنفيذ الأهداف الاجتماعية، ولكن بالمشاركة في تحديد تلك الأهداف. وقد عمدة مجمل التحليلات في هذا الشأن على نفي وجود قانون أو صيغة واحدة عالمية للتنمية، فعلى كل بلد أن يحدد أهدافه تبعاً لإمكانياته، وتبعاً لقيمه الشخصية والأيدولوجية أو رفض المفهوم الخطي للتنمية أو التنمية بالحقاق أو التقليد الميكانيكي لنمط الغرب.

- مشكلة تحديد معنى الإنسان:

" الأمر لا يعني الإنسان بالمعنى الفردي كما تصوره النظريات البرجوازية، حيث ينظر إلى المجتمع كمجموعة من الأفراد الأحرار الذي يكمن في داخل كل منهم رجل اقتصادي يسعى لتحقيق مصالح نفسه، و في نفس الوقت يسعد الآخرين وبشكل آلي ، كما لا يقتصر حق الإنسان في التنمية على مجرد الحقوق المدنية والسياسية الجوفاء، التي لا يكون لها أي معنى واقعي في

(1) المرجع نفسه، ص ص 27-28.

ظل إنسان محروم من لقمة العيش، وعلى النقيض من ذلك فإن حق الإنسان في التنمية يعني في المحل الأول حق كل إنسان وبشكل متساوي في المشاركة في أعباء التنمية والتمتع بثمارها"

ج- مفهوم تنمية موجهة للداخل:

تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على أن مصدر التنمية يوجد داخل البلد المعنى بحيث توجه التنمية نحو نفس البلد، كما يرفض هذا المفهوم أن تكون التنمية تعتمد على علاقات خارجية عن سلطة تحكم هذا المجتمع، ومفهوم التنمية الموجهة للداخل يقترب من مفهوم الاعتماد على النفس باعتبارهما تنمية مناقضة لفكرة التنمية التابعة⁽¹⁾.

د - مفهوم تنمية عامة (شاملة):

وتهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في البناء الاجتماعي ككل لتشمل كافة القطاعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية البيئية التي تعتمد عليها الإنسانية في مجملها.⁽²⁾ وتجدر الإشارة أنه هناك فارق بين النمو والتنمية، والنمو ينظر إليه على أنه عملية ثلاثية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وفي هذه الحالة تصبح التفرقة بين النمو والتنمية كالتفرقة بين التطور والتطوير والتغيير والتغيير، إنما يتمثل في تدخل الإنسان في إحداث التنمية أو التطوير أو التغيير.⁽³⁾

واستنادا إلى المفاهيم المختلفة للتنمية، وكذا المفاهيم المشابهة لها يمكن صياغة التعريف **الإجرائي للتنمية** كما يلي " تعني العملية الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات ومسبباته كما ونوعا، والتي تتم في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين وضمن هيكل بيئي محدد على أساس خصوصيات تميز كل بلد، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام هذه التنمية"

ونستنتج في الأخير أن مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل عام، لا يزال بعيدا من حيث التعريف بطريقة وفاقية، ما يجعلنا في نهاية الأمر نخلص إلى أن التنمية لا تقتصر على مجرد نمو اقتصادي بسيط، إنما الأمر يستلزم تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية، وفي المؤسسات بوجه عام، لأن التغيير في العادات يجعل بالفعل من وجود العلاقات المتطابقة بين العلاقات

(1) أوسكار بينو سانتوس: **جمعية اقتصادي العالم الثالث**، الندوة الخاصة لنادي روما المنعقدة في الجزائر يومي 25-28 نوفمبر 1976.

(2) خالد عبد الرزاق محمد علي: مرجع سابق، ص 85.

(3) محمود الكردي: مرجع سابق، ص 79.

والجماعات الاجتماعية، ليس مجرد معنى جاف و لكن لا تختزل هذه العلاقات إلى أبسط تجميع ممكن واعتماد للسلوكيات الضرورية للأدوار مثلما تسلم بذلك النظرية النيوكلاسيكية.

بعد عرضنا لمجموعة من المفاهيم التي تناولت التنمية لابد من التطرق إلى مفهوم لا يقل أهمية على سابقه وهو **مفهوم التنمية المحلية**؛ لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى:

مفهوم المحلية: والتي تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري للجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات، والذي يمكن أن يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية والطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لسكانه ك القبيلة والعشيرة¹

كما يرتبط **مفهوم المحلية بمفهوم الإقليم**، وهذا ما يؤكد رجل الاقتصاد "بيترانر بيكو" حيث يقول أن الإقليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونيات ويتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك،

أما المجتمع المحلي: فهو جماعة من الناس تعيش في بقعة جغرافية معينة وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية ذات مصلحة مشتركة، ولها تنظيم اجتماعي وإداري كما أنه لها قيما ومصالح وأهداف متباينة، وهذا يدل على أن المجتمع المحلي هو فئة بشرية تقطن إقليم جغرافي معين وتقوم بعدة نشاطات على مختلف المستويات، تحت نظام اجتماعي وإداري موحد وتحكمهم مبادئ، وأهداف مشترك².

ومنه تعرف التنمية المحلية:

" بأنها العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، تقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"³

زيارة الموقع بتاريخ 11 أكتوبر 2015 تمت <https://uqu.sa/Ksnemari/ar/12341> (1)

تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 أكتوبر 2015. مفهوم التنمية المحلية=q?search <https://www.google.com/search> (2)

تمت زيارة الموقع بتاريخ 20 أكتوبر 2015 <https://mayadin.net/mode/1620> (3)

وعليه يمكن تعريف التنمية المحلية إجرائيا بأنها :

"عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى حياة التجمعات والوحدات السكانية في إطار منظومة متكاملة".

ولعل التنمية المستدامة هي الحل لكل عالق من المشاكل إذا ما معنى التنمية المستدامة وما المقصود بها؟

2- مفهوم التنمية المستدامة:

لم يعد يكفي الآن أن تكون التنمية منسجمة مع ثقافة الناس ومع قيم ومعتقدات المجتمع، بل أنه قد برز مع نهاية الثمانينيات تيار تنموي يدعو أيضا إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية، وقد استقطبت أدبيات التنمية التقليدية البيئية، وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، كذلك كانت هذه الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية كما سبق وقلنا في مفهوم التنمية- وأحيانا سياسية واجتماعية وثقافية، لكنها لم تنظر قط إلى التنمية نظرة بيئية وطبيعية، لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي، وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره على مجمل مسارات التنمية والحياة، إن العالم يكشف الآن أن النظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل، وربما كان هذا التأثير أكثر اليوم أكثر من أي وقت مضى.

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن الايكولوجيا هي أكثر تحكما في التنمية من الأيديولوجيا، وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي عناية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية في نهاية السعي من أجل تطوير وإغناء البيئة.⁽¹⁾

إن التنمية لكي تكون تنمية ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة، هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة

➤ تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة (1981):

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم، لكن مع بداية عقد الثمانينيات أخذ

(1) عبد الخالق عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية مقال في المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993، ص 92.

البعض بطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد.

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة". تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها، وكما جاء في هذا التقرير فإن التنمية المستدامة هي "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"⁽¹⁾

والملاحظ على هذا التعريف أنه تأثر بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.

➤ تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير استراتيجيا المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك** الصادر عام 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تعرف التنمية المستدامة بأنها " قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات".⁽²⁾

لقد ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معنى التنمية المستدامة، وساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية و علماء البيئة لتطوير أسس ومبادئ التنمية المستدامة، كما أصبحت الأبعاد العميقة للتنمية المستدامة بعد نشر تقرير كتاب مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولاً وأوسعها انتشاراً، فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحث ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجلات الشعبية وغير المتخصصة و أصبح جزءاً من اللغة العامة والدارجة .

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 94.

⁽²⁾ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.

➤ تعريف قمة الأرض (1992):

جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم، ولتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة وفي محل النشاط الاجتماعي و الاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب. وقد جاء مفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير عمل مؤتمر "ريودي جانيرو" المعروف بقيمة الأرض" سنة 1992

" إن البشر هم محل التنمية المستدامة... ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء أن تعتمد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها".⁽¹⁾

➤ تعريف المفكر "جون بيار هوي

" التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظيم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"

تعريف المفكران " ساتو" و " هير ياما"

التنمية المستدامة في معناها- وإن اختلفت صيغها- تعني " تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الاحتلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي"⁽²⁾

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التنمية المستدامة هي تنمية تقي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها، وبالأخص الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي يجب أن تمنح أولوية مطلقة، وبهذا نصل إلى لب القضية ألا وهو تنظيم التفاعلات بين

⁽¹⁾ عبد الخالق عبد الله: مرجع سابق، ص 95.

⁽²⁾ أسامة الخولي: البيئة والتنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، أبو ظبي، 2002، ص ص (51- 54).

الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئية الطبيعية، والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية في أي مجال، بحيث تبقى القاعدة البيئية في حالة توازن في نهاية المطاف، وإن استمر هذا التوازن بعدم الإخلال به لفترات محدودة يعني الاستدامة.

➤ تعريف الأستاذ أسامة الخولي:

" يقصد بالتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها... إنها عملية تغير، حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم" (1)

نلاحظ أن هذا المفهوم يستمد إلى مجموعة من الأسس منها:

- أ- أن تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار الحفاظ على خصائص الموارد الطبيعية ومستوى أدنها الحالي والمستقبلي، بحيث لا ترفع مستوى معيشة مواطني اليوم على حساب مواطني الغد فهي تعتبر أننا شركاء مع الأجيال القادمة في المتاح من الموارد.
- ب- إن التنمية بهذا المفهوم لا تركز على مقدار النمو الاقتصادي بقدر ما تركز على نوعيته وكيفية توزيع عائدته، بحيث تسعى إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين من حيث التغذية والصحة والتعليم.

وذلك بالربط بين سياسات التنمية الحفاظ على البيئة.

- ج- إن هذا المفهوم التنموي الجديد يتطلب إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية بوجه عام، ولهذا كل الصناعة القائمة بوجه خاص، بحيث يتم استخدام تكنولوجيا حديثة تكون أكثر توافقا مع ظروف البيئة، فتحد من مظاهر التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، وتحافظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

- د- إن مفهوم التنمية المستدامة لا يكتفي بتعديل أنماط الاستثمار وهذا كل الإنتاج، وإنما يستلزم أيضا بتعديل أنماط استهلاكية السائدة، وبصفة خاصة في الدول الغنية لما يترتب على تلك الأنماط من إسراف وتبديد في الموارد وتلوث البيئة.

(1) المرجع نفسه، ص ص (51-52)

هـ- إن التنمية بهذا المفهوم تتطلب توسيع نطاق (العائد والتكلفة) ففي ظل اقتصاديات حماية البيئة لابد أن تدخل في حساب التكلفة الأثار البيئية غير المباشرة.

ولابد أن تعتمد الأثمان الاجتماعية للموارد الطبيعية، وليس مجرد أثمانها السوقية.

و- بالنسبة للدول النامية على وجه التحديد، فهي تحتاج إلى تطبيق نظم إنتاجية تتسم بالتواصل والاستدامة والاستمرارية، إذ أن معظم سكان تلك الدول يعتمدون على أنشطة الزراعة والصيد والمراعي الطبيعية بشكل أساسي، وإذا لم يؤخذ في الاعتبار استمرارية واستدامة هذه النظم، فستكون النتيجة الحتمية انهيار مقومات التنمية في تلك المجتمعات.

➤ تعريف الأستاذ " مصطفى كمال طلبة:

" إن من أهم شروط التنمية المستدامة، القدرة على تصميم تدابير في مجال السياسات تستطيع استغلال التآزر المحتمل بين أهداف النمو الاقتصادي الوطني وبين السياسات التي تركز على البيئة، كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغييرات جذرية في مجال التكنولوجيا، وما يتصل بها، فالابتكارات التكنولوجية والنقل والتنفيذ السريعين للخيارات التكنولوجية والنظم الشاملة تمثل عناصر رئيسية في الاستراتيجيات العالمية لتحقيق تثبيت المناخ والتنمية المستدامة معا"⁽¹⁾

هذا التعريف يؤكد على ضرورة التأهيل في تصميم الخطط الملئمة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

➤ تعريف الأستاذ كمال رزيق:

"إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، والتنموي، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، فرغم الجهود الكثيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى العارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة، من حيث تراجع المشاركة الشعبية، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام، وكذا منظمات المجتمع المدني، فالدول العربية (على سبيل المثال)

(1) مصطفى كمال طلبة وآخرون: مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، 2001، ص 44.

لا يمكنها تحقيق تنمية مستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى إن لم تحقق الحكم الراشد الصالح⁽¹⁾

من خلال هذا نلاحظ في هذا التعريف أن الحكم الراشد الصالح ضروري لتفعيل التنمية المستدامة.

من خلال ما تقدم من تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول أنه يصعب علينا الإلمام بها جميعا لحدثة اعتماد المصطلح وعذرية البحث فيه، حيث أن المصطلح لا يزال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسا مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، وبما يضمن استدامتها فإن الحقيقة التاريخية هي أن رعاية البيئة تقع في قلب التنمية المستدامة، وعليه يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي للتنمية المستدامة في بحثنا هذا وهو كما يلي:

" مراعاة الاعتبارات البيئية في مخططات التنمية " ولما كان يقصد بالتنمية المستدامة المجال البيئي على الأخص، وذلك حتى زمن ليس ببعيد، ارتأينا أن ننوه إلى مفهوم البيئة بشكل مفصل من خلال العنصر الموالي.

3- مفهوم البيئة:

إن مشكل البيئة مشكل تفاعلي أو تراكمي حيث أن هذا المشكل تكون في فترة زمنية طويلة تقدر بقرون، وبتطور التاريخ وتعدد العلوم والباحثين، تطورت معه مفاهيم وتعريفات البيئة، وليس من السهل إيجاد تعريف شامل لمصطلح البيئة، ونظرا لتباين هذه المفاهيم فإننا سنحاول أن نوضح هذه التعريفات في مجموعة من الأقسام متبعين في ذلك المجال الزمني ومجال الاختصاص .

3-1 المعنى اللغوي للبيئة:

البيئة لغة مشتقة من "بؤأ" وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها:

-المنزل أو الموضع: فيقال تبوأ منزل أي نزلت، وبؤأ له منزلا وبؤأه منزلا: فيقال هبأه

ويمكن له فيه.

-الاعتراف: يقال باء بحقه أي اعترف به

-الزواج: ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من استطاع الباءة فليتزوج "

(1) قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص53.

-التساوي والتكافؤ: يقال باء دمه بدمه بواء، أي عدله وفلان بواء فلان أي كفوّه إن قتل

به(1)

ولو تفحصنا هذه المعاني نجد أن المعاني الأول هو الذي يتفق مع موضوعنا وهو أشهر المعاني.

2-المعنى الاصطلاحي للبيئة:

تعرف البيئة في الاصطلاح العلمي بأنها " ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار جميع الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان "

فالبيئة بهذا المفهوم تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء، هواء، وأرض، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها(2).

وبالرغم من شيوع ذلك اللفظ فإن استخدامه في البداية كان مقصورا على البيئة الطبيعية، كما جاء به هذا التعريف: "البيئة هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"

والملاحظ على هذا التعريف أنه يركز على البيئة الطبيعية البيولوجية، وهو أقرب ما يكون إلى مفهوم Ecology ومن المهم أن نفرق هنا بين مفهومين كثيرا ما يتم الخلط بينهما وهما:

علم البيئة Ecology: معناه العلم الذي يهتم بالجوانب الفيزيائية والبيولوجية للبيئة من

أرض ، وماء ، وحيوان ونبات في تفاعلاتها المتداخلة

- **البيئة Environnement:**

أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة إلى أن النظام البيئي هو الإطار الذي يعيش فيه الكائن الحي، ويؤثر فيه ويتأثر به، وتتمثل البيئة في كل ما يحيط بالكائن الحي من تكوينات نبات فيزيقية أو حيوية، ولذلك فهي كل متكامل، تكون مكوناتها في تفاعل مستمر ويشمل اطارها كوكب الأرض كله.(3)

(1) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، دار إحياء التراث العربي، 1999، ص 530.

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الانسان والبيئة، القاهرة، 1978، ص ص (31، 41).

(3) خالد عبد الرزاق محمد علي: مرجع سابق، ص 89.

ومن هنا يتضح جليا أن البيئة Environment أعمق وأشمل من المفهوم السابق علم البيئة Ecology وتعرف بأنها "الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته بما فيه من ظروف وموارد وأحياء وتؤثر عليه ويتفاعل معها" كما تعرف أيضا بأنها "عبارة عن مجموعة الظروف الخارجية التي تؤثر في حياة وتطور الكائنات".

والملاحظ هنا أن المعنى الشائع للبيئة مقصور على البيئة الجغرافية أو السكنية. وفي تعريف آخر نجد البيئة "تعني المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي والتفاعل، فالتفاعل متواصل بين البيئة والفرد والعطاء مستمر ومتلاحق" (1)

تبين لنا من التعريفات السابقة أن البيئة شملت كل ما يحيط بالإنسان، فهي تعني الوسط الكلي الذي يولد فيه الإنسان ويتفاعل معه، كما أن تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم البيئة مرتبط بتعدد الزوايا التي نظر منها للبيئة ومكوناتها حيث ركزت بعض التعريفات على البيئة الطبيعية، وركز البعض الآخر على علاقة الإنسان والبيئة، ومن ثم إعطاء أهمية متوازنة لكل من البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن تقسيم البيئة إلى الآتي:

أ- البيئة الطبيعية أو الجغرافية، ب- البيئة الاجتماعية، ج- البيئة الثقافية.

أ- البيئة الطبيعية:

إن الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية ترجع في الأصل إلى الاختلاف في الظروف البيئية والجغرافية، حيث تشمل البيئة الطبيعية الأرض بأشكالها المختلفة من جبلية وسهبية وصحراوية، وكذلك البحار والأنهار والمحيطات وما تحويه في باطنها من مواد أولية، وظروف مناخية، وغيرها من المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها واستحداثها، هذا بالإضافة إلى البيئة البيولوجية التي تشمل على الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات. (2)

(1) عبد الفتاح القصاص: الانسان والبيئة الشعبية والقومية، اليونيسكو، القاهرة: 1980، ص 33.

(2) عزت عجب متولي عبد الحميد متولي: مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، قسم العلوم الانسانية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص 163.

ويتفق عدد من الباحثين على أن البيئة الطبيعية هي الإطار الذي يشمل كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة والطاقة ومصادرها ومياه الأنهار والأمطار والبحار والمحيطات والتربة، وما يعيش عليها أو بداخلها من نبات وحيوان وإنسان في مجتمعاته المختلفة المتباينة، كل هذه العناصر مجتمعة تشكل البيئة الطبيعية. (1)

وبهذا المفهوم تشكل البيئة الطبيعية إطار للحياة الإنسانية حيث تشمل الأرض التي يدب عليها الإنسان ويزرعها ويبني فوقها مسكنه ومنشأته.

ب- البيئة الاجتماعية:

وتتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والظروف الصحية والتعليمية... وغيرها (2)، ولذا فإنه عند دراسة البيئة لا بد من الاهتمام بالإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته وأنشطته الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة، ومن ثم ينتج من تفاعل الناس مع بعضهم البعض صوراً مختلفة من الجماعات والتنظيمات البيئية الاقتصادية والسياسية، وغيرها من أشكال الجماعات والتنظيمات الدينية والاقتصادية والسياسية وغيرها من أشكال الجماعات السائدة في المجتمعات البشرية. وتعبير آخر يمكن القول أن البيئة الاجتماعية تتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية، والخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه، علاوة على خدمات المجتمع مثل الخدمات السياسية والصحية والتجارية والثقافية وغيرها.

ج- البيئة الثقافية:

وتتضمن كم ثقافي غير مادي مثل العادات والتقاليد والقيم والأعراف والفن والأخلاق والقانون وغيرها، كما تتضمن كم ثقافي مادي وتتمثل في جميع المخترعات التي أوجدها الإنسان

(1) المرجع نفسه، ص 164.

(2) إيمان سليمان محمد الروبي: دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من أضرار التلوث البيئي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 207، ص 13.

كوسائل لاستغلال بيئته الطبيعية وتسهيل ظروف حياته فيها، مثل بناء المساكن ووسائل المواصلات... وغيرها (1).

يتضح مما سبق من تعريفات أن البيئة بمفهومها الشامل تتضمن:

- بعد زمني وآخر مكاني.
- مكوناتها حية وغير حية.
- إطار تنظم فيه هذه المكونات وتتفاعل بشكل متوازن من خلال البعدين الزمني والمكاني.
- دور الإنسان وتأثيره فيها، وتأثره بها لكونه مكونا من هذه المكونات.
- عوامل اجتماعية وتكنولوجية، واقتصادية وطبيعية وثقافية تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على عناصر البيئة.

وهناك شبه اتفاق بين الكثير من المهتمين بالدراسات البيئية، على أن البيئة هي "الإطار الذي يشمل جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان"، وقد توج هذا الاتجاه في مؤتمر أستكهولم الذي عقد بالسويد تحت مظلة الأمم المتحدة عام 1972، حيث أعطى للبيئة مفهوما واسعا وتناول تعريفها بالإعلان الصادر عن هذا المؤتمر بأنها: " كل شيء يحيط بالإنسان" (2)

يشير الواقع أن البيئة بمكوناتها المختلفة في حالة من التفاعل، بهدف إشباع حاجيات

الإنسان المختلفة، كما أن المفهوم الحديث للبيئة يقوم على النظرة الشمولية لها، ومن أجل ذلك قامت الباحثة باستعراض مفهوم البيئة من عدة زوايا متممة للمنظومة البيئية والهدف منها هو إثراء الدراسة، ومن بين هذه التعاريف نجد تعريف محمود عبد الرحمان " إنها كل ما يحيط بالكائن الحي من جوانب طبيعية واجتماعية وتكنولوجية (مشيدة) تؤثر ويؤثر فيها" (3)

وفي تعريف آخر نجدها تعني "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات

حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقات مع بني البشر" (4)

(1) أحمد وهب الله محمد: العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية الوعي البيئي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مواطني محافظة قنا) رسالة

دكتوراه في علم الاجتماع- غير منشورة- معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 09.

(2) توماس أميل: البيئة وأثرها على الحياة السكنية، ترجمة زكريا البرادعي، دار الوعي العربي، القاهرة، 1999، ص، ص 11.

(3) توماس أميل: المرجع نفسه.

(4) محمد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1989، ص 09.

وفي تعريف آخر أكثر شمولية نجدها تعني "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه هذا الوسط أو المجال قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جدا لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه"⁽¹⁾

وفي تعريف آخر نجد أن " البيئة تشمل على عوامل فيزيقية وثقافية واقتصادية ونفسية وبيولوجية مرتبطة جميعها في النسيج البيئي الدائم التغير مما يوضح الأثر الكلي للإنسان على كل عناصر البيئة"⁽²⁾.

ومن واقع القراءة المتأنية لهذه التعريفات نجد أننا أمام مجموعة كبيرة من الأفكار حول البيئة، وكلها تدور حول فكرة أن البيئة هي المجال الحيوي الذي يستقي منه الإنسان أسباب عيشه، ويمكن فيه أهمية وضرورة المحافظة عليه ومن هنا يمكن القول أن البيئة ليست بمنأى عن الإنسان وهي موجودة بسببه وبه، وهو -أي إنسان- بمقدوره الحفاظ عليها كما أن بمقدوره تدميرها.

ومما سبق يمكننا تحديد المفهوم الإجرائي للبيئة كما يلي "البيئة هي كل ما يوجد في محيط الإنسان ويتفاعل معه، ويشمل ذلك كل ما هو مادي كالهواء والتربة والماء.... وغيرها من الموارد الطبيعية، وكل ما هو غير مادي كالثقافة والسياسة والتاريخ والتراث وغيرها، وبمعنى آخر هي كل ما يمكن أن يوجد في الحيز الإنساني ويستطيع الاستفادة منه مثل الماء والهواء، والعادات والقوانين والقيم، ومتى اختل التوازن في هذا الحيز، فإن آثاره تنعكس سلبا على معيشة الإنسان وحياته ومستقبل الأجيال القادمة"

رابعاً- الدراسات السابقة والمثابفة.

تمهيد: لا يأتي البحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة من فراغ، بل هو نتاج تراكمات وبحوث علمية سابقة، ولذلك فإن الباحث الناجح هو الذي يبدأ من حيث انتهى الآخرون حتى يمكنه أن يضيف في مجال تخصصه إضافة معينة من خلال معالجته لمشكلة بحثية معينة بأسلوب علمي ولهذا يستوجب على الباحث الاطلاع على كتابات وأبحاث الآخرين ذات الصلة ببحثه ليستفيد من تجاربهم ونتائج أبحاثهم حتى يتمكن من وضع تصوره لحدود بحثه بشكل دقيق.

(1) زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف القاهرة، 1981، ص 15.

(2) محمد عبد الرحمن الشرنوبى: الانسان والبيئة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة 1981، ص 15.

ونهدف من خلال هذا العنصر، إلى عرض وتفسير بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنمية والبيئة، وذلك بهدف التعرف على التوجهات النظرية والمنهجية لهذه الدراسات ومجمل ما تطرحه من أفكار في هذا المجال، وأهم ما توصلت إليه من نتائج والتحاور معها من واقع الدراسة الراهنة - ولعل ذلك يلقي الضوء على مجال البحث الراهن وربما يساعدنا على عقد المقارنات بين النتائج التي توصلت إليها مثل هذه الدراسات، والنتائج التي سوف تسفر عنها الدراسة الحالية.

والواقع أن الباحثة واجهت بعض الصعوبات في الحصول على دراسات تناول العلاقة بين التنمية المحلية والبيئة بالجزائر، نظرا لحدثة التخصص. علم اجتماع البيئة في الجزائر وبالتالي حداثة الكتابة في هذا الموضوع.

لكن الباحثة حاولت زيارة أكثر من موقع بحثي لهذا الغرض، وقد تم بعون الله. إيجاد بعض الدراسات الهامة التي أجريت حول موضوع دراستنا أو قريبة منها - داخل الوطن وخارجه-ومن أهم هذه الدراسات مايلي:

1_ الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة عبد العزيز الحاج أحمد.

أجريت هذه الدراسة عام 1988 بالوطن العربي، وهي بعنوان: الاعتبارات البيئية في التوظيف الصناعي في الوطن العربي تحليل للوضع الحالي واقتراح إستراتيجية عربية موحدة لتوظيف الصناعات.

أما عن إشكالية هذه الدراسة فهي تتمحور حول الصناعة والتوطين الصناعي وعلاقتها بالبيئة وبحمايتها في الوطن العربي، وهي تتلخص في الأسئلة التالية

- إلى أي مدى يمكن اعتبار البيئة في دول طغت عليها مشاكل البطالة والهجرة؟
- ما هو المستوى المطلوب لخطة حماية البيئة لكي تكون مجدية؟
- هل الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي والنمو الحضري أمر جديد عند العرب؟

وتهدف هذه الدراسة - الاعتبارات البيئية في التوظيف الصناعي بالعالم العربي - أساسا إلى تقييم الأساليب المتبعة في الماضي والحاضر، في تحديد أماكن ونوعية الصناعات في الدول العربية، ووضع الخطوط الأولى لاستراتيجية عربية موحدة لتوظيف الصناعات.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتحقيق هذه الأهداف واستند أسلوب البحث على استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكذا تحليل المحتوى كأداة لتحليل مضمون بعض المقالات والإحصائيات والتقارير التي أعدت حول موضوع الدراسة - الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي.

وشمل البحث كل الجهات المختصة في كل الدول العربية وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الاهتمام بموضوع عقد المعاهدات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية والتي تتعلق بسلامة البيئة بما فيها الإنسان
 - تحديد مواصفات ومعايير علمية عربية تتفق والمعايير العالمية المتعارف عليها لقياس التلوث في الهواء والماء والتربة
 - الحد من إنشاء مصانع داخل الأراضي الزراعية.
 - التخطيط السليم عند إنشاء المصانع بالنسبة للأماكن السكنية
 - تجهيز المصانع والمناجم والمحابر بما يمنع الملوثات التي تضر العاملين بها وكذا
- البيئة

تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

- اهتمت الدراسة بإظهار الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي وذلك من خلال:
- تتبع تاريخ التصنيع بالوطن العربي وعلاقته بالاعتبارات البيئية.
- تحليل مختلف القوى المحددة للتوطين الصناعي وأهم أنماط التصنيع المتبعة في الدول العربية
- عرض مفصل لبعض نماذج التوطين الصناعي بالعالم العربي بما فيها الجزائر
- أهم الاستنتاجات فيما يخص علاقة البيئة والمحيط بالصناعات وبالتوطين الصناعي في العالم العربي.
- ثم تخلص في الأخير إلى إعطاء إستراتيجية وحلول لمزيد من الاعتبارات للمعطيات البيئية في التوطين الصناعي العربي حتى تتحاشى الإضرار بالبيئة بصفة عامة والإنسان بصفة خاصة
- اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية في البحث وقد أرسلت إلى كل دول القطر العربي، ونظرا لكبر المجال الجغرافي للدراسة، وكذا المجال البشري فإنه من الصعب الوصول إلى البيانات المرجوة بشكل دقيق ومفصل.

- من الواضح أن استخلاصات أو نتائج الباحث تتماشى مع أهداف بحثه، إلا أنها لم تنقيد بالأسئلة المطروحة في الإشكالية، وكانت أكثر عمومية.

الاستفادة من الدراسة:

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تركز في إشكالياتها على مدى مراعاة البعد البيئي في التوطين الصناعي، وعليه تم التعرف على عدد من المؤشرات التي تخدم دراستنا استفدنا كذلك من مقارنة استنتاجات هذه الدراسة فيما يخص علاقة البيئة والمحيط بالتوطين الصناعي بالوطن العربي، في تلك المرحلة الزمنية. مع نتائج بحثنا الحالي. اهتمت الدراسة بعرض مفصل لتاريخ التصنيع بالدول العربية بما فيها الجزائر وهذا ما جعلنا نتزود بخلفية معرفية حول هذا الموضوع.

خلصت الدراسة في الأخير إلى إعطاء إستراتيجية وحلول لمزيد من اعتبار المعطيات البيئية في التوطين الصناعي العربي وقد استفدنا من هذه المعطيات في تحليل نتائج دراستنا الحالية.

وتختلف هذه الدراسة مع دراستنا في الآتي:

ركزت هذه الدراسة حول مدى مراعاة الأبعاد البيئية في نوع محدد من المشاريع التنموية، وهي المشاريع الصناعية وأهملت باقي المشاريع كالسكن، والتعمير، المشاريع الخدمائية...الخ، بينما دراستنا ركزت على مدى مراعاة الأبعاد البيئية بمجمل المشاريع التنموية بمنطقة الدراسة (صناعة، سكنية، خدماتية...الخ).

المجال الجغرافي، وكذا البشري للدراسة واسع بينما في دراستنا المجال محدود في مدينة بسكرة، والعينة تركز على آراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بالمنطقة.

لم تتطرق الدراسة إلى إدراج مفهوم التنمية المستدامة كونها تبحث عن مراعاة البعد البيئي في التوطين الصناعي بينما كانت التنمية المستدامة محور رئيسي في دراستنا الحالية

الدراسة الثانية: دراسة إحسان محمد حفطي صادق بعنوان إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الإسكندرية كلية الأدب، قسم علم الاجتماع سنة 1999 تتخلص إشكالياتها في الأسئلة الآتية:

- ما هي مبررات إتباع مصر إستراتيجية التصنيع دون غيرها من الاستراتيجيات؟

- ما هي المكانة أو المساحة التي خصصت البيئة في استراتيجيات للتنمية بوجه عام والتصنيع بوجه خاص.
 - ما هي أهم الآثار المترتبة على إغفال الاعتبارات البيئية على المستوى المجتمعي وعلى مستوى الإنسان المصري.
 - إلى أي مدى تؤثر البيئة الثقافية والاجتماعية على البيئة الطبيعية.
 - كيف يتم تشكيل الوعي البيئي وما هي متطلبات تنميته
 - إلى أي مدى يتم الالتزام بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في مصر.
 - ما هو دور المؤسسات الحكومة والتطوعية في مجال حماية البيئة.
 - ما هي الإستراتيجية البديلة للتطبيق في مصر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على أسباب المشكلات البيئية في المجتمع المصري، وبيان ما إذا كانت جذورها تكمن في نوع الاستراتيجيات التنموية التي توجه مشروعات التنمية في مصر أو أنها ترجع إلى أسباب وعوامل أخرى.
- وقد أعتمد الباحث على منهجين في دراسته هذه هما المنهج المقارن والمنهج التاريخي، مستعينا في ذلك على استمارة الاستبيان وكذا المقابلة كأدوات جمع البيانات، حيث شمل مجتمع الدراسة على 20 مفردة من الذكور والإناث موزعة على أربعة أحياء بمدينة الإسكندرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها مايلي:
- قسم الباحث نتائج دراسته إلى نتائج على المستوى النظري ومن أهمها:
- أكدت الدراسة إلى ضرورة مراجعة كافة الاستراتيجيات التنموية التي طبقت في مجتمعات العالم الثالث.
 - كما أكدت الدراسة على ضرورة إيجاد إستراتيجية جديدة ببلدان العالم الثالث تراعي الأبعاد البيئية في التنمية
 - أكدت الدراسة إلى ضرورة تغير نمط التفاعل القائم بين الإنسان والبيئة، وكذا أهمية نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.
- أما على المستوى الميداني فقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:
- كشفت الدراسة على ضعف الاستثمار الموجه إلى البيئة
 - كما أن تجاهل مخطط السياسات التصنيعية لضرورة حماية البيئة عند تخطيطهم لهذه المشروعات يرجع إلى تركيزهم على الاعتبارات الاقتصادية، وأيضا خلصت الدراسة أن

المشكلة الإسكانية في مدينة الإسكندرية أدت إلى امتداد الزحف العمراني إلى التجاور المباشر بين المناطق السكنية وتوظيف المشروعات الصناعية، وخلصت أيضا إلى أن إقامة أي مشروع تنموي يتطلب منه دراسة الجدوى الاجتماعية، وانعكاساته السلبية على البيئة.

- توصلت الدراسة إلى أن المشكلات البيئية التي أفرزتها المشروعات الصناعية أثرت على صحت السكان بالمنطقة (الإسكندرية)

- كما كشفت الدراية على أن وعي الأفراد لم يصل إلى درجة تمكنهم من ممارسة سلوكيات ايجابية تجاه البيئة.

- وأسفرت الدراسة أيضا إلى الدور الهام الذي يجب على وسائل الإعلام من أجل نشر الوعي البيئي

- كما خلصت الدراسة أنه بالرغم من اهتمام مصر بسن العديد من التشريعات والقوانين اللازمة لحماية البيئة، إلا أن المشكلات البيئية الناتجة عن الصناعة لا تزال مستمرة بشكل ملفت للانتباه، هذا عن أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب الميداني - باختصار - أما في الجانب النظري وكما سبق ذكرها فهي تمثل نتائج المقارنة بين إستراتيجية التنمية في الدول المتقدمة والدول النامية

تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

- اهتمت الدراسة باستقصاء الآثار السلبية للمشروعات التنموية على البيئة، وذلك

بجمع بيانات حول المشاريع التنموية الموجودة بالمنطقة والوقوف على نوعية الآثار المترتبة عنها

- كما اهتمت الدراسة بمدى مراعاة البعد البيئي في هذه المشاريع التنموية، لكنها ركزت على المشاريع الصناعية حيث من المفروض مراعاة البعد البيئي في المشاريع التنموية بصفة عامة.

- اهتمت الدراسة بتوضيح دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ظهور بعض المشكلات البيئية، وكذا طبيعة المشكلات البيئية الموجودة بمنطقة الدراسة ومدى وعي أفراد العينة بها.

- اهتمت الدراسة بمدى إدراك الأفراد لدور الدولة في مجال حماية البيئة، وكذا دور المؤسسات الحكومية في تشكيل الوعي البيئي.

الاستفادة من الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي حصلت عليها الباحثة والتي اهتمت بدراسة إستراتيجية التنمية والبيئة بالعالم الثالث وتتميز هذه الدراسة بكونها تحتوي على كم نظري معتبر

فيما يتعلق بالاتجاهات النظرية في دراسة البيئة، وقد استفدنا من ذلك في بناء الإطار النظري لدراستنا، كما تتشابه إشكالية هذه الدراسة مع إشكالية دراستنا في كونها تبحث عن مدى مراعاة البعد البيئي في المشاريع التنموية؛ وقد استفدنا من ذلك في تحديد جوانب إشكالية دراستنا الحالية بشكل دقيق وواضح.

- تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة بكونها تبحث في دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة، وقد استفدنا من ذلك في صياغة بعض أسئلة استمارة الاستبيان الخاصة بهذا المحور.
- كما استفدنا أيضا من هذه الدراسة في تحليل البيانات ومناقشة نتائج دراستنا الحالية مع نتائج هذه الدراسة.
- هذا عن أهم نقاط الاتفاق بين الدراستين، أما أوجه الاختلاف فهي كما يلي:
- اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتوضيح الأبعاد التاريخية للمشكلات البيئية، كما اعتمدت على المنهج المقارن لعقد بعض المقارنات على المستوى النظري والميداني، في حين اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي للوقوف على أبعاد المشكلة المدروسة.
- كما شمل مجتمع الدراسة على عينة من السكان القاطنين بمدينة الإسكندرية، وبعض المسؤولين عن المشاريع التنموية بالمنطقة؛ في حين تمثل مجتمع البحث في دراستنا الحالية في الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بمدينة بسكرة
- اعتمدت هذه الدراسة على استمارة استبيان موجهة إلى الأفراد القاطنين بمنطقة الدراسة، وكذا على مقابلة أجريت مع مسؤولين المشاريع الصناعية بمنطقة الدراسة؛ في حين اعتمدنا في دراستنا على استمارة استبيان وجهت إلى عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بمدينة بسكرة، وكذا دليل مقابلة معمقة طبق على بعض الفاعلين المحليين بالمنطقة
- اهتمت الدراسات بمدى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على المشكلات البيئية في حين لم تتناول هذا العنصر في دراستنا الحالية.

الدراسة الثالثة: دراسة أحمد عبد الفتاح خليل الأطرش بعنوان الآثار الاجتماعية والعمرانية لتوطين الصناعات بالمدن الجديدة بمصر دراسة ميدانية مقارنة لمدن 6 أكتوبر - العاشر من رمضان (العبور)- وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - فلسفة- في العلوم البيئية بجامعة عين شمس؟، معهد الدراسات والبحوث البيئية قسم الدراسات الإنسانية، سنة 2001.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول الأسئلة الرئيسية التالية :

- ماذا يعني توطين الصناعات؟ وما الفرق بين توطين الصناعة وتوطين الصناعة؟

- هل هناك ضرورة لتوطين الصناعة. وأيها أفضل توطين الصناعة أم بعثرتها؟ وما مميزات كل منهما؟
 - أين توطن الصناعات؟ وكيف توطنت الصناعات في مصر منذ نشأتها؟
 - هل يستفيد المجتمع القومي من توطين الصناعة في مصر منذ نشأتها؟
 - هل يستفيد المجتمع القومي من توطين الصناعة؟ وما العائد الاقتصادي والاجتماعي لتوطين الصناعة؟
 - لماذا نشأت المدن الصناعية؟ ولماذا اهتمت الدولة بتوطين الصناعة في المدن الجديدة؟
 - هل أدى توطين الصناعة بالمدن الجديدة إلى تغيرات في البيئة الطبيعية؟
 - ما نتائج التقييم البيئي للصناعات بالمدن الجديدة؟ وما اقتراحات الباحث لعلاج الآثار البيئية السلبية على البيئة والمواطن؟
- وتتدرج تحت هذه الأسئلة الرئيسية مجموعة من الأمثلة الفرعية منها:
- ما هي نقطة البدء في توطين الصناعة؟
 - ما آثار التصنيع الاقتصادية والاجتماعية على العمال بالمدن الجديدة؟
 - كيف تكيف العمال بالمصانع مع ظروف العمل الجديدة عليهم؟
 - هل توافرت أسباب الاستيطان للعمال بالمدن الصناعية الجديدة؟
 - ما هي مخاوف العمال من العمل بالمصانع الخاصة؟
 - هل أتاحت المصانع بالمدن الجديدة فرصة لابتكارات العامل؟
 - ما هي صعوبات الحياة اليومية للعمال بالمدن الصناعية الجديدة؟
 - ما مدى فناعة العمال بالإقامة في المدن الجديدة.
 - هل نجحت المدن الصناعية الجديدة في علاج مشكلة البطالة؟
- أما عن أهداف الدراسة فهي تتمثل في التعرف على الآثار الاجتماعية والعمرانية لتوطين الصناعات بمدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر ومدينة العبور، حيث نتج عن توطين الصناعات بها تغيرات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية وذلك من خلال الدراسة المقارنة وقد طبق الباحث في دراسته هذه مجموعة من المناهج هي منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي واعتمد في ذلك على مجموعة من أدوات جمع البيانات منها:
- مقابلة مع بعض المكاتب الاستشارية المعمارية وكذا بعض الخبراء في شؤون البيئة.

- الملاحظة المباشرة لسلوك العمال في العمل وظروف العمل والإنتاج.
- استمارة الاستبيان وزعت على عينة من عمال المصانع المدروسة وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- ضرورة مراعاة العلاقة بين البيئة والتنمية حفاظا على البيئة الطبيعية وإدخال البعد البيئي والجدوى البيئية عند إعداد الدراسات الاقتصادية الخاصة بكل مشروع أو مصنع، حيث تعود التكلفة البيئية بعائدها على المصنع والإنسان والبيئة والطبيعة.
- ضرورة الالتزام بتكنولوجيا نظيفة.
- بفضل إعادة النظر في المساحات التي تخصص للمصانع ووضع نظام يراعي حقوق الأجيال القادمة.
- الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها على أجهزة تنمية المدن الجديدة، وبحث المزيد من الطرق والأساليب العلمية الحديثة في هذا الصدد.
- يجب أن يضاف إلى إدارات التنمية بالمدن الجديدة بعض المتخصصين في شؤون البيئة، وأن تخضع المناطق الصناعية لتقييم بيئي مستمر.

تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

عالجت الدراسة العوامل الفردية لنشأة المدن الصناعية الجديدة والصناعة في هذه المدن وأظهرت أثارها البيئية، وقد اهتمت أيضا بالجانب الإنساني للعامل وحياته الاجتماعية في المدن الجديدة.

كما بينت الدراسة أن توظيف الصناعة يحمي البيئة الطبيعية، ويزيد من فعالية التكامل الصناعي، وأن التوطين الصناعي هو خطة مستهدفة تبدأ أولى خطواتها بإنشاء المصنع وأن لكل صناعة قائمة بها أهدافها، وإذا كانت هناك بعض السلبيات فيما يتعلق بتنظيم المناطق الصناعية وبعض الآثار البيئية إلا أنه يمكن معالجتها من خلال شهادات الجودة الصناعية " الأيزو " وإدخال التكلفة البيئية ضمن تكلفة المصنع واستمرار التقييم البيئي لهذه المصانع، وقد نجحت هذه المدن الصناعية الجديدة نسبيا في إعادة توزيع الكثافة السكانية وزيادة الإنتاج وإضافة الكثير من الأموال والخدمات لصالح الاقتصاد القومي

الاستفادة من الدراسة:

تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تبحث عن الآثار المترتبة عن قيام المدن الصناعية الجديدة على البيئة بمناطق الدراسة وقد استفدنا من هذه الدراسة في تحليل البيانات

ومناقشة النتائج، كما استفدنا منها أيضا في تصميم مقابلات الدراسة الموجهة إلى المكاتب الاستشارية (المعمارية)، وبعض الخبراء في شؤون البيئة.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية في كونها تركز في بحثها على توطين الصناعات وآثار ذلك على البيئة، كما ركزت هذه الدراسة على البحث في الحياة الاجتماعية للعمال بالمدن الصناعية الجديدة.

وقد اعتمد الباحث لدراسة هذه الظاهرة على ثلاث مناهج هي المنهج التاريخي، دراسة الحالة والمنهج الإحصائي، في حين اعتمدنا في دراستنا الحالية على منهج واحد هو المنهج الوصفي

- تمثل مجتمع هذه الدراسة في عمال المصانع بالمدن الجديدة، وكذا بعض المسؤولين عن شؤون البيئة بمنطقة الدراسة.

في حين شمل مجتمع البحث في دراستنا الحالية على الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بمدينة بسكرة.

الدراسة الرابعة:

دراسة الطالب مهدي عبود السوداني بعنوان: الآثار الاجتماعية للتلوث البيئي دراسة ميدانية لآثار الحرب على البيئة في المجتمع العراقي وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بغداد كلية الآداب، سنة 2004

وتركز إشكالية الدراسة على آثار الحرب في مجال التلوث البيئي وأثر ذلك على عناصر البيئة الأساسية المياه والتربة والهواء على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية في المجتمع العراقي.

وترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة الآثار السلبية للتلوث على البيئة والإنسان.
 - بيان أهمية البيئة الجغرافية في الحياة الاجتماعية
 - تعميق الوعي البيئي لدى أبناء المجتمع
 - وقد أعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي، مستعينا بذلك على أداتين في جمع البيانات هما:
 - استمارة الاستبيان والمقابلة، حيث شملت عينة الدراسة على 200 طالب وطالبة،
- وخلت الدراسة إلى النتائج التالية

- ظهور الكثير من حالات التفكك الأسري

- أظهرت الدراسة أنه هناك الكثير من المصادر التي أسهمت في تدمير البيئة الطبيعية
- انخفاض الوعي والثقافة البيئية لدى أغلب أبناء المجتمع العراقي
- قلت المناهج الدراسية المهمة بمواضيع البيئة والتلوث
- هناك قصور إعلامي كبير في مجال التوعية البيئية.

تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

من خلال إشكالية الدراسة والسالف ذكرها نلاحظ أنها تبحث في الآثار المترتبة عن التلوث البيئي على البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للمجتمع العراقي، ولكن من خلال قراء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نلاحظ أنها ركزت فقط عن إبراز آثار التلوث على البيئة الطبيعية (هواء، ماء، تربة) وكذا بعض الآثار الاجتماعية للتلوث، لكن لم تتطرق إلى الآثار الصحية والتي تكون في العادة وخيمة جدا خاصة إذا تعلق الأمر بالآثار الناتجة عن التلوث بسبب الحرب، كذلك لم تشر الدراسة إلى الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي والتي تضمنها إشكالية الدراسة كما سبق واشرنا.

وفي المقابل نلاحظ أن الدراسة أعطت قسم كبير من اهتمامها للوعي البيئي؛ حيث نلاحظ أنها تحاول إبراز أهمية الوعي البيئي في حماية البيئة بالمجتمع العراقي.

الاستفادة من هذه الدراسة:

تبحث هذه الدراسة حول تأثير التلوث على البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، وقد استفدنا منها في تحديد بعض مفاهيم الدراسة، كما استعان الباحث في دراسته هذه باستمارة الاستبيان والتي استفدنا منها في التعرف على العديد من المؤشرات الخاصة بالوعي البيئي التي تخدم دراستنا ونزيد من قيمتها الميدانية.

كما استفدنا من بعض نتائج الدراسة المتعلقة بالوعي البيئي في تحليل البيانات أما عن أوجه الاختلاف بين الدراستين فهي واضحة.

لأن هذه الدراسة تبحث في مشاكل بيئية ناتجة عن الحرب، وما خلفته من آثار على البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية؛ بينما نبحت نحن من خلال دراستنا الراهنة في المشاكل البيئية الناتجة عن التنمية المحلية بالمنطقة وبالتالي نلاحظ اختلاف بين الدراستين في المنهج المتبع للدراسة وكذا مجتمع الدراسة وبالتالي في النتائج، عدا بعض النتائج المتعلقة بالوعي البيئي وقد سبق الإشارة إليها أعلاه في جوانب الاستفادة من الدراسة.

الدراسة الخامسة: دراسة الطالب سليمان بن علي بن حمد المجبني بعنوان المشكلات البيئية وتشريعاتها في المجتمع العماني دراسة ميدانية في محافظة مسقط وهي عبارة عن: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، من جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، سنة 2004

وتتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهمت التشريعات البيئية في حماية البيئة وموارد المجتمع بسلطنة عمان؟
 - ما هو الواقع البيئي في سلطنة عمان والضرورة التي أدت إلى إصدار التشريعات البيئية؟
 - هل تساهم الحكومة وحدها في الحفاظ على البيئة لأنها الجهة المسؤولة عن إصدار تلك التشريعات
 - ما مدى مساهمة برنامج " معاً لحماية البيئة" التلفزيون في التعريف بالتشريعات البيئية؟
 - وعلى ضوء المحاور الرئيسية لمشكلة البحث فإن أهداف الدراسة تتلخص فيما يلي:
 - بيان الأهمية المحلية للتشريعات البيئية ودورها في المجتمعات وتأثيرها على المستويين الإقليمي والعالمي:
 - دراسة مدى إسهام التشريعات البيئية في وضع قاعدة أساسية لقيام أي مشروع صناعي في البلاد.
 - تفيد دور الحكومة في مجال سن التشريع البيئي، ودور القطاع غير الرسمي في الوعي بتنفيذه للحفاظ على البيئة.
 - التعرف على مدى مساهمة برنامج " معاً لحماية البيئة" التلفزيوني في تعريف الأفراد بالتشريعات البيئية.
- وأعتمد الباحث في سبيل تحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفي باعتبارها تركز على وصف حالة البيئة في مجتمع معين مع توافر قاعدة قانونية تنظم استغلال الموارد وتعامل الأفراد والمنشآت مع المشكلات البيئية، وجمع البيانات والحقائق عنها.
- وأستند الباحث على استمارة استبيان بأسلوب المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وكذا أسلوب المعالجة الإحصائية باستخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية أثناء تفرغ البيانات ومعالجتها.

وشمل مجتمع الدراسة على الشباب الجامعي، وموظفي القطاع الحكومي، وموظف القطاع الخاص في محافظة مسقط.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التأكيد على ضرورة وجود التشريعات البيئية في المجتمع العماني
- التأكيد على مساهمة التشريعات في العمليات التنموية
- أهمية المشاركة الشعبية في الحفاظ على البيئة
- التأكيد على أهمية دور التوعية البيئية والإعلام البيئي.
- التأكيد على دور الحكومة في سن التشريعات البيئية
- التأكيد على أن اتساع البيئة لا محدود
- التأكيد على دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز التعاون بين الدول للحفاظ على البيئة
- تحجيم المشكلات البيئية الموجودة في المجتمع العماني بشكل عام.

تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

تتعلق هذه الدراسة من أهمية دراسة المشكلات البيئية بشكل عام وتركز على جمع الحقائق حول الاهتمام الرسمي بالبيئة في سلطنة عمان منذ وقت مبكر، وتتبع هذا الاهتمام الرسمي جانب الأفراد والمؤسسات الخاصة، ودور كل من المؤسسات بشقيها العام والخاص، والأفراد للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في المجتمع.

ويتضح مما سبق أن هذه الدراسة تناولت العديد من القضايا التي تطرق إليها بحثنا الحالي في محاور مختلف ومن أهمها:

- تلقتي الدراسات في التأكيد على أهمية التشريع البيئي في مختلف المجالات المهمة بالبيئة، وأن التنمية المستدامة لا تتم إلا بالحفاظ على البيئة من خلال سن التشريعات البيئية وتفعيلها.
- توضيح دور الحكومة في مجال سن التشريعات والقوانين التي من شأنها حماية البيئة والقيام بتفعيلها تفعيلًا دقيقًا من خلال المتابعة والتقييم المستمرين. وكذلك من خلال معاقبة كل من يخالف تلك التشريعات والقوانين واعتبار مواقع المنشآت الصناعية
- كما تلقتي الدراسات أيضًا في محاولة التركيز على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الحفاظ على البيئة

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية في الكثير من القضايا أهمها مايلي:

تركز الدراسة الحالية على البحث في أهمية التشريع البيئي بالنسبة للمجتمع بصفة عامة، والمجتمع العماني بصفة خاصة؛ بينما تركز دراستنا على البحث في مدى مراعاة البعد البيئي في المشاريع التنموية بمنطقة الدراسة (مدينة بسكرة) وعلاقة المشكلات البيئية باستراتيجية التنمية بالمنطقة، أما التشريع البيئي ومدى الالتزام به فهو يشكل محور ثانوي بالنسبة لدراستنا الحالية.

- كذلك نلاحظ أن الباحث ركز في دراسته هذه على التلوث الناتج عن الصناعة (التلوث الصناعي)، بينما تناولنا في دراستنا الحالية جميع أنواع التلوث: صناعي، بحري... الخ
- وقد ساعدتنا هذه الدراسة في تحليل بيانات المحور الخاص بالتشريع البيئي في الجزائر ومناقشة نتائجه مع نتائج هذه الدراسة.

الدراسة السادسة:

دراسة محمد السيد أحمد لطفي بعنوان: الوعي البيئي ودوره في مشكلة تلوث البيئة الحضرية دراسة سوسيو إيكولوجية لمدينة الإسكندرية رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الإسكندرية، كلية الأدب، قسم معهد العلوم الاجتماعية لسنة 2004.

وتستهدف المشكلة الأساسية لموضوع البحث: أثر الوعي البيئي في توجيه سلوك الأفراد نحو البيئة الحضرية، وانعكاس ذلك على التلوث البيئي.

وتتجزأ هذه الإشكالية في التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز مشكلات التلوث بالبيئة الحرة وما هي مصادرها؟
- هل هناك علاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومشكلات التلوث؟
- ما هي الآثار المترتبة على مشكلات التلوث في البيئة الحضرية؟
- ما هي البرامج والأساليب التي يمكن انتهاجها لتنمية الوعي البيئي؟
- هل لوسائل الإعلام دور في تنمية الوعي البيئي؟
- ما هو دور التعليم في مواجهة مشكلات التلوث البيئي؟
- ما هي أساليب ودوافع المشاركة الشعبية في حماية البيئة الحضرية؟

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- دراسة درجة الوعي البيئي عند الأفراد بمشاكل البيئة المحيطة
- معرفة وعي الأفراد بالقضايا البيئية
- معرفة أثر سلوكيات الأفراد على التلوث.
- التوصل إلى دور المنظمات الحكومية في تشكيل الوعي البيئي
- التوصل إلى دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل الوعي البيئي

- التوصل إلى دور المشاركة الشعبية في الحفاظ على البيئة.

ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث الإجراءات المنهجية التالية:

أتبع الباحث في دراسته هذه المنهج المقارن، وذلك بعقد مقارنة بين الأحياء الراقية بمدينة الإسكندرية والأحياء الشعبية وقد استعان الباحث على استمارة استبيان وزعت على عينة تتكون من 400 مفردة مقسمة بالتساوي بين الأحياء الراقية والشعبية بطريقة المسح الاجتماعي؟، كما استعان الباحث أيضا بأداة الملاحظة المباشرة للظروف الفيزيائية والأيكولوجية لمجتمع البحث وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أتضح من خلال الدراسة أنه هناك وعي بين أفراد البحث بمسألة البيئة ومشكلاتها.
- بينت الدراسة أنه هناك تشابه بين المشاكل التي يعاني منها سكان المناطق الشعبية والراقية على حد سواء.
- أظهرت الدراسة أن التلفاز هو المصدر الرئيس لمعلومات المبحوثين عن مشاكل البيئة وكيفية معالجتها.
- أظهرت الدراسة أهمية القانون الرادع في الحفاظ على البيئة وهو ما اهتمامات مصر في ذلك، حيث سنت العديد من التشريعات والقوانين اللازمة لحماية البيئة.
- أكدت الدراسة على ضرورة محاربة السلوك السلبي وذلك عن طريق تدعيم التفاعل القائم بين الإنسان والبيئة. منة خلال تغير الأفكار السائدة والاتجاهات بين الأفراد حول البيئة، وذلك بالاستعانة بوسائل الإعلام في زيادة الوعي وتنميته.
- أسفرت الدراسة على عدم إدراك أفراد عينة البحث بالدور الذي تقوم به المنظمات الحكومية في مجال الحد من مشكلات البيئة والتوعية بأضرارها ويرجع هذا لعدم وجود نشاط ملموس لهذه المنظمات
- أظهرت الدراسة أنه لا يمكن سن القوانين والتشريعات وتحقيق أهداف التنمية في ظل غياب الوعي البيئي وعدم مشاركة الأفراد للتصدي لهذه المشكلة
- أوضحت الدراسة أن للدولة دورا هاما في الحفاظ على البيئة، وهذا الدور يتدعم ويقوي من خلال مشاركة الأفراد في هذا الدور.
- أظهرت الدراسة ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة ، وسن قوانين وتشريعات تساندها حتى تقوم بأدوارها
- تؤكد الدراسة على دور القيادات الشعبية في المشاركة في التخطيط البيئي والمطالبة بالحقوق البيئية للمواطنين للحفاظ على صحتهم ومعيشتهم .

تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة:

تتناول إشكالية هذه الدراسة أبرز المشكلات البيئية بمدينة الإسكندرية ومصادرها، وكذا آثارها على البيئة الحضرية؛ وهنا تلتقي الدراستان؛ حيث نتناول في إشكالية دراستنا الراهنة أبرز المشاكل البيئية الموجودة على مستوى مدينة بسكرة، ونحاول الوقوف على مصادرها وآثارها على المدينة.

كذلك تلتقي الدراستان في المحور المتعلق بالوعي البيئي من خلال دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تنمية هذا الأخير وقد كانت لنا نقاط التشابه هذه بمثابة أرضية خصبة زدتنا بكثير من المؤشرات التي ساعدتنا في تحديد أبعاد إشكاليتنا، وكذا صياغة بعض أسئلة الاستمارة، كما استفدنا من هذه الدراسة في تحليل البيانات وكذا مناقشة النتائج العامة.

وتختلف هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في كونها تبحث عن علاقة المتغيرات الديموغرافية بالمشكلات البيئية، وكذلك تركز على دور وسائل الإعلام والتعليم في تنمية الوعي البيئي.

كذلك تعتبر دراستنا أكثر شمولية من هذه الدراسة حيث نجد أنها تركز فقط على بعض الجزئيات من دراستنا والتي سبق الإشارة إليها سالفاً.

كما نلاحظ من خلال تقصنا الدقيق لنتائج هذه الدراسة أنها لا تتماشى في مجملها بشكل دقيق مع الإشكالية المطروحة والأهداف المسطرة من قبل.

الدراسة السابعة:

هي دراسة حمدي وهب الله محمد: بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثر في تنمية الوعي البيئي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مواطني محافظة قنا) أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، من جامعة الدول العربية، معهد البحث .

والدراسات العربية بالقاهرة، قسم الدراسات الاجتماعية سنة 2007.

أما عن إشكالية الدراسة فهي تسعى إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية الوعي البيئي لدى مواطني محافظة " فينا"، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في الوعي البيئي؟
- كيف تؤثر العوامل الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي؟
- هل توجد فروق بين المناطق الريفية والحضرية في الوعي البيئي؟
- ما هي المعوقات التي تعوق الوعي البيئي لدى مواطني محافظة " قنا"؟

وبناء على هذه التساؤلات ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المؤثر في الوعي البيئي.
 - تحديد تأثير العوامل الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي.
 - التعرف على درجة الوعي البيئي لدى مواطني محافظة قنا.
 - التعرف على المعوقات التي تعوق تنمي الوعي البيئي لدى مواطني محافظة " قنا "
 - لتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مستعينا باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، كما استعان أيضا بدليل مقابلة للمهتمين بشؤون البيئة، حيث وزعت استمارة الاستبيان على هيئة تتكون من 400 مفردة موزعة بالتساوي على مناطق الدراسة، أما المقابلة فقد طبقت على عينة تتكون من 15 خبيرا ومهتما بالبيئة، مستخدما منهج المسح الاجتماعي بالعينة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
 - توجد علاقة ارتباطيه موجبة دالة إحصائيا بين كل من العمر الاجتماعي والدخل والتعليم والمشاركة والانتماء والوعي البيئي لدى مواطني محافظة "القنا"
 - توجد علاقة ارتباطيه سالبة دالة إحصائيا بين كل من العادات والتقاليد والقيم والوعي البيئي لدى مواطني محافظة " القنا "
- تقييم الدراسة وأوجه الاستفادة:**

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، التي تسعى إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية الوعي البيئي لدى مواطني محافظة " قنا "؛ ومما لا شك فيه أن هذه الدراسة أضافت لدراستنا الحالية مفاهيم ومعلومات جديدة عن الوعي البيئي، كما أفادت نتائج هذه الدراسة لدراستنا الراهنة في صياغة بعض أهداف وتساؤلات الدراسة الخاصة بالوعي البيئي، واستقدنا من هذه الدراسة أيضا في إعداد بعض أسئلة الاستبيان الخاصة بالوعي البيئي، وقد ساعدتنا أيضا في كيفية اختيار بعض حالات دراستنا الراهنة من مهتمين وخبراء بالبيئة بمنطقة الدراسة (مدينة بسكرة).

الدراسة الثامنة: دراسة خالد عبد الرزاق محمد: بعنوان **المردود البيئي للمشروعات الصناعية وأثرها على البيئة والتنمية**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية جامعة عين شمس، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، بالقاهرة، لسنة 2011 أما عن إشكالية الدراسة فهي تتخلص في التساؤلات التالية:

- ما مظاهر التلوث الناتج عن المشروعات في منطقة شبرا الخيما؟
- ما أثر الملوثات على صحة العاملين؟
- كيف يؤثر على جوانب الحياة الاجتماعية؟

- الكشف عن مدى توفر مقومات الأمن الصناعي والسلامة المهنية لهذه المصانع؟
- ما دور المشرع المصري نحو تلك الملوثات والمخلفات؟
- ما الحلول والمقترحات لحل مشكلة التلوث؟
- حيث تهدف الدراسة إلى مايلي؟
- معرفة أسباب التلوث والمشكلات الناجمة عنه على صحة العامل في منطقة شبرا الخيمة.
- معرفة أماكن صرف المخلفات وأثر ذلك على البيئة.
- معرفة تأثير تلوث البيئة على جوانب الحياة الاجتماعية.
- الكشف عن جهود الدولة في مكافحة التلوث الناتج عن تلك المشروعات.
- إظهار الاشتراطات الأمنية والبيئية التي يجب توافرها في إقامة المشاريع، ومدى التزام المصانع بهذا الاشتراطات
- ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه استخدام الباحث المنهج الوصفي مستعينا بأداتي الملاحظة واستمارة الاستبيان في جمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي شمل على عمال المسابك بمنطقة شبرا الخيمة، حيث اختار الباحث منهم باستخدام أسلوب العينة القصدية 50 مفردة موزعة على 20 مسبكا.
- وقد خلصت الدراسة إلى أصم النتائج التالية:
- تؤثر المشروعات الصناعية تأثيرا مباشرا وغير مباشر على النواحي الاجتماعية والصحية للسكان المجاورة لهذه المصانع.
- كما أظهرت الدراسة أيضا أن منطقة "شبرا الخيمة " تعتبر من أكبر المناطق في منطقة القاهرة الكبرى نظرا لما يوجد بها من مصانع متعددة الأنشطة من خلال أساليبها الإنتاجية والتي غالبا لا يتم معالجة الملوثات التي تنتشأ عنها، والتي أصبحت تؤثر على البيئة بصفة عامة وما فيها من كائنات حية وخاصة الإنسان.
- كما أظهرت الدراسة أن للتلوث آثار اجتماعية واقتصادية وصحية.
- أظهرت الدراسة أنه هناك حاجة إلى إعادة النظر في تحديد أماكن توطين المشروعات الصناعية بعيدا عن النطاق العمراني التي نشأت حولها، كما بينت الدراسة أن أصحاب الورش والمصانع الصغيرة لا تستخدم الإجراءات الأمنية للحماية من التلوث كتركيب (فلاتر) رغم التنبيه عليهم من قبل المسؤولين، ورغم توقيع بعض العقوبات المادية عليهم.

- أثبتت الدراسة أن التقدم الصناعي واكب زيادة هائلة في عدد المصانع، وزيادة كبيرة في الانتاج، وكانت بمثابة طفرة اهتمت الدولة فيها بزيادة الانتاج دون أن تبدي أي اهتمام يذكر في التخلص من النفايات والمخلفات الناتجة عن تلك المشروعات الصناعية.

- كما أوضحت الدراسة أيضا أن بعض المصانع تقوم بإلقاء مخلفاتها في شوارع المنطقة، أو تظل كما هي فتصيب المنطقة بالتلوث عن طريق الروائح الكريهة، وتجعلها مأوى للحشرات، كذلك تؤدي إلى تسمم الأحياء المائية، مما يؤدي ببعض الأفراد إلى التفكير في ترك المنطقة نظرا لما يعانون من جراء التلوث الناتج عن المشروعات الصناعية في بعض الأماكن.

وتخلص الدراسة في الأخير أن كل المشكلات البيئية السالفة الذكر أصبحت اليوم تحظى باهتمام متزايد من المسؤولين، كما أن قانون البيئة الجديد قد حدد الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عن إقامة المشروعات الصناعية مستقبلا.

نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

لقد حاول الباحث تحقيق الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها من خلال البحث في الميدان عن الآثار الصحية والاجتماعية الناتجة عن المشروعات الصناعية بمنطقة الدراسة، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تلتقي مع دراستنا الحالية في نقاط عديدة نذكر منها:

تبحث عن المشاكل البيئية الناتجة عن المشاريع التنموية بالمنطقة وكذلك تبحث عن الآثار المترتبة عن التلوث على صحة العاملين وكذا حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما تبحث نحن أيضا في دراستنا الراهنة عن طبيعة المشاكل البيئية الناتجة عن المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى منطقة الدراسة، و محاولة الوقوف على الآثار المترتبة عن هذه المشاكل البيئية، على البيئة الطبيعية كالتربة والمياه والهواء وعلى البيئة الجمالية مثل إقامة المنشأة السكنية بطريقة لا تضيي لمسة جمالية على وجه المدينة ولا تسر الناظر إليها فتشعره بالراحة والاطمئنان، وزهو يتجول بنظره داخل شوارع هذه المدينة.

كذلك تلتقي الدراستان كون كلاهما تبحث عن الآثار المترتبة عن المشاكل البيئية على الحياة الاجتماعية للأفراد.

وبطبيعة الحال استفدنا من نقاط التشابه هذه في دراستنا الحالية من خلال ضبط أهداف الدراسة وكذا تحديد بعض المفاهيم الأساسية للبحث كما زودتنا هذه الدراسة أيضا بخلفية نظرية للتوجه النظري لبحثنا الحالي من خلال الاطلاع والاستفادة من مدخلها النظري، ويمكن القول أن هذه الدراسة تعتبر بمثابة دعامة نرتكز إليها في تحليل وتفسير بيانات الدراسة، وكذلك صياغة النتائج ومناقشتها كذلك تلتقي الدراستان في البحث عن دور التشريع البيئي للحد من هذه الملوثات،

وكذلك الحلول والمقترحات من أجل الحد من هذه المشاكل البيئية هذا عن أهم نقاط التشابه بين الدراستين، أما عن أوجه الاختلاف فهي كما يلي:

تركز هذه الدراسة بحثها عن نوع معين من المشكلات البيئية، وهي التلوث، بينما نبحت نحن في دراستنا هذه عن المشاكل البيئية بمختلف أنواعها كذلك لم يحدد الباحث في هذه الدراسة نوع التلوث المقصود، هل هو تلوث هوائي، أم مائي أم ترابي، حيث أن لكل نوع من التلوث مصادره الخاصة وأثاره، وهذه المسألة لم يفصل الباحث فيها بشكل دقيق، بينما فصلنا نحن في دراستنا الراهنة يبين أنواع التلوث، وكذا أثاره على البيئة الطبيعية والاجتماعية بالمنطقة كما يختلف مجتمع البحث في الدراستين، حيث يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة عينة من الأفراد العاملين بالمسالك بمدينة "شرا الخيمة" بالقاهرة، بينما تمثل مجتمع البحث في دراستنا الراهنة بعينة من الأفراد الفاعلين في إطار التنمية المستدامة بمدينة بسكرة وبطبيعة الحالة يبرز الاختلاف بوضوح في طبيعة البيانات التي تدلي بها كل عينة بحث، لكن هذا الاختلاف يساعدنا في عقد مقارنات بين النتائج التي سوف نتحصل عليها في بحثنا الحالي ونتائج هذه الدراسة خاصة وأن هذه الدراسة قد أطلعتنا على بيانات ومؤشرات تمثل رأي العينة التي تعاني من الآثار السلبية للمشاريع التنموية، بزواية نظر تختلف عن رأي صناع القرار كما هو الحال في دراستنا الراهنة.

2- الدراسات الجزائرية:

دراسة قادري محمد الطاهر، بعنوان التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، دراسة ميدانية أكاديمية، لسنة 2013 وقد جاءت إشكالية الدراسة محصورة أساسا في مدى إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، وما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك، على الرغم من توفر الإمكانيات الطبيعية والمتاحات المادية والبشرية؟

وتفترض الدراسة أن الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعلية في الجزائر يمكن في التطبيق الكفاء لدرجة عالية من المعرفة المنظمة على حل المشكلات الحقيقية للمجتمع.

كما تفترض الدراسة أيضا: بأن للجزائر كل الإمكانيات والمقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شريطة تفعيل ما يسمى بألية الحكم الراشد.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف على التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مع محاولة تحديد أهم الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق هذه التنمية الشاملة المستدامة، وعن البحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر والتبعية الثقافية، والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

أما المنهج العلمي المتبع في دراسة هذا الموضوع، فهو منهج تحليل المضمون الذي يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما قيل عن الموضوع قيد الدراسة، إضافة إلى أدوات المنهج الوصفي باعتباره طريقة مناسبة للحصول على معلومات دقيقة وموضوعية، من خلال البيانات الميدانية و الإحصاءات التي تم جمعها.

وقد خلصت الدراسة إلى أهم الإستخلاصات التالية

فمن خلال الفصل الأول: توصلت الدراسة إلى إبراز أن فشل الكثير من الجهود التنموية يدل على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي فقط، لأن التنمية في معناها العام المتفق عليه لا تقتصر على مجرد نمو اقتصادي بسيط، إنما الأمر يستلزم تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات بوجه عام.

أما من خلال الفصل الثاني فقد توصلت في شقه الأول إلى أن أغلب السياسات التنموية في الجزائر التي شهدتها مسيرتها، لم تعطي الثمار المرجوة منها كما توصلت إلى إبراز أثر السياسة الصناعية المنتهجة بفعل نموذج الصناعات المصنعة على الهيكل الاقتصادي العام.

كما توصلت إلى دراسة الآثار السطحية للإصلاحات الاقتصادية التي تم انتهاجها، والتي لم تنعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي ، ومن خلال الفصل الثالث فقد توصلت الدراسة إلى أن حل عناصر النجاح متوفرة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالجانب الطبيعي.

أما في الفصل الرابع فقد خلصت إلى أن هناك مجموعة من العراقيل و التحديات التي مازالت تقف حائلا دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وهي عموما تتعلق بمؤشرات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أما من خلال الفصل الخامس والأخير فقد ناقشت إمكانية تفعيل آليات رسمية وأخرى أهلية تعنى بشؤون التنمية المستدامة، خاصة المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، مع ضرورة التأكيد على ضرورة الاستثمار في المورد البشري لأن القضية تتعلق أساسا بالإنسان كوسيلة قبل أن يكون هدفا.

كما خلصت في الأخير إلى أن الجزائر إن هي أرادت فعلا الوصول إلى تحقيق نتائج متميزة من خلال تنمية شاملة مستدامة، فإنه يستوجب عليها تفعيل آلية مهمة جدا بدونها ننتظر أي نتيجة تذكر، تتمثل أساسا في آلية الحكم الصالح الذي من خلاله يتحقق كل المراد.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

تبحث هذه الدراسة عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة بالجزائر؛ ونظرا لقلّة الإحصائيات الميدانية الخاصة بمؤشرات التنمية

المستدامة بالجزائر- أو بالأحرى صعوبة الأصول على هذه الإحصائيات والبيانات- فقد كانت لنا هذه الدراسة بمثابة خلفية نظرية هامة زودتنا بكمري من المعلومات حول المسيرة التنموية بالجزائر وذلك واقع التنمية المستدامة بالجزائر، والتي استفدنا منها في بناء بعض الفصول النظرية لدراستنا الحالية.

كذلك نحاول الاستفادة من هذه الدراسة في تحليل البيانات وتفسيرها، وكذا مناقشة النتائج النهائية لدراستنا الحالية.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الدراسات السابقة المتاحة لنا أن هناك دراسات اهتمت بالمرود البيئي للمشروعات الصناعية على البيئة والتنمية، ودراسات استهدفت الاعتبارات البيئية في التوطن الصناعي، وأخرى تناولت إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، ودراسات تناولت الوعي البيئي والمشكلات البيئية، وهناك دراسات تطرقت إلى تناول التنمية المستدامة... الخ.

ومن خلال قراءتنا لهذه الدراسات نلاحظ أن أغلبها اتفقت نتائجها دون استثناء على أن المشكلات البيئية إنما هي من صنع الإنسان ومبالغته في استغلال موارد البيئة الطبيعية، كما أن عدم إدراجه للبعد البيئي في المشاريع التنموية أدى إلى نتائج وخيمة على البيئة بصفة عامة والإنسان بصفة خاصة، وأيضا اتفقت جل هذه الدراسات على غياب الوعي البيئي بوسائل حماية البيئة وصيانتها.

والباحثة لا تنكر فضل الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذا العنصر وكذلك الدراسات الأخرى التي لم يتم عرضها وتم الإطلاع عليها فقط، حيث أن كل هذه الدراسات قد أفادتنا من الناحية النظرية الأكاديمية أو من الناحية المنهجية، وكذلك النتائج التي توصلت إليها.

خامسا- المدخل النظري للدراسة:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة، سواء كان موضوع هذا البحث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة إنسانية، والنظرية هي التي تحدد موضوع العلم وتنظيم عملياته وأدواره ومساره، فهي النسق الفكري المنسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة.

والمدخل النظري هو أسلوب المعالجة والفهم، الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياها الأساسية، كما أن اختيار المدخل الملائم كفيلا بتحديد نتائج الدراسة، وبلورة وجهة نظر الباحث حيال القضايا التي يتعرض لها بشكل علمي منظم ومقبول.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نتخذ من الأيكولوجيا البشرية مدخلا تعالج وفقه إشكالية بحثنا هذا، ومن أجل ذلك نجد لازما علينا أن توضح النقاط التالية:

أ- المصادر الأولى والمبكرة لتطور الأيكولوجيا البشرية:

صار واضحاً ارتباط مفهوم الأيكولوجيا بالدراسات البيولوجية ارتباطاً وثيقاً، لأنه يعنى أصلاً بدراسة مدى قدرة الكائنات الحية على التوافق الفعال مع بيئتها، والأيكولوجيا مفهوم حديث نسبياً مشتق أصلاً من اللفظ اليوناني oikos الذي يعني منزلاً أو مكاناً تعيش به وفي مطلع القرن العشرين انتقل هذا المفهوم إلى العلوم الاجتماعية، حيث توسع نطاق الدراسات الأيكولوجية في مجال العلاقات الإنسانية ليشمل موضوعات وحقول معرفية عديدة كالجغرافيا وعلم الاجتماع والديمقراطية وعلم النفس والأنثروبولوجيا والاقتصاد.⁽¹⁾

غير أن ظهور المدرسة الأيكولوجية خلال الربع الثاني من القرن العشرين يمثل اتجاهاً فكرياً يعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية أسهم في بلورة مفهوم الأيكولوجيا في حقل الدراسات الاجتماعية، حيث اهتمت هذه المدرسة بدراسة الظواهر الاجتماعية لا بوصفها ومعالجتها معالجة وصفية فقط، وإنما دراسة الظواهر ضمن الظروف الطبيعية لبيئة المدينة و التركيز على علاقات التكافل التي تقوم بين أفراد المجتمع وموارد البيئة الطبيعية التي توجد في ذلك المجتمع.

والأيكولوجيا البشرية تهتم -كما حدد ذلك "رودريك مكينزي" أحد أبرز مؤسسي المدرسة الأيكولوجية- بدراسة الأوجه المكانية لعلاقات التكافل الخاصة بالكائنات البشرية والمؤسسات الاجتماعية حيث ترمي إلى الكشف عن المبادئ والعناصر الكامنة في تغير أنماط الترتيبات المكانية للسكان والمؤسسات الناتجة عن ذلك التفاعل والترابط التأثيري المتداخل للكائنات الحية في حضارة تتغير باستمرار.

لذلك فإن موضوعات التنظيم الأيكولوجي والبناء الأيكولوجي وما ينبثق عنها من محاور واهتمامات فرعية تعد من أهم وأكبر المرتكزات التي تنطلق منها المدرسة الأيكولوجية لفهم العمليات الاجتماعية في الأوساط الحضرية في حالتها الثابتة والتغير.

ولو حاولنا تتبع الجذور التاريخية للفكر الأيكولوجي عند المفكرين القدماء لوجدنا مثل تلك الاهتمامات في كتابات المفكرين الإغريق أمثال أرسطو وأفلاطون، وخاصة تلك الآراء التي تطرقت إلى العلاقة بين حجم السكان وشكل النظم السياسية واستقرارها ويبدو أن آراء "دور كايم" عن المرفولوجيا الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر تتطابق تماماً الانطباق مع التحليل الأيكولوجي لعلاقة الإنسان بالمكان وذلك عندما اهتم بدراسة الأساس البيئي للتنظيم الاجتماعي ودراسة الظاهرة السكانية ولا سيما ما تعلق منها بالحجم والكثافة، أو بتعبير آخر لدراسة التفاعل والتأثير المتبادل بين الظواهر الاجتماعية والظروف البيئية، فالبيئة الطبيعية في رأيه تؤثر في توزيع وتباين الكثافة

(1) أحمد أبو زيد: أزمة البيئة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، 1988، ص 25.

السكانية، وحركة الهجرة الداخلية وفي حركة السكان وتوزيعهم وكثافتهم، كما أن حركة الهجرة ذاتها تؤثر في البيئة الطبيعية⁽¹⁾.

إلا أن استخدام المنهج الأيكولوجي ومفاهيمه في مجال العلاقات الإنسانية لم يظهر واضحاً إلا في أوائل القرن العشرين وفي دراسة " جارلس جالين " الموسومة (بالتشريح الاجتماعي لأحد المجتمعات المحلية الزراعية) عندما حاول إثبات أن كل تجمع سكاني إنما يظهر نتيجة لتوافر ظروف إيكولوجية معينة، وأن هناك أنواعاً معينة من النشاط الاجتماعي يتلاءم مع تلك الظروف. وعندما نشر " روبرت بارك " مقالا عن المدينة عام 1915 أصبح النهج الأيكولوجي مميزاً عندما يبين فيه أن المدينة ظاهرة طبيعية تنشأ بتأثير عوامل طبيعية متعددة لا يمكن التحكم بها، وأن كل مدينة تنقسم إلى مناطق صناعية وتجارية وسكنية تتميز كل منها بخصائص اجتماعية وثقافية تميزها عن غيرها، وهذه الخصائص تطبع سكان كل منطقة بطابع خاص، كما أن الخصائص الاجتماعية والثقافية المتشابهة للجماعة الواحدة تجعلهم في منطقة معينة في المدينة.⁽²⁾ وقد أكد "برجس" في بحوث مشابهة أن ظواهر الإجرام والفساد والتفكك العائلي وظواهر السلوك المنحرف إنما تظهر في مناطق محدودة من المدينة وتحديداً في المناطق المتخلفة.

وعلى الرغم من كل تلك الأبحاث لم يستخدم مصطلح الأيكولوجيا البشرية صراحة إلا في الكتاب الذي كتبه كل من "بارك وبرجس" تحت اسم مقدمة في علم الاجتماع عام 1921. وقد تتالت التطورات الفكرية في مجال الدراسات الأيكولوجية بزعمارة مدرسة شيكاغو التي تميزت بالتوجه نحو دراسة مظاهر التفكك الاجتماعي وآليات التكامل في المدن التي تتعرض لنمو سريع، مع أن المدرسة لم تخل من اختلافات فكرية بين مفكريها فإذا كانت إسهامات " بارك " في الفكر الأيكولوجي قد انصبت على الجانب الحيوي، فإن تفسيرات "برجس" قد تركزت على الجوانب المادية وتحليل أنماط استخدامات الأرض، أما تفسيرات "مكزي" فقد تميزت بالطابع الاقتصادي، ولاسيما في كتبه عن الميراث واختلاف قيمة الأرض بين المناطق المختلفة بتأثير عامل المنافسة، هذا في حين حاول "أموس هاولي" تجاهل التمييز بين التفاعل الأيكولوجي والتفاعل الاجتماعي فيما قدمه في كتبه من إسهامات مؤكداً أهمية علاقات الإعالة التكافلية والتعايشية.

ولم تكن الساحة الأوربية بعيدة عن تلك التطورات الفكرية، غير أن أهم ما ميز الساحة الأوربية، هو ذلك الصراع الفكري بين الراديكاليين والمعتدلين وبين أنصار المذهب الماركسي المحدث الذي تركز في جوهره على محاولة الماركسيين أمثال "البيار" و"التويسر" و"ليفي" اعتماد فكرة (الطبيعة والمتغيرة للصراع) تغيير مشكلات التغيير الاجتماعي في حين يحاول المعتدلون

(1) السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة 1999، ص 29.

(2) نيقولا نيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 314.

الالتفاف حول الفكرة الماركسية وتجزئة مطلقاتها الأساسية في الصراع الاجتماعي من خلال المكان وتأكيد الصراعات الحضرية واستقلاليته عن الأشكال الأخرى للصراع كما في بحوث "جون ريكس" و"روبرت مور".⁽¹⁾

ب- فروع الإيكولوجيا البشرية:

يمكن تصنيف حقول المعرفة الفكرية في مجال الأيكولوجيا البشرية إلى:

- الأيكولوجيا البشرية الطبيعية

- الأيكولوجيا البشرية الاجتماعية

يهتم الحقل الأول بدراسة العلاقات بين الصفات البايولوجية للإنسان والبيئة الطبيعية، وذلك من خلال التوجه نحو دراسة التطورات العضوية التي مريها الجنس البشري منذ عصور ما قبل التاريخ، وصولاً إلى وصف كامل لتكيف الجماعات في بيئاتهم المحلية والخصائص العضوية لجسم الكائن البشري وعلاقة ذلك كله بالبيئة الطبيعية.

وتشكل موضوعات الأقلمة والتأقلم والتعود، والأساس البيئي للأمراض والأوبئة الموضوعات الأساسية لمحاور اهتمام هذا العقل الأيكولوجي، وقد تفرعت عن هذا العقل فروع عديدة أهمها الأنثروبولوجيا الطبيعية والأيكولوجيا الطبيعية.

أما عقل الأيكولوجيا البشرية الاجتماعية فإن اهتمامه ينصب على دراسة العلاقات الاجتماعية من حيث العلاقات المتداخلة بين البيئة الطبيعية من جهة والسكان والتكنولوجيا والمجتمع من جهة ثانية وقد تفرع هذا العقل المعرفي إلى فرعين أساسيين هما الأنثروبولوجيا والأيكولوجيا الاجتماعية التي أشرنا إليها سالفاً والتي ترعرعت في جامعة "شيكاغو" بعد تتالي الدراسات التي رصدت التحركات السكانية والمكانية للأفراد والجماعات، وتقصت الظواهر والعمليات الأيكولوجية في المدينة، على اختلاف صورها وأشكالها كالتركيز والتشتت والانعزال و المنافسة والتعاقب والتكافل والصراع حتى أصبحت المدينة معملاً لدراسة السلوك الإنساني على حد تعبير رائد المدرسة "روبرت بارك".

ويمكن إجمال اهتمام الأيكولوجيا البشرية الاجتماعية؛ بدراسة العلاقات بين الإنسان وبيئته والآثار المتبادلة بينه وبينها ويتضمن هذا التفاعل ظهور أنماط وأساليب للتفكير والعمل الإنساني لاستغلال الطبيعة، ثم البحث لتحسين هذه الأساليب وتطويرها.⁽²⁾

وهذا ما تحاول دراستنا الوقوف عليه، من خلال دراسة آراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" من حيث إبراز تعاملات الإنسان غير المدروسة والسليمة مع البيئة، وما

(1) تي، بي، بوتيمور: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي: ترجمة محمود الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 110، 115.

(2) نيقولا تيما شيف: مرجع سابق، ص 314.

ينعكس على هذه التعاملات من آثار سلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية وكيف يمكن له أن يتعامل مع البيئة ليضمن حق الأجيال القادمة في العيش ببيئة نظيفة وسليمة

ج- مفهوم النسق الأيكولوجي:

نظرا لأهمية تتبع العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة بدأ اهتمام علماء الاجتماع بدراسة النسق الأيكولوجي، وأثر العوامل البيئية في الأنساق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... وغيرها، ومدى تكيف الإنسان مع الظروف البيئية السائدة في المجتمع والى أي حد يمكن الاعتماد على هذه الظروف في تفسير السلوك؟ ولعل الاهتمام الحقيقي بدراسة النسق الأيكولوجي لم يبدأ إلا في الربع الثاني من القرن الماضي، حيث بدأت الدراسات السوسولوجية تهتم بأمور أخرى غير مجرد وصف الظواهر الاجتماعية، حيث بدأت تولي عنايتها إلى العلاقات التي تقوم بين أفراد المجتمع وموارد الطبيعة التي يشتمل عليها ذلك المجتمع.

ولقد تمخض عن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الأنساق الأيكولوجية إلى محاولة وضع تعريف مناسب لها، حيث ذهب "جيتز" في تعريفه للنسق الأيكولوجي على أنه عبارة عن محصلة نهائية لارتباط عناصر البيئة والكائنات الحية والتفاعل القائم بين هذه العناصر، كما عرف النسق الأيكولوجي على أنه " بناء يتركب من أجزاء وعناصر مختلفة تنتظم فيما بينها، كما أن العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر هي أساس هذا البناء".⁽¹⁾

ووفقا لهذه التعريفات التي يتبناها علماء الاجتماع لمفهوم النسق الأيكولوجي نجد أن النظرة التي تتلاءم مع هذه التعريفات ترى أن النسق الأيكولوجي يؤلف عنصراً أساسياً من عناصر البناء الاجتماعي نظراً للعلاقات المتبادلة بينه وبين الأنساق الأخرى التي يتألف منها المجتمع، ومن هذا المنطق يصبح من العسير دراسة النسق الأيكولوجي بعيداً عن الأنساق الأيكولوجية الأخرى ويصبح من الضروري على عالم الاجتماع عند دراسته للمجتمع وتحليله لبنائه الاجتماعي، أن يتعرف على مدى التفاعل والتساند الوظيفي بين الأنساق الأيكولوجية والاجتماعية.

وانطلاقاً من اهتمام علماء الاجتماع بدراسة النسق الأيكولوجي ظهرت العديد من التفسيرات للعوامل التي تسهم في الإخلال بتوازنه حيث أشار "أودم" 1971 إلى أنه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع هناك أساليب تتلاءم معها، وتعد هذه الأساليب جزءاً من ثقافة المجتمع وأسلوبه في التعامل مع موارده الطبيعية، ومن ثم يتحدد نمط الإنتاج بناء على الإطار التنظيمي للمجتمع، ففي المجتمعات البدائية تتميز أساليب الإنتاج بالبساطة التي لا تستدعي قيام الأفراد بإجراء تغييرات على أنساقهم البيئية ومن هنا ينسجم النسق الأيكولوجي بأنه غير معقد، ومع زيادة التقدم وتغير شكل

(1) السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع، دار المعارف الإسكندرية، 1981، ص ص

المجتمعات ووصولاً إلى المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية تصبح أنماط الإنتاج أكثر تعقيداً، ويؤدي هذا إلى ابتكار العديد من الأساليب والأدوات التكنولوجية الأكثر تطوراً، ويصاحب هذا التطور تغير في النسق الأيكولوجي ليصبح مع درجة عالية من التعقيد ويكون التغيير في النسق الأيكولوجي بالإفراط في استخدام موارد البيئة المتجددة وغير المتجددة، والتي تمثل مدخلات في عملية الإنتاج الصناعي والبيئي الذي يؤدي إلى مزيد من الاستنزاف للموارد البيئية والتلوث بكل أنواعه.⁽¹⁾

ونود من خلال دراستنا هذه والموسومة بالتنمية المحلية وإشكالية البيئة (دراسة لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة)؛ تأكيد هذا الارتباط والتكامل بين الأساليب التنموية والأنساق الأيكولوجية والاجتماعية من خلال إبراز عدم التوازن الذي يحدث في الأنساق الأيكولوجية والاجتماعية نتيجة لتعامل الإنسان غير السليم مع هذه الأنساق، وبالتالي تصبح هذه الأنساق غير متفاعلة مع بعضها البعض بشكل يسهم في تحقيق التكامل والتماسك وبالتالي يختل التوازن ويؤدي إلى حدوث ما يسمى بالأزمة الأيكولوجية.

ولكي نحافظ على توازن النسق الأيكولوجي ونضمن اتساقه مع النسق الاجتماعي، ينبغي أن تكون ثقافة المجتمع وقيمه مدعمة لقيام الأفراد بسلوكيات إيجابية تجاه البيئة، بحيث تشمل هذه السلوكيات على طرح القيم المادية ونبذها، وعدم الإفراط في استنزاف الموارد البيئية، إلى جانب إدخال البعد البيئي في التنمية واستمرارها بشكل يضمن حق الأجيال القادمة بالعيش ببيئة صحية وسليمة.

ومما سبق يمكن القول أن الأيكولوجيا البشرية هي الأقرب إلى تحقيق مسعانا، وتحديد مسار هذا البحث، وسوف نحاول الاهتمام بجزء كبير من أفكارها -السالفة الذكر- لتوافقها مع توجهات هذا البحث.

(1) إحسان محمد حفطي صادق، مرجع سابق، ص 20.

الفصل الثاني:

الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة

تمهيد

أولاً- الاهتمامات التقليدية بدراسة البيئة في علوم الاجتماع

1- علم الاقتصاد

2- علم الجغرافيا

3- علم النفس

4- الأنثروبولوجيا

ثانياً- البيئة عند علماء الاجتماع الأوائل

ثالثاً- المداخل النظرية في دراسة البيئة (الاهتمامات النظرية الحديثة)

رابعاً- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة

1- علاقة الثقافة بالبيئة

2- الوعي البيئي

خامساً- الأبعاد السياسية للبيئة

استخلاصات الفصل

تمهيد:

طرح التراث السوسيولوجي عبر العقود الماضية العديد من القضايا الجديدة بالاهتمام، من بينها ذلك الكم الهائل من الكتابات والمؤلفات التي تناولت قضية العلاقة بين الإنسان والبيئة، وعلى الرغم من تطرق العديد من العوم لبحث هذه العلاقة من حيث طبيعتها وهدفها، إلا أن تناول السوسيولوجي لها أسهم في إثراء المعرفة العلمية، وربما يرجع هذا إلى أن علم الاجتماع من خلال تعامله مع الإنسان والجماعات والنظم والتنظيمات والثقافة... ومن خلال نظريته الشمولية وأدواته البحثية، يمكنه أن يسهم في استجلاء العديد من الحقائق الجديدة بالبحث والتقصي.

ونهدف من خلال هذا الفصل الوقوف على الاهتمامات المبكرة بدراسة البيئة عند الرواد الأوائل، كما يهتم بفحص الاهتمامات الحديثة ورؤيتها لقضايا البيئة، من خلال ما لحق بها من تطورات وتغيرات كان لها انعكاساتها على منظوراتهم ورأيهم، كما نقوم في هذا الفصل باستعراض العديد من القضايا السوسيولوجية المرتبطة بالبيئة كالأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة، وكذا الأبعاد السياسية لمشكلاتها.

أولا- الاهتمامات التقليدية بدراسة البيئة في علوم الاجتماع:

شهدت البدايات الأولى للاهتمام بالقضايا البيئية إسهامات عديدة من جانب معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولقد كانت لهذه البدايات أثر على بلورة علماء الاجتماع الأوائل للعديد من الأفكار والمبادئ التي تدور حول طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة.

وتعد كتابات "دارون" وخاصة كتابه أصل الأنواع 1859 أول محاولة علمية أفسحت الطريق لفهم العلاقة بين الإنسان والبيئة، فقد بشر "دارون" بظهور علم يناط به مهمة تفسير العلاقة بين البيئة والحياة كضرورة حتمية لتحقيق الفهم الشامل لأسرار الكون والطبيعة من حولنا، كما قام "دارون" ببحث معاني الصراع من أجل البقاء، والذي يشمل كافة العوامل التي تؤثر في بقاء الكائنات الحية وتكاثرها، ومن هنا أصبح البحث في ارتباط أشكال الحياة المتنوعة ببيئتها تشكل محور الاهتمام لما عرف بعد ذلك باسم الدراسات البيولوجية¹.

ويرجع استخدام مصطلح "أيكولوجيا" تاريخيا إلى عالم الأحياء الألماني "ارنيست هيكل" | لأول مرة عام 1869، حيث استخدم كلمة "Oekologie" يشير بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية².

ثم عدل اللفظ بعد ذلك إلى Ecology وهو مشتق من كلمتين يونانيتين هما "oikos" وتعني بيت أو موطن، "logo" وتعني دراسة؛ مما يعني أن الأيكولوجيا استنادا إلى أصل الاسم "oikos logo" يقصد به علم الموطن «المكان» أو «البيئة التي تعيش فيها الكائنات الحية»³

إلا أنه بمرور الوقت وفي أواخر القرن التاسع عشر استخدم هذا المصطلح في وصف الأساليب ودراسة الطرق التي تعيش بها الكائنات الحية في بيئتها.

ومن ثم أفرز لنا اهتمامات الأيكولوجيا بدراسة الإنسان في علاقته بالبيئة اتجاه العلوم الاجتماعية والإنسانية في استخدام هذا المدخل الأيكولوجي في دراساتهم المتخصصة، حيث اهتم كل علم من هذه العلوم بإبراز جانب من جوانب هذه العلاقة.

¹ - إحسان محمد حفطي صادق: إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 5.

² - حسين عبد الحميد رشوان: البيئة والمجتمع، د.ط، المكتبة الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 13.

³ - محمد خميس الزوكه: محاور تدهورها وأثرها على صحة الإنسان، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 18.

1- علم الاقتصاد

ينظر علم الاقتصاد إلى البيئة باعتبارها مجموعة من المصادر والموارد التي توفر الخدمات والحاجيات للإنسان، ومن ثم يجب الحفاظ على هذا المصدر، فالبيئة هي التي تمد النظام الاقتصادي بالمواد الخام التي تتحول إلى منتجات استهلاكية كما توفر له الطاقة، وفي النهاية تعود هذه المواد وتلك الطاقة إلى البيئة كمواد استهلاكية¹.

ولقد ترك علماء الاقتصاد الكلاسيكيين تراثاً من الأفكار التي ارتبط بعضها بالمناقشات الحديثة عن البيئة، حيث أشار "مالتوس" في مقابله حول السكن سنة 1798 إلى أن أعداد السكان المتزايدة ستؤدي إلى نفاذ المواد الغذائية، ومن ثم يجب التفكير في عواقب الصراع الذي يسببه هذا الضغط السكاني².

كما كان لكتاب أدام "سميث" « دراسة في طبيعة ومسببات ثراء الأمم تأثير كبير على الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية، فقد كان "ادم سميث" مهتماً بشكل أساسي بمشكلة التنمية الاقتصادية، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، وماهية العوامل والسياسات التي تعيقه، وحسب " ادم سميث " فان عملية التنمية عندما تبدأ فإنها تصبح متجددة ذاتياً، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فان تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه مما يؤدي إلى زيادة الدخل، ويترتب عن الزيادة في الدخل توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد تيار الأفكار الجديدة والأفضل لإنتاج السلع، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكناً عن طريق تقسيم العمل والتخصص يأخذ صور سلع ومعدات أفضل، غير أن "ادم سميث" يرى حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية من خلال ندرة المواد الطبيعية؛ فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان تزداد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية³.

¹ - ميشال تودارو: التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد، حسن حسين ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 408-406.

² - أحمد سامي الدعيوسي: التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 47 - 53.

³ - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية - مفهومها - نظرياتها - سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 71 - 69.

كما ذهب "ريكاردو" إلى أن النمو الاقتصادي سوف يتلاشى على المدى الطويل، ولا يرجع ذلك إلى ندرة الموارد الطبيعية فحسب، وإنما إلى نوعية الأرض المتاحة ومدى جودتها، فمع تزايد السكان يتزايد استنزاع الأرض الأقل جودة لمقابلة الطلب المتزايد على الطعام، غير أن عدم توفر الأرض الخصبة يقف عائقا خطيرا أمام تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن قلة التطور التكنولوجي وانعدامه سوف يؤدي إلى ثبات الإنتاج¹.

ورغم هذا الاهتمام بدراسة البيئة لدى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين، فقد أهملت النظريات الاقتصادية الشهيرة والتحليلات المختلفة لكل من "شومبيتر" و"كينز" وغيرهم تلك العلاقة بين الموارد الاقتصادية والبيئية، ولقد ظهرت بوادر تلك الانتقادات في تحليلات عالم الاقتصاد "سوداي" وتقيدته لنظريات النمو الاقتصادي وأفكار المدرسة الكنزوية، ومن هذا المنطلق ظهرت آراء وتصورات اقتصادية تبناها جانب كبير من علماء الاقتصاد حيث اهتمت بضرورة إعادة تحليل نظريات التنمية ومفاهيمها وربطها بالإبعاد الأيكولوجية².

ويعد ربط علماء الاقتصاد في ذلك الوقت للتنمية بالإبعاد الأيكولوجية إلى بداية ظهور بعض المشكلات البيئية وخاصة استنزاف الأراضي كتعرية التربة وإزالة الغابات والزيادة في استغلال بعض الموارد الطبيعية، ومن ثم ظهور الحاجة إلى ضرورة وضع قيود على تدهور الموارد البيئية؛ وقد ساهم علم الاقتصاد في ذلك من خلال إدماجه للاهتمامات البيئية في التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى الحصول على حد أقصى من الإنتاج الاقتصادي مع محاولة المحافظة على رصيد الأموال الاقتصادية والموارد الأيكولوجية عبر العصور.

2- علم الجغرافيا

نادى علماء الجغرافيا بضرورة قيام أيكولوجيا بشرية، ولعل من أبرز هؤلاء الجغرافيين "كارل ساور" لذي نظر إلى الأيكولوجيا في ضوء النشاط البشري العام، ومن هذا المنطلق ساد اعتقادا من علماء القرن التاسع عشر أطلق عليه الحتمية الجغرافية، والتي كانوا يعنون بها الشروط والأحوال الجغرافية التي تفرض على البشرية نوعا معينا من السلوك في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن التخلي عنها.

¹ -David Pearce, Kerry turner: **economics of Natural resources and environment**, the Gohans Hapkins 1990, PP 6-7

² - عبد الله عبد الرحمان: إدارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 192-193.

ولقد لعب "هنري بكل" دورا في ابتداء شكل من أشكال الحتمية الجغرافية في القرن التاسع عشر، حيث أكد على أن التقدم الثقافي يحدث فقط حينما يزيد الإنتاج حسن الاستهلاك، وهذا الفائض نتيجة لمجموعة من العوامل مثل الظروف المناخية المواتية والتربة والغذاء المتاح، حيث كان توفر هذا الفائض من الغذاء في القديم يعتمد على طاقة الإنسان من جهة وعلى البيئة الطبيعية من جهة أخرى، فالمناخ هو الذي يحدد نوعية العمل، حيث يجعل المناخ المعتدل الإنسان أكثر نشاطا، بينما يدفع به المناخ الحار إلى الكسل.

كما اعتقد "بيكل" أن البيئة الجغرافية تؤثر بشدة في الإنسان البدائي، ثم يأخذ هذا التأثير يتلاشى مع تقدم البشرية لأن المراحل التاريخية اللاحقة تتميز بتعاظم سيطرة الإنسان على البيئة، ومن ثم بدأت هذه الحتمية الجغرافية في الاختفاء الآن من معظم الكتابات الجغرافية المعاصرة¹.

3- علم النفس

لعبت دراسات " روجر باركر" و "هربرت وايت" سنة 1947 دورا هاما في إحداث ثورة منهجية في مجال الدراسات السيكولوجية، والتي تمثلت في انتقال من مجال العمل المعلمي إلى مجال الملاحظة المباشرة لسلوك الأفراد في الظروف الطبيعية، ومن هذا المنطلق ظهر فرع جديد في علم النفس أطلق عليه اسم علم النفس البيئي أو الأيكولوجي، حيث يهتم بتحليل مجرى السلوك الطبيعي للأفراد كما يحدث في البيئة بشكل طبيعي، هذا في مقابل الاهتمام التقليدي لعلم النفس بالفروق الفردية من خلال تحديد السلوك الفردي الثابت وقياسه تحت ظروف ثابتة ومفروضة.

وقد شكك " سيلز" في كفاءة المعالجة العلمية لبعض جوانب السلوك الإنساني، مؤكداً أفضلية الملاحظات والتجارب الحقلية ذات المتغيرات المتعددة على التجارب ذات المتغير الواحد، ويرى "سيلز" أن علم النفس البيئي يهتم بتحديد تأثير المتغيرات البيئية على تنوع أنماط السلوك الإنساني، كما حدد "بروشانسكي" في دراسة العلاقة بين السلوك الإنساني وبين البيئة التي يحددها الإنسان، تلك البيئة التي يستطيع الإنسان تعديلها بطريقة أو بأخرى.

ولعلنا نجد في اهتمام بعض علماء النفس بعد ذلك بتحديد دور العوامل غير السيكولوجية في السلوك الإنساني تطبيقا واضحا لمفهوم البيئة الأيكولوجية التي تمثل مجموع من الظواهر التي

¹ - نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع - طبيعتها وتطورها - ترجمة محمد عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 92-

تحدث حدوثا طبيعيا وتتميز بوقوعها خارج الجسم الإنساني، كما أن لهذه البيئة الأيكولوجية فوائدها التي لا تتطابق مع القوانين التي تحكم السلوك الفردي¹.

4 - الأنثروبولوجيا

تهتم الأنثروبولوجيا بدراسة الشعوب والمجتمعات البدائية أو البسيطة التي تتميز بأنها أقل عددا وأصغر حجما وأبسط تنظيما وأكثر تأثيرا بظروف البيئة الطبيعية لبساطة تكنولوجياتها المستخدمة ولذلك كان من المتوقع أن يهتم علماء الأنثروبولوجيا بدراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الشعوب وبيئاتها الطبيعية.

ويظهر ذلك في العديد من الكتابات والدراسات الأنثروبولوجيا المبكرة؛ حيث أكد "كروبير" على العلاقة الوثيقة بين العوامل البيئية وطريقة الحياة في هذه المجتمعات البدائية، كما اهتم "هرسكوفيتس" بدراسة المشكلات الناجمة عن تفاعل طرق حياة الشعوب والجماعات البيئية².

كما ناقش "سايك" في مقاله المعنون بـ «الدراسة الأيكولوجية للثقافة» سنة 1938، أنه يتعين على الأنثروبولوجيين أن يوجهوا مزيدا من اهتماماتهم للجوانب الأيكولوجية في الثقافة، حيث يرى أن معرفة الأنثروبولوجي بثقافة أي شعب لن تكون كافية ما لم ينظر إليها على أنها كل متكامل، وما لم يفسر كل توزيع لعناصرها مع الظروف البيئية ومع أن هذا المنظور الأيكولوجي كان مقبولا وشائعا لدى كثير من علماء النثروبولوجيا الأوائل إلا أن بلورته ترجع إلى العالم الأنثروبولوجي "ستوارد" حيث وضع في عام 1955 تعريفا للأيكولوجيا الشفافة باعتبارها «دراسة توافق نماذج معينة من الثقافات التي تتلاءم مع بيئات محددة»³.

وتعني الأيكولوجيا الثقافية بدراسة العمليات التي من خلالها تتوافق المجتمعات مع بيئاتها، كما تتمثل المشكلة المحورية فيها في تحديد ما يترتب على هذه التوقعات المجتمعية من تحولات اجتماعية جوهرية أو تطور اجتماعي، وتحليل هذه التوافقيات والتحويلات في حدود ارتباطها بالعمليات الأخرى للتغير، لذلك فهي تعني أساسا بالتفاعل القائم بين المجتمعات والنظيم الاجتماعي بعضها بعض من ناحية، وبينها وبين البيئة الطبيعية من ناحية أخرى.

¹ - السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص ص 99 - 103.

² - المرجع، نفسه ص ص 112 - 114.

³ - مرجع ن، نفسه هص ص 116 - 118.

وقد يقترب منهج البحث في الأيكولوجيا الثقافية من المنهج المستخدم في الأيكولوجيا البيولوجية، وذلك لاهتمامها ببحث التفاعلات التي تتم بين مختلف الظواهر الطبيعية داخل حدود المنطقة، ولكنها مع ذلك لا تعادل الملامح والخصائص الاجتماعية بالأنواع البيولوجية، كما لا تتخذ من المنافسة وحدها عملية أساسية لهذا التفاعل.

فالأيكولوجيا الثقافية تعني أولاً بالتمييز بين مختلف الأنساق والنظم السوسيو ثقافية، كما تنظر إلى كل من التعاون والمنافسة باعتبارهما عمليتان متكاملتان للتفاعل، إلى جانب أنها تسلم بأن توافقات البيئة تعتمد على حاجيات الأفراد، وعلى التكنولوجيا، وبناء على المجتمع المحلي والخصائص النوعية للبيئة، ومن ثم تنطوي الأيكولوجيا الثقافية على تحليل التوافقات التي تحدث في البيئة الاجتماعية¹.

وهكذا فإن الأيكولوجيا الثقافية تقدم منضورا خاصا حول طبيعة الثقافة وعلاقتها بالبيئة والإنسان، إذ أن المكونات الأساسية والمختلفة للثقافة كالتكنولوجيا واللغة، والاتصال وسبل العيش.. وغيرها تستجيب بطريق مختلفة للعمليات التوافقية للبيئة، وأن النظم السوسيو ثقافي المختلف تؤثر وبعمق في تفاعل العوامل السيلوجية والثقافية والبيئة، إضافة أن الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئاتهم يخلقون ويعدلون الثقافة التي تضم القيم والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل².

ثانيا- البيئة عند علماء الاجتماع الأوائل:

لعلنا نتفق مع علماء البنائية الوظيفية على أن المجتمع كثير التركيب والتعقيد، لأنه يشمل على الإنسان وبني جنسه والبيئة التي يعيش فيها، لذلك كان اهتمام علماء الاجتماع بالبيئة أكثر عمقا عن العلوم الأخرى؛ حيث يهتم علم الاجتماع بالكشف عن مدى تكيف الأفراد مع البيئة الفيزيقية، وأثر ذلك على تحديد نوع العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع، وكذا صور التنظيم الاجتماعي.

هذا ما جعلنا نهتم بإلقاء نظرة على الجهود المبكرة للرواد الأوائل في علم الاجتماع، ومد اهتمامهم بتطوير الفكر الأيكولوجي المعاصر.

¹ - السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، د.ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1989، ص ص 128 - 129.

² - حميد خروف وآخرون: الإشكالية النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، د.ط، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص ص 46 - 47.

1_ ابن خلدون:

يعد ابن خلدون من الراد الأوائل في علم الاجتماع، إذ يرجع إليه الفضل في تحديد موضوع علم العمران في دراسة الاجتماع الإنساني وظواهره، حيث قسم هذا الموضوع إلى قسمين أساسيين، يتعلق القسم الأول ببيئة المجتمع، وما يتصل بظواهر البدو والحضر وتوزيع الأفراد على المساحة التي تشغلها، والنظم التي تسيّر عليها المجتمعات في هجرة أفرادها وفي كثافتهم.

ويتعلق القسم الثاني بدراسة النظم العمرانية التي تختلف باختلاف النشاط العمراني إلى ظواهر سياسية واقتصادية وتربوية وأخلاقية وجمالية ودينية ولغوية.

ولقد أدرك ابن خلدون من خلال أسفاره الطويلة سر تباين المجتمعات وتشابهها وأرجعها إلى أثر البيئة والعوامل الجغرافية، ولقد أدى به هذا إلى بيان أوجه الاختلاف بين المجتمعات في العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة¹.

2- مونتيكيو (1689-1855):

لقد كان هدف "مونتيكيو" في كتابه الشهير «روح القوانين» أن يوضح المبادئ الأساسية للتشريع، واستبان له منذ البداية أنه هناك توافقا ملحوظا وواضحا بين النظم والتشريع، وبين طابع الشعوب التي تطبقها إلى جانب التفاعل المنسجم بين مختلف النظم والقوانين ووسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها كل جماعة، ومن ثم شرع " مونتيكيو" في البحث عن العوامل إلى التنوع الثقافي وتباين الأنماط البشرية يتمثل في المؤثرات الجغرافية وبخاصة ظروف المناخ؛ وانتهى إلى أن بحث هذه العوامل وتحليل أثارها يمكن من فهم السمات المختلفة والتمايز لشعوب العالم، كما يمكن من تحديد القوانين و التنظيمات المناسبة لكل نمط من الأنماط البشرية المتنوعة فبالإضافة إلى تأكيد "مونتيكيو" على الحتمية الجغرافية فإنه أشار أيضا ومهد لنظرية أخرى كانت ولا تزال سمة بارزة من سمات المنظر الأيكولوجي وهي اعتبار المكان وخصائصه عاملا أساسيا في التنوع الثقافي والاجتماعي إضافة إلى تأكيد مونتيكيو على أهمية العوامل الجغرافية

¹ - علي عبد الرزاق جلي وآخرون: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 8-10.

في تشكيل النظم الاجتماعي، كان في نظر الكثير من العلماء عاملا في تطوير الأيكولوجيا البشرية بفرعها لثقافي والاجتماعي¹.

3-هربرت سبنسر (1820-1903):

يعد "هربرت سبنسر" من أبرز علماء الاجتماع الذي كان لإسهاماته تأثير قوي على زيادة الاهتمام بدراسة البيئة، ويمكن إدراك هذا من خلال استعراض أفكاره الأساسية التي كانت حجر الزاوية في بلورة العديد من الأفكار الأيكولوجية المعاصرة ويمثل المبدأ التطوري أساس نظرية "سبنسر" في علم الاجتماع، فلقد كان أول من اخترع عبارة البقاء للأصلح ليشرح بها القوة الرئيسية التي تكمن وراء التقدم التطوري، فالصراع في سبيل البقاء داخل المجتمعات يؤدي إلى خلق حالة من التوازن الاجتماعي، فالمجتمعات في رأيه تتطور من حالة يعمل فيها جميع الناس نفس الأعمال إلى حالة يسودها التخصص والتعاون المتبادل، وفي مراحل الصراع الأولى في سبيل البقاء، تظهر الروح الحربية وتدفع الحرب المنظمة الجماعات الصغيرة المنعزلة إلى الاتحاد مع الجماعات الكبيرة التي يسودها السلام، وفي وقت ما يؤدي التوازن بين المجتمعات إلى إتاحة الفرصة لاستمرار السلام فترات أطول².

ومن ثم ذهب "سبنسر" إلى أن الحقيقة الرئيسية للتطور تكمن في الانتقال من المجتمعات البسيطة إلى المستويات الأكثر تعقيدا، ويحدث هذا الانتقال عن طريق تكامل الأشياء البسيطة في أشياء أكبر حجما، وكلما تعاضم الحجم تعاضم البناء والتطور، وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف، ولقد ميز "سبنسر" بين المجتمعات العسكرية البسيطة والمجتمعات الصناعية المعقدة، وذلك عند محاولة لتفسير التطور لاجتماعي، ويرى أن الاختلاف يكمن في علبة التعاون الإجباري في المجتمع العسكري، بينما يسود التعاون الاختياري في المجتمع الصناعي، كما أشار إلى ما يمكن أن تفرضه الظروف البيئية المختلفة من أشكال التعاون والتنظيم الاجتماعي³.

وتلعب المماثلة البيولوجية، أي مماثلة المجتمع بالكائن الحي دورا أساسيا في بلورة العديد من الأفكار الأساسية لدى "سبنسر"، وبخاصة أفكاره عن تمايز الوظيفة والتطور، ومن ثم

¹ - السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

² - محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعارف، الإسكندرية، 1992، ص ص 16-18.

³ - نيقولا تيماشيف: مرجع سابق، ص ص 73-74.

ينظر "سبنسر" إلى المجتمع الإنساني على أنه ينتظم في نسق يماثل تماما الكائن العضوي؛ فمرحل الحياة بالنسبة لكل منها واحدة (نمو، نضج، وتدهور) فكما ينمو الطفل ليصبح رجلا، كذلك ينمو المجتمع المحلي الصغير ليصبح منطقة كبرى، وتنمو الدول لتصبح إمبراطورية، ورغم ذكر "سبنسر" للعديد من الاختلافات بين المجتمع والكائن الحي، إلا أن فكرة المماثلة أسهمت في توضيح فكرة النسق التي تشير إلى أن أي كائن يمكن تصوره على أن كل يتركب من أجزاء شبه مستقلة تتساند فيما بينها، على نحو وظيفي متبادل، وهذا ما يصدق على كل من المجتمع والكائن الحي كما أن النسق بهذا المعنى يشكل فكرة محورية ذات أهمية وتاريخ طويل في التحليل الأيكولوجي¹.

4- اميل دوركايم:

لم يكن "دور كايم" عالم إيكولوجي. شأنه في ذلك شأن "سبنسر"، إذ لم تكن وجهة النظر الأيكولوجية قد تطورت بعد في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنه اطلع بطبيعة الحال على كتابات عالم الأحياء الألماني "إرنيست هيكل" الرائد الأول لأيكولوجيا النبات ومع ذلك نستطيع أن نلمس بعض الجوانب الهامة للمدخل الأيكولوجي لدراسة المجتمع في عدد من أعماله المشهورة؛ حيث تعد إسهاماته في مجال المرفولوجيا الاجتماعية بمثابة تأكيد على أهمية دراسة العوامل الأيكولوجية في المجتمع، انطلاقا من كون المرفولوجيا الاجتماعية تمثل دراسة للعلاقة بين البناء الاجتماعي والبيئة الفيزيائية، وخاصة الصور المادية التي تميز البناء الاجتماعي لمجتمع معين في بيئة فيزيائية محددة، كما تهتم بدراسة الظواهر السكانية كالكثافة والحجم والتوزيع المكاني من ناحية أخرى².

ويعد كتاب "دوركايم" «تقسيم العمل الاجتماعي» والذي نشر عام 1893 من الدراسات السوسيولوجية الهامة التي انطوت على العديد من الأفكار والقضايا ذات الدلالة الهامة في المدخل الأيكولوجي المعاصر؛ حيث عالج فيه أسباب تقسيم العمل والنتائج المصاحبة له في المجتمع، إذ قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطورا، فلاحظ أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي، ويعتمد هذا النمط من التضامن على التماثل بين أعضاء المجتمع، كما يتميز أعضاء المجتمع بكونهم لا يمارسون إلا قدر ضئيلا من السيطرة على البيئة، أما المجتمعات

¹ - السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص 153 - 154.

² - محمد عاطف غيث: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، دون سنة نشر، ص 295.

الأكثر تطورا فيسود فيها التضامن العضوي يستمد أسسه من التباين؛ وإذا كان هذا التميز يشبه تصور "سبنسر" للتطور باعتباره تغيرا من المتجانس إلى ألا متجانس إلا أن الفارق بينهم يمثل في كون "دوركايم" لم يركز اهتمامه على ظاهرة التطور كما هو الحال عند "سبنسر"¹.

ويفسر "دوركايم" السبب الذي من أجله ظهر تقسيم العمل في المجتمعات الإنسانية بقوله « إن تقسيم العمل يرجع إلى التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي نتيجة للزيادة في الكثافة المادية؛ فالزيادة المستمرة في عدد السكان تزيد من التنافس، ومن ثم يضطر الأفراد إلى التخصص من أجل أن يعيشوا»².

وهكذا نرى أن "دوركايم" يضع كل ثقته في التفسير على كاهل عوامل غير اجتماعية وهي العوامل البيولوجية التي ترجع إلى زيادة عدد السكان وبالتالي يزداد التنافس بينهم وبالتالي يضطر الأفراد إلى التخصص في أعمالهم.

5- ماكس فيبر :

لقد كان "ماكس فيبر" من العلماء الذين أكدوا على أن البيئة قضية مشتركة بين كل من علماء الاجتماع والعلوم الأخرى فلقد ناقش أفكار عالم الكيمياء "أوستوا" حول الطاقات الاجتماعية ومدى تأثيرها على تطور الجنس البشري، وكيفية تكوين البيئة الطبيعية لهذه الطاقة، ولقد كانت كل آراء "فيبر" حول التغيير والثقافة والاقتصاد والدين والسلطة تؤكد على العلاقة المتبادلة بين التنظيم الاجتماعي والبيئة التي يوجد فيها³.

وعلى الرغم من أن التطور الذي لحق بالدراسات الأيكولوجية في ميدان علم الاجتماع يرجع الفضل فيه إلى روبرت "بارك" و "أرنيست بيرجس" المؤسسين الأوائل للمدرسة الأيكولوجية في جامعة "شيكاغو"، لأنه من المتفق عليه في تراث علم الاجتماع أن البداية كانت في كتابات عالم الاجتماع الأمريكي "تشارلز جالين" ، وخاصة في كتابه الذي ظهر عام 1915 بعنوان « التشريح الاجتماعي لأحد المجتمعات الزراعية» ورغم أن "جالين" لم يستخدم كلمة أيكولوجيا صراحة؛ إلا أنه في دراسة للعلاقات الفردية اهتم بتوضيح العلاقة المتبادلة بين أفراد المجتمع ومكونات البيئة الطبيعية السائدة، ولقد كان الهدف من هذه الدراسة هو التأكيد على أنه

¹ - نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص 172 - 173.

² - محمد عاطف غيث وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 297.

³ - السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص 168.

يوجد في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية مناطق طبيعية تظهر تلقائياً نتيجة لتوفر ظروف أيكولوجية معينة، كما أنه يوجد في كل منطقة من هذه المناطق أنواع معينة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل والتنظيم السياسي أيضاً الذي يتلاءم مع هذه الظروف¹.

ولقد انتشر هذا الاتجاه في كتابات علماء الاجتماع في أمريكا أمثال "روبرت بارك" و"أرنيسست بيرجس"، حيث قدم "بارك" في مقاله «مدنية»، وصف لها باعتبارها ظاهر طبيعية تنشأ نتيجة توفر عوامل طبيعية لا يمكن التحكم فيها، كما أشار إلى أن لكل مدينة تنظيمها الخاص الذي تنقسم بمقتضاه إلى مناطق مختلفة، إلى جانب كون لكل منطقة خصائصها الاجتماعية والثقافية التي تطبع حياة أهلها بطابع خاص.

وتتمثل نقطة الانطلاق لدى "بارك" في تقسيمه التنظيم الاجتماعي للمجتمع إلى مستويين أحدهما مستوى حيوي، حيث تمثل فيه عملية التنافس العملية الأساسية كما هو الحال في المجال الحيوي الطبيعي والآخر المستوى الثقافي حيث يمثل فيه الاتصال والتطابق العملية الأساسية، ويكون النظام الأخلاقي والتقاليد بمثابة القانون المسيطر على الحياة، ولقد أكد "بارك" على ضرورة تركيز الأيكولوجيا على المستوى الحيوي للتنظيم الاجتماعي، انطلاقاً من كون المجتمع المحلي عبارة عن تجميع إنساني يعيش في إقليم جغرافي محدد وثابت، وتواجهه عمليات شبه طبيعية كالتنافس والتعاون والتمثيل والصراع، ومن ثم يرى أن التحليل على هذا المستوى لا يكون بحاجة إلى الاهتمام بالقيم والأفكار التي تربط بين الأفراد².

وعلى الرغم من قيمة الإسهامات التي قدمها "بارك" من خلال تأكيده على الدور الذي تلعبه الأيكولوجيا البشرية في دراسة الحياة الاجتماعية، إلا أن إغفاله لأهمية الجانب الثقافي في التحليل والتفسير مسألة أثارت حوله العديد من الانتقادات التي يرى أصحابها أن البيئة رغم ما تقرضه من قيود على النمو الثقافي إلى أن هذه القيود تتوقف على حالة الثقافة والتي تعتمد بدورها على عوامل أخرى مثل الانتشار أو استعارة ثقافية من جماعة أخرى ومن ثم فإن التطور الثقافي يحرر الإنسان من القيود التي تترتب على وجوده في بيئة معينة، إذ تجعله أكثر إدراكاً لجوانبها، ووعياً بإمكانياتها، كما يصبح أقل اعتماداً على البيئة ومن ثم فالعلاقة بين الثقافة والبيئة في تفاعل مستمر، ويتغير ويتبدل هذا التفاعل مع التطور التكنولوجي، ويعني هذا أنه في المراحل الأولى

¹ - السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 154 - 157.

² - المرجع نفسه، ص ص 238 - 239.

للتطور التكنولوجي يكون الأفراد اعتمادا في حياتهم على البيئة ومع التطور يصبح الأفراد قادرين على إعادة تشكيل البيئة بصورة تمكنهم من مواجهة احتياجاتهم المادية.

ومن أهم الانتقادات التي واجهت آراء "بارك" ما وجهته له "ميلا أليهان. حول الإطار النظري للأيكولوجيا، كما ظهر عند "بارك"، حيث نادى بضرورة العمل على إعادة توجيه المدخل على نحو أكثر كفاءة و ملائمة للدراسة السوسيولوجية¹.

وكرر على هذه الانتقادات بذلت العديد من المحاولات لإعادة تحديد مجال البحث الأيكولوجي ليشمل إلى جانب اهتمامه بالتوزيع المكاني للظواهر على مجالات تتمثل في التنظيم المعيشي الذي ينبثق عن التفاعل الأيكولوجي، وقد شهدت فترة ما بعد 1925 العديد من الدراسات التي اهتمت بتطوير العديد من المفاهيم الأيكولوجية، كما ظهرت في هذه الفترة العديد من المحاولات لتطوير المدخل الأيكولوجي في علم الاجتماع.

ثالثا- المداخل النظرية في دراسة البيئة (الاهتمامات النظرية الحديثة).

لم يعد علو الاجتماع ينظر إلى الإنسان على أنه يعيش في عزلة محصورا بعلاقته ببني جنسه، فلقد امتدت هذه النظرة لكي تشير إلى مدى تأثير الإنسان بالظروف البيئية المحيطة به، ويرجع هذا إلى كون الإنسان يعيش في مجتمع يشغل رقعته معينة من الأرض، وتحيط به ظروف بيئية يتأثر بها، وتؤثر على نظمه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وقد أشار بعض علماء الاجتماع إلى وجود حتمية بيئية، كما أشار البعض الآخر منهم إلى وجود العديد من المتغيرات الأخرى غير أن العوامل البيئية تسهم في تفسير السلوك الإنساني ومدى قدرته على التكيف على البيئة؛ وقد اختلفت الآراء حول هذه القضية، وظهرت أربع مدارس باتت بمثابة مداخل لأي دراسة بيئية متخصصة وهي:

1. المدارس الحتمية (النظرية الأيكولوجية):

يرى أنصار هذه المدرسة أن البيئة الطبيعية هي العامل الأساسي في نشأة وتشكيل الثقافة والنظم الاجتماعي، وأن الاختلاف القائم بين المجتمعات الإنسانية، في التنظيم والعادات والتقاليد والمناخ ترجع في الأصل إلى اختلافات في الظروف البيئية والجغرافية فالثقافة والنظم الاجتماعي تفسر على أساس البيئة الطبيعية كالطقس، والتضاريس مثلا؛ ومن ثم يطلق عليها المدرسة البيئية

¹ - المرجع السابق، ص 240.

وهي تؤمن بأن الإنسان خلال ألتحم البيئي مسيرا وليس مخيرا، وكان من روادها الأوائل " هيبو قراط" و" أرسطو"، اللذان ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم، وقد ظهر نفس الاتجاه الحتمي في مقدمة "ابن خلدون" في العصور الوسطى¹.

لم يكن الفكر الحتمي مبلورا كنظرية أو فلسفة واضحة المعالم حتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما أعلن الألماني " فردريك اثلر" مبدأ الحتمية في علاقة الإنسان مع البيئة، وقد ظهرت في كتابه (جغرافية الأجناس سنة 1982)؛ ويقوم الفكر الحتمي أو البيئي على أساس واضح، وهو أن الإنسان يعيش في بيئة تؤثر فيه كثير، وعليه أن يتكيف مع بيئته، ويعيش على مواردها .

فالإنسان في رأيه كالنبات والحيوان، من نتائج البيئة، وهو في نشاطاته وتطوره محكم بها ولا يستطيع التخلص منها، حيث تتشكل طبيعة المجتمعات وفقا للبيئة، ففي المجتمعات الصحراوية مثلا وجد أن مجتمع المطر يختلف عن مجتمع الآبار ومن ثم تملي طبيعة البيئة الصحراوية على سكانها عادات وتقاليد تتلاءم مع هذه البيئة، سواء فيما يتعلق بنوعية المسكن أو نوعية العمل أو نوعية اللباس وغيرها.. وقد اعتنقت هذه الفكرة " ألن سمبل" وذكرت أن الإنسان ابن البيئة فهي التي ربته ورعته².

وتتلخص الأبعاد الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

- ✓ التأكيد على العلاقة بين الأشخاص وبيئاتهم.
- ✓ التوجه نحو تحسين التحولات التي تحدث بين الأشخاص وبيئاتهم حتى تزداد قدراتهم، ويمكنهم التوافق مع البيئة يعيشون فيها.
- ✓ عملية التوازن البيئي هي نتيجة للتبادل بين المصادر والحاجات والتوقعات والدوافع والمتطلبات، وسوء الأداء الاجتماعي هو نتيجة لضعف التوازن الأيكولوجي بين الناس وبيئاتهم الاجتماعية.
- ✓ فهم الأداء الجماعي للأفراد من خلال ديناميكية المحصلات الفردية والجماعية لعملية التحول بين الوحدة الإنسانية والبيئة الطبيعية والاجتماعية.

¹ - عزت عجيب عبد الحميد متولي: مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم البيئية - غير منشورة- من قسم العلوم الإنسانية، معهد العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص ص 197-198.

² - زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان، منشأة المعارف الإسكندرية، 1981، ص ص 09-10.

✓ استخدام بعض المفاهيم الأيكولوجية مثل النظام البيئي، والتوازن البيئي والتعدد في العلاقات البيئية بالكائنات الحية¹.

2. المدرسة الإمكانية:

تتلخص فلسفة هذه المدرسة في أن الإنسان ليس مخلوقاً سلبياً غير مفكر، خاضعاً تماماً لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية ولكنه قوة إيجابية فعالة ومفكرة، وذات خاصية ديناميكية قادرة على التغيير والتطوير؛ والبيئة الطبيعية تقدم للإنسان عدداً من الاختيارات، وأن الإنسان بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته وتقاليدته، فهم يرون أنه لا توجد بيئة فيزيقية لم تتضمن آثاراً وبصمات أنشطة الإنسان؛ فالإنسان هو المسيطر على البيئة التي يوجد بها، ومن رواد هذا الفكر الإمكانية "فيدال لابلاش" و"لوسيان فيفر" و"إسحاق يومان"².

3. المدرسة الاحتمالية:

توقف هذه المدرسة بين آراء المدرستين المتصارعتين، ولذلك فهي متميزة، ومع ذلك فهي لا تؤمن بالحتم المطلق أو المكانية المطلقة، وإنما تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات ولكن يتعاضد الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة (حتمية)، وفي بيئات أخرى يتعاضد دور الإنسان المتطور في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة (إمكانية) وأساس هذه النظرية أن البيئات الطبيعية ليست ذات تأثيرات واحدة على الإنسان، وأن الإنسان من منطلق اختلاف ثقافات وتحضره ليس على تأثير واحد في كل البيئات الطبيعية المتشابهة، وذلك لأنه هناك شعوباً مختلفة في كثير من العادات والتقاليد رغم تشابه الظروف الجغرافية، وقد يرجع ذلك إلى الظروف التاريخية والحضارية أو لغيرها من الأسباب³.

4. مدرسة الفعل الاجتماعي:

عرف "بارسونز" الإرادية: على أنها عملية اتخاذ قرارات، ولكنه نظر إلى هذه القرارات على أنها جزئياً نتاج محددات موقفية ومعيارية، فالفعل الإرادي يتضمن العناصر التالية:

- ✓ فاعلون ساعون نحو تحقيق أهداف.
- ✓ فاعلون لديهم وسائل بديلة لتحقيق أهدافهم.

¹ - عزت عجيب عبد الحميد متولي: مرجع سابق، ص ص 198 - 199.

² - زين الدين عبد المقصود: مرجع سابق، ص 11.

³ - عزت عجيب عبد الحميد متولي: مرجع سابق، ص 200.

✓ فاعلون مواجهون بعدد من الظروف الموقفية، والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في اختيارهم لأهدافهم وللوسائل المحققة لهذه الأهداف، كل منها مقيد بأفكار وشروط موقفية. وقد ذكر " ماكس فيبر " أن المحيط الاجتماعي مكون من ثلاثة محاور يمكن فصلها للأغراض التحليلية وهي: القيم والمعتقدات الثقافية وأنماط الفعل الاجتماعي والتوجهات النفسية للفاعلين، وافترض وجود علاقة تبادلية بين هذه المحاور الثلاثة؛ وتفترض هذه المدرسة أن الأفراد يسعون لتحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة، تتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق هذه الأهداف، وأنهم محددون بعدد من الظروف الموقفية مثل: خصائصهم البيولوجية، وظروف بيئتهم الطبيعية والأيكولوجية، كما أن سلوك الأفراد أيضا محدد بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر على قدرتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من بين الوسائل البديلة باستعراض المداخل النظرية الأربعة لهذه المدارس التي تحاول تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة، يمكن القول: إن التفسير الشامل لعلاقة الإنسان بالبيئة لا يمكن استناده إلى نظرية واحدة بعينها، بل هناك درجة من التداخل بين هذه النظريات الأربعة وتكمن فيما يلي:

- أ. إن المدرسة الحتمية (النظرية الأيكولوجية) تتدخل في تكوين الفعل الاجتماعي الإرادي (السلوك البيئي)، لأن طبيعة البيئة والموارد الموجودة فيها تحدد سبل العيش الإنساني، وأساليب استخدام هذه الموارد، والإنسان يحاول جاهدا تطويع البيئة والاستفادة منها.
- ب. أما المدرسة الإمكانية فتقدم طرحا جديدا يقوم على أساس أن البيئة تقدم بدائل عديدة للإنسان لإشباع حاجاته، وما عليه إلا أن يختار منها ما يتناسب مع قدراته واحتياجاته.
- ج. أما المدرسة التوافقية (الاحتمالية) فتر أن الإنسان يحاول التوافق مع البيئة التي يوجد فيها، فبالرغم من وجود اختلافات بين السكان في خصائصهم وكثافتهم وأحجامهم، وكذلك وجود اختلاف في البيئات الطبيعية، فهذه صحراوية، وثانية ساحلية، وأخرى زراعية، ورغم ذلك يتمكن الإنسان من الوصول إلى درجة التوافق مع البيئة التي يعيش فيها بهدف إشباع حاجياته على ضوء الموارد المتاحة.

د. وفي المقابل لا يمكن إنكار دور الفعل الاجتماعي الإرادي في محاولته لتحقيق أهدافه، وإشباع حاجياته، حيث أن سلوكه البيئي يتحدد في ضوء الظروف الموقفية والاجتماعية والثقافية¹.

خلاصة القول: إن فهم وتفسير السلوك البيئي للإنسان يتم من خلال هذه المداخل النظرية (السابقة)، وذلك نظرا لتعدد سلوك الإنسان وصعوبة تفسيره، أو إرجاعه إلى عامل واحد.

رابعاً- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة:

بانعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972، أصبحت قضية البيئة قضية أساسية على كافة المستويات المحلية، الدولية والعالمية ومن ثم تعدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة البيئة من مجرد التعرف على مدى تأثير البيئة على حياة الأفراد والمجتمعات، إلى دراسة أبعاد جديدة لم يهتم بها أحد من قبل مثل:

✓ علاقة الثقافة بالبيئة.

✓ تأثير أنماط الاستهلاك على البيئة.

✓ الوعي البيئي.

✓ المرأة في إطار التنمية والبيئة

وتعد محاولة الوقوف على أهم هذه القضايا تأكيدا على مدى الحاجة إلى تطوير منظور سوسيولوجي لدراسة البيئة، يسهم في تعميق رؤية علماء الاجتماع لما يمكن أن يقدمه هذا العلم من إسهامات واضحة في إيجاد حلول للعديد من المشكلات البيئية التي يعاني منها في الوقت الحالي:

1- علاقة الثقافة بالبيئة

اهتم علماء الاجتماع بدراسة الثقافة باعتبارها نشاطا إنسانيا لا يوجد إلا في مجتمع، ويتفق هذا مع ما أشار إليه "سوركين" من كون علم الاجتماع يهتم بدراسة ثلاثة أجزاء وهي: المجتمع والثقافة والشخصية، وذلك من الناحية البنائية والوظيفية والدينامية، ومن ثم يرى أن دراسة الثقافة جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع، وهكذا طغت فكرة الثقافة على موضوعات علم الاجتماع

¹ - عزت عجيب عبد الحميد متولي: مرجع سابق، ص 202.

وأصبحت معالجة العوامل الثقافية أمراً ضرورياً، حيث لا يتم الكشف عن أي حقيقة اجتماعية دون الإشارة إليها¹.

أما عن مفهوم الثقافة فقد ظل قليل الانتشار حتى نشر "تايلر" 1832-1917 تعريفه الشهير لها، وحسب هذا التعريف فإن الثقافة ليست خصائص بيولوجية؛ وإنما صفات يكتسبها الإنسان من مجتمعه عن طريق التعلم، ويدخل إطارها النظم والمعتقدات وأنماط السلوك، إلى جانب كون الثقافة تعيد صياغة عناصر العالم الطبيعي، وعلى نحو يساعد على تلبية حاجيات الإنسان.

ويعني هذا أن الإنسان ومن خلال الثقافة يتمكن من التغلب على المشكلات التي تواجهه، والتي تظهر نتيجة لرغبته الملحة في مقابلة حاجياته العضوية المختلفة من البيئة الطبيعية التي تسهم في إمداده بما يحتاج إليه من موارد؛ ومن ثم نجد سعي الإنسان الدائم لإشباع حاجاته للمحافظة على بقائه تجعله يتجه إلى القيام بإنتاج بيئة ثانوية؛ وهذه البيئة هي الثقافة التي لا بد من إعادة إنتاجها باستمرار وتعزيزها.

فالإنسان في محاولته لتكيف مع البيئة يطور أساليب وممارسات معينة وتصبح هذه الأشياء شروطاً ضرورية للبقاء، ولا شك أن الفشل في التوافق مع الضرورات الثقافية التي يحتاج إليها المجتمع لمقابلة حاجات أفرادها والتي تعني إتباع ممارسات وأساليب معينة وتنظيم السلوك الجمعي والالتزام بالأخلاق والقانون لا يؤدي فحسب إلى التفكك الثقافي بل إلى العديد من المشكلات التي تصل إلى الجوع وانتشار الأمراض وتدني القدرات الشخصية².

ولقد ساعدت نظرة علماء الاجتماع إلى الإنسان باعتباره خالق ومبتكر لثقافته على التسليم بكلية الثقافة، أي أنها توجد لدى كل المجتمعات فجميع الشعوب لديها أساليبها الفنية التي تمكنها من المحافظة على حياتهم ومتابعة نشاطها، كما أنه لها نظامها الأسري، وتمارس نوعاً من العلاقات السياسية تجنباً لحالة الفوضى، ولديها نظامها الديني واللغة التي تنقل بها أفكارها³.

ورغم كون الثقافة خاصية مشتركة في كل المجتمعات الإنسانية إلا أن شكل هذه الثقافة يختلف من مجتمع إلى آخر، فالثقافة البدائية تختلف عن الثقافة المعقدة، حيث تتميز الأولى بتطوير نسق ثقافي ينسجم مع طريقتهم الخاصة في الحياة لمواجهة التأثيرات المختلفة ويعني هذا تكامل

¹ - حسان محمد حفطي صادق: مرجع سابق ص 25.

² - السيد عبد العاطي السيد وآخرون: أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص ص 269-298.

³ - علي عبد الرزاق جلي وآخرون: علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 268.

الثقافة على عكس الثقافات المعقدة التي تفتقر إلى التكامل الذي يرجع إلى كون الثقافة الأساسية في المجتمع لم تنبثق عن تراث ثقافي واحد نتيجة تنوع الثقافات الفرعية التي تشتمل عليها ثقافة معقدة مثلها¹.

ويشير الحديث السابق في مضمونه إلى فكرة التنوع الثقافي التي يمكن التعرف على أسبابها من خلال الوقوف على العلاقة التي تربط بين الثقافة والبيئة على النحو التالي:

أ- تأثير البيئة على الثقافة:

يعد الاختلاف والتنوع الواسع في خصائص البيئة الطبيعية بما تشمل عليه من طبيعة مناخ وموارد طبيعية، ونوعية التربة، عاملا من عوامل التنوع الذي يظهر في عناصر الثقافة المادية كالحصول على الغذاء والإسكان والتصنيع والنقل، ومع ذلك فمن الأفضل النظر إلى البيئة الطبيعية على أنها عامل محدد وليس عاملا مسببا للتنوع الثقافي ولعل ما يؤكد ذلك مظهر التنوع الثقافي التي قد تظهر بين ثقافات تحيط بها ظروف جغرافية متشابهة.

كما أن التأكيد على الدور الذي تلعبه الثقافة في تشكيل السلوك ليس معناه إغفال تأثير البيئة الطبيعية، ولعل خير دليل على ذلك أن الزراعة تعتمد أساسا على التربة المناخ، كما تنتوع المحاصيل بتنوع خصائص هذه العوامل الطبيعية، إلا أنه مع تقدم الإنسانية توصل الإنسان إلى أشكال أكثر تعقيدا للثقافة، واستطاع من خلالها التغلب على معوقات البيئة الطبيعية، وهكذا تطور التاريخ الثقافي في اتجاه التقدم من مجتمعات معزولة تربط بالبيئة الطبيعية، إلى مجتمعات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، حيث لم تدع مجالا في هذه البيئة لم تغيره أو تعدله الثقافة².

نخلص من هذا إلى وجود علاقة جدلية بين الثقافة والبيئة، ويمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء أن البيئة قد تضع قيودا على الثقافة حيث تحدد الإمكانيات المتاحة في المجتمع التي يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته، ويشكل هذا التفسير بعدا واحدا لعلاقة الثقافة بالبيئة، حيث يوضح أن التغييرات البيئية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، الهجرة، انتشار الأوبئة، الكساد، الحروب تتطلب إحداث تغييرات ثقافية وقيمة تتكيف مع هذه التغييرات.

¹ - محمد أحمد بيومي وآخرون: علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 16-24.

² - إحسان محمد حفطي صادق: مرجع سابق، ص ص 26-27.

ب- تأثير الثقافة على البيئة:

أما البعد الثاني في تفسير العلاقة بين الثقافة والبيئة فقد ظهر مصاحباً للتطويرات التكنولوجية التي حدثت بفعل الإنسان ومن خلال قدرته على استخدام أدوات وممارسات مكنته من السيطرة على البيئة والتكيف معها، ويعني هذا أن التغييرات الثقافية وما صاحبها من تغيير في السلوك الاجتماعي، لها تأثيراتها على البيئة الطبيعية والتي ظهرت في صور الإفراط في استغلال المواد البيئية واستنزافها.

وهكذا يتضح لنا إلى أي مدى تتأثر أنماط سلوك الإنسان تجاه البيئة بثقافته واتجاهاته وتفضيلاته التي تدفعه في كثير من الأحيان إلى ممارسة سلوكيات قد تكون مضرّة بالبيئة؛ ويتفق هذا مع ما أشار إليه "فيرى" عند تأكيده على ضرورة الاستعانة بالمدخل السوسيو ثقافي الذي ينطلق من قضية فحواها أن الإنسان مخلوق له عواطف ومشاعر، ومن ثم فهو يقوم بأفعال وسلوكيات وفقاً للقيم التي يتبناها، والتي قد تكون في بعض الأحيان بعيدة عن الرشاد والعقلانية، ومن ثم يكون لها تأثيراتها السلبية على البيئة، ولعل المشكلات البيئية الحديثة التي تعاني منها كل دول العالم خير دليل على التأثيرات الثقافية والقيمية على البيئة¹.

وذلك لأن القيم الإنسانية التي تركز قيم الفرد وأنانيته تشجع على الإفراط في استخدام موارد البيئة وثرواتها من خلال قيمها الاستهلاكية المبالغ فيها وبالتالي فهي تعد بمثابة نسقا قيميا غير ملائم لكي يمكن العالم من مواجهة أزمة البيئة ويرجع هذه إلى اعتماده على مستوى لا نهائي من الاستهلاك، مما يحفز أفراداً إلى الإتيان بأنماط سلوكية مستنزفة وملوثة للبيئة².

ويدفعنا هذا إلى طرح تساؤل على جانب كبير من الأهمية، وهو ما هي الأسباب التي يجب إتباعها من أجل العيش في عالم متطور من الناحية الاقتصادية وأمن من الناحية البيئية أو بمعنى آخر عالم يقتنع فيه الأفراد بضرورة تغيير أنماط سلوكياتهم القائمة على الإفراط في الاستهلاك وبالتالي الإفراط في استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة، وكذا تلويثها بمختلف أنواع الملوثات، بما فيها تلك الخطرة التي يعجز النظام البيئي عن تحليلها، وبالتالي فهي تشكل خطر على صحة كل المكونات البيئية بما فيها الإنسان.

¹ - إحسان محمد حفطي صادق: المرجع السابق، ص 28.

² - كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 1999، ص 19.

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي تغيير السلوكيات حيث يحتاج إلى وقت وجهد حتى يأتي بنتائجه المرجوة، ولكي يتم هذا التغيير لا بد من صياغة نسقا قيميا مدعما لقيم أخلاقية تراعي حق الأجيال القادمة في الانتقال بالموارد البيئية هذا بالإضافة إلى تدعيمه للقيم الجمالية التي ينبغي أن تكسو أي عمل يقوم به الإنسان؛ فهذه القيم - الجمالية -ينبغي أن ترتبط بكافة أنشطة الإنسان وعلى جميع الأصعدة، فمن الناحية الاقتصادية مثلا: ينبغي أن يتنافس منتج السلع في إظهار منتجاتهم بصورة جمالية ، كما يجب أن نلتمس في الصور التفاعل بين الناس هذه القيم الجمالية، كما يجب أن نلتمس هذه القيم في سلوكيات الأفراد تجاه البيئة، التي تمدهم بمقومات من خيراتها المختلفة لإشباع رغبته، ألا متناهية، وبالتالي ينبغي أن تكون علاقة الإنسان بالبيئة ذات طابع جمالي من جميع الجوانب، إلى جانب تدعيم نسق قيمي يأخذ في اعتباره تلبية حاجيات الأجيال الحالية وتنميتهم، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة بالعيش في بيئة سليمة وخالية من الملوثات.

2- الوعي البيئي

يزخر التاريخ البشري بتراث حافل بأشكال الوحدة والصراع بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وقد بدأت صور التفاعل البشري مع البيئة منذ مرحلة الصيد وجمع الثمار، وتطورت إلى مستوى الوعي مع ظهور المجتمعات الزراعية، عندما بدأ الإنسان في زراعة النباتات الغذائية بدلا من جمعها.

وجديرا بالذكر أن العديد من الحضارات القديمة في الصين ومصر والهند والمكسيك.. وغيرها، قد أرست كثيرا من التقاليد الراسخة في علاقة التصالح مع الطبيعة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتي تمثلت في ذلك الوقت في حماية التربة والغابات وعدم الإفراط في الرعي، وقد لعبت الأديان دورا هاما في حماية بعض أنواع الحيوانات، كما منعت العقوبات الدينية إهلاك بعض الغابات والنباتات؛ كما أقامت بعض الحضارات القديمة المحميات للطبيعة والحيوانات البرية، كما أضافت الحضارة الإسلامية وخاصة في العصر العباسي والأندلسي إضافات بارزة في الاهتمام بالبيئة، وظهر هذا في العناية بتنمية الثروات الزراعية والاهتمام بالأنواع النادرة من النباتات والحيوانات¹.

ومع بداية الثورة الصناعية في أوروبا تمكن الغرب من امتلاك قدرة التكنولوجيا التي ساعدت على إجراء تعديلات جوهرية على البيئة الطبيعية واستمر الحال هكذا حتى برزت

¹ - عواطف عبد الرحمان: الوعي البيئي بين الإعلام والتعليم، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد 68، 1996، ص 44.

مشكلات البيئة عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته، فبعد أن كانت البيئة بناء حضاريا متماسكا يتجاوب مع حاجات الإنسان ويساهم في نموه الثقافي أصبحت البيئة محيطا مختل البناء، بسبب التطور التكنولوجي هذا .

ومن هنا برزت الاهتمام بضرورة حماية البيئة واقترن في البداية بسن التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حماية مصادر البيئة إزالة الغابات التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة بصفة عامة من التلوث وخاصة تلوث الهواء.

ورغم وجود كم هائل من التشريعات الخاصة بحماية البيئة، إلا أن هذه الأخيرة استمرت في التدهور، ويمكن القول هنا بأن التشريعات والقوانين قد تكون غير كافية لحماية البيئة، وربما يرجع هذا إلى لا مبالاة الأفراد بمخالفاتها¹.

ومن هذا المنطلق حاول بعض علماء الاجتماع المهتمين بالقضايا البيئية البحث عن سلاح أقوى وأكثر فعالية واستمرارا من القوانين والتشريعات البيئية، ينجح في استغلال الإنسان للموارد وصيانة البيئة، وهذا السلاح هو الوعي البيئي.

حيث يهدف الوعي لبيئي إلى الوصول بالإنسان إلى درجة من الإدراك الواعي بكيفية التعامل مع البيئة، بما يصونها ويحافظ على صحة الأفراد وسلامتهم؛ معنى هذا أن الوعي البيئي هو الإحساس بروح المسؤولية الخاصة والعامة نحو البيئة.

ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والذي عقد بمدينة "ستوكهولم" عاصمة السويد سنة 1972 البداية العالمية للوعي البيئي، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع البيئة؛ إلا أن الذي اجتمعوا في ستوكهولم أظهروا وعيا بمستقبل البيئة، وربما بقاء الجنس البشري أصبح محفوظا بأخطار متزايدة بسبب تصرفاته الخاطئة نحو البيئة، كما تميز مؤتمر ستوكهولم بالإعلان العالمي للبيئة، ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة، ومواجهة المشكلات التي أوجدتها مطالب الإنسان المتزايدة على البيئة، كما أعطى المؤتمر فهما متسعا لمصطلح البيئة بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية مثل (الماء، الهواء، التربة، المعادن، طاقة وغيرها) بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجيات الإنسان وتطلعاته.

¹ -Kenneth chilton and Melind warren: **environmental protection**, oxford, westview press 1994, PP 143- 145.

وهكذا أسهم مؤتمر ستوكهولم في زيادة الوعي البيئي بين الدول على اختلاف درجة نموها، ومع ذلك ينبغي التأكيد على حقيقة أساسية مفادها أن اهتمام الأفراد بالمشكلات البيئية قد يختلف من بلد إلى آخر بل وفي نفس البلد، وذلك في مستوى الوعي البيئي.

ويدفعنا هذا إلى ضرورة العمل على تنمية هذا الوعي وتحريكه باعتباره إستراتيجية للحفاظ على البيئة، وكحافز لتغيير الأنماط السلوكية للأفراد و التي قد تدفعهم إلى إتيان بأفعال ضارة بالبيئة.

ويمكن تشكيل الوعي البيئي وتحديد أساليب الحفاظ على البيئة وصيانتها كحق للأجيال القادمة من خلال عدة وسائل من بينها المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

أ- التعليم والتربية والأخلاق البيئية:

يمثل التعليم المدخل السليم لترشيد سلوك الإنسان وتبصيره بالآثار البيئية لأعماله وقدراته، فمن خلال التعليم يمكنه استعادة التوازن بين حياته ومتطلباته، وبين النظم البيئية التي يعيش في إطارها ومن ثم تقوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس بيئية سليمة، تضمن للإنسان تلبية احتياجاته دون الإضرار بالبيئة.

وهكذا يسهم التعليم في جعل كل فرد مسؤولاً عنه، ويدفعه إلى تقليل من السلوكيات الضارة بالبيئة، ومن ثم يبرز العنصر التربوي؛ فعن طريق التربية يمكن تنمية سلوك الأفراد بما يتماشى وأهمية كل مكونات البيئة، بل وقد يكون دور التربية أكثر فعالية في جعل الأفراد يتصرفون بدافع من احترام القوانين و التشريعات، ويدفعنا هذا إلى الحديث عما يسمى بالتربية البيئية¹.

وتسعى التربية البيئية إلى تنمية القيم الأخلاقية التي تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وانطلاقاً من هذا يمكننا القول أن تنمية هذه القيم الأخلاقية تسهم في إنقاذ البشرية من الأساليب الخاطئة في التعامل مع البيئة، ونعني بالقيم الأخلاقية البيئية أخلاقيات المحافظ على استعمال الموارد البيئية، كما نعني الحقوق والواجبات والمحافظة على حق الأجيال القادمة؛ فالأخلاق والضمير البيئي هو معنى تصل إليه البشرية ليس نتيجة الاستعمال العقلاني للموارد فحسب ولكن من خلال مسؤولياتها تجاه الأنساق الأيكولوجية².

¹https://www.uop.edu.jo/105_562Eman_pdf

تمت زيارة الموقع بتاريخ 10 جانفي 2013

²www.e_info.org.tw/en/content/8246

تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 جانفي 2013

ولقد حاول البعض التشكيك في وجود أخلاق بيئية، وربما يرجع ذلك إلى انتشار القيم المادية ومن ثم يرون أن الإنسانية ليس لديها أي واجبات تجاه البيئة.

والواقع أننا بحاجة إلى التخلي فورا عن هذه الأفكار التي تتبنى النزاعات المادية والمبالغة في الاستهلاك، بعبارة أخرى يجب أن تمتد الأخلاق البيئية إلى أخلاقيات الاستهلاك ونعني بها هنا الحد من أساليب الحياة الباهظة والتقليل من الإنتاج واستهلاك السلع والخدمات غير الضرورية، والعودة إلى الحياة البسيطة التي يراعي فيها الرفق بالبيئة.

ب- وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام من أخطر الأجهزة تأثيرا على الأفراد، وتظهر أهميتها في قدرتها على توجيه الرأي العام والسلوك الإنساني في المجتمع، ويقصد بها تزويد الأفراد بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف، ويؤدي هذا إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعارف والوعي والإدراك لدى فئات الجمهور المتلقي للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات عن هذه القضايا والموضوعات.

ومن الملاحظ أن تشكيل وعي الأفراد تجاه قضية معينة كالبيئة تحدث من خلال تبني وسائل الإعلام لها، بحيث تصبح قضية رأي عام؛ بمعنى آخر يجب أن تهتم وسائل الإعلام بخلق الوعي في الوقت الذي يكون فيه المجتمع مهيبا لتناول هذه القضية أو الموضوع، ومن ثم تصبح قضية الوعي البيئي قضية أساسية بالنسبة لوسائل الإعلام، ويرجع هذا لكون الوعي يمكن الفرد من فهم طبيعة المشكلات البيئية المحيطة به ودوره في إيجاد الحلول لها وليس هناك أدنى شك في كون هذه المشكلات تحتاج إلى وعي الأفراد بمدى الضرر الذي يلحق به نتيجة هذه الملوثات وهي مسؤولية تقع على عاتق وسائل الإعلام¹.

إن قيام وسائل الإعلام بدورها في تشكيل الوعي البيئي يعني مزيدا من وضوح المشكلات البيئية في أذهان مخططي البرامج وتنفيذها، إلى جانب الاهتمام والتركيز على القضايا البيئية الملحة التي يجب أن يتعرف عليها الإنسان العادي، كالمشكلات الناتجة عن سوء تعامل الإنسان

¹تم زيارة الموقع بتاريخ 20 جانفي 2013 pdf?709_760pdf2013 /index .pdf .beatona_net

مع البيئة، كالتلوث بأنواعه المختلفة، التصحر، سوء استغلال الموارد المتجددة وغير متجددة، الأمراض الخطيرة الناتجة عن تلوث البيئة... وغيرها¹.

والملاحظ على وسائل الإعلام الوطنية هو تركيزها على البعد العالمي للبيئة- وخاصة وسائل الإعلام المحلية- وتهميش القضايا المحلية، وربما يرجع هذا إلى كون قضايا البيئة مازالت تشغل مساحات غير لائقة من اهتمام الساسة وصناعة القرار، إلى جانب انعدام التنسيق بين الأجهزة البيئية ووسائل الإعلام، وغياب البعد البيئي في السياسات الإعلامية.

ويدفعنا هذا إلى القول بأن وسائل الإعلام الوطنية في حاجة إلى تخصيص مساحات دائمة لقضايا البيئة مثل التي تخصصها لغيرها من القضايا والأحداث، كما يجب أن يؤخذ إعداد هذه البرامج آراء المتخصصين في البيئة، من أجل الاستفادة من خبراتهم في عرض هذه القضايا والدعوة إلى تقليل أنماط الاستهلاك المبالغ فيها، علاوة على التقليل من الحملات الدعائية عن بعض السلع الضارة بالصحة العامة للإنسان.

خامسا- الأبعاد السياسية للبيئة.

طرح الفكر السوسيولوجي في الآونة الأخيرة العديد من القضايا البيئية ذات الصيغة السياسية، ومن أهم القضايا التي قدمها علم الاجتماع في هذا المجال؛ هو دراسة طبيعة للقضايا السياسية وأثارها الأيكولوجية داخل الحدود العالمية، وربما يرجع ذلك إلى كون المشكلات البيئية أصبحت بمثابة مشكلات عالمية وليست مجرد مشكلات محلية أو قومية.

وترجع أهمية هذه القضايا إلى أن التدهور البيئي أصبح من أكثر المخاطر التي تؤثر على قضايا السلام والأمن، ومن ثم على تحقيق التنمية المستدامة، فالمشكلات البيئية هي سبب ونتيجة للتوتر السياسي، فغالبا ما تتصارع الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، فلقد كان البحث عن المواد الأولية هو السبب وراء معظم أشكال التنافس، ويرجع ذلك إلى الفروق الكبيرة فيما وهبته الطبيعة من موارد بيئية وأراضي صالحة للاستعمال، كما أن التنافس على استخدام الموارد العامة مثل مصائد المحيطات أو على استخدام موارد مشتركة تتوفر على إمدادات ثابتة مثل الأنهار والمياه الساحلية يمكنه أن يصعد من مستوى الصراع الدولي ويهدد السلام والأمن في العالم.

¹ تمت زيارة الموقع بتاريخ 24 جانفي 2013 <https://www.adpolice.gov.ae/ar.../Article.aspx>

وجدير بالذكر أن عجز الدول عن معالجة آثار التدهور البيئي قد يؤدي إلى حدوث العديد من المظاهر التي تبعث على القلق لدى المجتمع الدولي مثل ظاهرة لاجئ البيئة، إلا أن الأسباب الكامنة غالباً ما تشمل على قاعدة الموارد الطبيعية وعدم قدرتها على إعالة السكان¹.

ولقد أدى انتشار المخاطر البيئية وارتفاع حدتها إلى تكثيف نشاط بعض الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة التي لعبت دوراً لا يستهان به في نشر الوعي بهذه المخاطر على المستوى العالمي، ولقد بدأت نشاطها المكثف في هذا المجال عندما قررت الجمعية العامة سنة 1972 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية لدراسة مشكلة التلوث التي تهدد الكرة الأرضية والبحث عن حلول لها، وقد عقد المؤتمر لأول في ستوكهولم سنة 1972، وصدر عنه أول إعلان عن البيئة الإنسانية وقد تضمن حق الإنسان في بيئة نظيفة، ومسؤولية الفرد والدولة في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال القادمة.

أما النتيجة العملية لهذا المؤتمر فقد تمثلت في التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشأ عام 1972 ليصبح جهازاً هدفه رصد التغييرات الهامة التي تطرأ على البيئة ودراساتها، وكذا تشجيع السياسات البيئية وتنسيقها.

ولقد أخذ نشاط الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة نقطة تحول جديدة حيث نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 تقريرها المعنون بـ « مستقبلنا المشترك » وألح هذا التقرير على ضرورة تغيير النمط المستخدم لتحقيق التنمية، واستبداله بنمط جديد هو التنمية المستدامة، كما أكد هذا التقرير على أن هذا النمط من التنمية أصبح حتمياً سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية على السواء، إلا أنه يتطلب أسلوباً جديداً في إدارة الموارد على المستوى المحلي والعالمى².

ومنذ ذلك الوقت بدأ الإعداد لواحدة من أكبر المؤتمرات في تاريخ الأمم المتحدة، والذي حضره أكثر من مائة رئيس دولة، وعرف باسم قمة الأرض، وعقد في «ريو دي جانيرو» (

¹ - اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، العدد 142، 1989، ص ص 415 - 417.

² - حسن ناعمة: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، الكويت، العدد 202، 1995، ص ص 245 - 247.

البرازيل) خلال الفترة من 3-14 يونيو 1994، ولقد أقر هذا المؤتمر على أجندة القرن الواحد والعشرون*.

وهكذا أدى التحول في النظام الدول نتيجة سقوط الإتحاد السوفياتي إلى جانب التطورات العلمية والتكنولوجية والتنمية إلى تهيئة المناخ لطرح قضية التنمية والبيئة باعتبارها قضايا عالمية يتعين على المجتمع الدولي وضعها على قمة أعماله.

كذلك اهتم علماء الاجتماع بقضية التسلح والتنمية المستدامة ويمكن القول في البداية أن سباق التسلح بشقيه التقليدي والنووي يشكل أهم القضايا التي تصدى لها العلماء والباحثون استجلاء لجوانب هذا السياق و آثاره على قضية التنمية، ولقد حظي سياق التسلح النووي بالأهمية الدولية وخاصة في الآونة الأخيرة وربما يرجع هذا الاهتمام إلى قوته التدميرية الفائقة، وما يسببه من مخاطر على الإنسان والبيئة¹.

ومن بين الموضوعات التي اهتم بها علماء الاجتماع المهتمين بالقضايا البيئية نجد الحركات البيئية وآثارها على المجتمع ويمكن القول في البداية أن الحركات البيئية كان لها ظروفها الخاصة التي جعلتها تبرز خلال فترة السبعينات، وقد تمثلت هذه الظروف في الظهور الجاد لأزمة الطاقة في أعقاب أكتوبر 1973 والتي ترتب عليها ظهور العديد من الدراسات التي أقامت تناقضا ما بين النمو الاقتصادي والموارد البيئية وفي مقدمتها الدراسة التي قام بها " نادي روما " تحت عنوان « حدود النمو » والتي كان لها تأثير على الشباب في أوروبا، ولقد ركزت هذه الدراسة على مخاطر النمو الصناعي المتزايد على البيئة ومخاطر الاستهلاك غير المحدود للمجتمعات المتقدمة².

وقد تحددت أهدافها في:

* - تحتوي هذه الأجندة على أفكار أولية حول ما يتعين القيام به على الصعيد العالمي من إجراءات في كافة الميادين التنمية المستدامة، وإعلان "ريو" حول البيئة والتنمية، كما يحتوي على مجموعة من المبادئ المحددة لحقوق وواجبات الدولة في هذا المجال، ومجموعة من المبادئ المتعلقة بالإدارة الملائمة والمستدامة في نطاق العالم.

¹ - أندريه زخاروف: خطر الحرب النووية الحرارية، ترجمة علي حسين حجاج، مجلة الثقافة العالمية، العدد 19، 1999، ص ص 09-10.

² - المرجع نفسه، ص 10.

- المعارضة على إقامة مشروعات يمكن أن تؤدي إلى تدهور نوعية الحياة في منطقة معينة أو الاعتداء على الطبيعة فيها، مثل توسيع المطارات، وإنشاء مفاعلات نووية، إلى جانب الرفض الكامل لمساوى النمو الاقتصادي، والاستهلاك غير العقلاني.

ولقد اشتهرت الحركات البيئية بمعارضتها لبناء المفاعلات النووية لأنها تهدد البيئة والإنسان، ولقد ظهرت مقاومة الحركات البيئية لبناء المفاعلات النووية من خلال عدت أساليب منها: المظاهرات، جمع التوقيعات، الإعلام الجماهيري حول مخاطر بناء مفاعلات نووية.

ولقد شكلت حركة البيئة والمبادرات المواطنين التي دخلت فيها النواة الأساسية لحركة الخضر، ومن داخلها بدأت عملية تكوين القوائم التي بدأت تدخل الانتخابات المحلية والقومية على برنامج يقوم على حماية البيئة، إلا أنه ينبغي القول أن هذه الحركة البيئية لم تقتصر على السعي لدخول البرلمان، بل أنها سعت إلى تقديم العديد من النماذج من بينها نموذج التكنولوجيات البديلة التي لا تؤثر على البيئة، ومن خلال هذا النموذج نجحت في جذب الكثير من الشباب إليها.

ويمكن القول أن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة هذه الحركات البيئية والتي تمثلت في أحزاب البيئة أو الخضر لها دليل على ما يمكن أن تقدمه هذه الأحزاب من نتائج ايجابية على التنمية وذلك من خلال إستراتيجية الحفاظ على البيئة والتركيز على النمو الكيفي وليس الكمي، ورغم صغر حجم هذه الأحزاب إلا أن نفوذها السياسي والإعلامي تعدى حجمها، ومن ثم ظهر تأثيرها الإيجابي على استراتيجيات التنمية¹.

ولا يفوتنا أيضا الإشارة إلى التنظيمات الأخرى غير الحكومية ودورها في حركة حماية البيئة منذ بداياتها الأولى، فلقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور رائد في تشكيل وعي عام وممارسة ضغوط سياسية حملت الحكومة على التحرك كما قامت بدور هام في مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في " ستوكهولم".

ولعله من أهم القضايا التي طرحها علماء الاجتماع في هذا المجال هي قضية البيئة والثقافة السياسية، حيث أشاروا إلى حقيقة أساسية مفادها أن القضايا البيئية سياسية على نحو كبير، إذ أنها تنظم المفاضلة بين الاختيارات المختلفة في المجتمع بغية الوصول إلى تحقيق أهدافه، وجدير بالذكر أن الاختيار بين الأهداف المتصارعة يتطلب مستوى من التنظيم الاجتماعي

¹ - إحسان محمد حفصي صادق: مرجع سابق، ص 84.

يأخذ دور الوسيط، ويكون قادر على اختيار الأهداف التي تأخذ في اعتبارها النواحي البيئية، بمعنى آخر يوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة، ومن الملاحظ أن تطور مثل هذه الثقافات يمكن رعايتها عن طريق الدولة، إذ يجب أن تتكامل أنشطة الدولة مع التنظيمات الأخرى الموجودة في المجتمع للحفاظ على البيئة¹.

ومن خلال ما سبق تظهر الحاجة إلى ضرورة وجود مدخل عقلائي في استخدام الموارد البيئية والحفاظ عليها، فبدون التخطيط السليم يكون من الصعب تحقيق مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على السلامة البيئية.

¹ - المرجع نفسه، ص 85.

الفصل الثالث:

التنمية

تمهيد:

أولاً- الاتجاهات النظرية للتنمية

ثانياً- الأبعاد الرئيسية للتنمية

ثالثاً- مؤشرات التنمية

رابعاً- معوقات التنمية

خامساً- التنمية المحلية

سادساً- المسيرة التنموية بالجزائر

استخلاصات الفصل:

تمهيد:

لقد حرص الكثير من المفكرين من مختلف التخصصات العلمية على دراسة قضايا التنمية محاولين تحديد أبعادها والتعرف على الظروف المهيأة لها والعوامل المؤدية إليها، والنتائج المترتبة عليها، والمعوقات التي قد تعترض طريقها، وبهذا تباينت و تعددت الرؤى حول هذا الموضوع من زوايا عديدة سواء تعلق ذلك بتحديد المفهوم في حد ذاته أو تعلق بالمداخل أو اتجاهات ومؤشرات التنمية، ويعود سبب ذلك إلى اختلاف المدارس واختلاف الأيديولوجيا نفسها علاوة على أن كل فريق يريد أن يبرز الجانب الذي يهتم به .

وسنحاول من خلال هذا الفصل – قدر المستطاع – عرض أهم هذه القضايا من خلال مجموعة من العناصر التي نناقش فيها: الاتجاهات النظرية للتنمية، ثم أبعاد التنمية ومؤشراتها، كما نحاول أن نتطرق إلى أهم العراقيل التي تحول دون تحقيقها، وفي الأخير نخرج على التنمية المحلية وكذا التجربة التنموية في الجزائر، وذلك باستعراض أهم التحولات الاقتصادية في الجزائر وكذا مقومات انطلاقه وبوادر تقدمه.

أولاً- الاتجاهات النظرية للتنمية.

ظهر في مطلع القرن العشرين مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف في نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول والاستراتيجيات التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات بحكم أنها لا تعبر عن نماذج قارة صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه، إلا أنها ساهمت في إثراء الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال للمفكرين والفاعلين الجدد لبلورة مفاهيم ومناهج جديدة تسير التطورات التي تعرفها البشرية، وسنتناول فيما يلي أهم هذه الاتجاهات والأفكار بشكل موجز.

1- النظرية الماركسية:

وترى الماركسية أنه " من أول مستلزمات التنمية توفير ما يمكن توفيره من الفائض الاقتصادي، وفترة العمل لمواجهة حاجتها، ومن أبرز المشاكل التي تواجهها التنمية في البلاد المتخلفة العجز في الفائض الاقتصادي والضياع في قوة العمل".

إضافة إلى ما سبق تقوم الماركسية على مجموعة من القضايا والأسس أهمها:

أ. أن البناء الاقتصادي (التحتي) كما يطلق عليه الواقع المادي هو الذي يشكل البناء الفوقي؛ هذا الأخير الذي يتمثل في المعتقدات والنظم والسياسة... الخ، وبتغيير القاعدة الاقتصادية يمتد التغيير وعلى عجل ليشمل التركيب الفوقي برمته¹. أي أن كل تغيير يحدث في البناء التحتي يؤدي بالضرورة إلى إحداث تحولات وتغييرات في البناء الفوقي.

ب. أن المجتمع في مسيرته التنموية يمر بخمس مراحل هي: الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية، ثم الاشتراكية فالشيوعية غير أننا لا نتفق مع ما ذهب إليه ماركس في هذا الشأن، وذلك لأن لكل مجتمع ظروفه وأوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية كما أن الرأسمالية لا تمهد للاشتراكية ثم الشيوعية، بل هي على

¹ - عبد الفتاح إبراهيم: الاجتماع والماركسية، ط1، بيروت، دار الطباعة، 1980، ص 17.

العكس من ذلك نظام مرن يتغير بحسب الظروف والمستجدات، وفي كل مرة يتبلور نظامها، ويتشكل بحسب المتغيرات والظروف العالمية الجديدة.

ج. فائض القيمة أو القيمة الزائدة وتعني أن: الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله، ويدفع له قيمة لقاء ذلك، وتتحدد قيمة قوة العمل كأى سلعة أخرى؛ بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته¹.

د. حتمية زوال الرأسمالية: العنصر السابق يؤكد تراكم رأس المال في يد عدد محدود من الرأسماليين، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الاحتكارات وتعاضم الطبقات وتردي أوضاعها وانتشار البطالة، من هنا تنشأ البروليتاريا والتي من خلال وعيها الاجتماعي عملت على تنظيم صفوفها، وأدركت أن السبيل الوحيد للخلاص من النظام الرأسمالي هو الثورة التي ستقضي على هذا النظام ومن ثم ميلاد نظام جديد هو الاشتراكية، وهذا الشأن يمكن أن تدرج ما قاله ماركس في الثورة الشيوعية على أنها " ليست مجرد تحديث المجتمع إلى مدى أبعد بل طبعه بطابع إنساني إلى أبعد حد، ثم تكامل الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة حتى يصبح في النهاية سيد الظروف المحيطة به"².

إضافة إلى قضايا أخرى قدمها ماركس في نظريته وهي التفسير المادي للتاريخ، والصراع الطبقي، ويرى ماركس العناصر السالفة الذكر هي التي تخلق النمو في المجتمع، ويمكن الإشارة هنا أن هذه النظرية على درجة كبيرة من التشابه مع أفكار ونظريات الفكر الكلاسيكي، ويكمن الاختلاف في النتائج التي توصل إليها "كارل ماركس"، حيث نجدها تختلف تماما على ما توصلت إليه نتائج الفكر الكلاسيكي، إضافة إلى ذلك فإن تحليل ماركس يتسم بالعمق في دراسة المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في الحياة الاقتصادية³.

2- الاتجاه المثالي:

ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤادها أن القيم والأخلاقيات الدينية والاقتصادية هي الدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وأن تغيير القيم والاتجاهات يعد

¹ - عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283.

² - السيد الحسيني: التنمية والتخلف، ط2، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 29.

³ - عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283.

من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث، ويعتبر العالم الألماني "ماركس فيبر" هو المؤسس الحقيقي لهذا الاتجاه¹.

3- الاتجاه السيكولوجي:

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه تأكيداً واضحاً على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية²، والتغير الثقافي وينطلقون من مؤلف "ماكس فيبر" حول "الأخلاق البروستانتية وروح الرأسمالية"، ويجدون سندا قويا في كتاب "جوزيف شوميتز" بعنوان "النظرية الاقتصادية".

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من أجل إحداث التنمية لا بد من زرع الخصائص السيكولوجية التالية في الشخصية المختلفة:

أ- في مجال الفهم والمفاهيم: خصائص مثل شمولية الفكر، المثل العليا، تقييم الوقت، التقمص الوجداني والمشاركة الوجدانية، الوعي بالتغير، الإيمان بالعلم والتكنولوجيا، الإيمان بقيمة الإنسان.

ب- في مجال الدوافع: خصائص مثل الرغبة في الإنجاز، الروح التجارية لرجال الأعمال، العمل الجاد والصبر، الاستعداد لاتخاذ المغامرة المحسوبة.

ج- في مجال الاتجاهات والسلوك: خصائص مثل الرغبة في اكتساب الخبرات الجديدة الابتكار والتغيير والكفاءة، النظام والانتقام الاعتماد على النفس، التعاون، الثقة في الغير، حب العمل اليدوي والاعتراف به.

ومن أهم أقطاب هذا الاتجاه نجد دافيد "ماكلياند"، "ايفرت هاجن"، ويذهب "ماكلياند" إلى أنه طالما تبدأ التنمية يتكون لدى الإنسان حاجة متزايدة إلى الإنجاز³.

¹ - كمال النابعي: تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 94.

² - محمد محمود الجوهري: علم اجتماع التنمية، ط3، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2010، ص ص 240 - 241.

³ - حليلو نبيل: التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 114.

فالذين لديهم دوافع للإنجاز لابد أن يحققوا إنجاز في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة، وهي مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد، ويعرف "ماكلياند" الإنجاز بأنه: "الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفاء، فالأهم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إل الإنجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع"، وبهذا يؤكد "ماكلياند" من خلال تعريفه للإنجاز، بأن رفع المستوى إلى الإنجاز يعد مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية.

وقد أكد هيجن هو الآخر بأن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تصب الطاقة الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

والملاحظ في هذا الاتجاه أن كل من "ماكلياند" وهيجن قد أهملوا البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرهما على ضوء مفاهيم سيكولوجية بحتة قد لا تكون هي الوحيدة المفسرة لعملية التنمية بل هناك عوامل أساسية أخرى لم يتطرقا إليها أثناء تحليلاتهم¹.

4- اتجاه النماذج أو المؤشرات:

يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات انتشاراً أو ذيوفاً في دراسة التنمية والبلدان النامية، وينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مفادها أنه يمكن التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والنامية؛ اعتماداً على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية، وتعتبر المؤشرات الكمية بمثابة محكات يمكن من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنها تعبر عن خصائص هذه الدول تعبيراً كمياً مستخدماً في ذلك المؤشرات الحسابية أو الأرقام مثل: متوسط الدخل الفردي، معدلات التعليم، معدلات السكن الحضري، عدد الأطباء والمستشفيات... الخ².

أما المؤشرات الكيفية فهي بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنها تعبر عن خصائص هذه الدول تعبيراً كيفياً مستخدماً في ذلك بعض العناصر النموذجية التي يعتقد أنها ملامح وخصائص للتنمية والتحديث أو التخلف، وفي ضوء هذه الخصائص تصبح عملية التنمية أو التحديث مجرد عملية اكتساب خصائص أو

¹ - محمد محمود الجوهري: علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ص 282-283.

² - كمال التابعي: تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص ص 130-131.

سمات يعتقد أنها خصائص التنمية، كما تعتبر ظاهرة التخلف بمثابة فقدان هذه الخصائص؛ وتتمثل هذه المؤشرات الكيفية للتخلف والتنمية، في سوء التغذية، انتشار البطالة بكل صورها، التبعية السياسية والاقتصادية، عدم توفر القيم المعنوية التفاوت الطبقي العمومية، المصلحة الجمعية... الخ.

فضلا عن هذا أنه يمكن صياغة نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة والمأمولة من وراء التنمية، وتصور الكيفية التي ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم؛ ومن بين العلماء الذين قدموا إسهامات سوسيولوجية رائدة في هذا الاتجاه على سبل المثال لا الحصر نجد "تالكوث بارسونز"، "بيرت هوسيلتز"، "سيمور ليبست"، "وماربون ليفي"... وغيرهم، وسنلقي الضوء فيما يلي على إسهامات "هوسيلتز" و "سميلسر" في هذا الاتجاه.

أ- هوسيلتز: يرى هذا الأخير أن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تشهد متغيرات العمومية، والتوجيه نحو الأداء (الإنجاز)، وتخصيص الدور؛ أما المجتمعات المختلفة فهي المجتمعات التي تشهد المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية، والعزو (النسبة)، وتشتت الدور، وهذا يعني أن التنمية وفقا لمفهوم "هوسيلتز" هي اكتساب البلدان المتخلفة للأنماط والمتغيرات السائدة في المجتمعات المتقدمة والتخلي عن الأنماط الشائعة فيها هذه العملية في نظر "هوسيلتز" هي نقطة البداية في إحداث التنمية وهكذا يتضح تصنيفه للمجتمعات إلى ثنائية هي لتقليد والتحديث¹.

ب- نيل سميلسر: يذهب هذا الأخير إلى أن العمليات التنموية تتمثل أساسا في التباين البنائي والتكامل، وأن التنمية تعني التحول في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا، السكان، الزراعة، الأسرة والدين، ففي عالم التكنولوجيا يمر المجتمع النامي بعملية التغير من الأساليب التقليدية ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية، وفي المجال الزراعي ينتقل المجتمع النامي من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضروري إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية، وفي مجال البيئة ينتقل المجتمع النامي من المزرعة والقرية إلى التركيز في المدن².

¹ - كمال التابعي: مرجع سابق، ص 131.

² - المرجع نفسه، ص 132.

ولعل أفضل وصف تختتم به آراء كل من "هوسيلتز" و"سميلسر" أن معالجتهم في هذا الاتجاه لقضايا ومشكلات التخلف والتنمية تفنقر إلى التحليل البنائي التاريخي، كما أنها تجاهلت طبيعة البلدان النامية، وانغمست في واقع الدول الأوروبية والغربية، ومن ناحية أخرى فإنها قدمت مؤشرات تصورت أنها عامة وقابلة للتطبيق على كافة المجتمعات الإنسانية، ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا الاتجاه إلا أنه كشف لنا عن اختلاف المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة.

5- الاتجاه التطوري المحدث:

وينهض هذا الاتجاه على محاولة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية، والاستفادة منها في دراسة البلدان النامية (المختلفة) على الخصوص، وأهم من يمثل هذا الاتجاه "بارسونز" في محاولة عن العملية التطورية ومكوناتها إلى جانب "والت روستو" ومحاولته عن مراحل النمو والتي نعرف بالمرحلة التاريخية¹.

لقد أعاد "بارسونز" إحياء التطورية في منتصف الستينات وذلك أمام موجة النقد التي وجهت للوظيفية عموماً، وتصعيداً للجدل مع الماركسية، وبهدف إبراز المجتمع الأمريكي على أنه قمة ما يصبو إليه أي مجتمع من تطور، وتتركز فكرة المجتمع الأمريكي على أنه قمة ما يصبو إليه أي مجتمع من تطور وتتركز فكرة التطور عند "بارسونز" على ما أسماه بالعموميات التطورية أو التجديدات الكبرى، وذلك بناء على مكونات أساسية للتطور والتي يحصرها فيما يلي: التباين، التكامل والتعميم، إذ أنه وبناء على بعض العموميات التطورية يمكن تجاوز نطاق المجتمعات البدائية أو القبلية ليتسنى قيام المجتمع الحديث.

ويستمر التطور أيضاً من خلال عموميات تطورية أخرى، وهو بذلك يحاول أن يبرهن باستعانتة بالقوانين التطورية على تفوق النسق الأمريكي- الغربي على ما عداه (الروسي أو الصيني أو الإيراني أو...).

وهو يرى على سبيل المثال أن عموميتان تطورتان كانتا سببا في انهيار المرحلة البدائية من التطور وهما: ظهور نسق الشرعية الثقافية الذي يؤدي مجتمعية أساسية ومتباينة، وتطور نسق التدرج الاجتماعي وهذا إلى جانب أربع عموميات تطورية أخرى كانت سببا في

¹ - علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 102.

ظهور المجتمع الحديث وهي: ظهور نسق النفوذ والأسواق، ظهور البيروقراطية، ظهور النسق القانوني وظهور الهيئات الديمقراطية، وذلك تبعا للمحددات الأساسية للتطور والتي أطلق عليها اسم "دائرة التطور" وهي: التباين، التكامل والتعميم، وهي التي تزيد وتدعم القدرة التكيفية للنسق، إذ أنه وبعد عملية التباين يأتي دور التكامل ليزيد من درجة تكيف الوحدات المتباينة، ثم تلي ذلك مرحلة التعميم التي تؤدي إلى ظهور بناء قيمي جديد يتماشى والمرحلة الجديدة التي تمخضت عن مرحلة التباين، ووفقا لهذا يميز "بارسونز" بين ثلاث مستويات للتطور وهي: المستوى البدائي أين تتحكم التوجيهات الدينية في الوجود الاجتماعي وتركيز العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي على أساس قرابي، أما المستوى الثاني فهو المستوى الوسيط ويتميز بظهور القراءة والكتابة، في حين يمثل المستوى الثالث بوادر ظهور الحضارة التي قام عليها المجتمع الغربي الحديث¹.

أما محاولة "والت روستو" فتتمثل في وضع مراحل للنمو الاقتصادي مستخدما عددا من المفاهيم، وينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره تفاعلا بين قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما ينظر إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها سببا للمتغيرات الأخرى.

ولقد صنف "روستو" كل المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، المجتمع المنطلق السائر نحو النضوج، المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الجماهيري².

والملاحظ أن "روستو" قد نادى بمراحل النمو الاقتصادية الخمس في مقابل المراحل التاريخية الخمس لتطور المجتمعات الإنسانية عند "ماركس".

ومهما تكن الاختلافات بين "بارسونز" و "روستو" فإنهما كانا يسعيان إلى تحديد مراحل محددة لتطور المجتمعات البشرية فإذا كان "بارسونز" يعتمد على التمييز بين مراحل الثلاث على التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي وعلى مكونات العمومية

¹ - علي غربي وآخرون: مرجع سابق، ص 103

² - محمد شفيق: التنمية والمتغيرات الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 38.

التطورية، من خلال دائرة التطور (التباين، التكامل، والتعميم) فإن "روستو" قد حدد خصائص كل مراحلها¹.

ومن بين أهم الانتقادات التي توجه لهذا الأخير "روستو" ولا تقبل الانتظار أن مراحل النمو الخمس عنده أغفلت تاريخ الدول المتخلفة وحاضرها فهي تؤكد صراحة على أن حالة التعلق تمثل المرحلة الأولى لما يطلق عليه المجتمعات التقليدية، بمعنى أنه لا توجد مرحلة سابقة لمرحلة التخلف، ولكن الواقع يؤكد على أن الدول المتخلفة لها تاريخها العريق والقديم حتى أنه يفوق في ذلك (عراقته وقدمه) تاريخ الدول المتقدمة الآن.

6- اتجاه الانتشار الثقافي:

وهو الذي يقوم على فكرة الانتشار الثقافي أو التنقيف بوصفها طريقا وأسلوبا للتنمية، إذ أنه واستنادا لهذا الاتجاه يتولى الغربي نشر ونقل المعرفة والمهارات والتنظيمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والقيم إلى الدول المتخلفة، وذلك حتى يتسنى لهذه الأخيرة النهوض بمجتمعاتها وثقافتها لتلتحق بالدول المتقدمة.

بمعنى أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، أو بمعنى آخر أن هذه الأخيرة ستشهد عملية تنقيف إذا أرادت تحقيق التنمية².

كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة ثم تنتشر في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول، ومن بين أهم ممثلي هذا الاتجاه نذكر على سبيل المثال: " ويلبرت مور" ، " فلدمان" "دنيال ليرنر" و "كارل دوتش" ، الذين يرون بأنهم يقدمون لشعوب العالم الثالث علاجا لمشكلاتهم، بل يذهبون أكثر من ذلك؛ فهم يرون بأن على هذه الدول الانتظار وينصحونهم بتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة³.

¹ - علي غربي وآخرون: مرجع سابق، ص 104.

² - المرجع نفسه، ص 105.

³ - عبد الرحيم تمام أبو كريشه: دراسات في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 78-79.

وعليه يتصور هذا الاتجاه أن التخلف ما هو إلا حالة تأخر ومني لا غير فحالة الدول النامية الآن هي تقريبا نفس حالة الدول الآن هي تقريبا نفس حالة الدول الأوروبية قبل الثورة الصناعية مثله في ذلك مثل الاتجاه الذي سبقه، واستنادا لهذا الطرح فإنه على الدول (النامية) أن تنتظر في مكانها وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليها من الدول المتقدمة، وطبعا في مقابل ذلك تتخلى عن كل مقوماتها الثقافية وهويتها الخاصة¹.

وكما يقول "أندر جوندرا فرانك" أن هذه الاتجاهات تعاني جميعها من ضعف ظاهر يتمثل في افتقادها لكل من الصدق الإمبريقي والكفاءة النظرية والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق تنمية اقتصادية وتغيير ثقافي، ويضيف "فرانك" بأن المدقق في أعمال ممثلي هذه الاتجاهات، يرى أنها لا تستطيع أن تسهم في تحقيق التنمية يقدر ما تسهم في تدعيم التخلف، وفي النهاية يعرض "فرانك" لإقامة نظرية بديلة في التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي تلائم واقع الدول المتخلفة وتاريخها، يجب أن تستند هذه النظرية إلى الواقع التاريخي المعاصر لظاهرتي التخلف والتنمية، وأن تكشف عن العناصر البنائية للتنمية وتلك العناصر التي تسهم - في وقت واحد - في تدعيم كل من التنمية والتخلف بحكم ارتباطهما التاريخي².

7- الاتجاه الماركسي الحديث:

انطلقت الماركسية المحدثه منتقدة النظرية البورجوازية، وبخاصة في تفاعلها المعتمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة، ويؤكد أصحاب هذه النظرية على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، إذ أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية ذاتها³.

وقد أسهمت مجموعة من الظروف العالمية في ظهور هذه النظرية وبخاصة بعد أن أوضحت سياسة الإمبريالية في الدول النامية ومحاولتها المحافظة على العلاقات الاقتصادية معها وتشجيعها على إتباع طريق الرأسمالية في التنمية والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول حتى تظل مناطق منتجة للخام وسوقا للبضائع الغربية،

¹ - علي غربي وآخرون: مرجع سابق، ص 106.

² - عبد الرحيم تمام أبو كريشه: مرجع سابق، ص 93.

³ - أماني غوث طولان: القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 6.

ولقد أدت هذه التحولات إلى ظهور الفجوة بين المركز المسيطر المتمثل في البلدان الرأسمالية والهامش التابع الدال على البلدان المتخلفة¹.

وبناء على هذا فالتخلف الاقتصادي الذي تعيشه البلدان النامية يرتبط بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية².

ومن بين أصحاب هذه النظرية نجد "شارل بيتهام" الذي فسّر ظاهرة التخلف في الدول النامية إلى عوامل ثلاث هي: التبعية والتي تتمثل أساساً في التبعية السياسية والاقتصادية بكل أشكالها التي تمارسها الدول الرأسمالية، وإلى جانب التبعية يوجد الاستغلال الذي يتم من قبل رأس المال والاحتكار الإمبريالي الذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن يتخذ صوراً متعددة منها الاستغلال التجاري.

وإلى جانب ذلك أشار "بيتهام" إلى عامل التجميد، والذي أشار به على إبقاء النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة جمود أو ركود، وذلك بتأثير عوامل خارجية وداخلية، ومن بين مفكري هذه النظرية نجد "جوندر فرانك" والذي دعم الفكرة التي تعتبر بأن النسق العالمي الرأسمالي أسهم في إحداث إلى الدور الذي يلعبه البناء الاحتكاري للرأسمالية في استنزاف الفائض الاقتصادي. ومن ثم فإنه يرى أن علاقة العواصم بالتوابع تنسم باستغلال الأولى للثانية؛ حيث تحصل العواصم على الفائض الاقتصادي في نفس الوقت الذي تحرم فيه التوابع من التمتع بهذا الفائض، ويرى "فرانك" أيضاً أن النظام الرأسمالي لا يعمل فقط على تحسين وتحقيق التطور في المركز بل يعمل على تكريس التخلف في دول التخلف في دول الهامش.

ويضيف فرانك بأن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية الإنماء داخل مجتمعاتهم وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية، والعلاج الوحيد للتخلف حسب "فرانك" يكون بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية³.

¹ - جهينة سلطان العيسى وآخرون: علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة، دمشق، 1999، ص 128.

² - ديفيد هارسون: علم الاجتماع والتنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، ط2، دار صفاء، عمان، 1998، ص 142.

³ - نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 138.

وبعد هذه الجولة الموجزة في التراث النظري لهذه النظريات والاتجاهات التي اهتمت بموضوع التنمية والتخلف يتأكد لنا وبوضوح ما يلي:

- أ. النظريات السابقة باستثناء الماركسية المحدثّة لا تفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الإمبريالي، بمعنى آخر أن هذه النظريات قد تجاهلت دور الاستعمار في تخلف بلدان العالم الثالث، ومن ثم فقد كانت تتميز بالتحيز والبعد عن التقدير السليم للأمور.
- ب. الملاحظ للنظريات السابقة يجدها ذات نظرية اقتصادية، فهي إذن تتسم بالطابع الاقتصادي، وذلك لكون أن المهتمين ينظرون للتنمية على أنها عملية اقتصادية.
- ج. كما يلاحظ أن النظريات السابقة ذات طبيعة غربية، ومن ثم نجد أن التراث السوسيولوجي العربي في التنمية غائب، باستثناء اهتمامات المفكر العربي ابن خلدون الذي يرى أن التنمية الاجتماعية والسياسية تعزى إلى عنصرين أساسيين وهما العنصر الاقتصادي (المادي) والعنصر (غير المادي) ويذهب في ذلك أن الأساس الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور المجتمعات كما أكد على أهمية ودور العصبية في إحداث تنمية في المجتمع.
- د. إغفال تام للبعد البيئي في هذه النظريات، فلا توجد ولو إشارة إلى محدودية الموارد البيئية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، ولا للمشاكل البيئية التي تنجر عن هذه التنمية.

وصفوة القول أن البلاد النامية تحتاج فعلا إلى تنمية في كل المجالات، غير أن هذه التنمية لا تأتي عن طريق إتباع العالم الغربي، ذلك أن التنمية الحقيقية والجادة والفعالة تنطلق من الجهد المحلي أساسا وهذا ما نادى به المفكرين والمنشغلين بقضية التنمية في العالم الثالث.

ثانيا- الأبعاد الرئيسية للتنمية:

من خلال الاتجاهات السوسولوجية المفسرة للتنمية يتضح أنها ركزت على العديد من الأبعاد المتفاعلة والمرتبطة ببعضها البعض والتي يمثل كل منها مطلباً من متطلبات التنمية ودعمها لها وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1- البعد الاقتصادي:

يستهوئ التحليل الاقتصادي للتنمية آراء المفكرين الأكاديميين على مختلف مستوياتهم، وتنوع اهتماماتهم، وذلك للصفة العلمية التجريبية نسبياً التي تتصف بها التنمية الاقتصادية، والتحليل الاقتصادي الذي يركز في مجمل معلوماته على لغة الأرقام والبيانات القياسية والإحصائية، والتنمية الاقتصادية تعرف بأنها: " سياسة اقتصادية تخطط على أسس طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي حيث يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد في غضون فترة زمنية محددة، وإذا كان معدل التنمية الاقتصادية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"؛ وهي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها:

أ- **زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين:** ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأولويات للسياسة الاقتصادية للدول بصفة عامة وللدول النامية؛ خاصة تلك التي تسعى إلى التغلب على مشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة التي يعاني منها الغالبية العظمى من السكان، ويقصد بالدخل القومي الحقيقي هنا هو ذلك الدخل الذي لا يعتمد على السيولة النقدية فحسب، وإنما الدخل الذي يتمثل في إنتاج السلع والخدمات من الموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية معينة¹.

ب- **تقليص التفاوت بين الثروة والدخول بين فئات المجتمع:** فالتنمية الاقتصادية تضع في سلم أولوياتها إعادة توزيع الدخل أو تقليص التفاوت بينها، كي تخلق التآلف والانسجام بين فئات المجتمع، وتدفعها ثانية إلى العمل الجماعي المشترك لزيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية الشاملة.

¹ - حلمي شحادة محمد يوسف: إدارة التنمية، عمان، الأردن، 2001، ص 25.

ج- تعديل التركيبة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل القومي:

ينتم اقتصاد الدول النامية عامة بالطابع التقليدي الذي يغلب عليه القطاع الزراعي؛ ولذا فإن ما تشهده التنمية الاقتصادية هو إفساح المجال للقطاع الصناعي خاصة ليقوم بدور فعال في بناء الاقتصاد القومي إلى جانب القطاعات الأخرى التجارية والخدماتية وغيرها، هذا بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل وتنشيطها كي لا يبقى الاقتصاد معتمدا على دخل وحيد قابل للزوال كما هو الحال في بعض الموارد للدول العربية كالنفط، والمعادن الإستراتيجية (البوتاس، الحديد، الذهب، وغيرها)، فالتنويع في مصادر الدخل ضرورة ملحة تتطلبها اقتصاديات الدول النامية لمواجهة التقلبات الاقتصادية التي تمر بها الأسواق المالية، وكذلك لزيادة منابع الثروة في النشاطات الاقتصادية الوطنية¹.

من خلال ما سبق نستنتج أن مؤشرات التنمية الاقتصادية تتمثل في الزيادة الحقيقية في الدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد والزيادة في درجة التصنيع، ومعدلات الادخار والاستثمار، وتحسين ميزان المدفوعات وانتعاش القطاعات الإنتاجية المختلفة في الدولة (كقطاع السلع والخدمات) بالإضافة إلى التوسع في قطاعي الزراعة والصناعة، وقد أعتمد متوسط دخل الفرد كمؤشر هام من مؤشرات النمو، ودليلا خاصا تقاس بموجبه درجة تقدم الدولة وصنفها.

2- البعد الاجتماعي الثقافي:

نقصد بالبعد الاجتماعي الثقافي الإطار الاجتماعي الثقافي الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة فيه، ومتأثرة بكافة مكوناته، والذي يعتبر مطلبا رئيسيا من متطلبات التنمية، وشرطا من شروطها، ويتجسد هذا البعد في العديد من العناصر والمكونات البنائية مثل الأنساق الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي كالنسق القيمي، النسق الديني والنسق العائلي، والنسق الأيديولوجي والمعتقدات والعادات والتقاليد والأنماط السلوكية، ونظم الرعاية الاجتماعية والصحية والمورد البشري، والظروف التاريخية التي تلعب دورا في تشكيل واقع المجتمعات بشكل إيجابي أو سلبي.

وسنحاول في هذا المقام إلقاء الضوء على بعض عناصر ومكونات هذا البعد وهي كما

يلي:

¹ - حلمي شحادة محمد يوسف: مرجع سابق، ص ص 26-27.

*** القيم والاتجاهات:**

لقد أكد تراث علم اجتماع التنمية النظري والإمبريقي -حقيقة هامة - مؤداها أنه هناك تأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية، والقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع، وتتمثل هذه التأثيرات في كون البرامج الإنمائية تغير قيم الأفراد والجماعات بشكل إيجابي كما قد تحدث تغيرات سلبية - غير مقصودة - فالقيم تنجم عن خلل في الخطط والبرامج التنموية، كما قد تمثل بعض القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع تحديا ثقافيا للتنمية فبالرغم من أن للقيم الاجتماعية دورا فعالا ونشطا في إنجاح تحديد المشروع الإنمائي، وذلك برفض المشروع الإنمائي أو مقاومته والحيلولة دون تحقيق أهدافه، ومن هنا ينبغي تحليل هذا النسق القيمي والوقوف على طبيعته ومحاولة صياغة البرنامج الإنمائي بالشكل الذي يتلاءم مع القيم الاجتماعية السائدة¹.

*** التعليم:**

يعتبر التعليم متغيرا هاما في التنمية، ومؤشرا من مؤشراتها، كما أنه المهارة الأساسية التي تكمن في كل عملية التنمية، فمع التعليم يكتسب الناس المهارات المتعددة التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحياة البشرية، وبذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعي الذي تعتمد عليه التحولات الاجتماعية والسيكولوجية؛ وهذا يعني أيضا أن التعليم يلعب دورا فعالا في تنمية المورد البشري الذي يمثل ركيزة من ركائز التنمية.

ومن ثم يجب توظيف التعليم توظيفا اجتماعيا واعيا يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية، وأن هذا التوظيف في أدواره المختلفة وعوائده المتنوعة لا بد أن يتلاءم في خطته مع إستراتيجية المجتمع الذي يعتمدها للتنمية؛ وكذلك من الضروري أن تتطور السياسات والبنى المجتمعية بما يتيح للتعليم العالي أن يحقق التوظيف الاجتماعي الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات بمجالات الاستخدام وسوق العمل والأجور أو بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية أو ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطية التعليم في بنيته ومضمونه.

*** المورد البشري:**

يعتبر الإنسان هو المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج الإنمائية، كما أنه هدف التنمية وهذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله، ولذا تتجه البلدان إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، ويرتبط التعليم ارتباطا عضويا بتنمية

¹ - كمال التابعي: مرجع سابق، ص 42.

الموارد البشرية، فمن خلال التعليم والتدريب تزداد خبرة الإنسان ومهاراته ومعارفه، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على التنمية¹.

* النسق الأيديولوجي:

من خلال النسق الأيديولوجي تتحدد ماهية التنمية وكيفية تحقيقها في أوضاع الواقع؛ وكذلك نظرا لأهمية المعتقدات الدينية والأيديولوجية في تحديد السلوك وقد كشف "ماكس فيبر" في دراسته الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية على أنه ثمة ارتباطا بين التنمية والقيم والمعتقدات والتغير الأيديولوجي.

* **التنشئة الاجتماعية:** تشير الدراسات إلى أن الأسرة وتنشئة الطفل تعد مصدرا أساسيا من مصادر الحاجة إلى الانجاز؛ وذلك استنادا إلى نتائج دراسات التحليل النفسي التي أبرزت أن الاهتمامات الداخلية للخيال واهتمامات الفرد تنبع أساسا من علاقة الطفل بأبوية وأن الصور التي تتشكل في ذهن الطفل من خلال الأبوين عن التنافس والغيرة، والمحبة وغيرها تظل في عقل الطفل حتى عندما يصبح بالغا، دون أن تتغير كثيرا بحقائق الحياة التي يواجهها والتي تشكل المعتقدات والمواقف والاتجاهات الواعية.

فقد توصلت الدراسات إلى أن أمهات الأطفال ذوات الانجاز العالي يملن إلى توقع اعتماد أبنائهن على أنفسهم وإيجادهم لمهارات معينة في سن مبكرة، أكثر مما تتوقع أمهات الأطفال ذوات الحاجة المنخفضة للإنجاز، كما توقعن أن يبدأ التدريب على الاعتماد على النفس في فترة مبكرة، وذلك من شأنه أن يولد الحاجة إلى الإنجاز، بينما لا تتوقع الأمهات ذوات الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز تفوق أبنائهن في فترة مبكرة جدا².

3- البعد السياسي:

يعتبر البعد السياسي في التنمية الزاوية الأساسية بل وأهم الأبعاد وأدقها لأنه يشمل على عملية صنع القرارات الإستراتيجية التي تتوقف صياغتها وإخراجها إلى حيز الوجود على الإدارة الحاكمة³.

حيث يتجسد البعد السياسي للتنمية في عنصرين أحدهما داخلي ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع، يكون مسؤولا عن وضع استراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية

¹ - المرجع سابق، نفسه ص ص 43 - 44.

² - نفس المرجع، ص 46.

³ - حلمي شحادة محمد يوسف: مرجع سابق، ص 57.

الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع، والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع في صنع القرار، بينما يتمثل العنصر الخارجي في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي أو سلبي.

إن النسق السياسي هو أحد الأنساق الفرعية للمجتمع يتفاعل مع الأنساق الأخرى الاقتصادية والفكرية، ولكنه يتميز عن هذه الأنساق بأنه ينطوي على أولوية فهو مسئول عن ممارسة القوى العليا في المجتمع، وقراراته ملزمة لكافة أعضاء المجتمع وفئاته ومنظماته.

ومن هنا يتضح الأهمية المحورية للنظام السياسي في مجال التنمية وتحدياتها، باعتباره أحد مكونات البنية الفوقية للمجتمع كما أن له دوره الذي يلعبه في التأثير على بقية الجوانب بماله من قوة وأسبقية على بقية الأنظمة الأخرى، مما يجعل قدرته على التأثير والإيجابية راجعة أساساً إلى ارتباطه الشديد بكافة القوى الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

4- البعد الإداري والتنظيمي:

إن أهداف التنمية لا تتحقق في أرض الواقع، ولا تتحول إلى فعل إنمائي إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق وغيرها، فبالخطيطة يمكن الموازنة بين الحاجات المادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى إشباعها من خلال الموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة، ونضع خطة واقعية تجسد مطالبنا وتتسق مع مواردنا، وذلك كله لا يتحقق إلا في إطار تنظيمي يحدد الأدوار والعلاقات والمعايير التي تحكم السلوك الإنساني ومن خلال التوجيه والرقابة والمتابعة وعمليات التقويم المستمرة نستطيع أن ندرك إلى أي مدى استطاعت البرامج والخطط الإنسانية تحقيق الأهداف المقررة والمرسومة في الإطار الزمني المحدد وما هي التحديات والمعوقات البنائية والتخطيطية التي واجهت الخطة عند تنفيذها وهذا كله يؤكد ضرورة وأهمية البعد الإداري والتنظيمي.

ويهدف إدخال هذا البعد - البعد التنظيمي - إلى مناقشة البدائل التنظيمية المختلفة التي تكمن من معرفة أيهما أكثر كفاءة في تحقيق أهداف إستراتيجية التطوير، فالأمر يتعلق باختيار سياسة تنظيمية يتحدد وفقاً لها الإطار التنظيمي العام لاستخدام الموارد وطريقة الإدارة اليومية لوحدة الاقتصاد القومي¹.

¹ - كمال التابعي: مرجع سابق، ص 36-38.

5- البعد السيكولوجي أو السلوكي:

إن تغيير القيم والاتجاهات والسلوكيات يعد شرطاً أساسياً للتنمية، وخلق مجتمع حديث، وأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز والإبداع والتجديد من المتطلبات الرئيسية للتنمية، كما أننا بحاجة إلى تفسيرات سيكولوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحاول فهم القوى السيكولوجية والسوسيولوجية المرتبطة به، وهذه القوى تكمن في دوافع الإنسان، والطريقة التي يتفاعل بها وينظم علاقاته مع الآخرين.

ويتمثل هذا البعد في العديد من العناصر والقوى النفسية التي تمثل دوراً هاماً في إحداث التنمية مثل الدافعية إلى الإنجاز عند " دافيد ماكلياند" والتقمص العاطفي عند "دانييل ليرنر" والإبداع عند "هيجن"، كما يتمثل أيضاً في ضرورة تغيير المجتمع لقيم واتجاهات وسلوكيات أفرادها بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية.

إن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق بل ولا هي بالضرورة عقلانية، وقد يفضل في تحقيقها على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية، إن انقلاباً من هذا النوع يحتاج إلى قوة دافعة قادرة أن تمتد إلى جوانب الحياة الاجتماعية كافة، هذه القوة الدافعة لا بد أن يكون مصدرها غير مادي، بل والأرجح أن يكون محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للعلم يصله بصلة، إن المهم هنا أن يشتعل حماس الناس لقضية ما ويلحون عليها فتتهون التضحية، ولا يفكر الفرد في نفسه بل فيمن حوله، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل وتعود للناس ثقتهم بإمكانية التجديد والإبداع¹.

¹ - المرجع نفسه، ص ص، 39 - 41.

ثالثا- مؤشرات التنمية.

قام المختصون باعتماد مقاييس ومؤشرات تقيس درجة التنمية معتمدة على تقييم ما تم إنجازه وما لم ينجز بعد للوصول إلى الأهداف المرسومة لهذه التنمية، وأيضا مراقبة مدى صحة مسار هذه التنمية واتجاهها قصد المواصلة أو التعديل.

وتوحيد مؤشرات التنمية يمكننا من إجراء المقارنة بين نواتج مؤشرات التنمية الخاصة ببلد معين مع غيرها من البلدان لمعرفة مدى ما تم تحقيقه في مجالات التنمية ومكوناتها وأيضا يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الإطار.

ويجب الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية ليست ثابتة، وهي مرتبطة بأهداف التنمية والمفهوم الذي تنطوي عليه، حيث مفهوم التنمية مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان.

ويمكن الوقوف على بعض مؤشرات التنمية التي أوردها إبراهيم العيسوي من خلال بحثه "مؤشرات فطرية للتنمية البشرية" في الفصل الثامن من الكتاب، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل".

ومن هذه المؤشرات المحددة لهذا الواقع ما يلي:

1. الوفاء بالاحتياجات الأساسية (الصحة، التعليم، الثقافة، الإسكان).
2. المشاركة في التنمية وتتضمن (فرص العمل، توزيع، الدخل والثروة المشاركة في اتخاذ القرارات).
3. تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات (الغذاء، العلاقات الاقتصادية، التكنولوجيا، الثقافة).
4. الأمن الاجتماعي والسلامة العامة (صيانة البيئة، التطورات السكانية، تطوير قاعدة المعلومات).
5. قضايا تنموية أخرى، ولها علاقة وطيدة بواقع تنمية الموارد البشرية وتتنوع المؤشرات بتنوع أبعاد التنمية البشرية كالتالي¹:

¹ - إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص ص 161-

1- بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية:

وتتدرج تحت هذا البعد مؤشرات عديدة نوردتها في شكل نقاط متسلسلة.

أ- مؤشر الصحة: ونجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ معدل وفيات الرضع.
- ✓ معدل وفيات الأطفال.
- ✓ معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة.
- ✓ توقع الحياة عند الميلاد، وفي سن الخامسة من العمر.
- ✓ معدل الإصابة بأمراض معدية لكل ألف من السكان أو نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض معدية إلى جملة الوفيات.
- ✓ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على صالحة للاستحمام.
- ✓ نسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات المرافق الصحية.
- ✓ نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم (تحصينهم) ضد أمراض معينة.
- ✓ النسبة المخصصة لوحدات الرعاية الأولية في جملة الاتفاق العام على الصحة.
- ✓ عدد العاملين الصحيين لكل ألف من السكان.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق يقل فيها عدد العاملين الصحيين لكل ألف من السكان عن المعدل المتفق عليه.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون على بعد عدد معين من الكيلومترات أو أكثر، من وحدة الرعاية الصحية.
- ✓ نسبة المشاركين من السكان في برنامج التأمين الصحي.
- ✓ نسبة الوفيات في سن الخمسين أو أكثر إلى جملة الوفيات.
- ✓ مؤشر رأي التعبير عن مدى رضا الناس عن نوعية الخدمات الصحية المتوفرة¹.

¹ - بوطلة عبد الحميد: واقع تنمية وتسيير الموارد البشرية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسة أوراس فوتوار لصناعة الأحذية نفاوس، باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة الجزائر، 2012-2013، ص ص 92-93.

ب- مؤشر التغذية: نجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

✓ متوسط نصيب الفرد من السعيرات الحرارية في اليوم، مقارنة بالحاجات المتعارف عليها.

✓ نسبة السكان الذين يحصلون على أقل الاحتياجات المتعارف عليها من السعيرات الحرارية، وكذا نسبة السكان الذين يحصلون على نسبة معينة من الاحتياجات الضرورية.

✓ نسبة السعيرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجزور والسكريات مقارنة بالنسب التي تعد مقبولة.

✓ نسبة السكان الذين يزيد ما يحصلون عليه من سعيرات من الحبوب والجزور والدرنات والسكريات على نسبة معينة، وكذا نسبة من يتجاوزون النسبة المقبولة بمسافة معينة.

✓ نسبة تكلفة الغذاء الذي تتوفر فيه مواصفات مقبولة إلى جملة الدخل والإنفاق الاستهلاكي لعينة من الأسر، مقارن بالنسبة الفعلية لما ينفقونه على الغذاء.

✓ نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على غذاء ذو مواصفات مقبولة نتيجة لقلة مداخلهم.

✓ نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.

✓ نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية المزمن أو الذين يقل وزنهم بالنسبة لعمرهم عن المعدل المتفق عليه.

✓ نسبة السكان الذين يعانون من الأنيميا، أي الذين يقل الهيموغلوبين عندهم عن نسبة معينة¹.

ج- مؤشر التعليم: تنطوي تحت هذا المؤشر ما يلي:

✓ نسبة الأميين إلى جملة السكان.

✓ نسبة المقيدون في مراحل التعليم المختلفة إلى جملة السكان من فئات العمر المتناظرة.

✓ نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة والمشاركين في برامج التعليم لا نظامية، أي خارج نظام التعليم الرسمي.

¹ - بوطه عبد الحميد: مرجع سابق، ص 93-94.

- ✓ نسبة التسرب للمرحلة الأولى التعليمية.
 - ✓ نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم.
 - ✓ متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة.
 - ✓ متوسط عدد التلاميذ في القسم في مراحل التعليم المختلفة.
 - ✓ نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ القسم على العمل المقبول في مراحل التعليم المختلفة.
 - ✓ نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم الذين يلجئون إلى الدروس الخصوصية.
 - ✓ نسبة المقيدون في مدارس أو معاهد خاصة إلى جملة المقيدون في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم.
 - ✓ نسبة المقيدون في الكليات العلمية والتكنولوجية إلى جملة المقيدون في المرحلة الثانية للتعليم.
 - ✓ مؤشر رأي لقياس مدى شعور الطلاب أنفسهم بالاستفادة مما تعلموه في وظائفهم، وذلك في أول سنة من سنوات عملهم بعد التخرج.
 - ✓ مؤشر رأي لقياس مدى تقدير جهات العمل لفائدة التعليم المتاح أي أداء الوظائف المختلفة فيما يتعلق بخرجي المرحلتين الثانية والثالثة¹.
- د- مؤشر الثقافة:** وتنطوي تحت هذا المؤشر:

- ✓ متوسط عدد الصحف لكاف ألف من السكان.
- ✓ نسبة الأسر التي تطلع على صحف يومية.
- ✓ متوسط عدد أجهزة الراديو والتلفزيون لكل ألف من السكان ومتوسط عدد الكتب المباعة لكل ألف من السكان.
- ✓ نسبة الأسر التي يقرأ أفرادها كتباً أو دوريات.
- ✓ متوسط عدد المراكز الثقافية والمكتبات العامة والمسارح لكل ألف من السكان.

¹ - بوطه عبد الحميد: مرجع سابق، ص 94، 95.

- ✓ نسبة السكان الذين يشتركون بانتظام في أنشطة ثقافية مثل عضوية النوادي الرياضية والجمعيات الثقافية.
- ✓ مؤشر برأي الناس في برامج الإذاعة والتلفزيون والعروض السينمائية والمسرحية ومواد الصحف والمجلات والكتب ومدى المساهمة في خلق وعي عام يساعد على معالجتها.

د- مؤشر السكان: ونجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ نسبة عدد الوحدات السكانية المتاحة إلى عدد الأسر.
- ✓ نسبة الزيجات التي يتعذر إتمامها أو يتم تأجيلها لاستحالة الحصول على سكن.
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير صالحة.
- ✓ مؤشر مركب لحجم الخدمات السكنية المتاحة من الرصيد القائم للمساكن.
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن يزداد فيها التكسب مقاسا بمتوسط عدد شاغلي الغرفة أو المسكن في حد معين.
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بالمرافق الصحية الأساسية "مرحاض، حمام، صرف صحي، مطبخ".
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بمصدر مأمون للإضاءة.
- ✓ نسبة الإنفاق على السكن إلى جملة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.
- ✓ نسبة السكان الذين ينفقون على السكن أكثر من النسبة المتفق على اعتبارها مقبولة.

هـ- مؤشر النقل والاتصال: ونجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب مركز للشرطة بأكثر من عدد معين من الكيلومترات.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات سكنية تبعد عن أقرب محطة للنقل العام داخل المدن يحدد كيلومترات معينة¹.
- ✓ نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خاصة.
- ✓ نسبة الأسر التي تمتلك وسيلة أخرى خاصة للانتقال.

¹ - بوطه عبد الحميد: مرجع سابق، ص 97.

✓ نسبة الأسر الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب بريد ومراكز الاتصالات والتي لديها هاتف منزلي.

✓ نسبة الإنفاق على النقل والاتصال إلى جملة الإنفاق الاستهلاكي للأسر.

✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق لا تصلها الصحف والمجلات يوم صدورها أو بعد عدد معين من الأيام من صدورها.

✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق لا يغطيها الإرسال الإذاعي والتلفزيوني.

✓ نسبة السكان التي تعيش في مناطق لا تغطيها شبكة الانترنت.

2- بعد المشاركة في التنمية: يندرج تحت هذا البعد مؤشرات عديدة نوردتها في نقاط هي:

أ- مؤشر فرص العمل: وتدخل ضمن هذا المؤشر:

✓ نسبة الأسر التي تحصل من عملها على دخل أقل من دخل حد الفقر.

✓ نسبة الذين يعملون أقل من عدد معين من الساعات في الأسبوع أو في الشهر أو في السنة.

✓ موازين القوى العامة (عرض، طلب) في الأنشطة الإنتاجية الرئيسية.

✓ أرصدة وتدفقات العمالة المهاجرة.

✓ نسبة المشتغلين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم مع الوظائف التي يشغلونها.

✓ مؤشر برأي عينة من أفراد القوى العامة حول الإمكانيات المتاحة للاستفادة من فرص العمل المتوفرة¹.

ب- مؤشر الثروة وفرص العمل: ونجد ضمن هذا المؤشر:

✓ مدى التركيز في توزيع ملكية المنازل أو الوحدات السكنية أو نسبة السكان الذين يملكون أكثر من سيارة.

✓ مدى التركيز في حيازة الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الادخار والاستثمار، والودائع الادخارية بالعملة الأجنبية مقاسا بالتوزيع حسب فئات الحيازة ومعامل التمركز.

✓ مدى التركيز على ملكية الأراضي في المدن.

¹ - المرجع نفسه، ص 98.

- ✓ نسبة الأسر التي تملك أنواعا مختارة من السلع الاستهلاكية المعمرة.
- ✓ توزيع ملكية الأراضي الزراعية.
- ✓ توزيع حيازة الأراضي الزراعية.
- ✓ نسبة من لا أرض لهم من السكان الزراعيين.
- ✓ نسبة من يملكون جرارات، عربات نقل، تجهيزات ري وماشية أكثر من عدد معين من السكن الريفيين.
- ✓ توزيع الإنفاق الاستهلاكي على الأسر.
- ✓ نسبة السكان الواقعين تحت حد الفقر.
- ✓ المقدار النسبي للأجراء في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الفوارق الأجرية فيما بين القطاعات الإنتاجية، وفيما بين القطاعات المؤسساتية العامة.
- ✓ معدل التبادل بين الريف والحضر، مقاسا بالرقم القياسي للأسعار والتي يحصل عليها المزارعون لمنتجاتهم، بالنسبة للأسعار التي يدفعونها لقاء الحصول على المنتجات الزراعية.
- ✓ المعدل الفعلي للتضخم مقارنا بالتغير في متوسطات الأجر لفئات مختارة من العاملين وكذلك في المعاشات.
- ✓ الدعم الموجه لخفض أو تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وكذلك الخدمات الأساسية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في القيمة الحقيقية لمتوسط الفرد منه.
- ✓ نسبة من يدفعون ضرائب مباشرة من جملة المشتغلين من السكان حسب القطاع المؤسسي¹.

ج- مؤشر المشاركة في اتخاذ القرارات: ونجد ضمن هذا المؤشر:

- ✓ نسبة المقيدون في جداول الانتخابات إلى جملة من يحق لهم الانتخاب.
- ✓ نسبة من أدلوا بأصواتهم إلى عدد المقيدون في الجداول الانتخابية في آخر انتخاب أو استفتاء تم إجراؤه.

¹ - المرجع نفسه، ص 99.

- ✓ نسبة القرارات التي يتم اتخاذها لا مركزيا إلى جملة القرارات ذات الصلة والمحليات.
 - ✓ نسبة القيادات المحلية التي تصل إلى وظائفها بالانتخابات إلى جملة القيادات المحلية.
 - ✓ نسبة المرشحين المراكز المطلوب شغلها في آخر انتخابات أجريت.
 - ✓ نسبة المشتركين في جمعيات تطوعية (نقابات وجمعيات).
 - ✓ نسبة النساء في قوة العمل.
 - ✓ متوسط سن الفتاة عند الزواج لأول مرة.
 - ✓ نسبة النساء الأميات إلى جملة عدد النساء.
 - ✓ نسبة النساء اللاتي يشغلن مراكز قيادية إلى شاغلي المراكز القيادية حسب العمل (قطاع عام، قطاع خاص).
 - ✓ نسبة النساء اللاتي في المجالس القومية والمحافظات والمحلات.
 - ✓ نسبة الشباب اللاتي يشاركون في برامج خدمة المجتمع وما إليها.
- 3- بعد تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات: ويتكون من المؤشرات التالية:**

أ- مؤشر الغذاء ويركز على:

- ✓ نسبة الإنتاج المحلي إلى جملة الاحتياجات من أهم السلع الغذائية.
- ✓ نسبة الواردات من الغذاء من جملة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
- ✓ نسبة الاحتياطي من أهم السلع الغذائية إلى الاحتياجات الاستهلاكية¹.
- ✓ الدول التي تمد القطر بأكثر من نسبة معينة من جملة وارداته الغذائية.
- ✓ نسبة القروض والمنح الأجنبية التي تخصص لاستيراد الغذاء.
- ✓ نسبة جملة المدفوعات لاستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات.

ب- مؤشر العلاقات الاقتصادية:

- ✓ نسبة المدخرات القومية إلى الاستثمار الإجمالي.
- ✓ نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الدول التي يزيد نصيبها في الواردات على نسبة معينة.
- ✓ التدفقات الداخلية لرأس المال الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - إبراهيم العيسوي: مرجع سابق، ص 172 - 174.

✓ الدول التي تزيد مساهمتها في التدفقات الداخلية لرأس المال الأجنبي على حد متفق عليه.

✓ رصيد الدين الأجنبي القائم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ الدول التي يزيد نصيبها في رصيد الدين الأجنبي القائم على نسبة معينة.

✓ مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيللة الصادرات.

✓ الصادرات كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي.

✓ الدول التي يزيد نصيبها في جملة الصادرات عن نسبة معينة.

✓ السلع التي تزيد مساهمتها في جملة الصادرات عن نسبة معينة.

✓ الصادرات من السلع التي لا تزيد مساهمتها في إشباع الطلب المحلي عن نسبة معينة.

✓ نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

✓ نسبة الإنتاج الذي تسيطر عليه شركات أجنبية متعددة الجنسيات إلى إجمالي الإنتاج المحلي.

✓ نصيب الأجانب في ملكية رؤوس أموال الشركات العامة بالقطر.

✓ نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

✓ درجة الحماية الفعلية الممنوحة للإنتاج والصادرات الوطنية¹.

4- بعد صيانة البيئة: ويركز على:

✓ نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي من النفط والمعادن مقارنة بالنسب الآمنة.

✓ نسبة الأراضي الزراعية التي يجرى استخدامها وهي غير زراعية (نتيجة لزحف الحضر على الريف) والتي تفقد من جراء التصحر وما إلى ذلك.

✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تزداد نسب العناصر الآمنة المكونة لهوائها.

✓ نسبة تلوث المياه في البحار والأنهار والبحيرات الخاضعة لسيطرة الدولة مقارنة مع النسب الآمنة عند الدول الأخرى.

✓ الإنفاق على مكافحة التلوث البيئي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي².

¹ - المرجع نفسه، ص 180.

² - بوطه عبد الحميد: مرجع سابق، ص 101.

رابعاً- معوقات التنمية.

تقف في وجه التنمية العديد من العوائق والعقبات والتي يمكن تصنيفها إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية.

1- المعوقات الخارجية:

تتمحور المعوقات الخارجية للتنمية أساساً بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة؛ وتتوزع هذه المعوقات في جملة من المؤشرات لعل أهمها وأبرزها هو مؤشر الاستعمار، يشقيه التقليدي والمتمثل في الاستنزاف واستغلال الدول المستعمرة عن طريق الحروب؛ أو شقه الحديث الذي تجاوز الاستعمار التقليدي المتمثل في التسلط الاقتصادي والتقني والثقافي، وهو ما حاولت نظرية التبعية من خلاله تفسير التخلف في التنمية على أنه انعدام توازن في العلاقات العالمية، وهو يتمثل لب هذا المنظور في فكرة التنمية الاقتصادية التابعة من التبعية التي تشجع بدورها التخلف في التنمية، وهذه العلاقة تعتبر سيطرة واستغلال من جانب بعض البلدان الصناعية التي تترعب في وسط المسرح على العديد من البلدان النامية¹.

وإلى جانب مؤشر الاستعمار بشتى أشكاله ومظاهره نجد مؤشر لا يقل أهمية من المؤشر السابق في كونه يشكل عقبة في وجه التنمية، وهو الديون هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى المحاور الرئيسية التي تشكل كثيراً من مظاهر التحدي لعمليات التنمية الشاملة، وترتبط دراسة مشكلة المديونية عموماً بطبيعة الظروف العالمية التي شكلها النظام الاقتصادي العالمي، والذي بدأت تتحدد معالمه الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بلجوء الدول المتقدمة لاستحداث أساليبها الاحتكارية حينما تجاوزت الاحتكارات الاستعمارية القديمة².

ولا يمكن فهم مؤشر الديون كأحد المعوقات الخارجية للتنمية دون دراسة واقع عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت؛ حيث أصبحت الديون تعترض عمليات وسياسات التنمية في المجتمعات المختلفة، مما أبرز تفاقم عوامل الفقر

¹ - نيل حليلو: مرجع سابق، ص 168.

² - حسن عوض الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 42.

والبطالة وقلة النمو الاقتصادي، والدخل الفردي وغيرهم من المظاهر التي تعيق عملية التنمية¹.

2- المعوقات الداخلية:

بالإضافة إلى المعوقات السالفة الذكر هناك بعض المعوقات الأخرى للتنمية مثل:

أ- عدم التكامل في التنمية:

يشير مفهوم التكامل إلى أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة، فلا يمكن تنمية قطاع دون آخر فمثلا من المستحيل تنمية التكنولوجيا بدون تنمية التعليم، كما يعني التكامل وجود مفهوم شامل بوجه خطة التنمية كلها، فلا يهدف التكامل إلى التنمية والتنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك الجهود في بوتقة واحدة، وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع².

ب- عوامل ثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية للتنمية من أهم التحديات التي تواجهها وللقيم دور هام في عملية التنمية، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، وهناك قيم إيجابية تساعد على نجاح مشروعات التنمية، ولكن هناك قيم سلبية تعوق برامج ومشاريع التنمية وتتمثل بعض هذه القيم السلبية في: عدم تقديس العمل، عدم تقدير الوقت والتخوف من المستحدثات وغيرها من القيم الأخرى، وكذلك توجد بعض العادات والتقاليد السلبية التي تعيق عجلة التنمية كمارسة الشعوذة والمغالطات في الإنفاق على الأعراس خاصة في الشرق الجزائري والأمثلة على كثيرة، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض العادات والتقاليد الإيجابية التي يمكن لها في كثير من الأحيان أن تدفع بعجلة التنمية مثل عادة التعاون أو "التويزا" التي لا تزال موجودة في بعض الجهات من الوطن خاصة في الأوساط الريفية عند الأمازيغ.

¹ - عبد الله عبد الرحمن: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 62.

² - نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 170.

ج- عوامل إدارية:

وتتمثل العوامل الإدارية في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات أو عدم وضوحها – في كثير من الأحيان – أو تناقض بعضها للبعض، وعدم الالتزام بتنفيذ القرارات المعلنة، وانتشار اللامبالاة والنسب، وسيطرة الأغراض الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية.

كما تظهر المعوقات الإدارية في عدم واقعية الأهداف وتشابكها عدم الالتزام بالتخطيط العلمي، تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصهم ومهاراتهم¹.

د- نقص المشاركة الشعبية:

إن قيام التنمية يتطلب تضافر جهود الحكومة مع مجهودات أفراد المجتمع، ومن غير الممكن ل من المستحيل أن تسير التنمية على عنصر واحد فقط من هذه العناصر، لأن الحكومة وحدها لا تكفي أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها دون المساهمة والمشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطة، وإن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر العملية التنموية².

¹ - حسين عبد الحميد رشوان: التنمية اجتماعيا - ثقافيا - اقتصاديا - سياسيا - إداريا - بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 228.

² - نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 171.

خامسا- التنمية المحلية

1- مبادئ التنمية المحلية:

حاول الكثير من الباحثين تقديم مقترحات سواء كانت شخصية أو في إطار الأمم المتجددة فيما يتعلق بجملة المبادئ الأساسية التي يرونها ضرورية عن التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية منها ما يلي:

أ- رأي كلينار: حيث قام بعدد الدراسات النظرية والميدانية في مجال التنمية الحضرية وخرج بالمبادئ التالية:

- ✓ رفض فكرة تقديم برامج جاهزة أو معدة من الخارج، مقما بديل المدخل الاجتماعي في مواجهة المشكلات.
 - ✓ ضرورة مراعاة الفروق بين المجتمعات المحلية.
 - ✓ استخدام مدخل اجتماعي قادر على التخطيط لمشروعات التنمية.
 - ✓ توظيف الجماعات التطوعية والتلقائية في خدمة برنامج التنمية المحلية.
 - ✓ تنمية قدرات القيادات المحلية غير المهنية.
 - ✓ تنمية المنافسة بين المجتمعات المحلية المتجاورة في مجالات التنمية.
 - ✓ إطلاق مشروعات إستراتيجية قريبة المدى لاستنارة اهتمام المجتمع.
 - ✓ تقديم مساعدات من خارج المجتمع المحلي للرعاية التربوية والصحية والاجتماعية.
 - ✓ تضافر جهود الدولة لمعالجة القضايا الأساسية التالية: عدالة توزيع الثروة، مواجهة مشكلة الفقر، الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين المستوى العمراني¹.
- ب- رأي "جودانف": أما "جودانف" فقد اقترح المبادئ التالية للتنمية المحلية:
- ✓ مراعاة التنسيق الكامل بين برامج التنمية الاجتماعية المختلفة.
 - ✓ الاهتمام بخلف القيم الإيجابية لدى المواطن عند تطبيق البرامج التنموية.
 - ✓ ضرورة الاهتمام بثقافة المجتمع المحلي.
 - ✓ العمل على استنارة مشاركة المواطن في كل عمليات التنمية.
 - ✓ الانطلاق في العمل مع المجتمع كما هو واقعه.

¹ - كمال بلخيري: التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، دراسة نظرية وميدانية لحالة الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص ص 61-62.

✓ حرص الأخصائي على كسب ثقة الأهالي واحترامهم.

✓ تنمية قدرات القيادات المحلية فصد الاعتماد على أنفسهم.

ج. رأي "نيلسون" وآخرون:

اقترح " نيلسون" و" زملائه" عدة مبادئ للتنمية المحلية أهمها:

✓ ضرورة مشاركة المواطنين مشاركة فعالة في تجسيد برامج التنمية.

✓ تنمية كافة أجزاء البناء الاجتماعي تنمية متوازنة حتى يمكن أن يحدث التقدم الاجتماعي الحقيقي.

✓ التنظيم الديمقراطي لكل مراحل التنمية.

✓ خلق وتدعيم قنوات اتصال دائمة بين المواطنين وقاداتهم.

✓ ضرورة توفير المرونة في القيادات وكذا ضرورة إعداد وتدريب الإطارات.

✓ اعتبار التنمية التربوية أهم جانب ضمن برامج التنمية¹.

د. مبادئ التنمية المحلية عند خبراء الأمم المتحدة:

وردت مبادئ التنمية عند خبراء الأمم المتحدة فيما يلي:

✓ أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس الحاجات الأساسية للمجتمع معبرة عن طموحات المواطنين فعلا.

✓ مراعاة التوازن في مجالات التنمية المختلفة.

✓ استهداف زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع المحلي وتدعيم نظم الحكم.

✓ العمل على تغيير مواطني المجتمع المحلي واعتبارها أهم من الإنجازات المادية.

✓ اكتشاف وتدريب القيادات الشعبية المحلية وتشجيعها لمساعدة القيادات المهنية.

✓ دعم دور النساء والشباب في برامج التنمية.

✓ تدعيم الجهود الذاتية بجهود حكومة فعالة.

✓ الاستغلال الأمثل للتنظيمات التطوعية المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية.

✓ وضع خطة للتنمية المتوازنة على مستوى الدولة لتسيير التقدم الاقتصادي والاجتماعي محليا.

¹ - كمال بلخيري: مرجع سابق، ص 63.

✓ دعم التنظيمات الإدارية ببرامج تدريبية فعالة لتنمية قدرتها على إعداد برامج التنمية على مستوى الدولة ككل¹.

2- برامج تنمية المجتمعات المحلية:

خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي حاول العديد من الباحثين الغربيين تقديم نماذج بما يشبه برامج تخطيطية لتنمية المجتمعات نستعرض منها ما يلي:

أ- برنامج "تايلور":

قسم "تايلور" برنامجه المقترح لتنمية المجتمعات السائرة في طريق النمو إلى عدة خطوات تطبيقية ومنسجمة ومتكاملة وهي:

- ✓ مناقشة احتياجات الأهالي مناقشة منهجية أكثر عمقا تتعدى مجرد تسجيل الشكاوي والأحاديث العامة بل تحاول اكتشاف المشكلات وتشخيصها بدقة، واستدراك المواطنين في المناقشات وإمداد الأجهزة الحكومية ليد المساعدة لما لها من إمكانيات ضخمة.
- ✓ القيام بالتخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدة الذاتية، قصد تنمية قدرات الأهالي وطاقاتهم لتحويلهم إلى عناصر ايجابية في عملية التنمية والتخطيط المحلي، فتنجز الكثير من المشروعات للمجتمعات المحلية، كبناء المستشفيات والمدارس وشق الطرق وزيادة الإنتاج الزراعي وغيرها، وهذه المشروعات تولد حسب "تايلور" الشعور بالمسؤولية الجماعية والثقة بالنفس وكذا روح المبادرة وهذه العناصر حسب "تايلور" أيضا تعد أهم المنجزات المادية نفسها.
- ✓ القيام بالتعبئة الكاملة لكافة الإمكانيات والموارد الاقتصادية والاجتماعية المادية منها والبشرية، في داخل المجتمع المحلي، وتأتي هذه الخطوة حسب "تايلور" بعد تنفيذ الخطوتين السابقتين والنجاح في تحقيق أهدافها مما يقوي ثقة المواطنين ويرفع من حماسهم وإقدامهم على المشاركة وبإيجابية في عمليات التنمية.
- ✓ خلق الطموح المحلي وتنميته وكذا التصميم على استمرارية عمليات المناقشة والتخطيط والتعبئة، وهذه الخطوة أيضا مرتبطة بتنفيذ الخطوات السابقة بنجاح².

¹ - نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1991، ص ص 92-94.

² - المرجع نفسه، ص ص 233-337.

ب. برنامج "باتن":

انطلق "باتن" عند تصميمه لبرنامج من قناعة مفادها أن المواطنين يتقبلون بعض التغييرات عند محاولة تنفيذ عمليات التنمية، وأن الأكثر أهمية من ذلك هو تغيير أسلوب حياتهم ليتسنى لهم مسايرة هذه التغييرات التي تقبلوها، وأنه من الضروري التوازن بين التغيير المادي والتغيير غير المادي في نفس الوقت، وجاءت خطوات برنامج باتن على النحو التالي:

✓ العمل على إدماج جهود المراكز التي تعمل من أجل تنمية المجتمع المحلي في إطار كل متكامل قصد النهوض بالمجتمع كأسس التعاون الجماعي، حيث دائما العمل الجماعي يكون أفضل من العمل الفردي.

✓ دفع المواطنين للمساهمة بدور فعال قدر الإمكان في عملية التنمية.

✓ توجيه اهتمام أكثر لعادات السكان ومعتقداتهم وأساليبهم التقليدية وحاجاتهم الفعلية.

✓ وقصد ضمان نجاح العاملين في مجال التنمية لتحقيق الأهداف المسطرة، ووضع

"باتن" عدة مواصفات وشروط ونصائح ينبغي أن تتوفر لدى هؤلاء العاملين منها:

➤ الدراسة العلمية لقيم السكان وعاداتهم وتقاليدهم.

➤ ضرورة الوعي الكامل بأن التغيير الذي يحدث في إحداث مجالات الثقافة يؤثر

في المجالات الأخرى.

➤ ضرورة الدراية الكاملة بأن بعض جوانب الثقافة المحلية صعبة التغيير فهي

تلقى القبول الشديد لدى المواطنين.

➤ ضرورة الدراية الكاملة بوجود بعض الجوانب الخفية للثقافة المحلية.

➤ ضرورة التعرف على الجماعات الرسمية وغير الرسمية التي تمكن من معرفة

فادتها والتي تشكل الرأي الجماعي.

➤ عقد علاقات صداقة موثقة مع السكان.

➤ بالاتفاق مع المواطنين حول التغيير المرغوب فيه من قبلهم.

✓ وفي الأخير يحذر "باتن" هيئة التنمية بأن أفكارهم التي نجحت في بيئتهم وثقافتهم قد لا

تنجح في المناطق الأخرى التي تتبنى ثقافة أخرى وأن التغيير الآتي من الخارج قد

يقاوم مقاومة شديدة¹.

¹ - كمال بلخيري: مرجع سابق، ص 65 - 66.

ج. برنامج "بيدل":

وتضمن هذا البرنامج النقاط التالية:

✓ مرحلة الاستكشاف أو الاستنارة: وتضمن هذه المرحلة النقاط التالية

➤ الدعوة.

➤ تقديم الأخصائي نفسه للمواطنين.

➤ التعرف على المجتمع.

➤ المحادثات والمقابلات غير الرسمية.

✓ مرحلة التنظيم وتتضمن الخطوات التالية:

➤ التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي.

➤ الاجتماعات غير الرسمية.

➤ التكوين البنائي للتنظيم.

➤ التمسك بالتزامات معينة.

➤ التدريب على المناقشات غير الرسمية.

✓ مرحلة المناقشات ووضع الخطة وتتضمن الخطوات التالية:

➤ تحديد الأولويات.

➤ تحديد المشكلة مع عرض الحلول المقترحة لحلها مع وضع أساس قسمي

للاختيار بين الحلول المقترحة للمشكلة.

➤ تحديد الأهداف ووضع خطة زمنية لتحقيق الأهداف.

✓ مرحلة التنفيذ والتقويم، ويتم تنفيذ الخطة عن طريق برنامج يحتاج إلى مجهودات

ومتابعة بواسطة تقارير تقدم لأعضاء التنظيم، توضح ما تحقق من إنجازات ومدى

فاعلية ذلك وينتج عن ذلك بداية الكشف عن جوانب القوة أو الضعف في المشروع

ومدى مشاركة أفراد المجتمع في تنفيذ المشروع.

✓ مرحلة المشروعات الجديدة حيث وبعد الانتهاء من تنفيذ حل المشكلة الأولى تنتقل هيئة

التنمية إلى علاج مشكلات تالية بنفس الخطوات والمراحل السابقة.

✓ مرحلة الاستمرار ويكون الاستمرار في تنفيذ خطة التنمية يتجنب الصراع مع مراكز القوى واستخدام الضغط المذهب في الدفاع عن حقوق المواطنين ووجهات نظر أعضاء هيئة التنمية¹.

د. برنامج "عبد المنعم شوقي":

قسم شوقي خطته إلى أربعة مراحل أساسية يراها كفيلة يخلق تنمية في المجتمع جاءت على النحو التالي:

✓ المرحلة التمهيديّة وتتضمن الخطوات التالية:

➤ اكتساب ثقة المواطنين وهي مرتبطة بسلوكيات وتصرفات الهيئة القائمة على العملية في المواقف المختلفة كالوفاء بالعهود والحرص على الوقت واحترام الكبير والصغير من المواطنين وإيثار الغير والاجتهاد والإخلاص الدائم للمصلحة العامة.

➤ التعرف على المجتمع بالاطلاع على الخرائط والإحصاءات وكل ما من شأنه أن يعطي هيئة التنمية فكرة واضحة عن المجتمع المستهدف بهذه العملية التنموية.

➤ بناء الهيئة التنموية القائمة على التنمية بتمثيل كل المواطنين بشكل عام من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.

➤ الاختيار بتنفيذ مشروع أو مشروعين قصد اختبار المجهودات والمسؤوليات ولتحسين المواطنين بالعملية التنموية.

✓ المرحلة التخطيطية: والهدف من هذه المرحلة هو تبلور مبادئ الإصلاح ودراسة الحاجات والموارد وترتيب الحاجات حسب أهميتها وتقسيم المشروعات على مراحل زمنية لتبدأ بعدها مرحلة التنفيذ.

✓ المرحلة التنفيذية: وطبيعة العمل في هذه المرحلة تختلف باختلاف طبيعة المشروعات المراد تنفيذها وأجهزة التنفيذ متنوعة من أهمها:

➤ المجالس: وتشكل عن طريق الانتخاب أو عن طريق التعيين أو عن طريق تمثيل بعض الهيئات والجماعات الفاعلة في المجتمع.

¹- كمال بلخيري: مرجع سابق، ص 67.

➤ الاتحادات القائمة أصلا في المجتمع وهي تهتم بالتخطيط والتنسيق والتدعيم والاستنارة.

✓ المرحلة التقييمية: حيث تقوم الهيئة بتقييم شامل لمختلف المراحل السابقة بتحديد الفعالية وجوانب القوة والضعف، ثم تقديم توصيات واقتراحات تفيد عند تخطيط وتنفيذ مشاريع تنموية مستقبلية¹.

3- عناصرها:

من استقراء بعض البرامج التي أجريت لتنمية المجتمع المحلي أمكننا تحديد بعض العناصر العامة التي تتضمنها وهي:

أ- **التغيير البنائي:** ونقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف عن تلك الأنظمة والأدوار القائمة في المجتمع وبالتالي حدوث تغيير كافي وكبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، وعادة ما يرتبط هذا النوع من التغيير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتميز البلدان النامية ببعض الخصائص، هذه الأخيرة التي تمثل عوائق أمام تحقيق معدلات سريعة للنمو، بحيث لا يمكن أن تحقق تنميتها دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجزرية ولها طابع الشمول.

وبالتالي يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة.

إن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى زيادة فعالية أفرادها في المشاركة الإيجابية في البرامج الإيجابية لمجتمعهم.

إن موارد التنظيمات الحكومية والتطوعية يجب أن تستخدم استخداما كاملا وأمثل في وضع برامج تنمية المجتمع المحلي.

¹ - عبد الرحيم نعام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 301-

يجب أن يسير التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي في نمط متوازي مع المجال القومي الواسع¹.

ب- الدفعة القوية:

ونقصد بذلك أنه على المجتمعات المختلفة أن تحدث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية، لينتس بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع، ولإحداث التقدم في أسرع وقت، وتعتبر الحكومات هي المسؤولة على إحداث مثل هذه الدفعات فهي التي تملك إمكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمسؤوليات المعيشة، كما أن الدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي، يترتب عنها هوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية قد تقف حجرة عثرة في وجه التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية، لذا فإنه من الضروري إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بحيث تكون الخطط متكاملة في وظيفتها متوازنة في أهدافها ومتفاعلة نحو تحقيق هدف مشترك وفق الإستراتيجية الملائمة، ونعني بها ذلك الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وينبغي هنا أن تقوم إستراتيجية التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدول في مختلف الشؤون، وتضمين برامج تنمية المجتمع المحلي داخل هذا الإطار، وهذا يحتاج إلى تبني سياسات منسقة وترتيبات إدارية محددة لنمو ذلك المجتمع، كما ينبغي أيضاً أن تقوم إستراتيجية التنمية على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية)، وتتوقف الإستراتيجية المختارة على العديد من الظروف منها طبيعة الظروف من حيث درجة التخلف ونوع الاستعمار، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على الاستقلال، نوع الحكم السائد، درجة الاستقرار السياسي، حجم المناطق الحضرية والريفية²... الخ.

¹ المرجع نفسه، ص 304

² - أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص 45.

4- إستراتيجيتها:

لتحقيق تنمية فعالة يجب الاعتماد على إستراتيجية مناسبة تضمن التوافق بين التنمية الشاملة للمجتمع والتنمية المحلية لذا فإن رسم أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي تفترض تصورا واضحا للأهداف المطلوبة، حتى يمكننا رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يكون إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل، ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك وطبيعة المؤسسات الاجتماعية... الخ.

ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية التنمية المحلية ما يلي:

- الغموض في التصور يؤدي إلى التخبط العشوائي في رسم السياسات التنموية، وبالتالي رسم سياسات لا تتلاءم وحاجيات المجتمع المحلي، مما ينجم عنه فشل في عمليات التعبئة وبالتالي في المشاركة الشعبية ، وعليه يجب أن تراعي هذه الإستراتيجية التكامل بين جوانب التنمية المختلفة: الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية... الخ
- كما يجب على أي إستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والثقافية، وكذا الأبعاد الوظيفية التي تربط المجتمع المحلي بالمجتمع الكبير.
- وهناك عنصر أساسي ومهم جدا يجب أن تحتويه إستراتيجية التنمية المحلية وهو وضوح وتحديد دور كل من الحكومة والسلطات المحلية.
- أن تكون الإستراتيجية معدة وفقا لرؤية عملية نبدأ من العموميات أولا لتنتهي إلى الجزئيات، لأن حل المشاكل الكبرى يؤدي إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا.
- يجب أن تأخذ السلطات المحلية بمبدأ الاعتماد على الذات ولكن مع الاعتماد على ما تقدمه السلطات المركزية من معونة¹.

5- معوقات التنمية المحلية:

تقف في وجه التنمية المحلية العديد من العوائق نحاول التفصيل فيها فيما يلي:

¹ - سامية محمد جابر: مرجع سابق، ص ص 27-30.

5-1- المعوقات الديموغرافية:

حيث يعتبر من أحد معوقات التنمية المحلية، الزيادة المطردة في معدلات السكان مما يؤدي إلى عدم وضوح الزيادة المحققة في الإنتاج، لذا يجب تحقيق معدلات عالية جدا في الإنتاج والدخل، بحيث تفوق الزيادة السكانية الحاصلة، كذلك فإن هذه الزيادة في الإنتاج والدخل لا يمكن أن تكون لها أثر في العملية التنموية في المجتمع المحلي إذا لم تكن هناك عدالة في التوزيع، فتركز ثمار التنمية في أيدي فئة قليلة من الأفراد لذي يجعل أفراد المجتمع يؤمنون بجدوى التقدم والتنمية، كما أن وجود فوارق كبيرة في التوزيع يعوق من تكوين رأسمال، لأن هذا التفاوت يشجع على زيادة الاستهلاك التفاخري وخاصة بين ذوي الدخل المنخفض وذلك بتقليدهم لنمط الاستهلاك عند أصحاب الدخل المرتفع.

5-2- المعوقات الاجتماعية:

إن قابلية سياسة التجديد والتغير في المجتمعات المحلية تتوقف على بناء ونوعية النظم الاجتماعية التي يتضمنها، فاستحداث نظم لا يعني أبدا اختفاء النظم القديمة أو الأصلية، وبالتالي يؤدي إلى حدوث صراع بين القديم والجديد، والذي من بين نتائجه إما قبول هذه النظم المستحدثة أو رفضها، إذا لم تتفق وطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية... وغيرها، ومن بين هذه العوامل المعيقة نذكر ما يلي:

*** النظم الاجتماعية:** والتي من بينها نظام الملكية، الذي يقف عائقا أمام برامج ومشروعات التنمية، ونظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي التنمية عليها فإن نظام القرابة يعتبر معوقا من معوقات التنمية خاصة في المجتمعات التي تمثل فيها هذه الالتزامات أهمية كبيرة؛ فقد يرفض بعض الأفراد الاستفادة من قدراتهم الإنتاجية تهربا من الالتزامات والمسؤوليات التي سوف تقع عليهم تجاه أقاربهم.

كذلك يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوقا من معوقات التنمية، وذلك من خلال مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومات وهيئات التنمية المحلية في تنفيذ ذلك.

كما أن عدم ثقة المجتمع في التغيرات والتحولات الطارئة والنظر إليها على أنها تهدد استقرارهم وأمنهم، وهذا ما يؤدي بالكثير من المجتمعات إلى الوقوف ضد التغيير الإيجابي

وتلعب الشائعات دورا كبيرا في تعميق هذا الرفض وهذا الشك خاصة في الأوساط الريفية نظرا لعدم امتلاكهم لمعرفة كافية عن هذه المشاريع التنموية والبرامج وماهية التغيير ونتائجه.

كما تلعب المنزلة الاجتماعية دورا هاما في عملية التنمية من خلال الأدوار التي تلتزم الأفراد القيام بها، وكذلك الأدوار التي ينبغي الابتعاد عنها، كما تحدد المنزلة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية تحدد رفض أو قبول الفرد عمل معين، فمثلا في المجتمعات البدوية فإن المنزلة الدونية تكون من نصيب ذلك الذي يقبل العمل بالزراعة، فالعمل الزراعي بالنسبة لهذه المجتمعات يضعف من مكانة الزراعة لهذه المجتمعات، وبالتالي سيكون عائق كبير أمام تنفيذ المشروعات الزراعية التي تتم في هذه المناطق¹.

3-5- المعوقات الثقافية: والتي من بينها العادات والتقاليد، حيث يظهر تأثيرها الفعال في المجتمعات الريفية، حيث يسود التمسك بالقديم والاعتزاز بما تركه الأجداد والإيمان بالقدرية، كل هذا يعيق إنشاء وسير المشاريع التنموية، كذلك فإن للمفقودات دور كبير في إعاقة برامج التنمية خاصة في البلاد النامية كإندونيسيا، حيث يعاني شعبها من سوء التغذية والمجاعة، بينما توجد أعداد هائلة من الأبقار يمكنهم الاستفادة منها، وهذا بسبب عبادتهم لها، بالإضافة إلى كل من العادات والتقاليد يمكن للقيم الثقافية أيضا أن تعيق العملية التنموية في المجتمع، فمثلا بالنسبة لعادات الطعام وكيفية إعدادها فالأطعمة الجديدة وغير مألوفة من طرف أفراد المجتمع المحلي تكون سببا في رفضها من طرفهم، كذلك بالنسبة للمكانة الاجتماعية التي تحدد نوع الدور في عملية التنمية، والذي يمكن أن يقوم به الفرد، هذا التحديد للدور مستمد من القيم السائدة في المجتمع والتي تمجد الجماعة وتحافظ على وحدتها وتماسكها.

4-5- المعوقات النفسية:

للعوامل النفسية دور كبير في تقبل التغييرات والتجديدات المصاحبة لعمليات التنمية، ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات، كما تختلف المجتمعات فيما بينها في إدراكها للجديد وتقبله؛ وتتضح مشكلة إدراك الجديد في المقاومة التي تبديها بعض المجتمعات المحلية الريفية للمشاريع التنموية، كاستخدام الوسائل الحديثة في العلاج وزيارة الطبيب بدل اللجوء إلى

¹ - رشيد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط والتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 96.

الطرق التقليدية؛ إن هذا الرفض لا يقتصر على المجتمعات الريفية فحسب بل يمتد إلى المجتمعات الحضرية¹.

وهنا يظهر دور الهيئات الحكومية في نوعية هذه المجتمعات لتقبل مثل هذه المشاريع التنموية وعدم الوقوف في وجهها إما بالرفض أو بالتخريب أو بسوء استغلالها.

5-5- المعوقات التكنولوجية:

إن الهوة بين العالم المتقدم والنامي كبيرة جدا في ميدان التكنولوجيا بسبب ما حققته هذه الأخيرة من تقدم كبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوربا وأمريكا، وهذا في القرنين التاسع والعشرين؛ وتستمر هذه الهوة في الاتساع إذا لم تبذل الدول النامية جهود مضاعفة لرفع مستوى إنتاجيتها في جميع الميادين، ويجب الإشارة هنا أنه لا يمكن تحقيق تنمية في جانب معين إذا لم يكن هناك تكامل بين جميع الميادين، حيث لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي ما لم يكن الإطار الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار، وكذلك عدم توافر رأس المال لشراء الوسائل التقنية الحديثة سواء بالنسبة للدولة أو المنتجين².

كما تعاني هذه الدول من عوائق مرتبطة بأجهزتها الإدارية من أهمها عدم التنسيق الجيد بين الأجهزة العاملة والواقع الفعلي للمجتمع؛ وذلك بالاعتماد على دراسة احتياجات المجتمع مكتبيا - على الأوراق- دون النزول إلى الواقع المعاش.

5-6- المعوقات الطبيعية:

تعد الظروف الطبيعية معيقا آخر من عوائق التنمية المحلية خاصة في المجتمعات التقليدية التي تعتمد على الطبيعة اعتمادا مباشرا؛ حيث تؤثر الظروف المناخية في نوعية المحاصيل الزراعية التي تزرع ونظام الدورة الزراعية، كما لها دور فعال في تشكيل نظام الملكية والذي يعتبر من أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات التقليدية³.

¹ - رشيد أحمد عبد اللطيف: مرجع سابق، ص 97.

² - أحمد مصطفى خاطر: مرجع سابق، ص 168 - 172.

³ - المرجع نفسه، ص ص 181 - 183.

سادسا- المسيرة التنموية بالجزائر:

اعتمدت الجزائر على غرار مثيلاتها من الدول السائرة في طريق النمو على عدة طرق لتنمية اقتصاد البلاد وتطوير أدائه، وكان ذلك في كثير من الأحيان لا ينم عن اختيار داخلي بل هو كحتمية ملحة تفرضها قوى ضاغطة خارجية تتبنى أفكار بعيدة كل البعد وغير صالحة للتطبيق على التركيبة الجزائرية وقد تزعم ذلك كل من البنك وصندوق النقد الدوليين وغيرهما من المؤسسات العالمية ونوادي الإقراض الدولي كنادي باريس ولندن وآخرون.

فقد حاولت الجزائر وخاصة في العهد " البومديني " تبني نموذج الصناعات المصنعة المعتمدة على الصناعات الثقيلة المشتقات من أفكار الفرنسي "جيراردو برنيس" عن طريق ما كان يسمى بالمخططات التنموية، ولعل النية السليمة والقصد النبيل للرئيس الراحل " هواري بومدين" - على الرغم من الاعتراضات الكثيرة- تبرر الوسيلة المعتمدة، وكما فشل هذا النموذج (سقوط السياسة بسقوط الرجل، وضع طبيعي عند الدول المتخلفة) حاولت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق في محاولة منها إلى اللحاق بالركب الغربي منتهية في الأخير إلى اعتماد (الاقتراب الكينزي) لأفكار مدرسة "جون ماينارد كينز" الشهير وذلك منذ سنة 1998 إلى يومنا هذا في محاولة منها للاستدراك والاقتفاء¹.

1- مرحلة التصنيع والنمو (1967-1985)

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على آلية المخططات من خلال طبيعة النظام الاشتراكي المتبع وخطه العريضة المتبناة وكان لأفكار "دوبر نيس" حصة الأسد من خلال نموذج الصناعات المصنعة المسنود بالتدفقات المالية الخارجية والمساعدات الدولية في اختيار ثقافة التكنولوجيا العالية المستوردة، على اعتبار محاولة تأهيل الخبرة الجزائرية وإعداد الكوادر المؤهلة للمنافسة في التصدير الصناعي خارج إطار المحروقات، مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من الدخل الاقتصادي القومي.

والحقيقة أن الهدف النهائي كان الحصول على موارد مالية كبيرة لاعتمادها في القطاع الأهم في المجال الزراعي بغية تحقيق العمالة والوصول إلى الاكتفاء ومواجهة تحديات الغذاء، أولى تحديات الدولة الاشتراكية، ولن يأتي ذلك إلا من خلال التوجه إلى المجال الصناعي

¹ - فادري محمد الطاهر: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 90.

نظرا لمردوديته المالية الكبيرة والسريعة وتوازيا مع فكرة نمطية عناصر الإنتاج المتاحة، فالجزائر بلد نفطي يحوز على مساحة مواد أولية واسعة تؤهله لأن يقتحم عالم الصناعة باقتدار¹.

لذلك اعتمدت الجزائر مخططات تنموية متنوعة نستعرض أهمها:

1-1- المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969

يعتبر المخطط الثلاثي 1967-1969 أول مخطط للتنمية بالجزائر بعد الاستقلال²، ولكن في حقيقة الأمر هو مجرد تجربة تستند على مجموعة من البرامج المخططة في الحقبة الاستعمارية قبيل الاستقلال (الثورة التحريرية)، وبه دخلت الجزائر مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم واقتصادي واجتماعي.

وكان التوجه البارز لهذا المخطط هو التنمية السريعة للجهاز الإنتاجي بصفة خاصة؛ حيث عمدت الجزائر على زيادة رفع الإنتاج البترولي للحصول على موارد مالية تخصص لتمويل الصناعة ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة في محاولة لتبنيان القدرة على تسديد الدين للمقرضين الأجانب.

كما تم توظيف حوالي نصف الإنتاج البترولي في تمويل الصناعة وحدها أي (2.3) من إجمالي 5.1 مليار دولار ناتج بترولي) وذلك كمحاولة لتفعيل فكرة النهج الصناعي المقترحة³.

1-2- المخطط الرباعي الأول (1974-1976)

إذا كان المخطط الثلاثي قد شكل البداية الأولية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر، فانه قد كان تجربة مفيدة لهذه السياسة الجديدة للتنمية، مكنت البلاد من تحسين أداة التخطيط

¹ - فادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 91.

² - محمد بلقاسم حسن بملول: تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 160.

³ - فادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص ص 91-92.

وشجعتها على تنويع البرامج الاستثمارية، وتوسيع نطاقها في المخطط الرباعي الأول 1970-1973¹.

حيث خصصت الجزائر ما نسبته 9.1 مليار دولار للاستثمار في البترول من مجموع الاستثمارات الوطنية البالغة 20.1 مليار دولار.

ولكن غياب الكوادر الكفأة المؤهلة لمواجهة هذا النوع من الثقافة العالية، أدى إلى عرقلة المبادرة الاستثمارية في كلا القطاعين العام والخاص.

حيث أخذ القطاع الصناعي حصة الأسد في الغلاف الاستثماري للتنمية، ومبرر ذلك محاولة تدارك التأخر الحاصل في وقت قصير، ومن ثم التركيز على الصناعات المعدنية والمحروقات².

1-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

المخطط الرباعي الثاني هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، وقد كان حجمه الاستثماري المرخص به حسب المادة 07 من الأمر رقم 74-68 المتعلق به، مقدر بـ 110 مليار من الدينارات الجزائرية، ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقليدي للمخطط الثلاثي بـ 12 مرة، وعن الحجم الاستثماري للمخطط الرباعي الأول بعدد 4 مرات.

وفيه أعيدت هيكلية القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، فتحصل القطاع على نسبة تزيد عن 15% من الاستثمارات، أما صناعة المحروقات فقد زادت نفقاته الاستثمارية، ومرد ذلك إلى الظروف الدولية الحاصلة آنذاك وسوق الطاقة.

فتوجهت الجزائر إلى اختيار صناعة التميع، وهي صناعة طاغوية تتميز باستعمال كثيف لرأس المال، تهدف إلى التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع.

في هذه الفترة تحصلت الجزائر على أكثر من 60 مليار دينار كإيرادات نفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973.

¹ - محمد بلقاسم حسن بجلول: مرجع سابق، ص 194.

² - فادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 92.

وبالاعتماد على فكرة الثقافة العالية كثيفة رأس المال زادت الجزائر في التوجه نحو الاستدانة الخارجية لتمويل الاستثمار وكانت الدولة ترمي إلى إنشاء اقتصاد تتوفر فيه الشروط القاعدية من أجل التطور المدعم داخليا، ولكن الجزائر لم تضحى بالاستهلاك الداخلي، تبعا للبحوحة البترولية حينها مما مكنها من تغطية نفقاتها، ولكن لتلبية متطلبات الاستثمار سلكت خيار الاقتراض الخارجي.

وعموما فان إستراتيجية التنمية في الجزائر في تلك الحقبة كانت تتطابق مع الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى المعلن عنها منذ 1965 والمتمثلة في ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، لتدعيم الاستقلال السياسي الحاصل في سنة 1962.

كما ذكر الأستاذ حميد تمار " أن الجزائر لا تريد ادخار تنميتها الاقتصادية في إطار الاقتصادية في إطار الاقتصاد الدولي المندمج، الذي لا يكون في صالحها إنما تسعى الجزائر إلى تحضير الشروط القاعدية الضرورية لوضع اقتصادها على مسار نمو، معمم وذاتي".

كما يمكن الإشارة إلى مخططين خماسيين كتكملة لتجربة تخطيط الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة بين (1980-1989)¹.

1-4- المخطط الخماسي الأول (1980-1985):

يعتبر هذا المخطط المنبثق عن توجيهات المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، وقد شهدت هذه الخطة الخماسية أهم عملية تتمثل في " إعادة هيكلة المؤسسات العمومية".

1-5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

يعتبر آخر المخططات التنموية في الجزائر، من حيث أنه شكل محطة هامة في السيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، يهدف إلى تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد الجزائري من خلال تلبية احتياجات السكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار.

وبما أن النتائج المتوخاة من المخططات الإنمائية المتبعة في الجزائر بدء من فترة (1967-1977) التي لم تكن في المستوى، ولم تلبى تطلعات واضعيها وآمال المواطنين،

¹ المرجع نفسه، ص 94.

عمدت الدولة الجزائرية وانطلاقاً من وضعية المؤسسات الاقتصادية الوطنية الإنتاجية إلى تفعيل عملية إعادة الهيكلة.

ومن الأسباب التي جعلت الانتقال إلى إعادة الهيكلة ضرورية نذكر ما يلي:

- ✓ تكامل المؤسسات الوطنية وتركيزها.
- ✓ عدم التخصص.
- ✓ ضعف وثقل نظام التوجيه الاقتصادي.
- ✓ اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى نشاطات اجتماعية أكثر.
- ✓ ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الاشتراكي للمؤسسة.
- ✓ نقص استعدادات العمال للمرحلة: حيث لعبت الأمية دوراً مهماً في جعل العمال لا يقبلون على التنظيم الجديد؛ إما لنقص تكوينهم السياسي، أو لسوء فهمهم لأهداف التسيير الاشتراكي للمؤسسات¹.

2- مرحلة التعديل الهيكلي (1986-1998):

أخذت الجزائر على عاتقها في عدد من المجالات الحيوية القيام ببعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نذكر منها المجالات التالية:

2-1- إصلاح المنظومة المالية:

- إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الجزائر تقوم بعدة تغييرات جذرية على المنظومة المالية وذلك عن طريق الإجراءات التالية:
- ✓ إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
- ✓ توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة، وخاصة على المنتجات البترولية مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.
- ✓ إلغاء إعانات الاستهلاك، وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- ✓ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك الدولي بداية من 1996 حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي العام لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997.
- ✓ استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها بـ 1200 دج.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 95 - 98.

✓ إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.

2-2- الإصلاح النقدي والمالي:

في هذا الجانب اتخذت إجراءات متعلقة بأسعار الفائدة وتنظيم القطاع المالي:

- ✓ التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد.
- ✓ إنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5 % مع إنشاء معامل احتياطية إجباري بـ 3 % على الودائع البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي.
- ✓ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة.
- ✓ إعادة رسملة البنوك التجارية، وذلك من خلال السماح للشركاء بالمساهمة، وقد تم إنشاء عدة بنوك خاصة منها Union Bank , Citi Bank¹.

2-3- ميدان التجارة الخارجية:

إن تسوية سعر النفط من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدولة لعملة استيراد المواد الإستراتيجية، إلى جانب تشجيع القروض من أجل أن يكون الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ومن أهم الأساليب المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي:

- ✓ إجراءات تتعلق بنظام الصرف، وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50 % وذلك بين أبريل وسبتمبر 1994.
- ✓ إنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة تضمن المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر وباقي البنوك.
- ✓ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الدولية والمدفوعات الخارجية منها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك التي لها قيمة تاريخية، وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددت في أبريل 1994، وتخفيض المعدل الأعظم لحقوق الجمركة من 60 % إلى 50 % سنة 1996 ومن 50 إلى 45 % سنة 1997.

¹ - المرجع: مرجع نفسه، ص 100.

2-4- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

من خلال قانون التنمية التكميلي لسنة 1994، تبنت الجزائر مبدأ تشجيع الاستثمار الخاص، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية، والتنازل فيها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 % ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة حيث أن أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أبريل 1996 هو كما من طرف البنك الدولي، حيث تم خوصصت 200 مؤسسة عمومية محلية في مجال الخدمات¹.

2-5- قطاع الفلاحة:

اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بقطاع الفلاحة، كما أن هذا القطاع يعتمد على التوظيف الجيد للقدرات الإنتاجية، ويظهر ذلك من خلال برنامج الحكومة لسنة 1997، من أجل تنمية قطاع الفلاحة في الجزائر وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

* **إعادة النظر في تسيير القطاع:** من خلال تسوية النزاعات الفلاحية، وإصدار قانون التوجه العقاري والمحافظة على الأراضي الرعوية، والأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي، وإعطاء تسييرها للجماعات المحلية بمشاركة المنظمات المهنية، مع تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص.

* **تنشيط الإنتاج الفلاحي:** وذلك من خلال استخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة تكيف مع الظروف المناخية والفلاحية وهذا يتبنى مجموعة من البرامج والتطوير الميداني للاستثمار الفلاحي عن طرق التعاون والقروض و البيع بالإيجار وغيره.

* **العمل على تفعيل التنمية المستدامة:** وذلك عن طريق تثمين الموارد والحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف، وعليها اختيار ما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة وتجاوز معدلات المردودية الضعيفة في الناتج الفلاحي.

2-6- قطاع السكن:

وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1966 خصوصا في مجالات التعمير والعقار، وتعزيز الرقابة على البناءات غير الشرعية، وتنظيم السوق العقاري، مع تحويل

¹ - المرجع نفسه، ص ص 100 - 101.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك السكن بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان الرهون على القروض، أيضا إنشاء صندوق للتخفيض من قيود المتعاملين أمام التمثيل العمومي، ويسمى صندوق الصفقات العمومية.

بذلت الجزائر جهودا كبيرة في إنجاح التعديل الهيكلي وقد صرح في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية وتمكنت من التخفيف من نسبة التضخم.

إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي، يعترفون بأن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي له آثار سلبية عديدة، خاصة فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي لدى القطاع العام خصوصا (العاطلين عن العمل، عمال القطاع الفلاحي، الأسر الفقيرة، وغيرها...).

ورغم وجوب هذه الآثار إلا أن خبراء الصندوق والبنك يصرون على تطبيق هذا البرنامج حاليا أفضل من تطبيقه مستقبلا لأن آثاره المستقبلية تكون أكثر سلبية من الآن¹.

3- الانتعاش الاقتصادي:

انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية مبلورة على شكل اقتراحات لهيكله النشاطات التي يمكن التأكد من صحتها ميدانيا، بالرجوع إلى الأسس الفكرية لهذه السياسات المشتقة أساسا من التنظيم الكينزي، الذي ناد به المفكر الاقتصادي الشهير "جون ماينارد كينز" وقد شمل ذلك عدة مجالات إستراتيجية نذكر منها:

3-1- التجارة الخارجية:

في شهر أفريل من سنة 2004 تم التوفيق على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعنصر التجارة الحرة، وتعهدت الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة مع دول الإتحاد، وذلك في أمد يمتد إلى 12 سنة. كما تعهدت أيضا بخفض التعريفات الجمركية المتعلقة بالواردات الزراعية لدول الإتحاد الأوروبي.

كما تعمل الجزائر حاليا جاهدة، على تنويع صادراتها، بما في ذلك منتجاتها النفطية، وذلك من خلال ما يسمى بالكتب الجزائري لتشجيع التجارة الخارجية.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 101 - 102.

وفي ديسمبر 2000 كانت الجزائر قد وضعت عددا من الحوافز الجديدة لجلب المستثمر الأجنبي، تمثلت في خفض الرسوم الجمركية والضرائب على السلع الرأسمالية الخاصة بالمشروعات الجديدة وإعفاء الأرباح من الضرائب ولمدة 10 سنوات كما أسست "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الاستثمار" لجلب الاستثمارات الأجنبية قصد تفعيل الحركة الاقتصادية وامتصاص البطالة.

بلغت قيمة صادرات الجزائر سنة 2002 حوالي 20.01 مليار دولار معظمها صادرات نفطية، كما بلغت قيمة الواردات حوالي 14.52 مليار دولار السنة نفسها مقابل 11.27 مليار دولار للسنة السابقة، ومع ذلك ما زالت الجزائر تفرض تعريفه جمركية مرتفعة على السلع المستوردة تمثل ما نسبته 22.4% من قيمة تلك السلع، وزادت في تحرير واردات القطاع المهني والصناعي غير الجديد، وفتحت قيمة القرض الموجه لاستيراد السلع والتجهيزات مع ترخيص الدفع لنفقات التداوي بالخارج والتعليم وتحويل الأجور ونفقات الإشهار وغيرها.

2-3- الخصخصة:

في شهر جانفي 2001 تم الإعلان عن عرض بيع 184 شركة حكومية في خلال ثلاث سنوات، وأن 121 شركة ستتم خصصتها بالكامل، تتبع أغلبها قطاعات الخدمات والأشغال العامة والأغذية، كما اشتمل برنامج الخصخصة لسنة 2001 على اقتراح بيع بعض أصول مصانع الفولاذ ورخص الهواتف النقالة.

ومع رفع الحماية عن قطاع توليد الطاقة بموجب تشريع سنة 2002 تم فتح باب الاستثمار الخاص بالتعدين والطاقة، وشهدت هذه الفترة بداية نشأة القطاع الخاص بالجزائر، وهذا ما نادى به مجموعة البنك الدولي في إقناع الدول النامية لإتباع هذا المسار من أجل الوصول للتنمية.

وهناك عروض مجموعات دولية بعد إعلان الدولة في شهر جويلية 2003 عن تقديم اقتراحات لخصوصية قطاع المناجم وكذا مصانع الاسمنت الجزائرية التي شهدت دخول المستثمر المصري بقوة في هذا المجال، هذه العروض الدولية مست المؤسسات الوطنية للغاز الصناعي التي تتخصص في مختلف الغازات الصناعية وتشغل أكثر من 900 عامل، ويزيد رقم أعمالها في سنة 2003 عن مبلغ 2430 مليون دينار، وتنتج مواد أكسيد الآزوت وغازات الهيدروجين والأكسجين وتلني كامل احتياجات السوق الوطني.

وقد اعتمد برنامج الخوصصة من قبل مجلس مساهمات الدولة وتمت مباشرة بداية من السداسي الثاني لسنة 2005 حيث قررت السلطة العمومية اختيار 11 مؤسسة عمومية لدخول البورصة كخطوة أولى في إطار عمليات الخوصصة الجزئية.

3-3- العمالة:

قام البنك الدولي بتوجيه تحذيرات الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن بينها الجزائر، مؤكدا على الثروة الناتجة عائدات النفط لن تحل مشكلة البطالة، كما أنها لن تساعد عن فتح مناصب شغل كافية، والضرورة تقضي تطوير مجالات كفيلة بتحقيق نمو فعلي مستدام، كالزراعة، والصناعة التقليدية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم. كما حذر صندوق النقد الدولي الجزائر، في إشارة إلى ضرورة أن تعتمد على تحويل مهام صندوق ضبط الموارد المالية الذي بلغت مدخراته حاليا ما يزيد عن قيمة 700 مليار دينار، والتي تخصص لضمان سد العجز في الميزانية العامة، وتسديد المديونية الخارجية حيث يرى أنه بات من الضروري تحويل مهامه من الادخار إلى الاستثمار¹.

وكخلاصة للمسار التنموي في الجزائر نجد أن هذه الأخيرة حاولت منذ الاستقلال تخطي عقبات الفقر واللا إنتاج والمديونية عن العهد الاستعماري، وذلك لإنتاجها مجموعة من الخطط العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك تحت لواء مبادئ نظامها السياسي الذي يدعو إلى تبني فكرة الاشتراك كمنهج عام.

ولكن لعوامل متعددة ومتداخلة، كنفشي الأمية في الأوساط الشعبية والعجز الفادح في الميدان الغذائي على وجه الخصوص، والآثار النفسية والمادية الناتجة عن أكثر من قرن من الزمان تحت نير الاستعباد والقهر، فان جل المحاولات والمخططات لم يكتب لها النجاح. فالمشكلة في الجزائر تتعدى الحدود النظرية القوالب المهيأة؛ لأن فكر تفعيل ما يسمى بالتنمية تتعلق أساسا بالإنسان من خلال كونه الوسيلة قبل أن يكون الهدف.

ومهما يكن من حال فان المحاولات تبقى قائمة والاجتهادات جارية تتمنها التجربة المكتسبة، ولا عيب أبدا في الأخذ عن الآخر ولكن ليس عن طريق الاستنتاج؟!..

¹ - جريدة الخبر اليومية، العدد 4326، الموافق ليوم 23 فيفري 2005، ص2

إستخلاصات الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل نستنتج أن التنمية لاجتماعية و التنمية الاقتصادية متلازمتان ومرتبطتان بصورة يجب فيها ألا تغطي مراحل التنفيذ أيا منها على حساب الأخرى .

فالتنمية هي عبارة عن عملية متواصلة الحركة وتهدف للوصول بالمجتمع وأفراده إلى حالات أفضل من الرفاهية، فهي تتطلب استمرار تضافر الجهود على المستويين الرسمي والشعبي، لكي تحقق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى أمن ورخاء الإنسان، بحسن اعتماده على مقوماته وعمله لتطوير حاجاته واحتياجاته للوصول للمزيد من الرفاه والرقى في كافة مجالات التنمية ومفاهيمها المطلوبة.

لكن الأمر لم يتوقف إلى هذا الحد؛ بل ظل الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقى والنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ وكان الحل هو التفكير في نموذج تنموي بديل لذلك؛ وهو التنمية المستدامة وهذا ما نتناوله وبشكل من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

من الاهتمام بالبيئة إلى التنمية المستدامة

تمهيد

أولاً: تطور مفهوم التنمية المستدامة

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة.

ثالثاً: عناصر التنمية المستدامة.

رابعاً: واقع التنمية المستدامة بالجزائر

خامساً: التشريع البيئي في الجزائر

استخلاصات الفصل.

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الأسس النظرية للتنمية وأبعادها ومؤشراتها وكذا معوقاتنا؛ وبعد أن استعرضنا أهم محطات المسيرة التنموية بالجزائر، ووصولاً إلى الاسنادة بقدرة الاقتصاد الجزائري على الانطلاق؛ من خلال بوادر التقدم ومؤهلات النجاح على الرغم من التحديات القائمة والصعوبات المتوقعة.

وبما أن الاستدامة تعتبر شرطاً أساسياً لجدوى جهد التنمية على المدن البعيدة، وما دامت التنمية المستدامة تبني مفهوم استشرافي نحو المستقبل؛ حاولنا في هذا الفصل أن نتتبع تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وعناصرها، ثم حاولنا أن نصف واقع التنمية المستدامة بالجزائر من خلال وصف المؤشرات المتاحة (على الرغم من صعوبة الوصول إلى المعلومات خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات من حيث دقتها ومصدرها)، ووصولاً في الأخير إلى الحلول المقترحة لإدارة التنمية المستدامة بالجزائر.

أولاً: تطور مفهوم التنمية المستدامة

كانت قمة الأرض تظاهرة رسمية وشعبية تأييدا للتنمية المستدامة التي أعطيت شرعية دولة قادرة، وتحولت إلى عناية إنسانية سامية؛ لقد عقدت قمة الأرض للنظر في مفهوم التنمية المستدامة والتعريف بمتطلباتها وشروطها والاتفاق على مبادئها والبحث عن أساليب لتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، وجاءت القمة لتؤكد على التنمية المستدامة خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق في العالم المعاصر؛ إن العالم مطالب بتطبيق نموذج تنموي يجدد لفته ويجدد معه الموارد الطبيعية ويسعى إلى التوافق مع الاعتبارات البيئية بقدر سعيه إلى تلبية الاحتياجات والرغبات الإنسانية، وحدث خلال قمة الأرض إجماع دولي على ضرورة تحويل التنمية المستدامة إلى واقع معاش، ودون ذلك سيزداد التدهور البيئي وسيتفاقم المأزق التنموي، ولن يتحقق السلام العالمي.¹

والواقع أن مفهوم التنمية المستدامة أقدم من قمة الأرض فالمفهوم برز خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1972 الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم؛ حيث تم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عن التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات للبيئة ضمن السياسات التنموية، وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة².

ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن مؤتمر استكهولم تطوير هذه المضامين الأولية للتنمية المستدامة.

ظل مفهوم التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامض ومقتصر على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم؛ كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية، بمعنى آخر كان السؤال هو هل هدف الاستدامة هو هدف عملي وواقعي، كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة الأولى هو أن

¹ - عبد الخالف عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية في المستقبل العربي، العدد 167، 1993، ص 93.

² - Régis Morvan : **Environnement et Politiques Locales** , Copyright Editions Johanet, Paris, 2006p 44

التنمية المستدامة ليست سوى إطار للاسترشاد، من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي التنموي والنظام البيئي والطبيعي.

لكن مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح مفهوم التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد؛ حيث برزت هذا الاهتمام بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصصه بأكمله للتنمية المستدامة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم توضيح أهم مقوماتها وشروطها¹.

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير "إستراتيجية للمحافظة على الموارد الطبيعية" فإن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب مستقبلنا المشترك الصادر عام 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية.

إن صدور كتاب مستقبلنا المشترك هو بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهم هذا الكتاب في توضيح وتحديد معنى التنمية المستدامة، وساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسس ومبادئ التنمية المستدامة.

إن اقتران خبراء التنمية الذين كانوا بعيدين كل البعد عن فهم القضايا البيئية، وعلماء البيئة بخلفياتهم في العلوم الطبيعية والفيزيائية والتطبيقية، أدى إلى توضيح الأبعاد العميقة للتنمية المستدامة؛ التي أصبحت بعد تقرير مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولاً وأوسعها انتشاراً؛ فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحوث، ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجالات الشعبية، وغير المتخصصة، وأصبح جزءاً من اللغة العامة والدارجة.

ثم جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم، ولتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة للتفكير الجماعي في واقع الحياة وفي مجمل النشاط الإنتاجي والاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب

¹ -L'agence régionale de l'environnement de Haute – Normandie: **de l'écologie urbaine au développement durable**, la lettre du cadre Territorial, S. E. P. T, 2001, P 51.

وسرعان ما التقطت الدول العربية هذا المفهوم الجديد فتبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا الشعار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيدا للمشاركة العربية في قمة الأرض في "ريودي جانيرو" على الرغم من النصوص الذي ما زلنا نعانيه حتى الآن¹.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إجراء تقدم ملحوظ في التنمية المستدامة (المستهدفة)، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئة والتكنولوجية.

1- الأبعاد الاقتصادية:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، ومثال على ذلك أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة².

ب- مسؤولية البلدان المتقدمة في معالجة التلوث:

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي هذا الموارد الطبيعية مثل المحروقات أدى إلى ظهور مشكلة التلوث بكل أنواعه العابرة للقارات هذا رغم امتلاكها للموارد المالية والتقنية، والبشرية الكفيلة بأن تضطلع في الصدارة باستخدام تكنولوجيات أنظف، وتستخدم المواد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم البيئية، والعمل معها، والصداقة تعني أيضاً توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

¹ - أسامة الخولي ومصطفى طلبة: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، 2002، ص 79.

² - عزت عجيب عبد الحميد متولي: مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية وعلاقتها بانحسار حوادث الإرهاب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، قسم العلوم البيئية، 2012، ص 118.

ج- إيقاف تبيد للموارد الطبيعية:

التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية؛ وذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه الحالة من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعنى التنمية المستدامة سهناً أيضاً بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى بالانقراض¹.

د- تقليص تبعية البلدان النامية:

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة؛ ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، وبالتالي تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجاً ماساً، ومما يتوجب عليها تعويض هذه الخسائر انطلاقاً من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية، وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي².

هـ- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعنى التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمراً حاسماً بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأنه هناك روابط وثيقة بين الفقر، وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية؛ وربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمراً مشكوكاً فيه، مثلما هو الحال في كثير من الدول العربية، فهنا يصعب أن تتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية المشترك³.

¹ - أسامة الخولي: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة، عدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002، ص ص 11-18.

² - عزت عجيب متولي: مرجع سابق، ص 119.

³ - مرجع سابق، ص 120.

د- المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجعة التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة عناية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار، وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا مهما أمام التنمية، حيث هذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

وعموما والاستناد للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة

"جو هانسبرغ" سبتمبر 2002" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها فإن الاستدامة الاقتصادية تكون في المجالات التالية:

* **في مجال المياه:** ضمان إمداد كافي ورقع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

* **في مجال الغذاء:** رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير.

* **في مجال الصحة:** زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والرقابة وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.

* **في مجال المأوى (السكن والخدمات):** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.

* **في مجالات الطاقة:** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.

* **في مجال التعليم:** ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.

* **في مجال الدخل:** زيادة في الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي¹.

إن الاستدامة الاقتصادية لا تتم إلا من خلال التركيز أساساً على مفهوم البيئة الاقتصادية، وذلك من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدولة، ونمط توزيع الثروة الاقتصادية، والتحويلات الاقتصادية ونمط السوق والمالية العامة للدولة ومدى سلامتها، وكذلك معدلات التوظيف بالنسبة للسكان ومستويات معيشتهم، فالتفكير في الاستدامة والرفاهية بين الأجيال يتطلب ضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت وذلك يتوقف التغيير في رصيد الأصول أو الثروة مع مرور الوقت.

كما أنه هناك ما يميز بين نوعين من القيود على النمو؛ التنوع الأول قيود ضعيفة على النمو والتي يطلق عليها اسم "الاستدامة الضعيفة" والتي تفترض أن الأصول قابلة للإحلال فيما بينها تماماً، أما النوع الثاني فهي القيود القوية على النمو والتي تعرف باسم بعض الأصول الطبيعية أو بعض الوظائف التي تؤديها هذه الأصول مثل دعم الحياة العالمية لا يمكن استبدالها بغيرها².

2- البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير، والمنظومة الصحية وآفاقها، والتنظيمات الاجتماعية، وكذا نظم التعليم، دون نسيان جانب الاستعمال التقني وأثره على المجتمع³.

ويشير البعد الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل العيش من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة.

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 80.

² - البنك الدولي: تقرير التنمية المستدامة، لعام 2003، ص 16.

³ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 81.

حيث ترمي التنمية المستدامة في هذا الجانب إلى تحقيق تقدم كبير في سبيل الحد من النمو المطرد للسكان، إذ أن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، وبما يحده من خطى التنمية.

كما أن لتوزيع السكان أهمية، حيث أن الاتجاهات الحالية إلى التوسع في التحضر لها تأثيرات بيئية سلبية.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، كما تتطوي التنمية المستدامة على تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية، وبما يعني إعادة توجيه لموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، وتوفير الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، وتحسين الرفاهية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري¹.

واعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوها نسبرغ سبتمبر 2002" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها تكون الاستدامة الاجتماعية من في:

* **في مجال المياه:** تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.

* **في مجال الغذاء:** تهدف إلى تحسين الإنتاجية، وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.

* **في مجال الصحة:** تهدف إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

* **في مجال المأوى (السكن) والخدمات:** تهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب، وبالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي، والمواصلات للأغلبية الفقيرة.

* **في مجال الطاقة:** تهدف إلى ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.

¹ - خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 31.

* **في مجال التعليم:** تهدف إلى ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة¹.

* **في مجال الدخل:** تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.

وحقيقة يرتسم جلياً البعد الاجتماعي للاستدامة كأحد ركائز التنمية المستدامة ككل، على اعتبار أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل العملية التنموية خارج الوسط الاجتماعي، مما يُنشئ نوعاً من المواجهة الشرسة بين البنية المسبقة في التنمية من جهة وبين التحديات التي يفرضها الواقع المعيشي بكل إفرزاته وتراكماتها من جهة ثانية.

فالبطالة التي تنخر كيان الدول خاصة الفقيرة منها، والأمراض على أنواعها، والتهميش والإقصاء الذي تواجهه المرأة في البلاد المتخلفة، والأمية ورداءة الأنماط التعليمية، وتسول الأطفال وظاهرة العنوسة، والعزوف عن الزواج، ونسبة الوفيات المرتفعة عند الأطفال وغيرها من المعضلات الشائكة التي تجعلنا أمام تحدي كبير، لا يمكن التغاضي عنه أبداً، فالإنسان رأس مال هذه الحياة وسيدها.

فالاستدامة الاجتماعية مطلب إنساني غاية في النبل وتحضر هنا مقولة لأحد كبار المثقفين العرب حينما قال: «تبا في هاته الحضارة التي تسعى لسعادة الفرد فتقتله» في تساؤل جدلي عن اللا توازن والمنطق المقلوب، فعندما تحاول دول – تسمى نفسها ببلاد الحرية والعدالة المطلقة – أن ترمي بأطنان القمح والمؤونة في أعماق المحيطات حتى تحافظ على استقرار سعره في الأسواق الدولية حينها يكون جزء كبير من البشر يموتون جوعاً.

3- البعد البيئي:

يتعلق الأمر هنا بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص ص 83-84.

- **قاعدة مخرجات:** حيث يجب هنا مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلاً.

- **قاعدة مدخلات:** وتشمل على:

✓ مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

✓ مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق أساليب منها:

أ- الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصائد الأسماك ونعني بالحماية هنا الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات ، وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية، وتلوث الأغذية.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة، فيعارض بذلك قوانين الطبيعة وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وقليلة الإنتاج¹.

ب- المحيط المائي:

إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان، بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة؛ والتنمية المستدامة هنا تعني وضع حد للاستخدامات المبددة وحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطراباً في النظم الأيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه والاستخدام العقلاني للمياه الجوفية بما يسمح بتجديدها².

¹ -Jean. Philippe et Marie – José: **Développement durable et devenir de l'homme**, l'harmattan, Paris, 2003, P 38.

2- Idem . p 35

ج- صيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي:

نلاحظ أن الأراضي القابلة للزراعة (البور) – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية، والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في بيئة مستأنسة، كما تتعرض الغابات المدارية والساحلية، وغيرها من الأراضي الرطبة للتدمير المستمر، وبالتالي انقراض الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية¹.

والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي حفاظا عليها للأجيال القادمة، وذلك نظرا لأهميتها البالغة في توازن النظم الأيكولوجية.

د- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

منذ منتصف القرن العشرين، برز مفهوم علمي مفاده أن «تراكما مفرطا لملوثات غير منظورة في الغالب تسمى غازات الاحتباس الحراري»، تؤثر سلبا على المناخ، وكان تراكم هذه الغازات يتواصل منذ بداية الثورة الصناعية، في مكان لا يمكن أن تراه وبشكل لا يمكن أن نلمسه أو نشمه، وغازات الاحتباس الحراري هدف وخصوصا ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصادر الإنسان في الصناعة والمنزل ووسائل النقل؛ لم تكن تتجمع على جوانب الطرق أو في الأنهار أو داخل علب زجاجات فارغة؛ بل فوق رؤوسنا في الغلاف الجوي للأرض؛ فلو شبهنا الغلاف الجوي ببطانية تساعد على ضبط حرارة الأرض فإن تراكم ثاني أكسيد الكربون زاد من سمك تلك البطانية مما رفع من حرارة الأرض².

إذا ما هي العلاقة العلمية بالضبط بين انتشار انبعاث هذه الغازات وارتفاع حرارة الأرض؟ يورد خبراء مركز "بيو" للتغيير المناخي ملخصا مفيدا في تقريرهم المعنون بـ «التغيير المناخي، السلسلة 1-1» فيه أن متوسط درجات الحرارة العالمية «قد شهدت تبدلات طبيعية على مرّ التاريخ البشري؛ فمثلا تغير مناخ نصف الكرة الشمالي من فترة دافئة نسبيا بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر إلى فترة حرارة أدنى بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن التاسع عشر؛ إلا أن العلماء الذين درسوا الارتفاع السريع في درجات الحرارة

¹ - عزت عجيب عبد الحميد متولي: مرجع سابق، ص 126.

² - توماس فريدمان: عالم حار ومسطح ومزدحم، ترجمة: هاني تايري ونورما نابلسي، بيروت، لبنان، 2009، ص 53.

العالمية خلال أواخر القرن لعشرين؛ يقولون إن ما يحدث الآن لا يمكن أن يؤدي إلى التبدل الطبيعي « فالعامل الجديد هو العامل البشري الزيادات المطردة في الانبعاثات التي يسببها الإنسان من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري والصادر من حرق أنواع الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والنفط وكذلك من إزالة الغابات والتوسع في تربية المواشي والزراعة والتصنيع.

وتشير دراسة مركز "بيو" إلى أن العلماء يعتبرون ما حدث في الأرض خلال القرن الماضي هو زيادة لعوامل احتباس الحرارة، فقد نفخ البشر في الغلاف الجوي هذه الغازات التي أنتجتها أعمالهم فعدلوا بذلك العمل الذي تقوم به غازات الاحتباس الحراري الموجودة طبيعياً، بفضل تركيب جزئياتها الفريد؛ وهو إبقاء حرارة الشمس قرب سطح الأرض قبل أن تشيع تلك الحرارة ثانية إلى الفضاء.

والآن يعد أن علمنا هذا، فإن التحدي الأكبر المائل أمامنا كحضارة في عصر الطاقة هو السعي لمعالجة تلك التأثيرات التي أصبح تجنبها متعذراً كما أصبحت جزءاً من مستقبلنا ولتجنب التأثيرات التي أصبحت فعلاً غير قابلة للمعالجة، كما صورها تقرير "سيغمازي"^{*} عن حق، وإذا كان هناك من رسالة واضحة في عصر الطاقة، المناخ فهي بالتأكيد تلك المقترحة في التقرير « تجنبوا ما هو غير قابل للمعالجة وعالجوا ما يتعذر تجنبه»¹.

^{*} - "سيغمازي": جمعية بحث علمي تتكون من مجموعة دولية من علماء المناخ، أصدرت تقريراً في فبراير 2007 بعنوان "مواجهة التغير المناخي" يشير التقرير إلى أن هذا الارتفاع الطفيف نسبياً في معدل درجة حرارة الأرض أي 0.8 درجة مئوية، الذي شهدناه للمرة الأولى منذ عام 1750، كان مصحوباً دائماً بزيادة كبيرة في حدوث الفيضانات والجفاف وموجات الحر والحرائق الهائلة، كما هناك نقص كبير في مدى الجليد البحري الصيفي في القطب الشمالي، وزيادة عالية في الذوبان الصيفي من الغطاء الجليدي في "غرينلاند"، وظهور دلالات عدم استقرار الغطاء الجليدي في غرب القطب الجنوبي وتغيرات في النطاق الجغرافي ونطاق المرتفعات بالنسبة لعدد كبير من أنواع النباتات والحيوانات. ويشير تقرير "سيغمازي" أنه نظراً لأنه لم يتم إيقاف انبعاث ثاني أكسيد الكربون فجأة بشكل كامل، وإذا استمرت هذه الانبعاثات في الازدياد على أساس التصورات المعتدلة فإن ارتفاع الحرارة التراكمي سيكون في عام 2100 بين 3 و 5 درجات مئوية، زيادة على مستوياتها قبل تغير الأوضاع الصناعية، وهذا يمكن أن يسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف والفيضانات الهائلة التي تهدد حتماً بقاء مستوطنات بشرية كثيرة، كل هذا بحسب التوقعات المعتدلة، لكن الكثير من علماء المناخ يعتقدون أن الحرارة سترتفع أكثر من ذلك بكثير.

¹ - المرجع نفسه، ص 55-67.

واعتمادا للتقارير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبرغ" سبتمبر 2002، فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها تكون الاستدامة البيئية في المجالات الحيوية التالية:

* **في مجال المياه:** تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمشجعات المائية، والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية.

* **في مجال الغذاء:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

* **في مجال الصحة:** تهدف إلى ضمان لحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

* **في مجال المأوى (السكن) والخدمات:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية.

* **في مجال الطاقة:** تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.

* **في مجال التعليم:** تهدف إلى ادخل البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

* **في مجال الدخل:** تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين الرسمي وغير الرسمي¹.

وعليه لم يعد مفهوم البيئة اليوم ذلك المفهوم الأحادي الضيق المضمون، الذي يعني مجرد مكافحة التلوث بشتى أشكاله وصوره بل أضحى، مفصوما مركبا يستوعب الخبرات الجديدة التي أنتجتها الإنسانية في مختلف حقول العلم والمعرفة، ويعالج جميع المسائل المتصلة بالحياة مثل حفظ الأنواع الحية، واستثمار الموارد الطبيعية وغيرها من الأمور.

لذلك يعد البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة، ولا غرابة في ذلك في أننا نجد تلازما يكاد يكون مطلقا بين مصطلحي البيئة والتنمية، فكثيرا ما رفع هذا الشعار في أكبر الملتقيات واللجان، وعلى سبيل الذكر للجنة العالمية للبيئة والتنمية "

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص ص 76 - 77.

لجنة بروتلاند 1987"، ومصطلحات المحاسبة الخضراء التي تعبر عن ربط بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية، وفي حقيقة الأمر نجد العديد من الدول التي اعتمدت مفهوم التنمية المستدامة، الذي كان سابقا يركز على البعد البيئي، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وبيئية¹.

وعموما تعتبر البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية مجالا رحبا للتأمل وميدانا خصبا للدراسة والتقصي.

ثالثا: عناصر التنمية المستدامة

كانت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تشكلت برئاسة السيدة "بروتلاند" رئيسة وزراء الترويج السابقة أول من عرف مصطلح " التنمية المستدامة"، الذي ورد في تقريرها الذي نشر في أبريل 1987، وذلك كاستجابة لمجموعة من الكوارث البيئية التي شهدها العالم منذ أن عقدت أول اجتماع لها في أكتوبر 1982 حيث تتصل كلها بسوء الإدارة البيئية – التنموية، وعرف التقرير التنمية المستدامة « بأنها استجابة التنمية لحاجات الحاجز دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في الوفاء بحاجياتها» ومنذ ذلك التاريخ بدأ مصطلح التنمية المستدامة بشيوع شيوعا متعظما في أروقة الفكر التنموي هنا وهناك².

وباعتبار أن لكل إستراتيجية لها عناصر محددة فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:

1- ثبات عدد السكان:

تستند فكرة ثبات عدد السكان إلى أن الزيادة لسكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق حملها، كما أنه لا يمكن لأي تحسينات في البنية الأساسية الخدمية (المستشفيات، المدارس، الجامعات...) والبنية الاقتصادية

¹ -Marie. Claude Smouts: **Le développement durable les termes du débat**, Armand Colin, Paris, 2005, P 286.

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التحولات البيئية والحضرية في المستدامة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص 9.

(البنوك، طرق والجسور، وسائل النقل بجميع أشكالها وغيرها) والبنية الأساسية الإدارية (المحاكم، أقسام الشرطة ووسائل الإطفاء... وغيرها)، والبيئة الأساسية الثنائية الهدف (خدمية واقتصادية) أن تتحملها، وإلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في عدم التناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة والتركيب العمري للسكان ونسب الإعالة (غلبة صغار السن على التركيبي السكاني مما يجعله مجتمعا غضا، وانخفاض نسبة كبار السن مع اتجاهها للارتفاع مع مرور الزمن، وارتفاع نسب الإعالة)، وكذلك ضعف مساهمة الإناث في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدني الخصائص السكانية وتشوه التوزيع الإقليمي للسكان وقصر زمن تضاعف السكان، وزيادة نسب الفقر بين السكان مما يترتب عليه الضغط على قاعدة الموارد الاقتصادية بأكثر مما تحتمل وتدميرها مع الزمن ونشوب النزاعات القبلية والعرقية.

وعليه فإن هذا الوضع يدعو إلى فحص طرفي معادلة السكان/الموارد في العديد من الدول التي تعاني من هذه المشكلة وهي في الغالب الدول العربية؛ من أجل ضمان التوازن بين طرفي المعادلة السابقة الذكر؛ وذلك من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي، بوثائق تتفوق على معدلات الزيادة السكانية.

كذلك فإن مشاكل النمو الحضري تمضي جنبا إلى جنب مع الزيادة السكانية غير المنضبطة وضعف استشراف آثار الزيادة السكانية، وعلى أولئك الذين يفكرون في معالجة أخطار النمو الحضري أن يبدأوا بخفض معدلات الزيادة السكانية، علما بأن النمو الحضري هو التوسع في الاستهلاك فوق طاقة الموارد، والهجرة المتوحشة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية¹.

2- أشكال جديدة من الثقافة أو نقل الثقافة:

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية ، وخصوصا البترول، إلى خفض أجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول

¹ - محمد سمير مصطفى: إستراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) في الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 448.

الخليج خصوصا، ولم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة لأنماط التصنيع الكثيفة استخدام الطاقة التي أنتجت الملونات (الانبعاثات الغازية) بكل تأثيراتها الضارة.

إن استخدام الثقافات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو السبب الرئيسي في انبعاث أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة على سكان المدن؛ كذلك فإن زيادة عدد المركبات في مدن الدول النامية وتنامي الاعتماد على السيارات الخاصة قد تسبب في زيادة انبعاث الكربون والرصاص في هواء تلك المدن بشكل متصاعد.

كذلك فإن إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة لكثير من المصانع المنتشرة في العالم، والمجاورة لمجاري الأنهار قد تسبب في النقص الشديد لجودة المياه بسبب تزايد الأنشطة الصناعية؛ ومن هنا تتضح الحاجة إلى تبني إستراتيجية التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه وزيادة عرضها والتقليل من سمها، وهنا تبرز أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال الثقافة التي تصون البيئة وتضمن تأخير أجل نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتركز ثقافات صيانة البيئة على منع التلوث وعلى استخدام برامج الإنتاج الأنظف¹.

وعليه يمكن اعتبار التطور الثقافي في مصلحة البيئة البيئية والاقتصاد بشكل دائم إذا:

- أ. ساعد على خفض تكلفة التلوث.
- ب. ساعد على تطوير الثقافات التي تقلل من الثقافات الناتجة.
- ج. كان قابلا للتطبيق عموما في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- د. كانت النسبة بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية معقولة².

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن صور ثقافات التنمية المستدامة هي الثقافات الوقائية والنظيفة ومن أولويات البحث العلمي والتنمية والتطوير تخصيص الموارد المناسبة لابتكارها.

¹ -Corinne Gendron: **Le développement durable comme compromis**, Presses de l'université du Québec, Paris, 2006, P P 171- 173.

2- Idem, p449

3- تقنين النفايات ومنع التلوث (الإنتاج الأنظف):

تتكون النفايات من نفايات المنازل (مواد مستهلكة، وبقايا أطعمة ومعلبات فارغة، وأكياس من النيلون، وكرتون ومواد بلاستيكية، وورق وزجاجات وكذلك بقايا الخضر والفواكه وغيرها) إضافة إلى نفايات البناء والهدم والفضلات الآدمية والحيوانية الصلبة.

أما ما يخرج من العملية الإنتاجية الصناعية فهو أولا منتجات من السلع والخدمات، وهذا هو الهدف النهائي من المشروع الصناعي إلا أن تحقيق هذا الهدف يستتبع أيضا، إلى جانب توفير السلعة أو الخدمة إطلاق مواد غازية وسائلة وصلبة؛ كثيرا ما تكون ضارة بالبيئة وبالصحة، بل حتى ببعض الاعتبارات الجمالية، إن هذه "الملوثات" تؤثر في الهواء الذي نستنشقه والمياه الجارية والجوفية التي تحتاجها الحياة بكل أنواعها، وفي التربة التي قد تتراكم فيها مواد خطيرة على الصحة فقد تجد طريقها إلى سلسلة الغذاء.

وهناك إلى جانب المواد الملوثة نواتج ثانوية أخرى مثل الضوضاء، أو لفظ مقادير كبيرة من الحرارة في الجو أو في المجاري المائية؛ ويبقى بعد هذا استكمالا للصورة، أن نذكر ما أشرنا إليه سابقا من لفظ السلع نفسها كنفايات بعد استخدامها وبما تحتويه من مواد ضارة بالبيئة إما بصفة عاجلة أو مع مرور الزمن.

إن معالجة إشكالية التلوث الصناعي، سواء بالحد منه أو منعه كليا – لو أن هذا ممكنا – تجرى اليوم في إطار مفهوم ما يسمى " بالإنتاج الأنظف" والذي يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو التالي:

«الإنتاج الأنظف يعني التطبيق المستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للإقلال من كمية وسمية الانبعاثات والنفايات جميعا قبل أن تغادر العملية»¹.

وتركز الإستراتيجية بالنسبة إلى المنتجات على الإقلال من الآثار (الضارة) على كامل امتداد حياة المنتج، بداية من استخراج المواد الخام اللازمة لإنتاجه حتى التخلص منه في النهاية.

¹ - أسامة الخولي ومصطفى طلبة: مرجع سابق، ص ص 218 - 220.

وهدف الإنتاج الأنظف هو عدم توليد المخلفات في المقام الأول؛ ويتحقق الإنتاج الأنظف بتطبيق المعارف "المتطورة" وتحسين التكنولوجيا أو تعديل المواقف "البشرية"¹.

أما السبيل إلى تحقيق هذا الإنتاج الأنظف فهو متعدد المسالك، وقد يكون عن طريق تطبيق معارف جديدة متطورة، أو عن طريق استخدام تكنولوجيات أفضل من سابقتها- وهذا بعد جديد تماما - من خلال النظر في مدن حاجتنا إلى المنتج ومصادر نشأ' الطلب الاجتماعي عليه، ومنابع مثل هذه الحاجة؛ وهنا نخرج من مجال البحث العلمي التكنولوجي إلى المحيط الاجتماعي، الأمر الذي يثير حشدا من القضايا المعقدة التي تتعلق بالسلوك الإنساني والتنظيم الاجتماعي والنسق السائد في المجتمع للعلاقات بين هيئاته وتوازنات القوى الفاعلة داخله².

4- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية:

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف والمهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع واستمرارها مع الزمن وعدم انقراضها؛ وإزاء الخلل المتزايد في توازن البيئة بسبب نشاطات الإنسان الجائرة مثل الصيد الجائر في المحيطات والرعي الجائر للمراعي الطبيعية واستهلاك الأراضي الزراعية لأغراض النمو الحضري والضغط على هذه الأراضي بزيادة الحمولة السكانية (معنى ذلك مزيد من استيراد للغذاء)، وهنا تبرز أهمية الإدارة المتكاملة للنظم البيئية وذلك كما يلي:

- ✓ تحديد مصادر الخطر والتهديدات البيئية.
- ✓ تحديد طرق التعامل مع أشكال التهديدات البيئية.
- ✓ تقويم الأخطاء وحجمها باستخدام المسوح المختلفة.
- ✓ تحديد مجالات العمل البيئي في إطار زمن طويل الأمد من خلال:
 - أ. رسم السياسات (الأهداف، الآليات، الإجراءات).
 - ب. تحديد الهياكل للمؤسسة والتشريعية والقوى البشرية، البنية التحتية، مصادر التمويل اللازم، الدعوة والتوعية البيئية.

¹ -Corinne Gendron: Op. Cit, P 174.

² -Idem, P 176.

ج. البرامج والمشروعات المقترحة¹.

5- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى ثروة إلى مجموعتين :

أ- موارد متجددة:

وهي تلك التي يتم الحصول عليها باستخدام الطاقة الشمسية وأيضا طاقة الرياح التي تستخدم في إدارة مراوح هوائية لتوليد الكهرباء، وأيضا يمكن الاستفادة من الطاقة الحرارية الأرضية، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه كالثلالات والسدود، وهذه النماذج من الطاقة لا تواجه مشكلة الاستنزاف، وتحمي في ذات الوقت المصادر المتجددة وتطيل عمر الاستفادة منها².

ب- مواد غير متجددة:

وتتمثل هذه المصادر غير المتجددة على:

* **الفحم:** وهو أكثر أنواع الوقود الحفري وفرة وأقلها استنزافا ويسهم في إنتاج الطاقة البخارية في العالم بنسبة 27 % .

* **البترو:** ويعد من أهم مصادر الطاقة على الإطلاق حيث يشكل ما يقارب 37 % من إنتاج العالم من الطاقة، وبسبب الاستهلاك المتزايد له فإن حجم الاحتياطي المقدر له سوف يستنفذ في مائة عام على الأكثر – وهذا حسب رأي المختصين في هذا المجال.

* **الغاز الطبيعي:** وهو المصدر التالي أهمية بعد البترول، حيث يسهم بما يقارب 23 % من إجمالي الطاقة، وقد تزايد استخدامه خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لسهولة نقله ولقلة آثاره الخطرة على البيئة مقارنة بالفحم والبترو.

* **الطاقة النووية:** وهي طاقة جبارة يمكن استخدامها في الأغراض السلمية وتستخدم الآن في إنتاج الكهرباء بدلا من البترول في تحلية مياه البحار، ولكن استخدامها يواجه معارضة شديدة

¹ - محمد سمير مصطفى: مرجع سابق، ص 451.

² - سيد محمددين: حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان أفرست، القاهرة، 2006، ص ص 93-

من المجتمع الدولي خشية استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والأضرار البالغة التي يسببها الإشعاع النووي للبيئة والإنسان، كما أن تكلفة الحصول عليها مرتفعة جداً¹.

وهناك جدل قائم حول ما إذا كانت الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة فقد أثبتت دراسة موسعة أجراها البنك الدولي على الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية؛ أن مفتاح النجاح هو استكمال الموارد الطبيعية بمؤسسات قوية، ورأس المال البشري، والمعرفة؛ أما إذا كانت المؤسسات ضعيفة فيمكن أن يترتب على استغلال الموارد الطبيعية نتائج سلبية إلى درجة أن بعض الكتاب يستخدمون عبارة "لغة الموارد" للإيرادات التي تدرها هذه الموارد قد تعفي الحكومة من إنشاء مؤسسات تخضع للمساءلة من جانب الجمهور عموماً، وأيضاً عندما تسيطر الحكومة على استخراج المورد فإنها تستطيع تمويل أنشطتها إلى حد كبير بدون رضا دافعي الضرائب.

كذلك فإن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يقوي من احتمالات النزاع، وخاصة إذا كانت هذه الموارد متصلة بموقع معين وقابلة للاستلاء والنهب، مما يتيح للفقراء فرصة للحصول على الأموال، وتزايد احتمالات النزاع عندما يتركز الفقر في مجموعة واحدة عرقية أو دينية مثل (حالة دارفور في السودان وحالة الجنوب)².

وفي هذا الصدد لابد من تطوير المؤسسات والمشاركة والموازنة بين المصالح المتضاربة والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والحد من حدوث الفقر حتى تتعزز التنمية المستدامة ويتحسن استغلال الموارد الطبيعية حتى لا يحصل تدمير وهدم في قاعدتها على مر الزمن³.

6- تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية:

للبيئة قدرة على استيعاب التغيرات التي نطراً عليها نتيجة للنشاط البشري، فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الاستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الأنظمة، فإن النتيجة التي تترتب عليها

¹ - المرجع نفسه، ص 94.

² - Peter Bächtold: **Pour une économie durable**, INNOVAL , France, 2004, P 38.

³ - Idem, P 39.

هي حدوث شرح في هذه الأنظمة الهشة لا يمكن إصلاحه أو تعويض خسائره وقد اصطلح على تسميته بالتلوث.

فقد بدأت العديد من دول العالم بإجراء دراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب مواردها الأرضية والبحرية بالنسبة إلى حجم السكان حيث تسعى إلى إيجاد توازن بين الموارد المنتجة للغذاء وحجم السكان المتوقع، ويجب أن ينطبق النهج نفسه على كل دول العالم ومنها الدول النامية، هذه الأخيرة التي لا بد لها من إعادة النظر في السياسات السكانية المتبعة – وخاصة في الدول الكثيفة السكان – وذلك بهدف إحداث التوازن بين حقوق الأجيال الحاضرة القادمة وعليه لا بد من إجراء تقويم مفصل لطاقة استيعاب الأرض بمواردها¹ المختلفة للسكان المتزايدين من ناحية، ومن ناحية أخرى التصدي لتهديدات البيئة التي تؤدي إلى الخلل المتزايد بين طاقة الأرض على إنتاج الغذاء والسكان، وتحسين العلاقة على نحو إنساني متواصل.

7- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها:

تغيب المؤسسات والأسواق في كثير من البلاد النامية، ومن ثم تدعو الضرورة إلى بناء المؤسسات من أجل تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها، فالقطاع غير الرسمي الذي يضم الباعة الصغار والجائلين يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير، ولا تتوفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان، لكن الشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالية في أن تنتج أكثر وأكفاً، وبتكلفة أقل وجودة أكبر تمكنت من أن تبيع أكثر وتتحول إلى السلع العالية *** التي تمكنها من النفاذ إلى السوقين المحلية والعالمية؛ فقد عززت المؤسسات القوية بوظائفها الفعالة من أوضاع الدخل للفقراء، وكذلك عند وقوع الأزمات الاقتصادية والأخطار الطبيعية، وخاصة عندما يتم تنويعها وتشخيص محددات نجاحها، وتشجيع التفاعل بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإصلاح هذه المؤسسات؛ حيث أثبت كثير من الدراسات والخبرات المستفادة من التنمية أن غياب الإصلاح المؤسسي وتباطؤ وتيرته كان سببا في فشل كثير من الجهود التنموية².

¹ - سيد محمددين: مرجع سابق، ص ص 452-453.

² - عبد الله عطري: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2004، ص 468.

كما يجب أيضا معالجة التشوهات في الأسواق – إزالة الإعانات غير السليمة وفرض ضرائب إيكولوجية، حيث نجد أنه من أعلى الأولويات لتغيير الأنماط الاستهلاكية الموجودة الآن هي وضع نهاية للتشوهات الضارة في الأسواق – التي أصبحت الآن كبيرة وواسعة الانتشار في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية – لكي يواجه المستهلكون بالتكاليف الحقيقية لخياراتهم الاستهلاكية والآثار المترتبة عليها¹.

8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:

ويستلزم هذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي، من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة مثل:

- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية ومبادئ الصحة الإيجابية لأفراد المجتمع وخاصة في المناطق العشوائية الفقيرة والقرى والمناطق النائية (الصحراوية والجبلية).
- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية للتأكيد على مبدأ الحفاظ على البيئة ووقايتها قبل التركيز على العلاج ومكافحة التلوث.
- ✓ تصميم بدائل وتقنيات وقاية البيئة ومعالجة الملونات بما يتناسب مع وعي الناس ومستوياتهم التعليمية.
- ✓ الاهتمام بتعليم الإناث، حيث أثبت تقوي برامج تعليم الإناث بزيادة دعم التمدرس وتأثيره الإيجابي على زيادة فرص توليد الدخل والعدل الاجتماعي، ومستويات التنمية البشرية، مما يحقق التنمية المستدامة.
- ✓ تنقية الرسائل الإعلامية والدراما والمسلسلات التلفزيونية من كل ما يهبط بالذوق العام، وبنية الغرائز ويتنافى مع المقدرات والتقاليد والأعراف والعادات السليمة، ويحث على احترام البيئة بكل أشكالها (الطبيعية، الاجتماعية، الجمالية... الخ)².

¹ -Bertrand Hamaide et Sébastien Brunet: **Développement durable et économie environnementale régionale**, Facultés universitaires Saint – Louis, Bruxelles, 2012, P 31.

² - محمد سمير مصطفى: مرجع سابق، ص 454.

رابعاً: واقع التنمية المستدامة بالجزائر

لما كانت التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا، وتستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية، كما يحتاج المخططون إلى معلومات لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدم التنمية المستدامة، لذا سنحاول فيما يلي - قدر المستطاع - أن نصف واقع التنمية المستدامة في الجزائر؛ من خلال الوضع الراهن وكذا المؤسسات المتاحة، دون تخصيص مجال عن الآخر نظرا لتداخل المفاهيم وتربطها على مستوى المناخي الثلاث التي تركز عليها التنمية المستدامة، فالوضع الاقتصادي يؤثر على الجانب الاجتماعي، وهذا الأخير بدوره يؤثر ويتأثر بالبعد البيئي.

والجزائر من البلدان التي وهبها الله يصّرح عظيم من المساحة الشاسعة جدا، الأمر الذي يعتبر سلاحا ذو حدين، فمن جهة تعتبر ثروة متعظمة تعدّ سندا وجيها للاقتصاد، من خلال المناحات التي توفرها، والموارد التي تحويها، ومن جهة ثانية تمثل تحديا كبيرا في كيفية استغلالها واستثمارها؛ وقبل ذلك كله كيفية التحكم والسيطرة عليها بطريقة عقلانية ورشيدة تتحقق فيها الكفاية والعدالة دون إلحاق الإيذاء والضرر بها، بغية تحقيق التنمية المنشودة أينما كانت، وحيثما تواجدت في تراب هذا البلد - القارة -.

1- أهم مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر:

ولقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة يتضمن نحو (130) مؤشرا مصنفا في أربع فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، وفيما يلي تحليلا لواقع التنمية المستدامة بالجزائر من خلال الاعتماد على مجموعة من مؤشرات القوة الدافعة وهي مؤشرات تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط، ومؤشرات الحالة وهي مؤشرات تقدم لمحة عن الحالة الراهنة، ومؤشرات الاستجابة وهي مؤشرات تلخص التدابير المتخذة.

1-1- المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة على اعتبار أن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي في البداية، كما أن الاستدامة تتعلق

بالموارد الاقتصادية والمتاحات من الإمكانيات الاقتصادية قصد تحقيقها وتتمثل إجمالاً في الآتي:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح هذا المؤشر والذي يعد من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، إلا أنه يمثل عنصراً من عناصر نوعية الحياة، ومستوى الكفاءة الفردية (على الرغم من أنه معدل تقريبي)¹.

وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي إلى أنه قد شهد ارتفاعاً من 5063 دولار عام 1999 إلى 6090 دولار إلى 6090 دولار عام 2001 غير أنه مزال منخفضاً مقارنة مع نسبة 7804 دولار على المستوى العالمي، وإن شهدت الجزائر مؤخراً ارتفاعاً في مؤشر الناتج الداخلي الخام الذي تبعه ارتفاعاً محسوساً في نصيب الفرد منه، إلا أن الواقع يبقى بعيداً عن الأرقام، فدرجة الاختناق الاجتماعي أصبحت لا تطاق، حتى وإن قرنت بين هذه النسبة ومثيلاتها في تونس مثلاً (2720 دولار سنة 2003).

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بهذا المؤشر الاتفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وقياس المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج وتشير التقديرات إلى استقرار نسبي لهذا المؤشر (أو ارتفاع طفيف) خلال الخمس عشر سنة المنصرمة من 21.9 % في عام 1990 إلى 29.8 % عام 2003.

حيث نجد أن الجزائر قد حققت نسبة مرتفعة عام 2003 بنسبة 29.8 %، حيث تعتبر الجزائر ثاني دولة عربية تحقق نسبة عالية من الاستثمار إلى الناتج المحلي بعد دولة قطر بـ 31.5 % سنة 2003، وهذا ما من شأنه أن يُكسب الجزائر مكانة رائدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة².

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 182.

² - الديوان الوطني للإحصائيات ONS، مصالح التخطيط، إحصائيات 2005.

طبعاً هذا إذا ما حوِّظ وثمن بالتنامي والارتفاع في هذا المعدل المهم كمؤشر اقتصادي مستقبلي بالدرجة الأولى.

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

رغم الركود الذي ساد المجال الاستثماري في الجزائر - خلال وبعد سنوات - العناء والملا استقرار من جراء الوضع الأمني العام، وكذا زيادة فاتورة الإنفاق خاصة في مجال الاستهلاك؛ وقد بلغت نسبة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - والذي يقيس درجة مديونية الدول ويساعد على تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد - حوالي 13.4 % في الجزائر وذلك عام 2003.

د- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

شهد هذا المؤشر تطورا إيجابيا خلال عقد التسعينات حيث انخفضت المديونية الخارجية الجزائرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 76.1 % عام 1995 إلى حوالي 47.23 % في عام 2000، ثم إلى حدود 26.4 % عام 2004، كما قدرت نسبة خدمة الدين من إجمالي الناتج المحلي بـ 8.00 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2001، بعد أن كانت تقدر بـ 14.2 % عام 1990¹.

ومما سبق نلاحظ الوضعية المريحة لهذا المؤشر خاصة في السنوات الأخيرة، لكن يجب أن نحافظ على هذا التحسن حتى لا تكون المديونية عائق من عوائق التنمية المستدامة.

هـ- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وقد شهد المؤشر انخفاضا ملحوظا، حيث انخفض من 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 0.8 % عام 2002، وهذا الاتجاه يتمش مع الاتجاه العالمي، وذلك بسبب تدني المساعدة من الدول المتقدمة صناعيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ كما تلقت الجزائر قدرا معقولا من المساعدات الإنمائية الخارجية خاصة من الدول العربية والخليجية على وجه التحديد وعلى الخصوص من طرف المملكة العربية

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص ص 183 - 184.

السعودية وذلك أثناء الكارثة الزلزالية التي ألمت بالجزائر عام 2003 وعلى أعقاب الحرب الضروس التي أعلنتها الجزائر في مواجهة الإرهاب، هذا بالإضافة إلى المساعدات الجوارية والإقليمية ذات الطابع الأخوي كالمساعدات اللبية، أو ذات الطابع الدولي الاستثماري كإعانات الاتحاد الأوروبي¹ (فرنسا، سويسرا وغيرها).

إلا أن التفكير في الاستدامة والرفاهية الاقتصادية بين الأجيال يتطلب ضرورة ضمان ديمومة تدفق الاستهلاك غير الزمان، والذي يتوقف على التغيير الحاصل في رصيد الأصول والثروة، وذلك مع تعاقب الأوقات والأزمة.

1-2- المؤشرات البيئية:

إن معالجة قضايا البيئة كنتيجة للسياسات الاقتصادية وأنماط الحياة السائدة في مختلف البلدان قد بينت وجود علاقة بين مستوى التطور الاقتصادي وطبيعة أو نوعية الانعكاسات السلبية لهذا التطور على البيئة بما يسببه من تلوث للهواء، والماء والتربة، واستنزاف للأراضي الزراعية والموارد الأولية غير القابلة للتجدد، ناهيك عن الآثار الصحية التي يسببها للإنسان.

أ- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:

يعاني العالم العربي بصفة عامة من شح في مصادر المياه الصالحة للشرب، ويعتبر من أكثر مناطق العالم معاناة من ضغط شح المياه، وقد صنف البنك الدولي 22 بلدا تحت خطر الفقر المائي التي تعرف بأنها تلك البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب من المياه سنويا، ويوجد بين الاثنتين والعشرين بلدا هذه 15 بلدا عربيا، وقدر البنك أن متوسط موارد المياه المتجددة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصنفة ضمن هذه الفئة، ستخفض عن مستواها في عام 1997 الذي كان يزيد قليلا عن 1000 متر مكعب سنويا للفرد إلى 740 مترا مكعبا سنويا للفرد في عام 2015².

¹ - المرجع نفسه، ص ص 186 - 187.

² - المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ط.3، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص 40 - 41.

وتعد الجزائر من بين دول العالم الفقيرة في الموارد المائية حيث قدرت المياه المتاحة عام 2001، بحوالي 12.9 مليار متر مكعب وكانت الكمية من المياه المستخدمة تقارب 3.8 مليار متر مكعب من المياه المتاحة، أما الكمية المستخدمة منها في الزراعة فهي تقدر بحوالي 2.6 مليار متر مكعب أي نسبة استخدام 68 %.

وإذا أخذنا في الحسبان نسبة نمو السكن في الجزائر بمعدل يفوق 2.4 % سنويا، والذي سيتبعه حتما تضاعفا في العدد الإجمالي للسكان في السنوات المقبلة، مما يشكل ضغط على استخدام المياه سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية المباشرة أو تلك المتعلقة بإنتاج الغذاء وغيره، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا على اعتبار القيمة العظيمة للمياه¹.

ب- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:

بلغ هذا المؤشر حوالي 0.85 هكتار للفرد في عام 1962 ثم أخذ في الانخفاض تدريجيا خلال العشر سنوات الأخيرة ليصل إلى حدود 0.23 هكتار للفرد في عام 1998.

وهنا يمكن القول أن الجزائر ما لم تسارع بتطبيق أساليب وابتكارات تكنولوجية جديدة في الزراعة ستجد صعوبة كبيرة بتوفير الغذاء السكان – والذي هو في ارتفاع مستمر – حيث تقدر الإحصائيات أن تصل المساحة المستغلة لكل فرد حوالي 0.15 هكتار في حدود 2020².

ج- الأراضي المصابة بالتصحّر:

تمثل مساحة الصحراء حوالي 87 % من مساحة الجزائر وتشير آخر الإحصائيات أن التصحر الذي يمس المناطق الشبه الصحراوية والسهبية يزحف بنسبة تقدر بـ 100 إلى 400 ملم سنويا، وهذا ما يؤدي إلى تقلص المساحة الزراعية النافعة لكل فرد بحوالي 0.23 هكتار سنة 1998، والتي ستصل إلى أقل من 0.15 هكتار للفرد الواحد في آفاق 2020³.

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 98.

² - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، 2003، ص 53.

³ - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement: **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, Alger, 2000, P 14.

وهنا نجد أنفسنا أمام عقبة كبيرة وتحديا ثقيلًا يستوجب علينا أن نتحد جميعا لنقف في وجه هذه الظاهرة الخطيرة¹.

د- التغيرات الحاصلة في مساحة الغابات:

تبلغ نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات سنة 1990 حوالي 0.8 % و 0.9 % سنة 2000، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشراتها بنسبة 20 % من المساحة الإجمالية لكل بلد.

كما بلغت نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر 0.05 % سنة 2003، كما تتعرض الغابات في الجزائر إلى كثير من الانتهاكات، مما أدى إلى تقلص في مساحة الغابات في حيز ضيق من الشريط الساحلي ونواحي المنطقة السهبية (السد الأخضر) مما أدى إلى تراجع خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والتوازن البيئي.

1-3- المؤشرات الاجتماعية:

كما هو معروف فإن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي، دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في إطار هذا المسعى، ومن هذا المنطلق، وفي سياق الإفراط في استغلال ما يوجد لدى الأرض من طاقة حاملة ومنتجة، أصبح هناك حديثا عن الديون الأيكولوجية، أي الاقتراض من المستقبل وحرمان الأجيال القادمة من قدراتها المشروعة².

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين المستوى الاجتماعي العام، من خلال حث الدول على ضرورة الاعتناء بالجانب البشري في محاولة لاجتباب الفقر ورفع العين على أفراد المجتمع، وتتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

أ- معدل البطالة:

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص 218.

² - سيد عاشور أحمد: التلوث البيئي في الوطن العربي، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006، ص 685.

حيث نجد أن نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، فمن 80.3 % سنة 1990 إلى نسبة 71.9 % عام 1995 إلى حدود نسبة 73.6 % سنة 1997¹.

ورغم محاولة الدولة للحد من هذه الظاهرة التي تمس جميع الفئات، إلا أن نسبة البطالة في تزايد مستمر.

فحسب إحصائيات الديوان الوطني فإن الدولة تستطيع أن تؤمن ما لا يزيد عن 250 ألف منصب شغل سنويا، كأقصى تقدير، في حين أن عدد البطالين في الجزائر يقدر بأكثر من 1.5 مليون بطال²، مما يستدعي لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عن طريق تفعيل أساليب جديدة قصد احتوائها سواء تعلق الأمر في إعادة النظر في آلية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وكيفية منحها للقروض؟ من أجل تكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أو تتمين فكرة فتح المجال للاستثمار الأجنبي شريطة أن يكفل هذا الأخير نسبة معقولة من تشغيل الجزائريين.

ب- مؤشر الفقر:

تعتبر الجزائر من البلدان التي لها من الإمكانيات الهائلة التي تجنبها ويلات الفقر والجوع، إلا أن الإفرازات الاجتماعية الناتجة عن التجارب التنموية الفاشلة، أو السياسات المتبعة أو الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، كشفت عن ضعف الأوضاع الاجتماعية وهشاشة الأوضاع الاقتصادية لأغلب العائلات الجزائرية؛ حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر بدولارين في اليوم حوالي 15.1% سنة 2001، وحوالي 22.6% تحت خط الفقر القطري لعام 2000³.

وما نشهده من حالة تدمر وغلين على الجبهة الاجتماعية لخير دليل على ذلك – والأمر يتعلق بغالبية الجزائريين – الأمر الذي يستدعي التدخل السريع من أجل سد الفجوة، ورفع الغبن عن المواطن.

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 190.

² - المرجع نفسه، ص 190

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2004، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2004، ص 246.

ج- التعليم:

ويستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

كما عرف معدل التمدرس الخام في الجزائر للمرحلتين الابتدائي والثانوي تطورا وتقدما ملحوظا بشكل عام، فقد بلغ معدل التمدرس الخام للمستوى الابتدائي عام 1960 نسبة 46 %، وفي عام 1970 نسبة 79 %، ثم نسبة 95 % عام 1980، ووصل إلى 100 % عام 1990 إلى أن بلغ عام 1996 نسبة 107%.

كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب للفئة العمرية من 15 إلى 25 سنة 89.2 % عام 2001، بعد أن كان في حدود نسبة 77.3 % سنة 1990.

وعموما قدرت نسبة مجموع الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في الجزائر عام 2001 حوالي 71 %¹.

إلا أن المشكلة في التعليم الجزائري ليست بالكم فالأرقام كما سبق ولاحظنا موجودة ولكن المشكلة تبقى في الكيف والنوع.

د- النسبة المئوية لسكان المنطقة الحضرية:

إذ التحضير أو الانتقال للعيش في المناطق الحضرية يؤدي إلى حدوث مشاكل بيئية عديدة، بالإضافة إلى تلوث الهواء، وما يصاحبه من مشاكل صحية، أدى التطور الحضري إلى التعدي على أفضل الأراضي الزراعية في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة².

¹ - نفس المرجع، ص 239.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص 45.

فقد بلغ عدد سكان الحضر في الجزائر حوالي 57.7 % في عام 2001، بعد أن كان يمثل ما نسبته 40.3 % سنة 1975 وينتظر أن يصل معدلهم إلى حدود 65.2 % في عام 2015¹.

وقد أدى إلى ارتفاع هذه النسبة من التحضر نزوح كثير من سكان المناطق الريفية إلى المدن هروبا من شبح الإرهاب خلال العشرية السوداء وكذلك بحثا عن الشغل والمرافق الصحية الأكثر أمانا.

إن التنمية البيئية تقتضي التناغم بين الإنسان والطبيعة انطلاقا من الاعتماد على الذات وإشباع حاجات مجموع السكان، وليس معنى هذا الرجوع إلى الحياة البدائية، ولكن التحكم الذاتي في الموارد، وإلا يصبح الهدف من الإنتاج هو الإنتاج، كما تعتمد التنمية البيئية أيضا على العلم والتقنية للحد من المخاطر البيئية المستفحلة حاليا، كالتلوث، وإتلاف الأراضي الزراعية، وغيرها.

1-5- المؤشرات المؤسسية:

وهي مؤشرات تعبر عن مستوى الرفاه للأفراد الحاصل من خلال الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات في الدول؛ وتتعلق بمجالات حيوية كثيرة منها على الخصوص ميادين الاتصالات بأنواعها ومستوى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كالهواتف الخلوية والانترنت والحواسب الشخصية وغيرها، إضافة إلى مجال الانتفاع بالطاقة على اختلاف أنواعها، وكذا مستوى النقل بوجه عام خاصة الجانب الذي يتعلق بتعبيد الطرق والأشغال العامة المختلفة، وتتمثل فيما يلي:

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة:

يعبر هذا المؤشر على درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ويحسب هذا المؤشر لقسمة عدد الخطوط الأساسية على مجموع السكان مضروب بالعدد مئة.

ووفقا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، فقد حققت الجزائر قفزات معتبرة، فمن نسبة 0.8 خط عام 1975 إلى نسبة 2.5 خط عام 1985 إلى نسبة قدرها 3.2

¹ - تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص 252.

خط لكل مئة ساكن 1990 وحوالي 4.2 خط لكل مئة ساكن عام 1995، و6.4 خط لكل مئة ساكن عام 2001، وفي حدود 8 خط لكل حوالي 18 خطا لكل مائة ساكن عام 2002¹.

وبالرغم من التطور الحاصل في هذا الميدان يعد سياسة الخصوصية والشراكة المتبعة في هذا القطاع، إلا أن نوعية الخدمة تبقى متواضعة ونسبة الإنجاز تبقى بسيطة، إذا ما نظرنا في التطور الحاصل في الزيادة السكانية والتوسع العمراني والآفاق المنتظرة التي تعتمدها حركية التنمية.

ب- المشتركون في الهاتف النقال لكل مئة نسمة:

شهد مجال الهاتف المحمول في الجزائر تطورا سريعا مع مشاركة أربعة متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك في سنة 2005، حيث ارتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف (المثبت والمحمول) من 5.28 % سنة 2000 إلى حوالي 51 % عام 2005، أما الحجم الإجمالي للاستثمارات فقد بلغ 5 ملايين دولار 4 منها آتية من الاستثمار الخارجي المباشر.

وبالرغم من النمو المتوسط في عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة في الجزائر خلال العشر سنوات المنصرمة، غير أن متوسط عدد الحواسيب في الجزائر قدر بحوالي 0.7 جهاز حاسوب خاص لكل مئة شخص وذلك سنة 2005، وهي نسبة تبقى بعيدة جدا عن معدل الكثافة العالمية والبالغ 9.22².

ج- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة:

تشير البيانات الواردة عن تقرير التنمية المستدامة لعام 2003 أن الجزائر لا تتوفر إلا على نسبة 2.4 % من السكان المتصلين بشبكة في وقت لا يتجاوز عدد الذين يستعملون هذه التقنية 800 ألف ساكن، وذلك بمعدل 500 ألف مستعمل بصفة منتظمة في حين نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الإنترنت، وهذا ما يدل على ضعف نسبة الربط بالمنازل، هذا مقارنة على الأقل بالجارين (المغرب وتونس)،

¹ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: عن المخطط الأزرق مركز الخدمات الجهوية، 2005، ص 231.

² - نفس المرجع، ص 231.

وهذا بسبب نقص أو غياب نسبة تام لثقافة استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا النقص الواضح في الخطوط الهاتفية¹.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الوزارة المعنية لتسهيل وتوصيل الخدمة إلى 5 المواطنين؛ إلا أن الأمر مازال يتطلب ثورة في مجال الاتصالات، من أجل مواكبة عصر العولمة هذا والذي حول العالم إلى "قرية صغيرة" على حد قول "مارشال ماكلوهان" على الرغم من المحاولات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أنها تصطدم بكثير من التحديات والصعوبات في ظل أوجه الاستعداد وآليات الإدارة المعتمدة حالياً والمبتغاة مستقبلاً، وذلك ما سنحاول استعراضه في العنصر الموالي.

2- تحديات التنمية المستدامة بالجزائر:

تناولنا في العنصر السابق بعض المؤشرات التي تعتبرها مقنعة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر؛ إلا أن المشوار مازال طويلاً وشاقاً، تتعرضه الكثير من التحديات والعراقيل خاصة وأن الاقتصاد الجزائري مازال نمطياً يتسم بالترابعية المباشرة بأسواق النفط وما تفرزه من أسعار، والآلة الإنتاجية خارج إطار المحروقات في الجزائر مازالت راكدة مما ينعكس على كامل مجالات الحياة، الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئة.

وفي هذا العنصر نحاول نستعرض أهم العراقيل والتحديات التي تقف في وجه كل المحاولات الرامية إلى تحقيق الاستدامة والتي من أهمها ما يلي:

2-1- أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

أ- ضعف معدلات النمو:

يتضح من خلال البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 في الجزائر أنه قد حقق معدلات أعلى من مثيلاتها في عام 2004، ورغم ارتفاع معدلات النمو الحقيقي بدرجة مهمة خلال عام 2003، إلا أنها مازالت بصفة عامة متواضعة، خصوصاً إذا أنها مازالت بصفة عامة متواضعة، خصوصاً إذا أخذنا بالحسبان معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة.

¹ - تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص 232.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، فقد حقق نتيجة تقترب إلى حدود 2.0% خلال الفترة الممتدة من (1995 إلى 2002) وهي تقل كثيرا عن نظيراتها في باقي الدول النامية، والذي بلغ بها 2.8 خلال نفس الفترة¹.

وطبقا للمؤشرات الدولية فإن الجزائر لم تحقق بعد الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر، والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.03% فالنمو إذن في حدود 1% إلى 2%، المسألة التي تتطلب بذل جهود كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي والذي ينعكس إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شرع منذ بداية التسعينات في تحويل عميق وشامل للاقتصاد الوطني من أجل الدخول في اقتصاد السوق، والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يعتبر التحكم في التوازنات الميكرو اقتصادية نجاحا في حد ذاته، ويسمح بإعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني².

ب- تراجع مؤشر التنمية البشرية:

يتكون هذا المؤشر من ثلاث صور أساسية وهي:

- ✓ الصحة ومدى العمر الذي يتمثل في أمل العيش عند الولادة.
- ✓ التعليم والعلم الذي يتمثل في نسبة محو الأمية للكبار، ونسبة التمدن لجميع الأعمار أجزاء واحد على الأقل.
- ✓ إمكانية توفير مستوى معيشي مقبول، الذي يتمثل في حصة كل فرد من الدخل الداخلي (PIB) ويمكن تمثيله في القدرة الشرائية للمواطن³.

بالنسبة للجزائر فإن مؤشر النمو البشري سجل ارتفاعا في الفترة الممتدة بين (1975-2001) لكن منذ بداية التسعينات بدأ في التراجع نتيجة تأثير السياسات الهيكلية التي شرعت فيها خلال هذه الفترة الزمنية من عمر المسيرة التنموية في الجزائر – والتي فصلنا فيها في الفصل السابق-.

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 229.

² - المرجع نفسه، ص ص 228-229.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 297.

ج- تفشي وتزايد معدلات البطالة:

يقدر متوسط نسبة البطالة في الجزائر بنحو 27.3% من إجمالي قوة العمل، في حين يقدر معدل النمو السنوي للقوة العاملة بحوالي 3.8%.

حيث عرفت الجزائر ارتفاعا في نسبة البطالة وخاصة خلال سنتي (2000-2001)، فبعد أن كانت تقدر بحوالي 29% بلغت نسبة 29.8%، وذلك رغم النتائج المدهشة التي يرتقب تحقيقها من برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي يحمل في طياته مالا يقل عن 230 ألف منصب شغل منها (4/3 منصب دائم)، وُقِرَ منها 56% للقطاع الفلاحي و 19% لقطاع البناء، وفي سنة 2002 نجد أن نسبة البطالة تتراوح بين 22% و 28%¹، ومع ذلك تبقى ظاهرة البطالة في الجزائر تشكل تحديا كبيرا يواجه التنمية المستدامة.

د- تدني مؤشر الاستدامة البيئية:

يقيس هذا المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية وتلك التي تتم إدارتها، والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية، وزيادة معدلات التلوث، كما يقيس هذا المؤشر أيضا انعكاسات المشكلات البيئية على المجتمع، ودرجة مساهمة كل دولة في مواجهة هذه المشاكل البيئية.

أما في الجزائر فقد تراجع مؤشر الاستدامة البيئية من 49.4 إلى 46.0 بين سنتي (2002-2004) أي من الرتبة 70 إلى الرتبة 96 عالميا، علما أن مساحة الأرض المغطاة بالغابات في الجزائر لا تمثل إلا نسبة 0.9% عام 2000، ونسبة المساحة المحمية إلى مجموع البر إلى 0.05% سنة 2003، كما تقدر نسبة المياه المتجددة في الجزائر بحوالي 14.3 كم³ فقط في السنة، حيث نجد نصيب الفرد من المياه العذبة في سني 1970 و 2000 تقدر بحوالي 1040 و 472 على التوالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى يقدر الخبراء كمية المياه العذبة المتجددة في الجزائر في آفاق سنة 2030 بحوالي 318 كم³.

أما عن التلوث الهوائي في الجزائر فقد بلغت نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عام 1999 حوالي 3.0 طن في المتر لكل فرد، أما عن استهلاك الغازات السامة فقد بلغت

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 233.

نسبة استهلاك غاز "الكلور وفلور وكربون" المستنفذة لطبقة الأوزون حوالي 1.022 طن في المتر عام 2001¹.

من خلال ما سبق نستنتج أن ضمان الاستدامة البيئية في الجزائر يتطلب تحديا كبيرا، في كل المجالات، الجوية أو البحرية أو البرية، وهذا ما من شأنه إعاقة التنمية المستدامة ببلدنا الحبيبة الجزائر.

2-2- التحديات التقنية:

أ- مشكلة التبعية التقنية:

لقد كانت النظرة المهيمنة في الستينات والسبعينات تميل إلى تفضيل التقنيات التي تعظم حجم الناتج وبالتالي تكون كثيفة رأس المال، وذلك يهدف تحقيق النمو المتسارع واتضح أن هذا المفهوم كان يستدعي من البلدان المتخلفة ليس فقط تبني تقنيات البلدان المتقدمة، وإنما تبين أنواع منتجاتها أيضا؛ ذلك أن العلاقة بين الطبيعة التقنية للمنتج وبين تقنيات الإنتاج غالبا ما تكون غير مرنة، وفي هذا الإطار لا يتم اختيار التقنيات إلا بدمج النمو في البلدان النامية كالجزائر مثلا إلا عن طريق نمط مقلد (Mimétique) متكيف مقارنة بالشمال.

كما ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تكريس هذا الاختيار، وذلك بتتويعها للمنتجات على نحو مصطنع لزيادة مبيعاتها (المنتجات ذات الماركات العالمية، السيارات، الأدوية) مما يجعل المنتج ذا خصوصية أكثر أو أقل مهما كانت التقنيات المستخدمة².

ومما لاشك فيه أن مسألة اختيار الثقافة التي فرضتها التبعية في هذا المجال تعد تحديا واضحا أمام تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

ب- تدني مؤشرات البحث والتطوير:

بالرغم من إقرار إستراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الجزائر التي أقرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام 1987، إلا أن الواقع يشير إلى أن الجزائر لم تأخذ بنظم العلم والتكنولوجيا، فلم توفر لها أسباب البقاء بالرغم من أن الوثائق الوطنية الخاصة

¹ - تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 218.

² - السا اسيدون: النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة: مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، ص 67.

بالعلم والتكنولوجيا تدعو إلى مستوى عال من الالتزام بالبحث والتطوير، ويؤكد أهمية بناء القدرات العلمية والتقنية¹.

ويتسم واقع العلم والتكنولوجيا في الجزائر بالمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية أنها تحتل المراتب الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم من حيث الإنفاق على البحث العلمي، وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع.

حيث تنفق الجزائر مبالغ ضئيلة على البحث والتطوير، وحتى في أحسن الأحوال، فلا تمثل نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى أقل من خمس ما ينفقه أي بلد متقدم، والوضع على نفس الحال من سوء عند تقييم تنمية الموارد البشرية فنسبة العاملون في البحث والتطوير لا تتجاوز في بعض الأحيان نسبة 01 % من الأرقام المماثلة في الدول المتقدمة².

ويمكن القول أن تردي أنشطة البحث والتطوير في الجزائر أسبابها عديدة ومتنوعة منها غياب إستراتيجية واضحة المعالم للبحث والتطوير، أضف إلى ذلك تدني مستوى التعليم من الابتدائي إلى الجامعي (اعتمادها على أسلوب الحفظ والتلقين وعدم تشجيع حرية التفكير والإبداع)، وانتشار ظاهرة الغش بواسطة الهاتف النقال في كل مراحل التعليم حتى الابتدائي، والأخطار من ذلك (الغش في الامتحانات الرسمية كالبكالوريا وشهادة التعليم المتوسط، وحتى الابتدائي؟!)، كل هذه العوامل تكبح جهود الدولة الجزائرية لتحقيق الاستدامة.

2-3- تحديات الحكم الصالح والفعالية الحكومية:

لقد طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 مبادرات للإصلاح استهدفت معالجة بعض القضايا وكانت أهم هذه المبادرات الرسمية، بيان مسيرة التطور والتحديث الذي صدر عن القمة العربية المنعقدة في ماي 2004، ودعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير للعربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ففي مجال تعزيز الحكم الصالح أبَدَت الحكومة الجزائرية توجهها حذرا وانتقائيا نحو

¹ - Salah Mouhoubi: **Les vulnérabilités (cas de l'Algérie)** ENAG Editions, Alger, 2009, P

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

الانفتاح السياسي على المعارضة وإفساح مجال العمل العام، ورغم جهود الجزائر إلا أنها مازالت تواجه مجموعة من التحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح منها ما يلي:

- ✓ الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.
 - ✓ إعادة تحديد وتأكيد دور الدول.
 - ✓ ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.
 - ✓ خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة.
 - ✓ تحسين نوعية الخدمات العامة.
 - ✓ تحديد إطار الحكم الاقتصادي الصالح، وتكيفه مع المجتمع كركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد قصد تحقيق الاستدامة¹.
- ولتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، لا بد من الاستعمال العقلاني للموارد البيئية، خاصة فيما يتعلق بالمياه، والهواء واحترام الوسط البيئي، والعمل على تحقيق الاستدامة، والتوجه نحو الاستثمار، وإيجاد بدائل شريكة ومساعدة للقطاع العام، قصد امتصاص وتحسين مستويات التعليم وزيادة البحث والتطوير في سبيل الاستدامة المنشودة.
- تكلم في العنصر السابق عن مجموعة من العوامل التي تقف كتحديات في وجه التنمية المستدامة بالجزائر؛ لكن في الواقع هناك مجموعة من العراقيل التي تحول دون تحقيق الاستدامة بالجزائر، سنحاول إيجازها فيما يلي:
- ✓ عدم الاستقرار الناتج عن غياب الأمن.
 - ✓ مشكلة الفقر، وزيادة حدة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
 - ✓ الزيادة السكانية المستمرة، وزيادة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية.
 - ✓ شبخ المديونية الذي يقف عائقا أمام تحقيق الاستدامة.
 - ✓ موقع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.
 - ✓ استمرار ظاهرة الجفاف، وزيادة التصحر والترمل.
 - ✓ ثلاث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل واضح.

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 246.

- ✓ النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- ✓ العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق الاستدامة في البلاد¹.

لعل هذه أهم وأكبر العراقيل التي نقف في وجه التنمية المستدامة بالجزائر، ولعل الإلمام بكل منها أمر يكاد يكون مستحيلا، إلا أننا رغبتنا في الاقتراب من أهمها وأكثرها حساسية وتأثير.

3- إدارة التنمية المستدامة بالجزائر:

لقد حاولت الجزائر أن تعتمد مجموعة من الأدوات والآليات وأجهزة وهيئات، يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطابع الرسمي واستعانت بالأداة القانونية ووفرت لها الوسيلة المالية والمادية، وتجندت لها الطاقات البشرية، أن تكون المنطلق لتحقيق الاستدامة بالجزائر، وهذا ما نحاول أن نقرب منه في هذا العنصر.

3-1- مخطط عمل للبيئة والتنمية المستدامة:

ويسير هذا المخطط وفقا لما يلي:

أ- ضرورة وضع إستراتيجية ومخطط عمل:

لمواجهة مختلف التحديات المسطرة باشرت وقررت الحكومة إنشاء إستراتيجية شاملة للنهوض والإصلاح في مجالي البيئة والتنمية المستدامة تركز على أداتين هامتين هما:

➤ مخطط عمل وطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE DD).

➤ إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (SNE DD).

¹ - المرجع نفسه، ص 248.

ب- تحديد الأهداف العامة الإستراتيجية الوطنية¹:

من خلال ما سبق تناوله تتضح لنا شساعة أسباب للأزمة الايكولوجية في البلاد هذه الأزمة أثرت على البيئة بكل مكوناتها الحية وغير الحية مما فيها الإنسان حيث أثرت على صحته ومحيطه الطبيعي والاجتماعي، لذلك حددت الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة وتمثل إجمالاً فيما يلي:

- ✓ تحسين صحة وتوعية معيشة المواطن وذلك من خلال:
 - تحسين خدمة الاستفادة من الماء الشروب وتحديث شبكات الصرف والتطهير.
 - تخفيض الأخطار الناتجة عن التلوث الصناعي.
 - تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وخاصة نواحي المناطق الصناعية.
 - إلغاء استعمال البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص وتحسين نوعية المازوت.
 - تخفيض إنتاج القاذورات والنفايات، وإدخال تقنيات جديدة لتسيير وإدماج النفايات.
 - تحديث الإطار القانوني والدستوري في تسيير البيئة قصد تحسينها.
- ✓ المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحسين مردوديته وذلك من خلال:
 - توضيح وتفعيل القانون العقاري خاصة فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للزراعة أو الرعي (سواء كان ذلك قصد التملك أو للاستعمال الذاتي).
 - استعمال عقلاني للموارد المائية واختيار أنجح التكنولوجيات في عملية الإنتاج.
 - الوصول إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود².
 - تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق المهنية.
 - المحافظة على المناطق الساحلية وتكييفها والاعتناء بها.
 - تعيين إطار قانوني يمكن السكان المحليين ومختلف الشركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصة تتعلق بالمحافظة على التراث الطبيعي، من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

¹ - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، 2003، ص 29.

² - المرجع نفسه، ص 30.

- تقوية التنمية المحلية والريفية لتكثيف الشغل وتحقيق العمالة محليا.
- تعزيز وتنويع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي للاحتفاظ بها.
- ✓ تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة وذلك وفقا:
 - الاستعمال العقلاني للموارد المائية وترشيدها.
 - الاستعمال العقلاني للموارد الطاقوية واقتصادها.
 - الاستعمال العقلاني للمواد الأولية وتنميتها.
 - تحويل المؤسسات العمومية الملوثة للبيئة والعاجزة ماليا.
 - رفع نسبة معالجة النفايات، واسترجاع المواد الأولية.
- ✓ المحافظة الشاملة على الإقليم وذلك ضمن تحقيق ما يلي:
 - تكثيف الغطاء النباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
 - رفع عدد المناطق المحمية والمناطق الرطبة، والمناطق المهيأة والمخصصة للتنمية المستدامة.
 - المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات والملوحة¹.

ج- تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية:

- من المنتظر أن تتمكن هذه الإستراتيجية من وضع الركائز الأولية لتنمية مستدامة وهذا انطلاقا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثلان في:
- إدماج حقيقة الإقليم في الإستراتيجية التنموية للبلاد قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.
 - وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخرية لها، والتحكم في النمو الناتج عن النشاطات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

¹ - المرجع نفسه، ص 32.

2-3- السلطة البيئية:

إن السلطة البيئية تتطلب تدعيمها وتقويتها في مختلف الأطوار المعتمدة بها، سواء كان ذلك في مرحلة التوجيه أو عند القرار أو في مرحلة التنفيذ للسياسة البيئية (المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، الدوائر الوزارية، الوكالات البيئية بالولايات، الهياكل الجهوية والمؤسسات، والمجتمع المدني...) مع ضرورة إشراك القطاع الخاص من خلال إعطاء دفع جديد للمهام المنوطة به على اعتباره سياقاً في الخدمات وذلك من خلال تفعيل الحكم الراشد¹.

بالإضافة إلى تنظيم حملات نوعية من خلال إطار خاص تنظيمي قصد السماح لمختلف الفئات الجماهيرية من مواطنين وجمعيات للمشاركة في الحفاظ والتسيير للموارد المائية والموارد الطبيعية، وتستند السلطة البيئية إلى مجموعة من الإجراءات والأدوات منها ما هو قانوني أو دستوري ومنها ما هو اقتصادي مالي وغيرها من الإجراءات المختلفة.

أ- الإجراءات القانونية:

في الواقع هناك ترسانة من القوانين الخاصة بالبيئة في الجزائر، لكن الملاحظ أن أغلب هذه القوانين لا تتناول الجانب البيئي الهادف إلى تحقيق التنمية المستدامة، لذلك اعتمدت عدة إجراءات في هذا الشأن لتفعيل الأداة القانونية والقضائية وهي تتناول ما يلي:

- تكييف القوانين المتعلقة بالبيئة وتهيئة الإقليم مع أهداف التنمية المستدامة، وإصدار وتشريع قوانين جديدة تتعلق بكل من (النفائات، الساحل، الجبل،...) مع التطبيق الفعلي للقوانين الموجودة من قبل بشكل أكثر صرامة.
- تقوية قدرات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ومصالح الفروع الوزارية والوكالات المهمة بالبيئة والمدنية والجماعات المحلية خاصة البلديات، وكذا الشركات وأعوان القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.
- تخطيط وتسيير مشاريع ذات فعالية مباشرة على البيئة وهذا بإنشاء محافظة وطنية للتكوين في ميدان البيئة (CNFE).
- تقوية شبكة المراقبة ومتابعة توعية مختلف عناصر البيئة من (هواء، ماء، تربة،...) وهذا بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONF DD).

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 285.

➤ تطوير الهياكل القانونية، وهذا بإنشاء الآليات المهمة والمساعدة التالية:

- الوكالة الوطنية للنفايات (AND).
- المحافظة الوطنية للسواحل (CNL).
- مركز وطني للتكنولوجيا ذات إنتاج أكثر نظافة (CNTPP).
- مركز تطوير الموارد البيولوجية (CDRB).
- إصدار وتفعيل آليات اقتصادية ومالية وذلك من خلال تكيف الأسعار والأثمان، وإعادة النظر في الجباية البيئية خاصة الرسوم المتعلقة بالأنشطة الملوثة مع إحداث رسوم إضافة على المحروقات الملوثة (خاصة البنزين بالرصاص والمازوت العادي) وبصفة عامة رسوم على كل ما من شأنه تلويث أحد عناصر البيئة (ماء، هواء، تربة...).
- الصندوق الوطني من أجل البيئة (FNE) والذي تحول فيما بعد إلى الصندوق الوطني للبيئة واللا تلويث (FNEP) الذي يمكن له أن يوفر موارد مالية إضافية توظف في تحقيق استثمارات بيئية قصد تحقيق التنمية المستدامة¹.

ب- أهم الأساليب الاقتصادية المتعمدة في مجال البيئة:

بعد المراقبة والإحصاء من مصلحة مسح الأراضي تأتي مهام مصلحة البيئة كتكملة للعملية السابقة وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- ✓ دراسة وثائق الإنتاج للمصانع الجديدة.
- ✓ فحص التسجيلات والمراقبة من خلال انحراف الشبكات الموجهة لمختلف القطاعات في كل ولاية إلى مديريات الهيئات الصناعية، الخدمات، الضرائب بالبلديات، السجلات التجارية مديريات المنافسة والأسعار وغيرها.

ومن بين التحصيلات المالية حسب هذا النوع نجد:

- الضريبة على النشاطات التي تنتج تلوث خطير.
- الضريبة على التلوث الجوي.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 286 - 287.

- الضريبة على إنقاص مخزون النفايات.
 - الضرائب على النفايات الخاصة بالقطاع الصحي (المستشفيات).
 - القيام بزيارات على مستوى هذه القطاعات.
 - إحصاء كميات النفايات لهذه البنائيات في حالة المستشفيات حيث تقوم مديرية الصحة بمصادرة هذه النفايات طبقا لقانون الضرائب.
 - إحصاء المواد الكيماوية التي تم حرقها.
 - تحصيل ضريبة رفع النفايات: يهدف تحسين تسيير النفايات الصلبة في المناطق الحضرية على مستوى البلديات¹.
- وتخفيض تكلفة جمع النفايات المطلوبة من البلديات التي تقوم بتحصيل التطهير (جمع النفايات).

➤ تحصيل ضريبة الوقود التي تتم من خلال:

- إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوثة.
- إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.
- المراقبة والاتصال المستمر من خلال القيام بزيارات ميدانية.
- إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين، حيث تنظم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مصالح الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولاية من أجل معالجة الأهداف التالية:

- ✓ دراسة مشاكل تحصيل الضرائب.
- ✓ تقديم وسائل الإشعار بضرورة التحصيل الضريبي.
- ✓ تشجيع مصالح الضرائب على رفع معدات الضريبة للتقليل من طرح النفايات.

ومن أجل القيام بالمهام السابقة تقوم مديريات البيئة في كل ولايات الوطن بزيارات ميدانية على مستوى كل البلديات لمختلف الوحدات المعنية (صناعية وغيرها)، حيث تقوم

¹ -Ministère de L'Aménagement du territoire et de l'environnement: **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, Alger, 2003, P 33.

برسم سياسة طموحة في مجال التكوين والاتصال والإعلام باتجاه كل المتعاملين الوطنيين والمحليين وتحضير الصناعيين وإشراكهم في قضايا البيئة من أجل تحمل مسؤولياتهم، بالإضافة إلى الاستعانة بشرطة العمران وحراس الغابات ومراقبي السواحل، وغيرهم من المعنيين بمجالات البيئة من أجل توعيتهم بضرورة الحفاظ على مكونات البيئة، قصد تحقق الاستدامة البيئية¹.

3-3- مخطط العمل والنشاط الأولي (ذي الأولوية):

عقدت ندوة دولية في الجزائر من أجل مناقشة مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE DD) وذلك في الفترة من (17 إلى 18 جوان 2002) من أجل توضيح الرؤى للشركاء الأجانب، ومن خلال ذلك فإن المشاكل البيئية المتعلقة بالجزائر سوف تؤخذ بالحسبان كجانب مهم جدا في عملية الانتقال الاقتصادي للدولة، من حيث أن هذا المخطط سوف يمكن الجزائر أن تعالج كذلك عملية الانتقال البيئي.

حيث أن مخطط العمل والنشاط الأولي يشمل على:

➤ التقرير الوطني لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2000 سمي بـ (RNE 2000) هذا العمل الجبار ما هو إلا ثمرة تشاور وتبادل لمختلف الآراء ما بين عدة أطراف من بينها فروع وزارية وكالات ذات طابع بيئي، جامعات ومقرات بحث، شركات ومكاتب دراسات وغيرها.

ووصل هذا العمل لتشخيص ثلاث محاور هامة هي:

- الوصول إلى تحديد وبدقة الظواهر الضعيفة من الطابع المادي للإقليم.
- التأكيد على عجز وعدم كفاية الوظائف الدستورية والقانونية.
- اكتشاف ثغرات ونقائص في السياسات العامة المتبعة.

حيث يعتبر هذا المقرر مرجعا ثمينيا حيث:

¹ - قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 291.

➤ يعتبر وسيلة لاكتساب المعلومات من طرف السلطات العمومية والمعاهد المختصة، كما أنه يزيد في توعية المواطن بالبيئة¹.

أما التقرير الوطني لحالة ومستقبل البيئة لعام 2003 فهو يحتوي على خمسة أجزاء على النحو التالي:

حيث يتناول الجزء الأول الجو الذي تحدث فيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وكذا الظروف الخاصة للتغيرات البيئية.

أما الجزء الثاني فهو يوضح ضعف الموارد الطبيعية، وقدرة تدهورها الطبيعي وحساسيتها السلبية للفعاليات البشرية.

كما أن الجزء الثالث مخصص لدراسة العوامل الطبيعية للإقليم وموارده والسياسات المتبعة بشأنه.

أما بالنسبة للجزء الرابع فهو مخصص لمجال النفقات النقدية للسياسات المتبعة وينقسم إلى قسمين:

➤ الملاحظات التي تتعلق بكل من الماء والهواء والقاذورات والفقير.

➤ تقديم أولي للنفقات النقدية الناتجة عن تدهور البيئة من تسرب وفقدان المياه وتلوث الهواء، وتدهور الأراضي وازدحام العمران عليها، إضافة إلى تلف الغطاء الغابي والخسائر الاقتصادية المنجزة عنه.

أما الجزء الخامس والأخير فقد خصص لحصر الانجازات في الفترة بين (2000 – 2003) وذلك قصد وضع أسس جديدة لسياسة متقدمة للبيئة والتنمية المستدامة والتي تشمل على:

➤ القوانين الخاصة للجيل الثاني والتي تتسم بتقدم ملحوظ للقانون الجديد للبيئة في الجزائر².

➤ المؤسسات الجديدة في خدمة التنمية المستدامة.

¹ - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة لعام 2000، ص 69.

² - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة لعام 2003، ص 40.

➤ الوسائل الاقتصادية والمالية من أجل سياسة جديدة للتمويل في خدمة التنمية المستدامة.

➤ تطبيق مخطط عشري وهو المخطط الوطني للفعالية البيئية والتنمية المستدامة.

كما وجدت الجزائر ضرورة ملحة لإنشاء إستراتيجية وطنية للبيئة (SNE) مستندة إلى تقرير 2000 لحالة ومستقبل البيئة¹، وهذا لوضع نفسها في منطق التنمية المستدامة.

كما تبنت الجزائر التعليمات المنبثقة من قمة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل التي تمت في جوان 1992، والجزائر في طريقها إلى اقتصاد السوق، مما يسمح لها بإدماج العناصر الكفيلة لتنمية مستدامة في إطار سياستها للتحويلات الاقتصادية التي بادرت إليها.

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر سجلت كثير من الخطوات المتميزة في المجال البيئي، الذي شهد صحوة في السنوات الأخيرة – وإذا كانت متواضعة – إلا أنها تمثل خطوة هامة في بداية الطريق، على أمل اعتماد نفس المنهج خاصة فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛ ولعل المجلس الأعلى للتنمية المستدامة والمجلس الأهلي، والهيئة الوطنية للبيئة تعتبر فعلا آليات متميزة، يمكن من خلالها تحقيق قفزات في مجال التنمية المستدامة، وهذا إذا ما استعانت بكل الآليات والهيئات الأخرى، لكنها تحتاج إلى تفعيل أكثر جدية.

خامسا: التشريع البيئي في الجزائر

لقد جاءت النصوص المتعلقة بحماية البيئة في التشريع الجزائري في عدة تشريعات متفرقة، منها ما جاء في قانون العقوبات باعتباره الضمانة الأساسية للسياسة العقابية، ومنها ما جاء في التشريع الأساسي لحماية البيئة، ومنها ما جاء في القوانين الخاصة بحماية مجال معين من مجالات وعناصر البيئة، ومنها سنحاول تبين أهم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر.

1- حماية البيئة في قانون العقوبات:

يختلف مفهوم حماية البيئة خصوصا من التلوث من قانون لآخر بحسب المصالح والقيم التي يحميها كل فرع من فروع القانون؛ فحماية البيئة من التلوث في قانون العقوبات للبيئة

¹ - المرجع نفسه، ص 43.

بعناصرها ومكوناتها تمثل بدون شك دعما وحماية للمصالح والقيم الجوهرية للمجتمع وتقوم الحماية الجنائية للبيئة - في قانون العقوبات- من خلال تجريم بعض الأفعال الخطيرة الضارة بالصحة العامة والسلامة الجسدية وبالمصلحة العامة.

ومن أمثلة النصوص التي يعاقب عليها قانون العقوبات الجزائري في المادة 87 مكرر والتي تنص على « يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية والسلامة... ما يلي:

✓ الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجوار أو في باطن الأرض أو إلقاءها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة في خطر...»¹.

ويلاحظ على هذا النص المستحدث ما يلي:

✓ أن إدراج مفهوم حماية البيئة ضمن هذا النص ليس بهدف حماية البيئة في حد ذاتها، وإنما لغرض حماية المصلحة العامة.

الربط بين الفعل الإجرامي والنتيجة (الرعب)، وهذا صعب التحقق في جرائم البيئة، اعتبارها ذات طابع خاص، وهذا الأخير لا يصيب البشر بل الطبيعة، وإن الرعب لا يحدث دائما نتيجة للعنف أو الفعل المادي بل أحيانا في جرائم البيئة يحدث بالامتناع عن القيام بعمل أو الإهمال عند القيام بعمل يتطلب الإشراف والرقابة

2. حماية البيئة في التشريعات الخاصة:

لقد نص المشرع الجزائري على جملة من القوانين الخاصة بتجريم أفعال تضر بالبيئة (البرية، البحرية، الهوائية)، وأصدر قوانين تتضمن أحكاما تنظيمية وإجرائية وكيفية إدارة واستغلال وحماية عناصر البيئة إداريا وإجرائيا، كما تحتوى على جزاء جنائي في حالة مخالفتها وكضمان لاحترامها.

ومن بين هذه القوانين نجد:

¹ - محمد لموسخ: الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2008-2009، ص ص 32-33.

- قانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 77.
- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 77.
- قانون 03/03 المؤرخ في 2002/02/17 المتعلق بمناطق التوسع للمواقع السياحية الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 11.
- قانون 07/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالصيد، الصادر عن الجريدة الرسمية، العدد 15.
- قانون رقم 12/05 المؤرخ في 2005/08/04، المتعلق بالمياه الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 60.
- المرسوم التنفيذي رقم 77/00 المؤرخ في 2002/04/10 المنظم لإفرازات الدخان والغاز والغبار والروائح والجسيمات الصلبة في الجو الصادر، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 18¹.

3. قانون حماية البيئة في الجزائر رقم 10/03:

وإيماننا من المشرع الجزائري بالأهمية الكبرى لموضوع حماية البيئة فلقد اتجه التفكير إلى إصدار تشريع متكامل لحماية البيئة يضم شتات ما ورد في التشريعات المتفرقة السابقة، فصدور 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة متضمنا 114 مادة مقسمة إلى 08 أبواب.

يتضمن الباب الأول: أحكام عامة.

الباب الثاني: أدوات تسيير البيئة.

الباب الثالث: مقتضيات حماية البيئة.

الباب الرابع: الحماية من الأضرار.

الباب الخامس: أحكام خاصة.

¹ - المرجع نفسه، ص 34.

الباب السادس: أحكام جزائية.

الباب السابع: البحث ومعاينة المخالفات.

الباب الثامن: أحكام ختامية¹.

والملاحظ أن هذا القانون تضمن حكما تمهيديا وذلك في المادة رقم (01) وقد جاء كما يلي: « يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة».

كما جاءت الأحكام العامة متضمنة في المواد من (02- 04) في الباب الأول، حيث نصت المادة (02) على ما يلي: « يهدف قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى ما يلي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

كما تضمن ها القانون جملة من المصطلحات التقنية بمفهوم هذا القانون مثل: (مبدأ الاستبدال، مبدأ الإدماج، مبدأ النشاط الوقائي، مبدأ الملوث الدافع...).

وقد جاء في هذا القانون النص على الإعلام البيئي في المادة (07) بالقول: « لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الجهات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة الحق في الحصول عليها».

¹ - المرجع نفسه، ص 35.

كما ينص القانون في الفصل السادس من الباب الثاني على تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال البيئة في المادتين (35-38)¹.

4- الهيئات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة في الجزائر:

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة منها المركزية والمحلية، وكلها تنشط في مجال حماية البيئة من التلوث، وسوف نتناول فيما يلي الهيئات المركزية ودورها في حماية البيئة.

4-1. الهيئات المركزية:

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة، أخذت تارة هيكل ملحقا بدوائر وزارية، وتارة أخرى هيكل تقنيا وعمليا لذلك يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف الاستقرار القطاعي وذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة في سنة 1994 إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي عام 1996 ويتمثل في كتابة الدولة المكلفة بالبيئة.

فقد انتقلا البيئة بين عدة إدارات وهيئات وطنية سنقوم بإبرازها وتوضيح دورها في حماية البيئة وهي:

أ . اللجنة الوطنية للبيئة: والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 156/74 المؤرخ في 1974/12/07 والذي يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة

✓ الطبيعة.

وقد تم حل هذه اللجنة بموجب المرسوم 119/77 المؤرخ في 1977/08/15 والمتضمن حل اللجنة الوطنية للبيئة وتحويلها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة².

. تحويل المصالح البيئية إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي: وذلك بحلول عام 1988 بموجب المرسوم رقم 49/41 الصادر بتاريخ 1981/03/23 والمتضمن تحويل

¹ - المرجع نفسه، ص 35.

² - علي سعيدان: حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر 2008، ص 218.

المصالح البيئية إلى كتابة الدولة للغابات وفي هذا الإطار أنشئ لدى الكتابة مديرية مركزية باسم مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها.

وكان دورها الأساسي يكمن في المحافظة على التراث الطبيعي كالحدايق والمحميات الطبيعية والحيوانات والموارد البيولوجية الطبيعية.

. ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الري والغابات: وذلك بموجب المرسوم 12/84 المؤرخ في 1984/04/26 وفي هذا الخصوص أسندت المهام المتعلقة بحماية البيئة إلى نائب وزير مكلف بالبيئة والغابات.

- تحويل مصالح البيئة من وزارة الري إلى وزارة الداخلية والبيئة: وذلك عام 1988.

. تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي: وذلك في عام 1992.

. إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة: مرة أخرى حيث تم إنشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم رقم 247/94 المؤرخ في 1994/08/10 المتضمن إنشاء المديرية العامة للبيئة.

. كتابة الدولة المكلفة بالبيئة: التي تم إنشائها بموجب المرسوم التنظيمي 01/96 المؤرخ في 1996/01/05¹.

وقد أدى عدم الاستقرار الهيكلي لإقطاع البيئة إلى إضفاء حالة عدم تواصل النشاط البيئي طيلة مدة تجاوزت عشرين كاملتين (من منتصف السبعينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي).

وهو الشيء الذي أثر سلبا في تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم بسبب انتقال البيئة عبر القطاعات المختلفة من الري إلى الغابات، الفلاحة، الداخلية، التعليم العالي، التربية، ثم الداخلية مرة أخرى أضفر نوعا من عدم وضوح الرؤيا في انطلاق سياسة حقيقية في مجال البيئة، إلا أنه منذ 1996 عرف القطاع أفضل، وذلك من خلال إنشاء كتابة الدولة المكلفة

¹ - المرجع نفسه، ص 219.

بالبيئة إلا أنه بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، عرف هذا القطاع تحسن وتطور وعناية أفضل به.

ب. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تتكون الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تحت سلطة الوزير مما يلي:

- ✓ الأمين العام.
- ✓ رئيس الديوان¹.
- ✓ المفتشية العامة التي يحدد تنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي وتتكون من الهياكل الآتية:
 - المديرية العامة للبيئة.
 - مديرية الاستقبلية والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم.
 - مديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق.
 - مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم.
 - مديرية ترقية المدنية.
 - مديرية التعاون.
 - مديرية الإدارة والوسائل².

ولكل هيكل من هذه الهياكل أدوار هامة في مجال حماية البيئة وتهيئة الإقليم.

2-4. الهيئات المحلية:

تؤدي الهيئات المحلية دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل أداة لتنفيذ وتجسيد الفوائد البيئية لهذا فإنه للولاية والبلدية دورا هاما في حماية البيئة، لما لهما من اختصاصات فعالة في مجال حماية البيئة؛ كما تعتبر الجمعيات ذات الطابع المحلي هيئة ناشطة لها دور كبير في هذا المجال.

¹ - المادة 01 من المرسوم التنفيذي 09/01 المؤرخ في 07 جانفي 2001 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

² - المرسوم التنفيذي 493/03 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتضمن المفتشية العامة للبيئة والتنظيم عملها.

أ. دور البلدية في حماية البيئة:

حسب دستور 1996 في المادة 15 منه فالبلدية هي القاعدة على المستوى المحلي، وهي مثال اللامركزية الإدارية، وهي تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على البيئة؛ فهي ممثلة للسلطة التنفيذية، وتقوم بتنفيذ القوانين الخاصة بحماية البيئة، لذلك فرئيس المجلس الشعبي البلدي يسهر على سلامة الأشخاص وحماية النظام العام والحفاظ على البيئة، وبذلك فهو يقوم باتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها، والسهر على نظافة المواد المعدة للاستهلاك والمعروضة للبيع، وفرض احترام المقاييس في مجال التعمير والقضاء على الحيوانات المؤذية، والبلدية هي المكلفة بتنظيف المدن والتخلص من الفضلات البشرية، وكذا تسهر على التطبيق الأمثل لقانون المستهلك على التجار.

كما تقوم في إطار إقليمها بإنشاء مساحات خضراء، والتي تعد بمثابة مأمّن من التلوث البيئي، وتقوم أيضا بدور أساسي في مراقبة المياه الصالحة للشرب، ولها سلطة غلق المنشآت المنافية للمقاييس العلمية¹؛ فالبلدية تقوم بحماية البيئة على ضوء القوانين مثل دستور 1986، خاصة المادة 15 في الفقرة 2، والتشريع الرئيسي لحماية البيئة الصادر في 1983، والمعدل بموجب قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي تبعته قوانين أخرى مثل قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها، وقانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وقانون التهيئة والتعمير وغيره من القوانين الأخرى.

لكن يجب الإشارة أن المشاكل البيئية تختلف من بلدية إلى أخرى، فالبلديات الواقعة في الجنوب الجزائري مثل مدينة بسكرة مثلا تختلف مشاكلها البيئية عن البلديات الساحلية، لهذا يجب مراعاة هذه الاختلافات في النصوص القانونية التي سنها المشرع.

والملاحظ أن قانون البلدية لسنة 1976 لم يشر أصلا لمسألة البيئة لأن سياسة الدولة آنذاك كانت تهتم بالتصنيع والتشييد.

أما بعد إنشاء أول هيئة لحماية البيئة وهي المجلس الوطني للبيئة سنة 1974، ظهر وعي بالبيئة، وجاء قانون البلدية لسنة 1981 مؤكدا لذلك، ففي ميدان النظافة العمومية فالبلدية مكلفة بالتخلص من النفايات الحضرية والمياه القذرة ومكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق

¹ - محمد لموسخ، المرجع السابق، ص 343.

المياه، وفي سنة 1984 صدر مرسوم يحدد شروط التنظيف وجمع النفايات، وجعل المجلس الشعبي البلدي مختصا بذلك ونقل القمامة والنفايات للأماكن الخاصة بها، كذلك بالنسبة للنفايات الناتجة عن الطرق العمومية، ونفايات المؤسسات العمومية الاستشفائية غير المتعفنة، أما النفايات الصناعية فالمجلس الشعبي البلدي ملزم بإعداد جرد لها بعد التصريح بالصناعة الواقعة في إقليمه، أما بخصوص الثروة المائية فقانون المياه تضمن بأكثر تفصيل حمايتها والمجلس الشعبي البلدي حسب قانون 1981 مسئول عن تمويل السكان بالمياه لسد حاجياتهم اليومية وضمان الصرف الصحي، وصيانة شبكات التطهير.

أما قانون البلدية لسنة 1990، فقد أعطى نفس الصلاحيات للبلدية التي نصت عليها في قانون 1981، لكن هناك تجسيد أكثر للديمقراطية واللامركزية وسلطة اتخاذ القرار للاستقلالية في مجال اتخاذ القرار في قطاع البيئة، ويعد قانون 19/01 الخاص بتسيير النفايات ومراقبتها هو الذي وضع الإطار العام للتعامل مع الفضلات والنفايات وبالتالي يعد القانون الأساسي المحدد لصلاحيات البلدية في مجال الحفاظ على النظافة العمومية، وترقيتها، وقد غلبت على القانون النزعة البيئية؛ وجاء بمبدأين هما الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان دون تعرض الموارد المائية والهوائية للخطر، وكذلك عدم إحداث ضجيج وإزعاج بالروائح الكريهة، ودون تشويه للمناظر، وفي المقابل يجب على المواطن أن يساعد في مجال النفايات وذلك باحترام النظام الموضوع من قبل البلدية في هذا المجال.¹

أما صلاحيات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير ففي ظل التشريع الصادر في سنة 1974، حيث ضمت كل الأراضي إلى الاحتياطات العقارية للبلدية وبمداولة المجلس الشعبي البلدي، وبناء على المخطط السداسي التوجيهي (Pub)، أو عن طريق المخطط التعميري المؤقت (Pup)، وقد أدى هذا إلى تجديد الأراضي وكثرة البناءات الفوضوية، وبعد صدور قانون 25/90 (قانون التوجيه العقاري)، الذي أنهى احتكار البلدية للأراضي التابعة للخواص لصالح السوق العقارية، وجاء قانون التهيئة والتعمير 29/90 هذا القانون الذي سعى إلى وضع توازن بين الوظيفة الاجتماعية والعمرانية للسكن والفلاحة والصناعة، وكذلك وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والتراث التاريخي، وذلك حسب نص المادة الأولى من قانون 29/90، هذا

¹ - : المرجع نفسه، ص 343.

القانون الذي حدد بدقة الصلاحيات المخولة للبلدية في مجال حماية البيئة، من خلال قواعد قانونية تتعلق بإنتاج أراضي للبناء والتعمير، ولكن يجب توفير التراخيص المتعلقة بالبناء والتجزئة والهدم.

وبذلك أصبح للبلدية دور كبير في عملية البناء ومحاربة البناء الفوضوي، حيث أن المخططات أصبحت تلعب دورا هاما في ضبط توقعات التعمير، إضافة إلى ترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية، وحماية المناظر والوقاية من جميع ما يهدد الطبيعة، وحسب نص المادة 16 فإنه يوجد نوعان من المخططات هما:

✓ مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير P.D.A.U قانون 29/90.

✓ مخطط شغل الأراضي P.O.S.

وبذلك يتم تحديد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية ويتم إعداد المخطط بمبادرة المجالس الشعبية البلدية، وبالموافقة عليه يبلغ الوالي بالمدولة مع استشارة مصالح التهيئة العمرانية مصالح معالجة المياه، مصالح الأشغال العمومية، مصالح الفلاحة...

أما بالنسبة لمخطط شغل الأراضي فهو يرمي لضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات، وتحديد المساحات الخضراء، وتحديد الشوارع، والمنشآت العمومية.

كما وضع المشرع رخصة البناء تقدم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي عند احترام مطالبها لاعتبارات قانونية محددة وكذا احترامه للتشريعات الخاصة بالنظافة والفن الجمالي، وجعلها المشروع من أدوات التعمير التي تقتضي حماية البيئة¹.

ب. دور الولاية في مجال حماية البيئة:

تتجسد مهمة الولاية في مجال حماية البيئة من خلال الاختصاصات الموكلة لهيئتها، المتمثلة في المجلس الشعبي الولائي، والوالي، بالإضافة إلى ذلك تنشأ في الولاية أجهزة إدارية وتقنية مختصة في حماية البيئة، وهي في الغالب تتمثل في المديرات أو اللجان.

¹ - ، المرجع نفسه، ص 344.

. اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة:

يمثل المجلس الشعبي الولائي جهاز المداولة في الولاية ومظاهر التعبير عن اللامركزية¹، ذلك أنه يقوم بالتداول في جميع الشؤون والاختصاصات التي يحددها له القانون والتنظيم المعمول بهما، وعلى العموم فإنه يتداول في كل قضية تهم الولاية ترفع إليه باقتراح يقدمه ثلث أعضائه، أو رئيسه أو الوالي².

وتتم المصادقة على هذه المداولات بأغلبية أعضائه الممارسين وفي حالة تساوي الأصوات يرجع صوت الرئيس³، وفي هذا الإطار تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهيئة إقليم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهيئة إقليم الولاية، وحماية البيئة⁴.

ومن خلال هذه المادة نفهم أن مداولات المجلس الشعبي الولائي تهتم بجميع العناصر الحيوية واللاحوية التي تتكون منها البيئة⁵.

وبالرجوع إلى قانون الولاية نجده ينص على بعض الاختصاصات البيئية للولاية، حيث أن المجلس الشعبي الولائي يقوم بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية، ويراقب تنفيذه، حيث أنه يعتبر أسلوب من بين أساليب التخطيط البيئي، كما يقوم المجلس بالمشاركة في إجراءات تنفيذ عملية التهيئة العمرانية ذات البعد الجهوي أو الوطني⁶، كما يقوم المجلس الشعبي الولائي بتقديم اقتراحات وتجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وترقيتها، وأيضا يشجع كل تدابير الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية⁷؛ وفي إطار التكفل

¹ - ناصر لباد: الوجيز في القانون الإداري، ط2، مخبر الدراسات السلوكية والحقوقية، سطيف، الجزائر، 2006، ص 122.

² - المادة 55 من قانون 09/90، المؤرخ في 07 أفريل، 1990 يتعلق بالولاية (ج ر عدد 15 ل 11 أفريل 1990).

³ - المادة 47 من نفس القانون.

⁴ - المادة 58 من نفس القانون.

⁵ - قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يولو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (ج ر- عدد 20 يوليو 2003).

⁶ - المادة 62 من القانون 90-09 السابق الذكر.

⁷ - المادة 66 من نفس القانون.

بميدان التشجير وحماية التربة وإصلاحها فإنه يتولى القيام بكل عمل يهدف إلى تنمية الأملاك الغابية وحمايتها، وكذا تشجيع تدخل المتعاملين من أجل ترفيه هذا الميدان¹.

بالإضافة إلى ذلك ونظرا لمتطلبات المحافظة على التنوع البيولوجي فإن المجلس الشعبي الولائي يقوم بالمبادرة بكل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية².

كما يبادر المجلس الشعبي الولائي بكل أعمال الوقاية من التلوث وذلك بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية، وكذا فإنه يقوم بالسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية، ويشجع إنشاء هياكل مرتبطة بحفظ الصحة والمواد الاستهلاكية³.

وبالرجوع إلى المرسوم رقم 81-387⁴ نجد أنه ينص على أن الولاية تتولى القيام بكل عمل يهدف إلى حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي واستصلاحها، وكذلك حماية الطبيعة⁵.

وفي إطار حماية الثروة الغابية وتطويرها، فإنه الولاية تتولى السهر على تطبيق التنظيم واحترامه، كما أنها تتولى السهر على تنفيذ الإجراءات التي قررها مخطط تهيئة الجبال الغابية، وكما أنها تقوم بتنشيط وتنسيق عمل اللجنة المكلفة بحماية الغابات واللجنة العملية، بالإضافة إلى ذلك ويهدف حماية الثروة الغابية فإنها تقوم باتخاذ أي إجراء من شأنه تنفيذ أعمال الوقاية ومكافحة الحرائق والأمراض وأسباب الإتلاف.

أما في مجال حماية الطبيعة فإن الولاية تتولى تدعيم الأعمال المتعلقة بتهيئة الحظائر الطبيعية والحظائر الحيوانية، كما أنها تقوم بتنشيط ومراقبة الصيد البري، وتنسيق أعمال

¹ - المادة 67 من نفس القانون.

² - المادة 68 من نفس القانون.

³ - المادة 78 من نفس القانون.

⁴ - مرسوم رقم 81-373 مؤرخ في 1981/12/26، يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع الغابات واستصلاح الأراضي (ج ر، عدد 52 ل 1981/12/29، ص 1900).

⁵ - المادة الأولى من نفس المرسوم.

جمعيات حماية الطبيعة، وفي مجال استصلاح الأراضي فإن الولاية تتولى انجاز برامج استصلاح الأراضي في إطار مكافحة الإنجراف والتصحر¹.

وبالإضافة إلى كل هذه الأعمال التي تقوم بها جل الولايات فإن الولايات الساحلية وفي إطار إعداد مخططاتها للتهيئة والتعمير فهي مطالبة بتوجيه التجمعات السكنية بعيدا عن الساحل والشاطئ البحري، ونضيف المواقع ذات الطابع الايكولوجي أو الطبيعي أو الثقافي أو الساحلي في مخطط تهيئة الساحل كمساحات غير قابلة للبناء عليها، وكذلك فإنه من الواجب عليها محاولة جعل نشاط المنشآت الصناعية نشاطا ملائما وغير مضر بالبيئة الساحلية²

4-3. دور الأجهزة الإدارية الولائية في مجال حماية البيئة:

أ. المؤسسات المتعددة التمثيل:

وهي تلك الهيئات التي يتم إنشاؤها لمواجهة قضية من القضايا التي تشغل بال السلطات العمومية، ونظرا لكون مهمة حماية البيئة في هذا الموضوع هي مهمة عدة أطراف، وعدة هيئات ومؤسسات مستقلة عن بعضها البعض، مما يحتم جميع ممثلي هذه الهيئات في لجنة أو جهاز تشاوري للتشاور والبحث المشترك للموضوع المراد معالجته³.

وفي هذا الإطار سنقوم بدراسة اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة.

❖ اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة:

تنشأ على مستوى كل ولاية لجنة مراقبة المؤسسات المصنفة والتي تتولى السهر على احترام التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة وكذا مراعاة مدى مطابقة المؤسسات الجديدة لنص مقرر الموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة، كما أنها تتولى فحص طلبات إنشاء المؤسسات المصنفة⁴.

أما فيما يخص تكوينها فهي تتشكل تحت رئاسة الوالي المختص إقليميا أو ممثلة من:

✓ مديرية البيئة للولاية أو ممثلة.

¹ - المادة 05 و 06 من نفس المرسوم.

² - المادة 103 من القانون 90-09 السابق الذكر.

³ - علي سعيدان: مرجع سابق، ص 237.

⁴ - المادة 28 و 30 من المرسوم التنفيذي 06 - 198 السابق الذكر.

- ✓ قائد فرقة الدرك الوطني للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مديرية أمن الولاية أو ممثلة.
 - ✓ مديرية الحماية المدنية للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير التنظيم والشؤون العامة للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير المناجم والصناعة للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير الموارد المائية للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير التجارة للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير التخطيط وتهيئة الإقليم للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير المصالح الفلاحية للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير الصحة والسكان للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير العمل للولاية أو ممثلة.
 - ✓ مدير الثقافة والسياحة للولاية أو ممثليهما، إذا كانت الملفات التي ستدرسها اللجنة تخص إحدى أو هاتين المدريتين.
 - ✓ محافظ الغابات أو ممثلة.
 - ✓ ممثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
 - ✓ ثلاث خبراء مختصين في المجال المعني بأشغال اللجنة.
 - ✓ رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو ممثلة¹.
- إن أعضاء اللجنة يتم تعيينهم بواسطة قرار صادر عن الوالي المختص إقليمياً، ولمدة زمنية قدرها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتم استخلافهم بالطريقة نفسها.
- كما خول المشرع اللجنة إمكانية أن تستعين بكل شخص كفؤ لأداء آراء تقنية حول مسائل محددة، كما أنه يمكنها أيضاً أن تستعين بصاحب المشروع أو مكاتب الدراسات الذين ساهموا في إعداد دراسات عن المشروع، وذلك لتزويدها بمعلومات تكميلية أو توجيهات بحاجة إليها.

¹ - المادة 29 من المرسوم التنفيذي 06 - 198 المؤرخ في 31 ماي 2006 والذي يحدد التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة

وتجميع اللجنة باستدعاء من رئيسها كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية البسيطة لأصوات أعضائها، وفي حال تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس¹.

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن اللجنة الولائية لمراقبة المنشآت المصنفة هي بمثابة الممر الإجباري للحصول على التراخيص والتصريحات المتعلقة بهذه المنشآت².

ب. المؤسسات الإدارية التقليدية:

وقد عرف هذا الشكل من التنظيم العديد من الهيئات تحت تسميات مختلفة تارة بالمكاتب الجهوية أو الولائية للتنمية، والمكاتب الجهوية والولائية للغابات³.

وفي عام 1996 تم إحداث المفتشية الولائية للبيئة، ثم تم استبدالها بالمديريات الولائية للبيئة؛ هذا التنظيم الذي سنتعرض له كمثل عن التنظيمات المحلية لحماية للبيئة.

❖ مديرية البيئة في الولاية:

لقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-494⁴، تعبير اسم مفتشيات البيئة للولاية إلى مديريات البيئة للولايات؛ كما أنه تم تعويض تسمية مفتشية البيئة للولاية بدورية البيئة للولاية في جميع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 60-96 المتضمن إحداث المفتشية الولائية للبيئة⁵.

وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 96-60⁶، نجد أنه ينص على أن المديرية الولائية للبيئة هي الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة

¹ - المادة 33 و 34 من المرسوم التنفيذي 06 - 198 السابق الذكر.

² - علي سعيدان: مرجع سابق، ص 277.

³ - المرجع نفسه، ص 238.

⁴ - مرسوم تنفيذي رقم 03-493 مؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير والمتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية (ج ر، عدد 80 ل 21 ديسمبر 2003، ص 5).

⁵ - المادة 02 و 03 من المرسوم التنفيذي 03-494، السابق الذكر.

⁶ - مرسوم تنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996، يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية (ج ر، عدد 07 مؤرخة في 28 يناير 1996، ص 8).

بحماية البيئة أو التي تتصل بها، حيث أن المشرع حولها مجموعة من الصلاحيات وتتمثل فيما يلي:

أنها تقوم وفي إطار الاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية بإعداد وتنفيذ برنامج لحماية البيئة غير كامل تراب الولاية، وكذلك تتولى تسليم الرخص والإذن والتأثيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في المجال البيئي.

كما تقترح كل الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين الترتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة.

وتقوم أيضا، وبالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة باتخاذ كل التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال التدهور البيئي ومكافحته، لاسيما التلوث والأضرار، والتصحر وانجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات الصيدية، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستاني، كما أن مديرية البيئة تتولى ترقية أعمال الإعلام والتربية والتوعية البيئية، حيث تقوم بتكليف من يقوم بذلك¹.

أما ما يتعلق بالتنظيم الإداري، فإن مديريات البيئة للولاية تنظم في مصالح ومكاتب؛ حيث أنها يمكن أن تتكون من مصلحتين إلى سبعة مصالح، ويمكن أن تضم كل مصلحة وحسب أهمية المهام المنوطة بها ثلاث مكاتب كحد أقصى².

ويقوم بتسيير شؤون المديرية مدير يعين بمرسوم طبقا للتنظيم المعمول به بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة³.

وفي الأخير، يمكن أن نشير إلى أن مجال تدخل مثل هذه الهيئات هو مجال واسع، حيث أنه يشمل كل الأعمال والنشاطات والمهام التي تقتضيها مقتضيات الحماية البيئية، إلا أن المؤسسات المتعددة التمثيل، فإنها تختص بمجال معين فقط يتم تحديده في نصوص إنشائها.

¹ - المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-494 السابق الذكر.

² - المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي.

³ - المادة 05 من نفس المرسوم التنفيذي.

4-4. دور الجمعية في حماية البيئة :

إن ضرورة وكيفية التدخل لحماية البيئة، لا يمكن أن يتحدد بدور معين، أو وسيلة محددة بالذات، إذ إن الاعتداءات على البيئة مختلفة الأنماط والأشكال، ومهما يكن فإن أسلوب وشكل التدخل، يتحدد حسب طبيعة الاعتداء ذاته؛ من كونه وشيك الوقوع، حيث يفرض اتخاذ التدبير والإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوعه، وهو ما يعرف بالدور الوقائي الذي يركز أساسا على التربية والإعلام البيئي (أولا) أو كونه اعتداء واقع ألحق ضررا بالبيئة أو أحد عناصرها فتكون وسيلة علاجية باتخاذ أساليب الضغط المختلفة قضائية وغير قضائية (ثانيا).

استخلاصات الفصل:

إن الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة ، والإقبال الكبير والمتزايد نحو تبني فكرة الاستدامة التنموية، من طرف هيئات شعبية ورسمية، وفي مختلف أنحاء المعمورة ، سرع بدوره في تصحيح الاعتقاد الذي كان سائدا من قبل، حيث ظهرت في الأفق نظريات تنموية تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا و تصف التنمية بأنها ذات أبعاد مترابطة، بل أن أي نشاط اقتصادي يجب أن يرتبط بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

وقد اعتمدت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من الآليات والأدوات، واقترحت مجموعة من الحلول تراوحت بين الهيئات الرسمية؛ من خلال الوكالات والمجالس والهيئات التي تعنى بمجالات التنمية المستدامة، من حيث طرحها كورقة مهمة يستوجب إدراجها كلما تعلق الأمر بموضوع التنمية أو إقامة وتشديد المشاريع أو من خلال تحسين الهيئات الأهلية وفئات المجتمع المدني، بضرورة التفكير في المستقبل واحترام حقوق الأجيال القادمة.

لكن على الرغم من كل هذه الجهود إلا أن الطريق ما زال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي، إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولاً: مجالات الدراسة

1-المجال المكاني

2-المجال البشري

3-المجال الزمني

ثانياً- المنهج المتبع في الدراسة

ثالثاً- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

رابعاً- أدوات جمع البيانات

1-إعداد وصياغة فقرات الاستبيان

2-المقابلة

3-الملاحظة

تمهيد:

كما أسلفنا في مقدمة الدراسة فإن المشكلة الأساسية لموضع بحثنا هي مدى مراعاة البعد البيئي أثناء المشاريع التنموية بالمنطقة؛ وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتمد على جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن التنمية المحلية وإشكالية البيئة - من خلال دراسة رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة".

وعليه فإن هذه الدراسة تتدرج ضمن البحوث الوصفية، لأنها تصف الواقع الميداني للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، من خلال جمع أكبر قدر من البيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد مجموعة من الإجراءات المنهجية والمتمثلة في ما يلي:

أولاً- مجالات الدراسة:

احتوت الدراسة على عدة مجالات كان لابد أن تحدد من أجل الحصول على المعلومات والبيانات، وعمل خطة زمنية ومرحلية للحصول على هذه البيانات؛ حيث كانت هذه المجالات كالتالي:

1- المجال المكاني:

يقصد به المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة الميدانية ويتوقف اختيار الباحث لمجتمع بحثه على طبيعة المشكلة موضوع الدراسة من جانب، وعلى تحديده لمفاهيم بحثه والمؤشرات التي اعتمد عليها في تعريفاته الإجرائية التي ينطلق منها⁽¹⁾.

وقد وقع اختيارنا على ولاية بسكرة لإجراء الجانب الميداني لهذه الدراسة؛ حيث كان السبب الرئيسي لاختيارنا لهذه المنطقة هو ما كانت تعرف به في الماضي مركزا للجذب السياحي، خاصة من قبل الأشخاص المحبين للحمامات المعدنية والسياحة الصحراوية في فصل الشتاء إلا انه وفي ظل السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة لتنمية الجنوب الجزائري؛ فقد استفادت من عديد المشاريع التنموية، تأتي في مقدمتها المشاريع السكنية والتجارية والفلاحية بالإضافة إلى العديد من المشاريع الصناعية المبعثرة بضواحي المدينة، كمصنعي الإسمنت ببلديتي "لبرانيس" و "جمورة وكذا مصانع "الأجور" المنتشرة على تراب الولاية، وعشرات المحاجر المتواجدة بالقرب من التجمعات السكنية، كما هو الحال بالنسبة للمحاجر المتواجدة ببلدية الحاجب بالإضافة إلى ذلك التداخل الذي نلاحظه بين مختلف المرافق في وسط مدينة "بسكرة وبعض الدوائر الكبرى بالولاية "كأولاد جلال" و"تولقة" مثلا، حيث نجد تداخل بين المحلات التجارية وأسواق الخضر والفواكه ما هو الحال بالنسبة لسوق الخضر والفواكه بشارع (زقاق بن رمضان)، وسوق الأربعاء، الذي يتوسط كل من (حي لمسيد وحي لمصلى) بوسط مدينة "بسكرة" مع التجمعات السكنية والمؤسسات الخدمائية والأمثلة على ذلك كثيرة، مما نتج عنه انتشار العديد من أنواع التلوث والتي مست مختلف عناصر البيئة من هواء، وماء، وتربة، وهذا ما انعكس سلبا على صحة المواطنين القاطنين بالمنطقة، حيث أدت إلى انتشار العديد من الأمراض وبالتالي أصبحت مصدرا لقلق سكان الولاية، وكذا الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة على حد سواء.

(1) سعيد ناصف: محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتفيذها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997، ص 37.

وإلى جانب الاعتبارات السابقة لاختيار مكان الدراسة، فقد كانت هناك العديد من السمات المؤهلة لاختياره منها:

- العشوائية في انتشار الوحدات الصناعية بالمنطقة.
- وجود مصادر متنوعة للملوثات، مما أدى إلى اختلاف المشكلات البيئية بالمنطقة.
- إمكانية الوصول إلى ميدان الدراسة بشكل ميسر بالنسبة للباحثة.

وفيما يلي سنحاول وصف مكان الدراسة وصفا شاملا والتعريف به بمميزاته الطبيعية والجغرافية والمادية والبشرية ومختلف مراحل تطورها:

أ- المعطيات الجغرافية والطبيعية:

الموقع: تبرز أهمية ولاية بسكرة في وقوعها في منطقة على محورين رئيسيين لحركة المرور، الأول يربط الشمال الشرقي للجزائر بجنوبه بواسطة الطريق الوطني رقم 03 والثاني الشرق والغرب بواسطة الطريق الوطني رقم 46.

خرجت كولاية بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 وكانت تضم آنذاك 22 بلدية و6 دوائر وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي، وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية و12 دائرة على عمق هائل يمتد على مساحة تقدر ب 216,712,0 كم² يسكنها حوالي 69224 نسمة حسب احصائيات 2003⁽¹⁾.

يحدها من الشمال ولاية باتنة، الشمال الغربي ولاية لمسيلة الشمال الشرقي ولاية خنشلة، الجنوب الغربي ولاية الجلفة، الجنوب ولاية الوادي.

التضاريس: تقع ولاية بسكرة بين منطقتين متضادتين بين مناخين، عند عتبة تشكل ممرا طبيعيا نحو الصحراء، ينتهي إليها انحدار الأطلس الصحراوي، الذي تأخذ جباله في الظهور من الغرب نحو الشرق، على ارتفاع يقدر ب 12 متر فوق سطح البحر، وعلى مخروط للترسبات نتيجة انحداره نحو الجنوب الشرقي يعمل على استقطاب الأودية الآتية على مستوى أعلى (الشمال) ليصرفها نحو شط ملغيغ الواقع دون مستوى البحر بنحو 93 متر يحدها غربا سلسلة الزاب المتجه من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، والتي تتفرع إلى فرع شمالي شرقي الاتجاه

(1) غانم عبد الغني: مدينة بسكرة نموها وتهيتها مجالها الحضري، حوليات وحدة البحث افريقيا العالم العربي، المجلد 3 قسنطينة، 1999، ص

ليلتقي مع النصف الجنوبي لسلسلة الأوراس، فيشكل حزاماً أمنياً طبيعياً للمدينة من الجهة المفتوحة نحو الشمال.

المناخ: يعتبر المناخ من العوامل الجغرافية الأساسية، إذ أنه يتحكم بدرجة كبيرة في التوزيع السكاني، وفي الحياة الاقتصادية بصورة عامة، والذي يتحدد حسب موقعها بين مناخ شبه جاف وبين المناخ الصحراوي الجاف، مما جعل منها إقليماً زراعياً يمتاز بزراعة التمر حيث تحتل المرتبة الأولى بزراعة التمر ووطنياً.

الحرارة: على الدراسات المناخية فإن متوسط درجة الحرارة بولاية بسكرة تقارب 21,8% وتصل بين شهري جويلية وأوت بين 43,1 م° إلى 47,5 م°

الأمطار: إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات التساقط خلال السنوات الأخيرة فإن ولاية بسكرة تقع في منطقة ينحصر بها التساقط بين صفر مل إلى مائتان مل، ما عدا المناطق الجبلية، غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشراً قوياً على مناخ المنطقة، إذ أن كمية الأمطار قد تكون بين 60% إلى 70% من كمية الأمطار في الفصل، تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب انجراف للتربة وأضراراً للزراعة، حيث قدرت كمية الأمطار التي سجلت عام 1982 حوالي 188 مل لتصبح سنة 1999: 194 مل وفي سنة 2001 قدرت بـ 88,8 مل⁽¹⁾.

الرياح: يهب على مدينة بسكرة نوعان من الرياح.

- رياح شمالية غربية سرعتها تتراوح ما بين 6 إلى 12م/ثا محملة بالرطوبة أحياناً، تسجل سرعتها القصوى في شهر جانفي ماي وجوان.
- رياح جنوبية شرقية: رغم أهميتها النسبية بالمقارنة بالأولى إلا أنها تحمل الكثير من الخطورة على النشاط الزراعي والمباني كما تهب رياح أخرى ضعيفة من الجهتين الشرقية والجنوبية الغربية.

إن هذا الموقع الجغرافي والطبيعي أضفى على المنطقة أهمية كبيرة في مجال التنمية والمبادلات بين المدن الكبرى في الشمال الشرقي والمراكز العمرانية المنتشرة في الجنوب.

(1) محمد الصغير غانم : مقالات حول تراث منطقة بسكرة والتحول الأوراسي، منشورات جمعية التاريخ والتراث لمنطقة الأوراس، باتنة، (ب س)، ص 33.

ب- المعطيات الاقتصادية.

خلال التقسيم الإداري لعام 1974 وبعد صدور القانون المتضمن لتقليص مساحة الولاية، للتمكن من التسيير الجيد والملائم لإمكانياتها أصبحت بسكرة ولاية تتمتع بكل الصلاحيات، وهي اليوم تتضمن كل الخدمات والمتطلبات الضرورية لسكانها من خلال المخططات التنموية للبلدية والولاية لإحداث حركة تنموية شاملة.

حيث برزت الولاية في المنتج الفلاحي بفضل مناخها وغذائها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة، لكن اعتماد الفلاحين على الطرق التقليدية في الزراعة قلص من هذا الدور الحيوي، حيث تقتصر الفلاحة على بعض الخضروات الفصلية إلى جانب ثروة النخيل.

ومن أجل العودة إلى هذا القطاع ولفت الانتباه له عملت السياسة المنتهجة مؤخرا في مختلف البرامج التنموية الوطنية، خاصة برنامج الانتعاش الاقتصادي والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين يسهمان بشغل العقار من خلال توسع الرقعة الفلاحية وإدخال الطرق الحديثة.

أما جانب الري في الولاية فتحتوي على سدين و11268 من الآبار والمناقب العامة والخاصة⁽¹⁾.

وطول شبكة مياه الشرب قدر بحوالي: 1,373 كم في الولاية

كما استفادت بسكرة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي يسمح بتوجيه الصناعية داخل المدن إلى إنشاء العديد من المشاريع التنموية التي اختيرت أساسا لإحداث توازنا في الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، وإعادة كفة الاتزان إلى مدارها بين الشمال والجنوب، والحد من نزيف الهجرة الريفية نحو المدن فقد برزت الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة في بداية السبعينات بجوار السكة الحديدية، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة وحجم الطبقة الشغيلة كوحدة إنتاج الكوابل التي تشغل حاليا حوالي 1052 عامل، أما وحدة النجارة العامة فقد قدر عمالها بـ 44 عامل أهم إنتاجها نجارة عامة ومعدنية قدرت قيمتها حوالي 13530,71 م³، أما وحدة الفنون المطبعية المكتبية، فقد قدر عدد عمالها بـ 81 عامل يقوم بإنتاج الطباعة والتغليف الذي قدرت كمية إنتاجه بـ 215194,96 طن .

(1) ذيب بلقاسم: المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة مقارنة لحالة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الهندسة المعمارية جامعة قسنطينة، ص ص 20، 40.

أما على مستوى قطاع المنشآت القاعدية فالولاية تتوفر على سلسلة هامة من الطرقات تتناسب مع المنطقة. كما تتوفر على النقل الجوي باحتوائها على مطار دولي والنقل بالسكك الحديدية تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية لعدة ولايات في الجنوب الشرقي والشمال⁽¹⁾.

ج- نشأة المدينة:

تعتبر منطقة بسكرة مهد الحضارات القديمة لما وجد بها من حفريات على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة وآثار الجدران جنوب الوحدة الخالية بالمسيد، إذ يمتد تاريخ المنطقة إلى أكثر من 000 سنة قبل الميلاد. راسخا إلى اليوم نمو المدينة عبر التاريخ.

ويرى "زهير الزاهيدي" أن كلمة بسكرة مشتقة من كلمة "سكرة" نسبة إلى حلاوة تمرها (دقلة نور)، وأما في الفترة الرومانية فمنهم من أطلق عليها اسم "Ad.piciname" والتي تعني المنبع المعدني، نسبة إلى حمام الصالحين الذي يبعد عن المدينة بحوالي 7 كلم، ثم سميت مدينة بسكرة بـ "فسيرة" والتي تشير إلى همزة وصل بين الشمال والجنوب كمنطقة تجارية نتيجة وقوعها في مركز للعبور بين الشرق والغرب والجنوب، وبعد الفتح الإسلامي، أصبحت تسمى "العرية" ثم "بسكرة" والتي تعرف بواحة الزيبان.

هذه الواحة التي يقول عنها "حسن عبد الكريم" أحد الباحثين في تاريخ المنطقة، بأن الرومان قد واجهوا مقاومة عنيفة من طرف الأهالي بالمنطقة، كما تم الإشارة إلى أن المنطقة قد دخلها "يوغرطة" بعد اصطدامه بجيش الروم، وقد زوده أهل المنطقة بآلاف الفرسان لمحاربة الرومان، وفي القرن الرابع الميلادي احتل الوندال المنطقة من جديد، وأقاموا محصنة في مدينة بسكرة وانتشرت الديانة المسيحية، إلى إن فتحها عقبة بن نافع في القرن السابع للميلاد ونشر الإسلام في هذه المدينة وأصبحت مصدر إشعاع حضاري وثقافي وتجاري وكانت قبلة لتجار وطلبة العلم.

وابتداء من القرن العاشر للميلاد احتلت من قبل ملوك بني حماد، وقبائل الأشبينج الهلالية التي سلبت خيرات المدينة.

وفي القرن الرابع عشر للميلاد دخلها الحفصيون وفي 1542 دخلها الأتراك وبنو برج الترك عند منبع المياه إلى أن احتلت من قبل الاستعمار الفرنسي يوم 4 مارس 1844 أين اندلعت ثورة

(1) مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية لمدرية التخطيط بالولاية يوم 2013/05/27 على الساعة 11 صباحا.

الزعاطشة سنة 1849 بقيادة الشيخ بوزيان، لتنتهي هذه المعركة بتدمير القرية بكاملها واستشهاد قائدها⁽¹⁾.

2- المجال البشري:

يعرف مجتمع البحث بأنه " مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجرى عليها البحث والتقصي"⁽²⁾.

وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث، الذي يشمل جميع أسماء وعناوين ومفردات مجتمع البحث، ولذلك يجب على الباحث أن يحدد مجتمع بحثه تحديدا دقيقا تبعا للموضوع المحدد بدقة في عنوان الدراسة أو البحث⁽³⁾.

وعليه يشير المجال البشري إلى تحديد وحدات المجتمع الأصلي للدراسة؛ ولأن الباحثة تتناول بالدراسة كما تم تحديده سابقا التنمية المحلية واشكالية البيئة. وبذلك يكون مجتمع البحث في دراستنا هذه يشمل على مجموع الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، وبالتالي فهو يضم " الوالي رؤساء دوائر وبلديات ولاية بسكرة، ممثلي المدرجات الجهوية بالولاية، ممثلي مكاتب الدراسات، ممثلي المجتمع المدني (الجمعيات الناشطة في مجال البيئة) ".

ونظرا لصعوبة إجراء الدراسة على جميع مفردات مجتمع البحث لأنه عمليا أمر مستحيل، حيث صعب علينا الاتصال بكافة هذه الجهات (المذكورة سابقا) لاستجواب كل أفرادها وبالتالي لجأنا إلى اختيار عينة من المجتمع الأصلي.

3- المجال الزمني للدراسة:

هناك اختلاف بين المؤلفين في المنهجية فيما يتعلق بالمجال الزمني للدراسة، حيث نجد من يحصره في الفترة الزمنية التي تم فيها نزول الباحث إلى ميدان الدراسة والمدة التي أستغرقها⁽⁴⁾.

وهناك من يقصد بها الفترة الزمنية التي يستغرقها البحث بدءا من اختيار المشكلة وإعداد خطة البحث، مروراً بتحديد الإجراءات والخطوات المنهجية وإعداد أدوات البحث واختيار المجالات

(1) ولاية بسكرة: مجلة الزيان، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية بسكرة العدد السابع 1984، ص ص (10-13)

(2) موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة، الجزائر، 2004، ص 298.

(3) علي غربي: أجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 2006، ص 131.

(4) رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص 281.

(المكاني والبشري) وصولاً إلى مرحلة جمع البيانات الميدانية وتحليلها وكتابة التقرير النهائي للبحث⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يمكن إلغاء الفترات الزمنية السابقة وحصر مجالها الزمني في فترة النزول إلى ميدان الدراسة فقط، لأن البحث عمل متكامل، فقبل نزولنا إلى ميدان الدراسة هناك خطوات سابقة استغرقت منا وقتاً لا بد من الإشارة إليها، وعليه تم تقسيمنا للمجال الزمني لدراستنا كما يلي:

- المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة تم القيام بالعديد من الخطوات الهامة والتي تعتبر مهمة وأساسية للمراحل اللاحقة؛ حيث تم فيها اختيار موضوع الدراسة وتحديد إشكالية الدراسة وضبطها مع الأستاذ المشرف.

حيث تم البدء في عملية جمع ما توفر من المراجع والمصادر حول موضوع الدراسة، ووضع ملخصات لها وتعديل إشكالية الدراسة وخطتها من حين لآخر بناءً على ما توفر لدينا من تراث نظري حول موضوع الدراسة وكذا دراسات سابقة، وقد استمرت هذه المرحلة من أكتوبر 2009 إلى غاية سبتمبر 2010.

- المرحلة الثانية:

قمنا في هذه المرحلة ببدأ استطلاع ميدان الدراسة والتعرف أكثر على المنطقة (ولاية بسكرة)، من أجل الوقوف على أهم المشاريع التنموية القائمة وأنواعها وكذا المشاكل البيئية الناتجة عنها.

كما قمنا بعمل زيارات لمختلف الهيئات المحلية المسؤولة عن التنمية المستدامة بالولاية، ومن جهة أخرى حاولنا التعرف عن قرب على مجتمع الدراسة [الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة] كتمهيد لكسب الثقة العملية.

وقد استمرت هذه الفترة من سبتمبر 2010 إلى غاية جانفي 2011.

(1) سعيد ناصف: مرجع سابق، ص 41.

- المرحلة الثالثة:

لقد امتازت هذه المرحلة بالازدواجية في العمل لأنه بعد أن تم استطلاع ميدان الدراسة، شرعنا في عمل خطة للدراسة الميدانية، وذلك بضبط مجالات الدراسة والمنهج المتبع، وكذا أدوات جمع البيانات؛ حيث قمنا ببناء أسئلة استمارة الاستبيان حول رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة، وبعد بنائها قمنا بتعديلها عدة مرات بناء على نصائح الأستاذ المشرف على العمل وكذا رأي أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) ونفس الشيء بالنسبة بالبناء أسئلة المقابلة، حيث صممت هي الأخرى وفقا لخصائص أفراد عينة الدراسة وكذا انطباعاتهم ورأي الأستاذ المشرف دائما.

وفي نفس الفترة كنا نزاوول جمع التراث النظري والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، من جامعات خارج الوطن، خاصة وأن هذه الفترة تزامنت مع حصولنا على أول ترخيص قصير المدى خارج الوطن لأننا حصلنا على العديد من المراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا.

وقد امتدت هذه المرحلة من جانفي 2011 إلى غاية جوان 2012.

- المرحلة الرابعة: من جويلية 2012 إلى غاية ديسمبر 2013 اتسمت هذه المرحلة هي الأخرى بالازدواجية في العمل؛ لأنه تم خلالها الشروع في كتابة وتحرير الفصول النظرية للدراسة وفي نفس الوقت كنا نقوم بزيارة ميدان الدراسة من أجل تطبيق أدوات جمع البيانات (الاستمارة، المقابلة والملاحظة) وقد استغرقت هذه العملية حوالي خمس أشهر، نظرا لصعوبة الاتصال بعينة البحث (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) حيث كان كل مسئول يضرب لنا موعد إما على أسبوع أو أسبوعين وأحيانا شهر؛ وبسبب كون الباحثة تدرس بجامعة زيان عاشور بالجلفة، وتقيم بولاية باتنة، فقد كانت مرحلة جمع البيانات هذه عسيرة، واستغرقت منا مدة معتبرة.

- المرحلة الخامسة:

في هذه المرحلة تبويب البيانات وتحليلها وتفسيرها، وفي نفس الوقت كنا نقوم بتعديل في بعض الفصول النظرية السابقة وتنقيح بعضها الآخر، كلما تم حصولنا على معلومات جديدة - خاصة من جامعات خارج الوطن-

وقد استغرقت هذه المرحلة من جانفي 2014 إلى غاية فيفري 2015.

المرحلة السادسة:

زاولنا في هذا المرحلة عملية تحليل وتفسير البيانات، وكذا الخروج باستنتاجات الدراسة، ثم توصيات واقتراحات.

وقد استغرقت هذه المرحلة من فيفري 2015 إلى غاية أكتوبر 2015

ثانيا - المنهج المتبع في الدراسة:

تكاد تجمع الكتابات الخاصة بمناهج البحث الاجتماعي على أن طبيعة الدراسة وأهدافها تلزم الباحث باتباع مناهج وأدوات بحثية معينة تساعده على تفسير مشكلة البحث فموضوع البحث وطبيعة الدراسة تفرض على الباحث استخدام منهج معين دون منهج آخر غيره، ليمكنه من دراسة موضع بحثه دراسة علمية سوسيولوجية، فتحديد المنهج المتبع يعتبر من الخطوات الضرورية والمهمة لتوضيح الطرية المتبعة في هذه الدراسة للوصول إلى إجابة عن الأسئلة المطروحة.

ولأن هذه الدراسة من الدراسات التشخيصية التي تسعى إلى إلقاء الضوء على التنمية الملحية وإشكالية البيئة، وذلك بدراسة رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة؛ من خلال الكشف عن مدى وجود الفكر البيئي بالمشاريع التنموية بهذه المنطقة إلى جانب توضيح أهم وأبرز الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي في هذه المشاريع التنموية.

بالإضافة إلى محاولة تشخيص دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة بالولاية؛ لنحاول في الأخير الوقوف على مدى تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة في المنطقة.

وبالاستفادة من الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة والتي أجمعت أغلبها على استخدام المنهج الوصفي؛ لذلك فالمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والذي " يعتبر طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية توظف في السياسات الاجتماعية بهدف إصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ما سبق - بغض النظر عن كون المنهج الوصفي من المناهج المتداولة والمستعملة بشكل واسع من طرف الباحثين.

(1) رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، الجزائر، دار الهدى، 2007، ص 87.

فقد اعتمدناه في هذه الدراسة لكونه يعد الأكثر كفاءة في كشف حقيقة الظاهرة وإبراز حقائقها.

و لأن المنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا حقيقيا والتعبير عنها كيفيا وكميا⁽¹⁾.

إذ تنطلق هذه الدراسة من تساؤل محدد [ما مدى وجود الفكر البيئي ضمن إستراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة؟]

وقد اعتمدنا في بحثنا للإجابة على هذا التساؤل على نتائج استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة؛ من خلال الربط بين متغيرات الدراسة وأسئلتها وترجمتها ميدانيا في استبيان الدراسة ومقابلتها وفقا لما تم تحديده في المفاهيم الإجرائية للبحث، هذا بالإضافة إلى ملاحظات الباحثة ومتابعاتها أثناء إجراء الدراسة الميدانية والاستعانة بها في تحليل النتائج وتفسيرها.

ويمكن إيجاز المراحل التي طبق وفقها المنهج الوصفي في دراستنا هذه كما يلي:

- المرحلة الأولى: تم جمع التراث النظري المتعلق بموضوع الدراسة ومناقشته مع الأستاذ المشرف.
- المرحلة الثانية: تم خلالها تحديد إشكالية الدراسة وصياغة أسئلتها وفرضياتها.
- المرحلة الثالثة: تعين مجتمع الدراسة وتحديد خصائصه ومميزاته، ليتم بعدها اختيار العينة المناسبة.
- المرحلة الثالثة: اختار الأدوات المنهجية المناسبة للدراسة وهي الاستمارة، الملاحظة، المقابلة
- المرحلة الرابعة: تفرغ معطيات أدوات جمع البيانات في جداول بسيطة ومركبة.
- المرحلة الخامسة: تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات وفقا للمدخل النظري للدراسة والدراسات السابقة.

(1) عمار بوحوش ومحمود الذنبيات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص 129.

ثالثا - عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

العينة هي مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وتعتبر جزءا من الكل؛ بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، تم تعميم نتائج الدراسة على المجتمع كله.

ونظرا لصعوبة دراسة مجتمع البحث كله؛ ويهدف حصر جميع مفردات الدراسة [الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة على مستوى تراب ولاية بسكرة] في عدد قليل حتى نتمكن من جمع أكبر عدد من البيانات بأكثر تفصيل، فقد لجأنا إلى طريقة المعاينة كما يلي:

كيفية اختيار العينة.

وبما أن موضوع دراستنا هو التنمية المحلية وإشكالية البيئة- دراسة لأراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة- فقد فرضت علينا طبيعة الموضوع وأهدافه والبيانات التي نرغب الوصول إليها من خلال أفراد مجتمع الدراسة؛ إتباع أسلوب العينات غير الاحتمالية باستخدام العينة القصدية (الغرضية)

حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها " تلك التي يقوم الباحث فيها بانتقاء مفردات عينته من بين مفردات مجتمع الدراسة بالشكل الذي يشعر أنه يساعده في تحقيق أهداف دراسته بصورة أفضل"⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن اختيارنا لهذا النوع من العينات (العينة القصدية) يعود لعدة أسباب نذكر منها يلي:

- تمثل أفراد عينة الدراسة مجموعة من الفاعلين المحليين المسؤولين عن رسم السياسات التنموية بالمنطقة؛ حيث يمكن الثقة في صحة معلوماتهم، ولديهم القدرة والرغبة والاستعداد للإدلاء بمعلوماتهم حتى يتسنى لنا جمع البيانات المرغوبة بدقة.
- إلمام أفراد عينة الدراسة بالقضايا البيئية أكثر من غيرهم
- معرفتنا بأماكن تواجد أفراد عينة الدراسة والتسهيلات التي سوف تقدمها لنا هذه الجهات مثل [الولاية، مديرية البيئة، البلدية...الخ]

(1) عبد المعطي، محمد غسان: التصورات المنهجية وعملية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 154.

- إمكانية الاتصال بالجهات التي تتواجد بها أفراد عينة الدراسة، إذ تم اختيار مفردات العينة بعد إجراء العديد من الزيارات لمختلف الهيئات المحلية المسؤولة عن التنمية المستدامة بالمنطقة، سواء الرسمية أو غير الرسمية؛ حيث كانت نقطة البداية من مديرية البيئة بالولاية هذه الأخيرة التي قمنا باستجواب عدة أفراد بها (باعتبارهم المسؤولين عن دراسة الأثر البيئي للمشروع المقترح للإنجاز، وبالتالي إما يقبل المشروع أو يرفض).
- وبعدها تم توجيهنا من قبل مديرية البيئة إلى باقي الهيئات المعنية بالتنمية المحلية والبيئة على مستوى تراب الولاية، وبالتالي شملت عينة الدراسة كل من [ممثل المجلس الشعبي الولائي، ممثل المجلس الشعبي البلدي، ممثلي مختلف المديريات الجهوية بالولاية ممثلي بعض مكاتب الدراسات، ممثلي المجتمع المدني بعض الجمعيات الناشطة في مجال البيئة]

وبما أن اختيار نوع العينة وحجمها يتوقف بالدرجة الأولى على ظروف كل بحث علمي.

وكذلك التحديد الدقيق لمشكلة البحث هو الذي يحدد حجم العينة غير الاحتمالية؛ حيث يكفي في هذا النوع من المعاينة أن يكون لدينا عددا كافيا من العناصر لنتمكن فيما بعد من إجراء المقاربات الضرورية⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق شملت عينة الدراسة على 33 مفردة ممن تم استجوابهم عن طريق استمارة الاستبيان.

(1) موريس أنجريس : مرجع سابق، ص 319

رابعاً- أدوات جمع البيانات:

إن الباحث عند نزوله إلى ميدان الدراسة يكون بحاجة إلى مجموعة من الأدوات التي يستعين بها في جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة والارتباط بموضوع الدراسة وتختلف أهمية الاستعانة بأداة دون أخرى حسب طبيعة البحث إلى جانب خصوصية مجتمع الدراسة، إضافة إلى طبيعة المعلومات والبيانات المراد الوصول إليها

كما أن الاعتماد على منهج معين في البحث يستلزم على الباحث الاستعانة بأدوات ووسائل مساعدة ومناسبة، مكنه من الوصول إلى المعلومات اللازمة لبحثه والتي يستطيع بواسطتها معرفة واقع وميدان دراسته⁽¹⁾.

ويبقى نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات والجهد الذي يبذله الباحث ف محيىص هذه الأدوات وتنقيحها، وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة⁽²⁾.

1- استمارة الاستبيان:

وعلى الرغم من أن الاستبيان كأداة لجمع البيانات يمكن استخدامه في كل من البحوث الاستطلاعية والوصفية والتجريبية، إلا أنه أكثر استخداماً وملائمة للبحوث الوصفية، وبخاصة فيما يطلق عليه المسوح الاجتماعية، وذلك لأن المسح الاجتماعي يتطلب الحصول على بيانات عن وقائع محددة من عدد كبير نسبياً من الأشخاص لا يستطيع الباحث مقابلتهم أو الانتقال إليهم، لما يتطلبه ذلك من جهد ووقت وتكاليف كثيرة ووفقاً لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة، فإن الباحث قد يستخدم الاستبيان كأداة وحيدة لجمع البيانات، وقد يستخدمه كأداة مساعدة إلى جانب أدوات بحثية أخرى كالملاحظة أو المقابلة أو التحليلات الإحصائية.

وعليه فإن الأداة التي تم الاستعانة بها كأداة رئيسية لجمع البيانات التي نحن بحاجة إليها هي استمارة استبيان والتي تعرف بأنها " مجموعة المؤشرات التي يمكن من خلالها اكتشاف أبعاد الموضوع المدروس عن طريق إجراءات بحث ميداني على مجموعة محددة من الناس، وهي وسيلة

(1) راجحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق دار صفاء، عمان، 2000 ص 217.81

(2) عبد العالي عبد الحليم رضا: البحث في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة، القاهرة - 1988، ص 87.

الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي نريد معلومات عنها من المبحوث⁽¹⁾.

وبمعنى آخر هي مجموعة من الأسئلة التي توجه لفرد أو مجموعة من الأفراد بهدف الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين.

وقد اعتمدنا على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في بحثنا هنا وذلك بسبب:

- وجود أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) في أماكن متفرقة، صعب علينا الاتصال بهم كلهم بصفة شخصية لإجراء مقابلة معهم.
- خصوصية أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) كونهم يشغلون مناصب حساسة على مستوى الولاية، تجعل إمكانية الإعلان عن آرائهم أو التصريح بها أمام الباحثة أمر محرّج نوعا ما، وبالتالي قد يعطيهم الاستبيان الفرصة الكافية للإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية، قد لا تتحقق مع غيرها من الأدوات المنهجية الأخرى
- تلبية رغبة أفراد عينة الدراسة؛ فأتساءل قيامنا بالدراسة الاستطلاعية، كنا نستجوب المبحوثين عن طريق المقابلة المفتوحة، لكن لاحظنا نوع من التهرب من الإجابة على بعض الأسئلة؛ ويقترحون الاستجواب عن طريق الاستمارة، بحجة أنها تسهل عليهم الإجابة ولا تأخذ من وقتهم الكثير.

وبغرض جمع بيانات ومعلومات تتعلق برأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة لولاية بسكرة، قمنا ببناء أسئلة استمارة الاستبيان وفقا للشروط والإجراءات المنهجية اللازمة لتصميمها وإعدادها.

وذلك بصياغة الأسئلة وترتيبها ترتيبا منطقيا بالاستفادة من الإطار النظري للدراسة، واستبيانات الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا، وكذا الزيارات الاستطلاعية التي قمنا بها لمختلف الهيئات المحلية التي تعنى بالتنمية المستدامة على المستوى المحلي.

حيث كانت أغلب أسئلة الاستمارة من النوع المغلق إذ يعطى لكل سؤال إما إجابة نعم أم لا أو تعطى له مجموعة من الإجابات المقترحة والتي تمثل مجموعة من الآراء حول الأسئلة المطروحة وقد اعتمدنا هذا النوع من (أسئلة الرأي) والتي تعني اقتراح عدة آراء حول نفس

(1) بلقاسم سلاطونية وحسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى الجزائر، 2004، ص 282.

الموضوع، ويطلب من المستجوبين اختيار الرأي الذي يتطابق على نحو أفضل مع مواقفهم الخاصة.

وهنا يمكن أن نطلب من المستجوب أن يختار جوابا واحدا أو عدة أجوبة أو يضعها بالترتيب⁽¹⁾، وهذا ما إعتدناه في بناء أسئلة استمارتنا، حيث نطلب من المبحوث ترتيب الاقتراحات وفقا لما يتماشى مع رأيه الخاص.

والسبب في اعتمادنا هذا النوع من الأسئلة (ترتيب الأولويات) هو كون كل الأجوبة المقترحة صحيحة وموجودة في ميدان الدراسة، وهنا لا يمكننا أن نطلب من المبحوث أن يختار إجابة معينة لأن كل الإجابات فعالة وبالتالي الذي نسعى للحصول عليه من خلال أسئلة هذه الاستمارة هي الأولوية والأهمية التي توليها أفراد عينة الدراسة لكل مؤشر (اقتراح).

وعليه نتمكن من خلال ترتيبهم لهذه الإجابات الحصول على البيانات المرغوب فيها وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من بحثنا هذا.

وبعد عرضها على الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة المحكمين في تخصص علم الاجتماع لتأكد من ملاءمتها للموضوع البحث وتحقيق أهداف الدراسة

وحينها تم إجراء تعديلات على بعض الأسئلة، وكذا حذف بعضها الآخر؛ ففي البداية كان عدد الأسئلة 48 سؤال موزعين على خمس محاور، وبعد عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف تم حذف المحور الثالث [الخاص بكيفية تشكيل الوعي البيئي لدى المواطن بولاية بسكرة] وقد حذف هذا المحور لأنه لا يخدم موضوع دراستنا بصفة مباشرة، كما تم حذف العديد من الأسئلة لأنها مكررة (وجود مؤشرات في أسئلة أخرى لها نفس الدلالة التي يحملها هذا السؤال) أو كونها لا تخدم الأبعاد المدروسة بشكل مباشر.

وعليه فقد احتوت الاستمارة على أربع محاور، تناولنا في المحور الأول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمدى وجود الفكر البيئي في المشاريع التنموية بولاية " بسكرة".

(1) رودولف غيفليون بنيامين ماتالون: البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتطبيقات ترجمة علي سالم، ط1، مركز الانماء القومي، بيروت، 1985، ص ص 121، 122.

ولأن هذه المشاريع التنموية المنتشرة على مستوى تراب الولاية نتجت عنها الكثير من المشاكل البيئية في المنطقة، فقد ضمنا المحور الثاني مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي بهذه المشاريع.

أما المحور الثالث فقد اشتمل على أسئلة الغرض منها توفير بيانات عن دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة، وقد ختمنا استمارتنا بالمحور الرابع والأخير، والذي يتضمن أسئلة الغرض منها الحصول على رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة حول مدى تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة

وبعد أن صارت الاستمارة جاهزة في شكلها النهائي قامت الباحثة بإجراء اختبار مبدئي لها على عينة الدراسة.

وأسفر هذا الاختبار عن تعديل طفيف في صياغة بعض الأسئلة وجعلها أكثر وضوحا، وبالتالي أصبحت الاستمارة في صورتها النهائية أنظر الملحق رقم (01) وهنا تم طباعتها وتوزيعها على عينة الدراسة بإذن من الأستاذ المشرف.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من بين الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات؛ وتكمن أهميتها في كونها تمكن الباحث من الحصول على بيانات لا يمكن الوصول إليها باستخدام أدوات أخرى (استمارة، ملاحظة).

فهي تمكن الباحث من الوصول إلى بيانات ومعلومات من أشخاص لهم خبرة مباشرة بموضوع الدراسة لذا لجأت الباحثة إلى استخدام دليل المقابلة كأداة تكميلية ومساعدة لجمع بعض البيانات التي ترى الباحثة أنها مهمة، ولكن تعذر علينا الحصول عليها باستخدام الاستبيان.

حيث كان الهدف منها هو تلمس آراء المسؤولين والقائمين على تخطيط البرامج التنموية المحلية وتنفيذها؛ حول مدى مراعاة البعد البيئي أثناء التخطيط لإنشاء المشاريع التنموية بالمنطقة، وكذا التعرف على مقترحاتهم المستقبلية لتحقيق تنمية محلية مستدامة، وما هي العوائق التي تقف دون تحقيق ذلك؟ حيث طبقت المقابلات على كل من (ممثل مديرية البيئة بالولاية، وممثل مديرية السكن والتعمير، ممثل مكاتب الدراسات بالولاية، رئيس المجلس الشعبي البلدي، ممثل المجلس

الشعبي الولائي) أنظر الملاحق، وقد استعنا بنتائج المقابلات لتدعيم التحليل الكيفي لنتائج الإستمارة.

3-الملاحظة:

باعتبارها من الأدوات الهامة في جمع البيانات في الدراسة الوصفية فقد تم الاعتماد على الملاحظة بغير مشاركة والتي يمثل فيها الباحث دور المتفرج، أو المشاهد بالنسبة للظاهرة أو الحدث موضوع الدراسة، وهذا النوع من الملاحظة لا يتضمن سوى النظر والاستماع إلى موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية، وهذا ما يجعلها تتمتع بعدة مزايا أهمها الموضوعية، لأن الباحث هنا يكون بعيدا عن الظاهرة مما يقلل تأثيره فيها⁽¹⁾.

كما أن استخدام الملاحظة بصفة عامة في جمع البيانات والمعلومات يعتبر وسيلة ضرورية أو أساسية في دراسة بعض الظواهر الاجتماعية، وهذا من خلال العديد من المزايا التي توفرها أهمها أن الباحث يستطيع أن يطلع على ما يريد ي ظل ظروف طبيعية، وهذا ما يزيد من دقة المعلومات التي يحصل عليها⁽²⁾.

وهذا ما قمنا به من خلال الاعتماد على شبكة الملاحظة كما يلي:

- الوقوف على مختلف المشاريع التنموية بالمنطقة وأوجه الاستفادة منها.
- طبيعة المشكلات البيئية الناتجة عن تلك المشروعات التنموية وخاصة الصناعية منها: تلوث هوائي تلوث مائي ضوضاء مخلفات... الخ.
- الآثار المترتبة عن هذه المشكلات البيئية على المواطن والبيئة الطبيعية والاجتماعية
- ملاحظة الجهة التي تتابع مواجهة هذه المشكلات؛ سواء كانت رسمية أو غير رسمية ومحاولة الوقوف على الإجراءات والطرق التي تتبعها لحل هذه المشكلات البيئية بالمنطقة.

كما تم تطبيق الملاحظة على مختلف المخططات والتقارير والخرائط التي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات المعنية بالتنمية المحلية والبيئة بولاية "بسكرة" مثل: الولاية، البلدية، مديرية البيئة، مديرية السكن والتعمير، مديرية الفلاحة مكاتب الدراسات وغيرها من الهيئات المعنية، وقد تم الاستعانة بنتائجها في التحليل الكيفي لنتائج استمارة الاستبيان.

(1) فوزي غرابية وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 52.
(2) ذوقان عبيدات وسهيلة أبو السيد: البحث العلمي- البحث النوعي والبحث الكمي- ط1، دار الفكر، الأردن، 2002، ص 52.

الفصل السادس:

عرض وتحليل لنتائج الدراسة

تمهيد

أولاً - عرض البيانات وتفسيرها

ثانياً - عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة

ثالثاً - التوصيات والمقترحات

تمهيد:

ناقشنا في الفصول النظرية السابقة عددا من القضايا النظرية المتعلقة بالبيئة، والتنمية والعلاقة بينهما.

وفي هذا الفصل يتم النزول بهذه القضايا إلى أرض الواقع من خلال الدراسة الميدانية، لكي يتسنى لنا تشخيص الفكر البيئي في المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية "بسكرة" ومحاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال هذا البعد.

وكذا دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة لنصل في الأخير إلى معرفة مدى تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بولاية بسكرة.

أولاً - عرض البيانات وتفسيرها

1- بيانات تتعلق بمدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بالمنطقة.

جدول رقم "01": يبين المشاريع التنموية الأكثر انتشاراً بولاية بسكرة

الترتيب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
مشاريع صناعية	12.12	04	18.18	06	24.24	08	45.45	15	00	00	100
مشاريع فلاحية	09.09	03	06.06	02	39.39	13	42.42	14	3.03	01	100
مشاريع سكنية	54.54	18	24.24	08	12.12	04	09.09	03	00	00	100
مشاريع تجارية	21.21	07	45.45	15	24.24	08	03.03	01	06.06	02	100
مشاريع تخزينية	03.03	01	06.06	02	00	00	00	00	90.90	30	100
المجموع	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال هو الوصول إلى معرفة آراء عينة الدراسة حول المشاريع التنموية الأكثر انتشاراً على مستوى تراب ولاية "بسكرة".

وكما يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه (رقم 01) فإن المشاريع السكنية تحتل المرتبة الأولى من بين المشاريع التنموية بالولاية بنسبة 54.54%، وذلك لأن حاجة الإنسان إلى مسكن تعد من أهم الحاجات الأساسية التي تلي حاجته إلى الطعام.

فغالبا ما ينظر إلى المسكن باعتباره الإطار الطبيعي لنمو الفرد واستقراره فهو المكان الحقيقي الذي يلجأ إليه الإنسان ليحتمي به وليشع فيه معظم حاجاته المادية والعائلية والثقافية والروحية والنفسية... وغيرها من الحاجات الأساسية لبناء حياته.

والواقع أنه اتسعت دائرة معاني السكن ليتحول من مجرد ملجأ يحتمي فيه الإنسان من الوحوش الضارية، ومن الظروف البيئية ليشمل كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمعنى آخر تطور مفهوم المسكن مع تطور الإنسانية ليعكس المعايير الاجتماعية للشعوب وتقاليدها وأساليب حياتها.

بالإضافة أن يكون متسقا مع بيئة المنطقة، بمعنى آخر يجب أن يتماشى مع مناخ المنطقة؛ وقد بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرا في مجال السكن سواء تعلق الأمر بمواد البناء أو بتدعيم المواطنين ماليا من أجل ترميم مساكنهم إلى جانب استفادتهم من قروض بنكية يكون تسديدها بالتقسيط لسنوات عديدة، وذلك بعملها المستمر في تشييد السكنات بأنواعها الاجتماعية والريفية، بالإضافة إلى مساهمة الحكومة بتقديم تسهيلات لرجال الأعمال المهتمين بشؤون العقار من أجل بناء سكنات بصيغتها المختلفة (السكن الاجتماعي التساهمي، والترقوي، السكن الريفي... وغيرها من الصيغ السكنية وذلك من أجل التخفيف من حدة أزمة السكن، وولاية "بسكرة" كغيرها من ولايات الوطن استفادت من هذه الصيغ السكنية المختلفة من أجل التخفيف من حدة أزمة السكن بالمنطقة، وهذا ما أدى إلى أنتشار المشاريع السكنية بالمنطقة

وتأتي في المرتبة الثانية المشاريع التجارية، حيث نجدها تحتل واجهات الشوارع الكبرى، وسط مدينة "بسكرة" وفي وسط الدوائر الكبرى "كأولاد جلال" سيدي خالد" تولقة" "لوطاية" سيدي عقبة" وغيرها من المدن الكبيرة بالمنطقة، حيث تتمركز أكبر كثافة سكانية، وكذلك تتوفر القدرة الاستهلاكية والقوة الشرائية ووسائل النقل وكذلك تمركز اليد العاملة والكفاءات الفنية.

ونجد في المرتبة الثالثة المشاريع الفلاحية التي تتمركز بالمناطق التالية: (لغروس، برج بن عزوز، الدوسن، الزربية، سيدي عقبة، فعالة، ، تولقة، أولاد جلال، سيدي خالد، أما بلدية شتمة فهي تتميز بتربية الدواجن، وتعتبر الممول الأول للولاية بالدجاج.⁽¹⁾

هذا الانتشار الواسع للمشاريع الفلاحية بالمنطقة جعلها تعد ولاية فلاحية بامتياز، إلا أن التعمير العشوائي غير المنظم والفوضوي الذي أنجز على حساب أحسن الأراضي الفلاحية ، حيث تشير الإحصائيات أنه منذ الاستقلال 1962 إلى غاية 2002 أهلكت حوالي 160 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية بالجزائر ككل⁽²⁾.

وبسكرة واحدة من الولايات التي مستها هذه الظاهرة بسبب التعمير غير المنظم والفوضوي الذي أنجز على حساب أفضل الأراضي الفلاحية، كما أن قرى بأكملها هجرت رغم الاستثمار والدعم الكبير الذي وجهته الدولة للجنوب الجزائري.

(1) - مقابلة مع السيد حاشي عميروش، رئيس مصلحة التعمير، بمدرية التعمير والهندسة المدنية والبناء بولاية بسكرة يوم 12 جوان 2013

(2) - تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لسنة 2003، ص 54

وما زاد الطين بلة هو إهمال الفلاحين للأراضي الفلاحية مما جعلها في حكم المهجورة كلياً وتركها عرضة للخواص والعمامة الذين تسببوا في تلوينها بشتى الطرق والوسائل كرمي جميع أنواع الفضلات المنزلية أو المتعلقة بالبناء، أو النفايات الصناعية وغيرها...

وتأتي في المرتبة الرابعة المشاريع الصناعية المختلفة أهمها: مصنع الإسمنت في منطقة "جرب لحرش" ببلدية "البرانيس" وكذا مصنع الاسمنت بالقرب من "حمام سيدي" الحاج ببلدية "جمورة" و مصنع "الكوابل" المتواجد على مستوى المنطقة الصناعية ببلدية "بسكرة" ومصنع تحويل البلاستيك في منطقة الحظائر، وكذا مصانع "الياجور" التي تتوزع على المناطق التالية: (مصنع واحد ببلدية "البرانيس"، ثلاث مصانع بالقرب من المنطقة الصناعية وحي سيدي غزال ببلدية بسكرة، بالإضافة إلى مصنعين اثنين بمنطقة النشاطات الجديدة خارج بلدية "الحاجب" كما نجد أيضا مصنعين للجبس بمنطقة النشاطات الجديدة التي تتواجد بطريق (حاسي السيدة بأولاد جلال)، ناهيك عن المحاجر التي تنتشر "ببلدية الحاجب" تبعد بحوالي (6 أو 7 كلم عن المناطق العمرانية)، أما المستثمرات الغذائية فتتمثل أهمها في مصنع البسكويت ببلدية "بسكرة" ومصنع تكييف التمور بمنطقة النشاطات بلدية "تولقة" .

و في الأخير نجد المشاريع التخزينية، حيث تتواجد أغلبها وسط النسيج العمراني، إذ يحول بعض المواطنين أجزاء من مساكنهم أو مساكنهم كلها إلى مخازن.

جدول رقم 02: يبين أهمية المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية بسكرة

الترتيب الاقتراح	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
توفير فرص العمل	15	45.45	06	18.18	06	18.18	04	12.12	02	06.06	33
تحسين الحالة الاقتصادية	07	21.21	07	21.21	05	15.15	13	39.39	01	03.03	33
زيادة الاهتمام بالنظافة	00	00	05	15.15	04	12.12	00	00.00	24	72.72	33
ارتفاع المعيشة	04	12.12	03	09.09	14	42.42	11	33.33	01	03.03	33
تقديم بعض الخدمات الضرورية	07	21.21	12	36.36	04	12.12	05	15.15	05	15.15	33
المجموع	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	

- إن توجيه توطین المشاريع التنموية سواء الخاصة منها أو العامة يتم لتحقيق عدة أهداف منها:
- **الأهداف الاقتصادية:** وذلك إذا كان القصد هو استثمار بعض الموارد والثروات التي تختص بها منطقة معينة، أو كان القصد هو إضافة بعض القدرات الاقتصادية للمنطقة المقصودة أو الاستفادة من بعض المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها تلك المنطقة.
 - **الأهداف الاجتماعية:** وذلك إذا كان توطین المشاريع التنموية يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية، مثل تحقيق التوازن والاستقرار السكاني والتقليل من درجة الفوارق الاجتماعية والجهوية في الاستفادة من جهود التنمية الوطنية، أو تحقيق بعض التغيرات الاجتماعية في مجالات معينة إلى غير ذلك من الغايات الاجتماعية الكثيرة.
 - **الأهداف السياسية:** وقد يتم توطین المشاريع التنموية لتحقيق أهداف سياسية، وذلك إذا كان الأمر يتعلق ببعض المشاريع الصناعية ذات الطبيعة الإستراتيجية، من أجل توطینها في مواقع آمنة تتمتع بقدر معين من الحماية.
 - **الأهداف البيئية:** كما يتم توطین المشاريع التنموية وفق عوامل بيئية بغرض الاستفادة من بعض مزايا المنطقة وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث، خاصة يتعلق ببعض المشاريع الصناعية الملوثة للبيئة⁽¹⁾.

وإذا قرنا هذا الكلام مع إجابات أفراد عينة الدراسة، نجد أنها ترى أن وجود هذه المشاريع التنموية السابقة الذكر (جداول رقم 01) أدى بالدرجة الأولى إلى زيادة فرص العمل وذلك بتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وقد عبرت عن ذلك نسبة 45.45% من أفراد عينة الدراسة.

تليها في المرتبة الثانية عبارة - تقديم بعض الخدمات الضرورية - بنسبة 36.36% وتتمثل أساسا في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين بولاية بسكرة، وخاصة الاستهلاكية والتجهيزية.

ثم نجد عبارة - ارتفاع مستوى المعيشة - في المرتبة الثالثة بنسبة 42.42% ثم تحسين الحالة الاقتصادية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 39.39% في حين تأتي عبارة الاهتمام بالمحيط، في المرتبة الأخيرة بنسبة 72.72%، ويتضح من خلال هذه النتائج استحواد العامل الاقتصادي على باقي الأهداف الأخرى للمشاريع التنموية، نظرا لأن نتائجها آنية وتتعلق بصاحب المشروع في المقام الأول، هذا الأخير الذي يتحكم على نجاح أو فشل مشروعه من خلال أهميته الاقتصادية وقد توافقت هذه النتيجة مع "دراسة إحسان محمد حفطي" حول استراتيجية التنمية في العالم الثالث، دراسة لبعض مشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في -مدينة الإسكندرية- من خلال

(1) - محمد محمود بوحلوف: التوطن الصناعي في الفكر والممارسة، ط1، شركة، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص ص 30-31

نتائجها التي تقضي بالأهمية الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاح أو فشل المشروع في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخطو الإستراتيجية التنموية⁽¹⁾.

جدول رقم 03: يبين الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة

المجموع		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	21.21	07	03.03	01	33.33	11	42.42	14	الفوائد المادية المرجوة من المشروع
100	33	00	00	30.30	10	42.42	14	27.27	09	مناسبة الموقع لإقامة المشروع
100	33	48.48	16	30.30	10	15.15	05	05.05	02	أنواع الملوثات التي قد تنشأ من المشروع
100	33	30.30	10	36.36	12	09.09	03	24.24	08	صحة المواطن
		99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	المجموع

تهدف دراسة المشروع قبل تنفيذه إلى اختيار أمثل لموقع المشروع كما تهدف إلى حماية المحيط بما يحتويه من مساحات طبيعية، ومناظر وحيوانات، وبصفة عامة المحافظة على التوازنات الحيوية، كما تسعى إلى حماية الصحة العامة للسكان والمحافظة على انسجامهم مع محيطاتهم الحضرية والريفية⁽²⁾.

إن ما أشرنا في هذه الفقرة لا يتماشى مع رأي أفراد عينة الدراسة إذ كان لهم رأي مخالف فيما يتعلق بالاعتبارات التي درست على أساسها المشاريع التنموية بولاية بسكرة قبل تنفيذها، حيث صنفت هذه الاعتبارات كما يلي:

جاءت عبارة- الفوائد المادية المرجوة من المشروع - في المرتبة الأولى بنسبة 42.42%، يليها مناسبة إقامة المشروع في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة نجد صحة المواطن بنسبة 36.36% وفي المرتبة الأخيرة أنواع الملوثات التي قد ينشأ عن المشروع بنسبة 48.48% إن هذه النتائج تجرنا إلزاما إلى التفريق بين عهدين متباينين، عهد قديم دام إلى حدود نهاية التسعينات، اتصف بغياب أي اعتبار للمعطيات البيئية في توطين المشاريع التنموية، وعهد جديد بدأ مع

⁽¹⁾ - إحصان محمد حفظي، مرجع سابق، ص 353.

⁽²⁾ - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، مرجع سابق، ص 215.

صدر قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بدأت خلاله البيئة تدخل تدريجياً، لكن بخطى ضئيلة في اختيار موقع المشاريع التنموية.

ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن العامل الأساسي الذي اعتمد في دراسة موقع هذه المشاريع التنموية (القديمة) هو العامل الاقتصادي لأن الهدف الأساسي لهذه المشاريع التنموية، كما سبق وأشرنا في الجدول رقم (02) هو زيادة الإنتاج من أجل تحقيق الربح.

ثم نجد على مستوى الاختيار الثاني (مناسبة الموقع لإقامة المشروع)، وذلك من خلال توفر المادة الخام، سواء كانت مصدراً للطاقة أو مادة خام قابلة للتصنيع؛ حيث توجد بعض المواد الخام التي تبلغ تكاليف نقلها مبالغ باهظة إذا شحنت إلى أماكن بعيدة بسبب ثقلها مثل المواد الخام المستخدمة في صناعة الأجر، وبالتالي تقام الصناعة بالقرب من مكان استخراج مادتها الأولية، وكذلك الأمر بالنسبة لمصنعي الإسمنت ببلديتي "لبرانيس" و "جمورة" كذلك الأمر بالنسبة لمصنعي الجبس بأولاد جلال ويتعلق الأمر أيضاً بالمحاجر المنتشرة بالقرب من بلدية الحاجب والملاحظ أن كل هذه المحاجر أقيمت بالقرب من مكان استخراج مادتها الأولية، بغض النظر إلى البيئة المحيطة والأضرار التي تلحقها بها.

أما العامل البيئي فهو يأتي في المرتبة الأخيرة، وهذا ما يعني أن دراسة المشاريع التنموية (القديمة) كما سبق وأشرنا تمت أساساً على عوامل اقتصادية وإستراتيجية، بمعنى آخر لم يكن للاعتبارات البيئية في دراسة هذه المشاريع أي دخل.

كما أن المشاريع التي تأتي بعد صدور قانون 10/03 الذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها.

جدول رقم 04- يبين الجهات المعنية بدراسة المشاريع التنموية قبل تنفيذها:

المجموع		المرتبة السابعة		المرتبة السادسة		المرتبة الخامسة		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	00.00	00	00.00	00	06.06	02	06.06	02	30.30	10	42.42	14	15.15	05	مديرية البيئة
100	33	00.00	00	00.00	00	06.06	02	06.06	02	18.18	06	30.30	10	39.39	13	مكاتب الدراسات
100	33	00	00	03.03	01	12.12	04	30.30	10	39.39	13	06.06	02	09.09	03	مختصين في البيئة تعينهم البلدية
100	33	03.03	01	09.09	03	30.30	10	45.45	15	00.00	00	09.09	03	03.03	01	مختصين في البيئة تعينهم الولاية
100	33	06.06	02	09.09	03	39.39	13	06.06	02	12.12	04	12.12	04	15.15	05	مديرية السكن والتعمير
100	33	24.24	08	69.69	23	03.03	01	00.00	00	00.00	00	00	00	03.03	01	مديرية الطاقة والمناجم
100	33	66.66	22	09.09	03	03.03	01	06.06	02	00.00	00	00	00	15.15	05	كل هذه الجهات
	99.99	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	المجموع

إن صناع القرار والمسؤولين عن الإدارات البيئية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، يجب أن تتاح لهم معلومات وبيانات جيدة حول المشاكل التي تهدد البيئة، ولا يكون ذلك إلا من خلال إنشاء قاعدة معلومات بيئية توفر كافة البيانات المطلوبة لرسم صورة حقيقية عن حجم المشكلات البيئية، وتبدو فائدة قاعدة المعلومات التي تصنعها الدراسات والأبحاث البيئية، في كونها علاوة على تقديمها المعلومات الكافية للأجهزة الإدارية القائمة على حماية البيئة، فإنها تساهم في إتاحة الإرشادات والمساعدات للأشخاص المقدمين على إنشاء مشروعات تنموية بإعداد الدراسات اللازمة للحصول على الترخيص بإنشاء.

والأمر هنا يستدعي إيجاد كوادر إدارية وفنية مدربة تكون على علم بهذه الأبحاث والدراسات، وهذه المسؤولية تقع على عاتق كافة الجهات الإدارية في الدولة على جميع مستوياتها المركزية والمحلية بحيث تعمل وبالتنسيق فيما بينها لحماية البيئة.

وهذا ما يتضح من نتائج دراستنا الميدانية وحسب رأي أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) فإن مسؤولية القيام بالدراسة العلمية والفنية للمشاريع التنموية بالمنطقة تقع على عاتق كافة الجهات المختصة بحماية البيئة على مستوى الإدارات المحلية بالولاية، إذ تبين نتائج الجدول أعلاه أن مكاتب الدراسات تحتل المرتبة الأولى ضمن قائمة الجهات المعنية بدراسة هذه المشاريع وحسب رأي أحد ممثلي مكاتب الدراسات بولاية بسكرة "بن عيسى شاكور" فإن دراسة المشروع تتم أولاً على مستوى مكاتب الدراسات (تابعين إما للولاية أو البلدية وفي بعض الأحيان مكاتب دراسات خاصة)، حيث تقوم هذه المكاتب بدراسة ومتابعة الاشتراطات الخاصة بمختلف أنواع المشاريع التي تقام على مستوى الولاية، سواء كانت صناعية أو تجارية أو سكنية، إذ يتم تحديد الاشتراطات الواجب توفرها في هذه المشاريع سواء من الناحية الاجتماعية أو الهندسية أو البيئية أو الأمنية أو المناخية أو الصحية⁽¹⁾.

وتصنف أفراد عينة الدراسة مديرية البيئة بالولاية في المرتبة الثانية فقد جاء في المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المتضمن إحداث مفتشيات للبيئة في الولاية، فإنها تقوم وفي إطار الاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، بإعداد وتنفيذ برامج لحماية البيئة عبر كافة تراب الولاية، وكذا فإنها تتولى تسليم الرخص والإذن والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في المجال البيئي، وتقتصر كل الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين الترتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة كما أنها وبالالاتصال مع الأجهزة

(1) -مقابلة مع السيد بن عيسى شاكور، ممثل مكاتب الدراسات المعمارية بولاية بسكرة يوم 14 جوان 2013 (أنظر دليل المقابلة رقم 02..)

الأخرى في الدولة فإنها تقوم باتخاذ كل التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال التدهور البيئي ومكافحته لاسيما التلوث والتصحر وانجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات الصيدية وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستاني كما تتولى أعمال الإعلام والتربية والتوعية البيئية⁽¹⁾. إن المتمعن لنص هذه المادة من المرسوم التنفيذي رقم 96-60 يجد أن مديرية البيئة تمثل الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها، كما يتضح من هذا المرسوم أن مجال تدخلها واسع يشمل كل الأعمال والنشاطات والمهام التي تقتضيها مقتضيات الحماية البيئية.

وحسب رأي أحد ممثلي مديرية البيئة "السيد فروق محي الدين" فإن مديرية البيئة بولاية بسكرة تقوم بإعداد دراسة التأثير على البيئة للمشاريع التنموية قبل تنفيذها والتي تقوم بها مكاتب دراسات معتمدة من طرف وزارة البيئة، وبعد إطلاع مديرية البيئة على نتائج هذه الدراسات، فإنها تتولى تسليم الرخص، والإذن والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في المجال البيئي.

ولكن من خلال زيارتنا المتكررة لمديرية البيئة بولاية بسكرة وملاحظتنا المباشرة لظروف العمل بها، لفتت انتباهنا ملاحظة مهمة وهي أن أغلب الموظفين على مستوى المديرية، يعملون في إطار (عقود ما قبل التشغيل، أو إدماج) وهم من حملة شهادات جامعية في اختصاصات مختلفة وكلها بعيدة كل البعد عن المجال البيئي مثل اختصاص إعلام واتصال، اقتصاد... الخ، باستثناء موظفين اثنين أحدهما مهندس معماري، والثاني حامل لشهادة الليسانس في العلوم الفلاحية، ولعل عدم تخصص الموظفين في مديرية البيئة يقلل من قيمة وصحة الدراسات التي تقوم بها هذه الهيئة وكما سبق وأشرنا فإن مديرية البيئة تقوم بمهامها بالتنسيق مع باقي الجهات المعنية بحماية البيئة بالمنطقة، وحسب رأي أفراد عينة الدراسة فإن البلدية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث تصنيف الجهات المعنية بدراسة المشاريع التنموية قبل تنفيذها حيث يتضمن القانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية بعض المواد ذات العلاقة بالبيئة والتي تدرج في صميم صلاحيات البلدية، حيث تنص المادة رقم 24 منه على: "إمكانية تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة للمجلس الشعبي البلدي تهتم بالقضايا الحساسة للبلدية"⁽²⁾، وهو ما يوفر إمكانية إنشاء لجنة خاصة بالبيئة، لكن الواقع الميداني

(1) -المادة 02 من مرسوم تنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996 يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية (ج ر عد 07 مؤرخة في 28 يناير 1996)

(2) -عزوز كردون وآخرون: البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية وإستراتيجية الحماية، مخبر الدراسات الأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، دون سنة، ص. 14.

بولاية بسكرة يظهر أن معظم المجالس البلدية لات توجد بها لجنة خاصة بالبيئة وخاصة البلديات النائية، كما أن المصالح الإدارية المكلفة بها في الهيكل التنظيمي للبلديات تابعة لمديريات أخرى وليس لها هوية في الهيكل التنظيمي للبلديات تابعة لمديريات أخرى وليس لها هوية إدارية، وهذا مؤشر صارخ على عدم إدراك الجماعات المحلية لأهمية دراسة المشروع التنموي قبل تنفيذه.

ويأتي في الترتيب الرابع المجلس الشعبي الولائي، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-145 فإنه يعمل وبالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بالمشاركة في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه كما يقوم الوالي بتسليم الاستغلال إذا كان المشروع ينتمي إلى فئة المنشأة المصنفة من الفئة الثانية، كذلك نجد أن طلبات دراسة أو موجز التأثير على البيئة يتم إبداعها لدى الوالي المختص إقليميا والذي يقوم بفتح تحقيق عمومي، حيث يقوم الوالي بتعيين محافظ يكلف بإجراء التحقيقات وجمع المعلومات بهدف توضيح العوائق المحتملة للمشروع على البيئة، وبعد نهاية التحقيق وإرسال ملف دراسة أو موجز التأثير إلى الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير وإلى مديرية البيئة بالنسبة لموجز التأثير، يقوم الوالي هنا بإصدار الموافقة على موجز التأثير أو رفضه، وإبلاغ صاحب المشروع بذلك، أما في حالة دراسة التأثير فإن الوالي يستلم قرار الموافقة على دراسة التأثير ورفضه من الوزير، ثم يقوم بتبليغه إلى المعني⁽¹⁾. لكن الواقع الميداني يوضح لنا قلة اهتمام المجلس الولائي بقضايا البيئة بصفة عامة كذلك نلاحظ قلة العمالة المؤهلة والمختصة في مثل هذه الدراسات البيئية للمشاريع التنموية، مما يقلل من قيمة المعلومات والبيانات التي تصل إلى المسؤولين بالمنطقة لكن وللأسف تتم الموافقة في كثير من الأحيان على موجز التأثير دون التأكد من صحة المعلومات والتحقيقات التي أجريت من خلال دراسة المشروع ومعرفة عوائقه على البيئة.

ونجد في المرتبة الخامسة مديرية السكن والتعمير بالولاية ولعلى تصنيف أفراد العينة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) في هذه المرتبة يعود إلى انطلاقهم من القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير والمرسوم التنفيذي رقم 175/91 المتعلق بالقواعد العامة للتهيئة والتعمير الذي يشكل المرجعية الأساسية للتهيئة والتعمير في الجزائر.

فالمرسوم التنفيذي رقم 175/91 يشير إلى ثلاث مواد فقط من جملة 49 مادة فيه إلى البيئة، حيث تذكر المادة 05 منه "منح السلطات البلدية سلطة رفض رخصة البناء أو التجزئة إذا كانت الأعمال المبرمجة لها عوائق ضارة بالبيئة، أو أن تمنحها شريطة تطبيق التدابير الضرورية لحماية

(1) -علي سعيان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية، مرجع سابق، ص 239.

البيئة طبقاً لأحكام المرسوم 178/90 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة" كما تنص المادة 18 منه على "وقف منح رخصة البناء للمؤسسات الصناعية، على فرض حتمية معالجة ملائمة لتصفية التلوث والمواد الضارة بالصحة العمومية والضجيج".

أما القانون 29/90 فهو يخصص ثلاث مواد فقط من بين 81 مادة لتتضمن قضايا البيئة، حيث تحدد المادة الأولى منه أهداف التهيئة والتعمير في "وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي"⁽¹⁾.

والملفت للنظر في هذه التشريعات هو محدودية المواد التي تتناول قضايا البيئة، والإشارات القليلة المخصصة لها، تركز على مشاكل التلوث وحماية الأرض الزراعية، في حين غيب الإنسان كعنصر أساسي في هذه البيئة، وغيب حقه في العيش في بيئة نظيفة وجميلة وكذا حق أبنائه والأجيال القادمة في ذلك.

وكذلك إن تحليل أدوات التهيئة والتعمير الجزائرية، ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شكل الأراضي POS يوضح ضعف الاهتمام بالبعد البيئي في دراسة ومنهجية أعدادها، وذلك لأن القضايا المرتبطة بمعالجة مشاكل الإسكان والمرافق، تأثر في عملية اتخاذ القرارات، وفي تحديد أولويات التهيئة والتعمير بالنسبة لصور استغلال الأرض واستجابات تنفيذ البرامج.

وتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة مديرية الطاقة والمناجم، هذه الأخيرة التي تنتمي إلى اللجان الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة، والتي تتولى السهر على احترام التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة، وكذا مراعاة مدى مطابقة المؤسسات الجديدة لنص مقرر الموافقة المسبق لإنشاء المؤسسات المصنفة، كما تتولى فحص طلبات إنشاء المؤسسات المصنفة، فهذه اللجان تعتبر بمثابة ممر إجباري للحصول على التراخيص والتصريحات المتعلقة بهذه المنشأة⁽²⁾.

ولعل وضع (أفراد عينة الدراسة) لهذه الهيئة - مديرية الطاقة والمناجم بهذه المرتبة يعود إلى كونها تنتمي إلى اللجان متعددة التمثيل، هذه الأخيرة التي يكون مجال تدخلها مختص بمجال معين يتم تحديده وفق النصوص القانونية لإنشائها.

(1) - عزوز كردون وآخرون: مرجع سابق، ص 13.

(2) - علي سعيدان: مرجع سابق، ص 239.

(2) مقابلة مع السيد قروف محي الدين ممثل مديرية البيئة بولاية بسكرة يوم 1 جوان 2013 على الساعة 10 صباحا

أما عبارة - كل هذه الجهات- فهي تأتي في المرتبة الأخيرة ضمن قائمة الهيئات المعنية بدراسة المشاريع قبل التنفيذ، حيث كان يفترض أن تأتي هذه العبارة في المرتبة الأولى،⁽²⁾. لأن دراسة المشروع قبل التنفيذ يتطلب تضافر جهود كل هذه الجهات، والهيئات المحلية والتنسيق فيما بينها من أجل إتاحة كل المعلومات والبيانات المتعلقة بمشروع معين قبل تنفيذه، وإيصال هذه المعلومات والبيانات إلى المؤولين بالمنطقة (الفاعلين المحليين) من أجل اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.

لكن الواقع الميداني يثبت أن كثرة هذه الجهات المسئولة عن دراسة هذه المشاريع التنموية، نتج عنه توزيع في الصلاحيات والمهام بين جهات مختلفة، مما أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها الشيء الذي أثر سلباً على صحة ودقة المعلومات والبيانات التي تصل إلى أصحاب القرار، خاصة وأن هذه الدراسات يقوم بها في غالب الأحيان أشخاص غير متخصصين في مجال البيئة.

جدول رقم 05: يبين ملاءمة موقع الوحدات الصناعية من عدمه، وأسباب عدم الملاءمة

البدائل	ت	%	
لا	قربها من المناطق السكنية	02	10.52
	إقامتها على أراضي صالحة للزراعة	16	84.21
	ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات	01	05.26
المجموع	19	57.57	
نعم	14	42.42	
المجموع	33	99.99	

سبق وأشرنا في بداية دراستنا هذه أن المقصود بالبيئة هو "ذلك الفضاء الواسع الذي تتحرك في نطاقه المنشأة الصناعية وتتفاعل مع عناصره المختلفة؛ الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والإدارية والسياسية وغيرها، فالمنشأة الصناعية في عملها ونشاطها الداخلي والخارجي تعمل بقدرات محددة، ووفق عقلانية معينة. ولذلك فإن إضافتها إلى بيئة معينة يعني إضافة تلك القدرات لتتفاعل مع القدرات والعقلانيات التي تتوفر عليها تلك البيئة، والسائدة فيها.

ومن هنا تبرز إحدى جوانب الإشكالية السوسولوجية للتوطين الصناعي، والذي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات واضحة ومحددة مسبقا⁽¹⁾. ولقد أولت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أهمية كبيرة لتعدين وتصنيع هذه الخامات، قصد تنمية الثروة الصناعية الوطنية التي تحتوي اليوم على الكثير من الإنجازات الضخمة والأساسية.

ورغم تمركز أغلب الصناعات الضخمة-سابقا- على الحزام الساحلي والمدن الكبرى، لكن بعد الاستقلال عملت الدولة على تدعيم هذا القطاع الهام وتنويعه ونشره على مختلف ولايات الوطن، وولاية "بسكرة" واحدة من هذه الولايات التي استفادت من العديد من أنواع الصناعات، مثل صناعة مواد البناء والتي تحتوي على معامل الأجر، الاسمنت، الجبس، المحاجر، كذلك مصنع الكوابل.. وغيرها من الوحدات الصناعية الموزعة على تراب الولاية.

وعند سؤالنا لأفراد عينة الدراسة حول ملاءمة موقع الوحدات الصناعية، من عدمه صرحت نسبة 42.42% بملاءمة موقع الوحدات الصناعية، بينما تفر نسبة 57.57% من أفراد عينة الدراسة بعدم ملاءمة موقع الوحدات الصناعية بولاية "بسكرة".

وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب منها:

أولاً: إقامتها على أراضي صالحة للزراعة بنسبة 84.21%.

ثانياً: قربها من المناطق السكنية بنسبة 10.52%

ثالثاً: ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات بنسبة 05.26%

إن القراءة المتأنية لهذه النتائج تستوجب علينا التفريق بين عهدين مختلفين عهد قديم دام إلى حدود أواخر التسعينات أي قبل صدور القانون رقم 10/03 القاضي بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فالوحدات الصناعية المقامة قبل هذا العهد كان غرض الدولة الجزائرية منها إقامة صناعات تضمن تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، وترسيخ أسس قوية، قصد تطوير قطاع صناعي قوي ومتنوع، وفرضت على القطاع العام نوعاً من الاستراتيجية فيما يخص التوطين الصناعي تتشابه إلى حد ما مع استراتيجية القطاع الخاص-حاليا- والتي تعتمد

(1) - محمد محمود بوخلوف، مرجع سابق، ص25

أساسا على الجدوى الاقتصادية وهذا ما أدى إلى تمركز أغلب الوحدات الصناعية بضواحي المدن كمصانع الياجور المحاطة بمدينة بسكرة (توجد بالقرب من المنطقة الصناعية وحي سيدي غزال) ومصنع الكوابل بالمنطقة الصناعية ببلدية بسكرة وكذلك مصنع الاسمنت ببلدية "لبرانيس" وعشرات المحاجر المنتشرة بالقرب من بلدية الحاجب ... وغيرها

كما أن الوحدات الصناعية التي أقيمت على مستوى تراب الولاية بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03 لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها وربما يعود ذلك إلى كون أغلب هذه الوحدات الصناعية تنتمي إلى القطاع الخاص، وكما هو معروف فإن الهدف الأساسي لهذا القطاع هو الربح بغض النظر عن الآثار التي يمكن أن يحدثها على البيئة.

وقد أدى نقص الكفاءات المختصة بدراسة (الأثر البيئي للمشاريع) بولاية بسكرة- حسب ما توصلنا إليه من خلال الملاحظة المباشرة- للجهات المعنية بمثل هذه الدراسات البيئية إلى جعل هذه الدراسات التي (تقام حول مشروع معين) تمتاز بالعمومية، وتقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي فقط. وبالتالي أقيم بعضها على حساب أحسن الأراضي الزراعية بالولاية، والبعض الآخر أقيم بالقرب من التجمعات السكنية بغرض تقريبها من مصادر الطاقة وبالقرب من خطوط الاتصال وكل الصلاحيات الخاصة بعمل هذه المشاريع.

جدول رقم 06: يبين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات الصناعية

المجموع		المرتبة السادسة		المرتبة الخامسة		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	18.18	06	09.09	03	06.06	02	18.18	06	09.09	03	39.39	13	أن تكون جملة الملوثات الصادرة عنها في الحدود المسموح به دولياً
100	33	00.00	00	06.06	02	06.06	02	15.15	05	42.42	14	30.30	10	بعدها عن المناطق السكنية
100	33	03.03	01	09.09	03	18.18	06	27.27	09	27.27	09	15.15	05	بعدها عن الأراضي الزراعية
100	33	12.12	04	24.24	08	45.45	15	15.15	05	03.03	01	00.00	00	انخفاض تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات
100	33	24.24	08	33.33	11	15.15	05	15.15	05	09.09	03	03.03	01	قرب المصنع من خدمات التشغيل
100	33	42.42	14	18.18	06	09.09	03	09.09	03	09.09	03	12.12	04	وجود مساحات شاسعة غير مشغلة
		99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	المجموع

سبق وأشرنا من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن توطين المشاريع التنموية بولاية بسكرة يقوم بالدرجة الأولى على الفوائد المادية للمشروع بالإضافة إلى مناسبة الموقع لإقامة المشروع، من خلال توفر السوق الاستهلاكية، ونقل المواد الأولية، وكذلك اليد العاملة.

بمعنى آخر أن المشاريع التنموي بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة-بولاية بسكرة توطنت بناء على العامل الاقتصادي الذي حدده أصحاب هذه المشاريع، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (05) نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة بنسبة 57,57 غير راضين بموقع الوحدات الصناعية المقامة على مستوى تراب الولاية.

وعند سؤالنا عن الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء الوحدات الصناعية بالولاية- في المشاريع المستقبلية- جاءت إجابتهم مصنفة ما يلي:

جاءت عبارة - يجب أن تكون جملة الملوثات الناتجة عن مجموع المنشآت الصناعية في المنطقة الواحدة في الحدود المسموح بها دوليا- في المرتبة الأولى بنسبة 39.39%؛ ولا يتم ذلك إلا باختيار الموقع الذي تقام عليه المناطق الصناعية إذ يجب أن يكون مناسباً لنشاط المنشأة الصناعية التي ستقام عليه، بحيث يتم مراعاة اتجاه الرياح وانسياب المياه السطحية والجوفية بحيث لا تتجه من المناطق الصناعية للمناطق الأخرى وإنما العكس.

أما العامل الثاني الذي يجب مراعاته عند التخطيط لإنشاء الوحدات الصناعية بالولاية- حسب رأي أفراد عينة الدراسة فهو بعدها عن المناطق السكنية، إذ يتم وضع قواعد تكفل ذلك.

وتأتي في المرتبة الثالثة، عبارة بعدها عن الأراضي الزراعية إذ يجب توطين الوحدات الصناعية بعيداً عن الأراضي المخصصة للنشاط الزراعي والغابات (غابات التمر) بما يضمن عدم توسعها إليها في المستقبل (كما هو ملاحظ اليوم على مستوى تراب الولاية انتشار العديد من المشاريع والوحدات الصناعية ضمن المناطق الفلاحية ، ولأن هذا التوسع في الوقت الذي يحدث فيه تدمير للأراضي الزراعية فإنه يحدث اختلال في النظام البيئي للبيئة المحلية، وطبيعة التكامل في العلاقات المكانية بين عناصر النشاط الاقتصادي، (ويعتبر هذا التأثير جزء من عمليات النمو الحضري لمدينة "بسكرة")، ويبرز ذلك في توطن الكثير من الوحدات الصناعية على أطراف المدينة، وعلى حساب أراضي صالحة للزراعة مثل مصانع الآجور المنتشرة بضواحي المدينة، والمحاجر ومصانع الإسمنت... وغيرها من الوحدات الصناعية.

وباعتبار النقل عامل يؤثر على توطين المنشآت الصناعية على مستويين الأول هو: تكلفته إذ غالباً ما تميل الصناعات إلى التوطن في المواقع التي توفر أقل تكلفة ممكنة للنقل، والمستوى

الثاني هو: تسهيلات النقل المتوفرة، فيما يخص الوسائل ومدى كثافة شبكة الطرقات داخل منطقة معينة، وبين هذه المنطقة والمناطق الأخرى، ويقدر ما تكون هذه الشبكة متطورة ووسائل النقل داخل المنطقة وخارجها متوفرة بقدر ما يكون تأثيرها على توطين الصناعة كبيرا.

إلا أن أفراد عينة الدراسة وضعت هذا العامل - انخفاض تكاليف النقل - في المرتبة الرابعة، تليها في المرتبة الخامسة عبارة - قرب المصنع من خدمات التشغيل - كمصادر الطاقة المحركة والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي ومحطات البنزين... وغيرها وكذلك المادة الخام سواء كانت مصدرا للطاقة أم مادة قابلة للتصنيع، أما عبارة - وجود مساحات شاسعة غير مستغلة بأنها تأتي في المرتبة الأخيرة. ولعل مقارنة نتائج الجدول رقم (05) مع نتائج الجدول رقم (06) تجعلنا متفائلين نوعا ما، حيث نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) بولاية بسكرة تسعى إلى بناء إستراتيجية تنموية تعمل على مزيد من الاعتبار للمعطيات البيئية في توطين المناطق الصناعية المستقبلية بالمنطقة.

جدول رقم 07: يبين المواصفات والشروط التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية بالمنطقة

الترتيب		المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المجموع
الترتيب	الاقترح	%	ت	%	ت	%	ت	
20	اقتراح الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية للمشروع على البيئة	60.60	09	27.2	04	12.12	33	100
03	مقارنة الأضرار المحتملة للمشروع على المدى البعيد بالفوائد المرجوة منه	09.09	07	21.21	23	69.69	33	100
10	بيان الحلول البديلة للمشروع المقترح في حالة الإضرار بالبيئة	30.30	17	51.51	06	18.18	33	100
33	المجموع	99.99	33	99.99	33	99.99	33	

إن أسلوب تقييم الآثار البيئية للمشروع التنموي لا يكون أساسا من أجل الحفاظ على البيئة فحسب، وإنما يفعل دوره في البحث والتفكير بعمليات بديلة ومواد خام أخرى وتغيير موقع المشروع التنموي وكذلك في تحديد الشروط والمواصفات التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (07) نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة تضع مجموعة من المواصفات والشروط التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية بولاية بسكرة مرتبة كما يلي:

تضع في المرتبة الأولى عبارة - اقتراح الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية للمشروع على البيئة بنسبة 60.60%، ثم نجد في المرتبة الثانية عبارة - بيان الحلول البديلة للمشروع المقترح في حالة الإضرار بالبيئة- بنسبة 51.51% وفي المرتبة الثالثة والأخيرة نجد عبارة مقارنة الأضرار المحتملة للمشروع على المدى البعيد بالفوائد المرجوة منه.

ومن خلال القراءة المتأنية لترتيب أفراد عينة الدراسة لهذه المواصفات والشروط بهذا الشكل نستنتج أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" تسعى إلى تقييم الآثار البيئية للمشروع بأكبر قدر من الفعالية لكي تتوفر نتائجه في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع حتى ولو كانت نتائجه أولية، ففي ذلك الوقت يمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة النظر البيئية (كتغيير للمواقع المختارة أو تغيير في التكنولوجيا المستخدمة، أو تغيير في المنتج... وغيرها).

أما في المراحل اللاحقة فإن إجراء أي تغيير رئيسي في تصميم المشروع أو اختيار بديل من البدائل المقترحة، أو اتخاذ قرار بعدم المضي في تنفيذ مشروع معين بسبب عدم دراسة القضايا البيئية أثناء وضع تصميم للمشروع يعتبر أكثر تكلفة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه رغم غياب هذه المواصفات والشروط السابقة الذكر في المشاريع التنموية المنتشرة على مستوى تراب ولاية بسكرة؛ إلا أن هذه النتائج تشير إلى أن أفراد عينة الدراسة تعتبر التكامل فيما بين تقييم الآثار البيئية ودراسة الجدوى، ووضع تصاميم المشروعات أمراً ضرورياً يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية قبل تنفيذها .

ونستخلص من هذه النتائج أن البعد البيئي بدأ يدخل ضمن حيز اهتمام الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة".

2- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الأول:

"إلى أي حد تم مراعاة البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية وبولاية بسكرة؟"

كشفت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:

➤ تنتشر على مستوى تراب ولاية بسكرة العديد من المشاريع التنموية تأتي في مقدمتها المشاريع السكنية بنسبة 54.54% تليها المشاريع التجارية بنسبة 45.45% ثم المشاريع الفلاحية بنسبة 39.39% إضافة إلى العديد من المشاريع والتي تسعى في مجملها إلى إبراز الجانب الاقتصادي من خلال ما توفره من فرص عمل والخدمات التي تقدمها، علاوة على تحسين مستوى المعيشة للمواطن بالمنطقة.

ومن الناحية الاجتماعية أسهمت المشاريع التنموية في إنشاء العديد من الوحدات السكنية والعديد من المؤسسات التعليمية؛ وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة إحسان محمد حفطي بعنوان "إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث- دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري"، من خلال نتائجها التي تقضي بأهمية الآثار الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاح أو فشل المشروعات في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخطوط إستراتيجية التنمية.

توطن المشاريع التنموية بولاية بسكرة اعتمد بالدرجة الأولى على أساس الفوائد المادية للمشروع، بالإضافة إلى مناسبة الموقع لإقامة المشروع، من خلال ما يوفره من سوق استهلاكية وطرق المواصلات، ومادة أولية وغيرها.

➤ إن المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية "بسكرة" تنتمي إلى صنفين، مشاريع قديمة، أقيمت في أساسها بناء على عوامل اقتصادية وإستراتيجية، بمعنى آخر لم يكن للاعتبارات البيئية في إنشائها أي دخل؛ ومشاريع حديثة أقيمت بعد ظهور قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها.

➤ تتم دراسة المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى ولاية بسكرة، عبر عدة جهات رسمية تأتي في مقدمتها مكاتب الدارسات ومدرية البيئة والبلدية . إلا أن كثرة هذه الجهات نتج عنه توزيع في الصلاحيات والمهام بين مختلف هذه الجهات، مما أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها، الشيء الذي أثر سلبا على صحة ودقة المعلومات والبيانات التي تصل إلى أصحاب القرار.

➤ كما كشفت الدراسة أن دراسات المردود البيئي للمشاريع يقوم بها - في الغالب - أشخاص غير مختصين في مجال البيئة وغير مؤهلين، مما يؤثر سلباً على صحة البيانات والمعلومات التي تصل المسؤولين بالمنطقة.

➤ كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدم ملاءمة موقع الوحدات الصناعية المقامة على مستوى تراب الولاية، وقد صرحت بذلك نسبة 57.57% من أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة)، وأرجعت ذلك لعدة أسباب منها:

الاعتماد في توطين المشاريع الصناعية على أساس الجدوى الاقتصادية فقط، بالإضافة إلى كون دراسات المردود البيئي لهذه المشاريع تمتاز بالعمومية، وتقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي، وقد أكد هذا الجانب دراسة أحمد عبد الفتاح خليل الأطرش بعنوان الآثار الاجتماعية والعمرانية لتوطين المدن الجديدة بمصر" حينها توصلت إلى أنه يجب الاهتمام بإجراء دراسات قبلية لتقييم الأثر البيئي عند إنشاء الصناعات الجديدة؛ وإذا كانت الجدوى الاقتصادية تتم بطريقة أكثر دقة فإنه من الضروري إجراء دراسات قبلية للأثر البيئي بنفس الدقة والجدية.

➤ يسعى الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة إلى محاولة بناء إستراتيجية تنموية تعمل على مزيد من الاعتبار للمعطيات البيئية في توطين المشاريع الصناعية بالمنطقة مستقبلاً. وقد أكد هذا الجانب دراسة خالد عبد الرزاق محمد علي بعنوان "المردود البيئي للمشروعات الصناعية وأثرها على البيئة والتنمية".

حينما أشارت إلى ضرورة وضع إستراتيجية للحفاظ على البيئة من كافة أشكال التلوث والتدمير، ووضع ضوابط لإنشاء المصانع أو تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن العمران البشري حتى لا تتشا مجتمعات صناعية كتلك التي تشبه منطقة "شبرا الخيمة" بمصر.

➤ يعتبر الفاعليون المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" (عينة الدراسة) التكامل فيما بين تقييم الآثار البيئية ودراسة الجدوى ووضع تصاميم المشروعات أمراً ضرورياً يجب أن يلتزم به أصحاب المشاريع التنموية قبل تنفيذها ويمكن القول في الأخير، أنه بالرغم من غياب البعد البيئي في المشاريع التنموية السابقة إلا أنه بدأ يدخل ضمن حيز اهتمام الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، لكن بخطى متأنية.

3- بيانات تتعلق بالآثار المترتبة عن أغفال البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة:

جدول رقم- 08: يبين ما إذا أدت مشاريع التنمية المحلية إلى بعض المشكلات البيئية بالمنطقة.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	42,42
لا	00	00,00
أحيانا	19	57,57
المجموع	33	

سبق وأشرنا في الجزء النظري من الدراسة إلى أن البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية، هي نظام حيوي متكامل لا يمكن له أن يستقيم إلا بتوازنه.

أما ظروف وحالات اللاتوازن فإنها تحدث بسبب الخلل الذي يصاب به النظام البيئي، وهو ناتج بحد ذاته عن تغير كمي أو نوعي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تستطيع الأنظمة البيئية استيعابه من دون أن يختل توازنها وتمثل البيئة الملوثة هوة حاصلة ما بين ما يسمى "بالتكنوسفير" معيشة الإنسان وأنماط الحياة الحضرية ومستحدثات العلم والتكنولوجيا وبين "البيوسفير" أنظمة التوازن البيئي وعناصر مقومات المحيط الحيوية.⁽¹⁾

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال (رقم 08) هو معرفة مدى استيعاب أفراد عينة الدراسة لمفهوم المشكلة البيئية، حيث يتبين من خلال قراءة نتائج الجدول أن نسبة 42,42 % من أفراد عينة الدراسة تقر بأن المشاريع التنموية أدت إلى حدوث مشكلات بيئية بالمنطقة، في حين تصرح نسبة 57,57% بحدوثها أحيانا.

(1) سيد عاشور أحمد: مرجع سابق، ص 18.

أما نسبة أفراد عينة الدراسة التي تقر بعدم وجود مشكلات بيئية ناتجة عن المشاريع التنموية بالمنطقة، فهي منعدمة 00% ؛ إن قراءتنا لهذه النسب تجعلنا نستخلص أن مفهوم المشكلات البيئية أصبح واضح في أذهان الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة)

جدول رقم 09: يبين المشكلات البيئية التي تسببها مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة.

المجموع		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		المرتبة الاحتمال
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	06,06	02	12,12	04	18,18	06	63,63	21	تلوث الهواء
100	33	12,12	04	39,39	13	30,30	10	18,18	06	تلوث المياه
100	33	45,45	15	33,33	11	15,15	05	06,06	02	تلوث التربة
100	33	36,36	12	15,15	05	36,36	12	12,12	04	الاكتظاظ والازدحام
		99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	المجموع

وإذا كانت مشكلة التلوث البيئي هي بمثابة الضريبة التي تدفعها البشرية مقابل التقدم العلمي والتكنولوجي فإننا نجد أنها أيضا الضريبة التي تدفعها البشرية مقابل تخلفها وسوء تعاملها مع الموارد الطبيعية وتقنيات العصر فالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي أنتج المركبات كالسيارات والحافلات، وتشيد المصانع والمعامل، أدى إلى تصاعد النفايات الكيماوية إلى بقات الجو العليا، كثاني أكسيد الكربون مثلا الذي ينبعث إلى الغلاف الخارجي المحيط بالأرض أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، إلى جانب ما تعرضت له طبقة الأوزون من تآكل وتدمير بفعل تصاعد الأبخرة المحملة بالنفايات الكيماوية وقد نتج عن هذا التطور في المجال الاقتصادي والاجتماعي وما تطلبه من إنجاز لمشروعات تنموية مختلفة على مستوى تراب ومنطقة بسكرة إلى حدوث العديد من المشكلات البيئية المختلفة صنفتها أفراد عينة الدراسة كما يلي:

نجد في المرتبة الأولى مشكلة التلوث الهوائي بنسبة 63,63% وهو من أكثر أشكال التلوث البيئي انتشارا نظرا لسهولة انتقاله من منطقة إلى أخرى في فترة زمنية وجيزة نسبيا وهي ناتجة عن أنشطة المواطنين المختلفة سواء كانت عمرانية أو صناعية كتلك الأتربة المنبعثة من الفعاليات الصناعية المنتشرة على مستوى منطقة الدراسة، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة مواد البناء كالمحاجر المنتشرة على مستوى "بلدية الحاجب" ومصنعي الإسمنت بلدية "البرانيس" و

"جمورة" ، بالإضافة إلى انتشار العديد من وحدات تصنيع مواد البناء (كالآجور) بضواحي مدينة بسكرة؛ ناهيك عن تلك الغازات الناتجة عن دخان وعوادم السيارات والشاحنات خاصة بوسط المدينة، وكذلك الدخان الناتج عن عمليات الحرق مثل حرق العجلات والمواد البلاستيكية التي يقوم بها بعض المواطنين من أجل طرد "الناموس" بالإضافة إلى تلك المبيدات التي تلقها مصالح البلدية كل مساء من أجل محاربة "الناموس"، حيث تحتوي هذه الغازات على أكسيد الكربون (CO₂) وثاني أكسيد الكبريت (SO₂) وما لها من أضرار على صحة الإنسان، وهذا ما فصله لاحقا. وتأتي في المرتبة الثانية مشكلة التلوث السمعي بنسبة 36,36 % حيث يرتبط هذا الأخير ارتباطا وثيقا بالحضر وأكثر الأماكن قدما وخاصة الأماكن الصناعية للتوسيع في استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة لذا فهي وثيقة الصلة بالتقدم الذي يسعى وراءه الإنسان يوم بعد يوم

وفي منطقة الدراسة ينتج التلوث السمعي عن الاكتظاظ والازدحام لدرجة الاختناق خاصة وسط عاصمة الولاية أحيانا؛ وذلك نتيجة التطور غير المنظم في الطرق ووسائل النقل خاصة السيارات والدراجات التي تمتلأ بها الطرق والشوارع الكبرى لمدينة بسكرة، بالإضافة إلى اختلاط الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع بعضها البعض، حيث نلاحظ في وسط مدينة بسكرة وبعض الدوائر الكبيرة "كأولاد جلال" مثلا اختلاط المحلات التجارية والمحلات الغذائية والمطاعم والمقاهي مع الوظائف الأخرى كالسكن والخدمات، وافتقارها إلى المرافق الحياتية وضآلة التجهيزات الأساسية لهذه المحلات، وعدم اختصاص موظفيها في وظائفهم؛ وقد نتج عن هذا التداخل ازدحام في حركة مرور السيارات والراجلين حيث يضطر السائقين أحيانا إلى تغيير في سرعة السيارة (أصوات الفرامل) أو استخدام أصوات التنبيه من أجل إخلاء الطريق وأحيانا تحدث مناوشات لفظية بين السائقين وكذلك الألفاظ البذيئة التي يطلق بها بعض أصحاب السيارات على الراجلين خاصة إذا كانت فتيات.

كما تنتج الضوضاء عن الوحدات والورشات الصناعية بالمنطقة.

أما مشكلة تلوث المياه فنجدها في الترتيب الثالث، ونظرا لكون المياه العذبة هي المياه التي يتعامل معها الإنسان بشكل مباشر لأن يستخدمها في طعامه وشرابه، بالإضافة إلى ملوحة المياه التي تعرف به منطقة الدراسة فإن مصادر المياه العذبة شهدت تدهورا كبيرا في الآونة الأخيرة لعدم توجيه المواطنين قدر وافر من الاهتمام لها ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها؛ استدام خزانات المياه في المباني في حالة عدم وصول المياه للأدوار العليا، وعدم الاهتمام بتنظيفها بصفة دورية، كذلك اختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي، نتيجة التوسع العمراني الذي

عرفته الولاية في الآونة الأخيرة، وفي بعض الأحيان يتلوث الماء بسبب تسرب بعض المبيدات والأسمدة التي يستخدمها الفلاحين في الزراعة إلى المياه الجوفية في بعض المناطق الفلاحية بالولاية كالـدوسن"، "المزيرة"، "الزريبة"، "تولقة"، "فغالة" "برج بن عزوز و "لغروس" التي تعتبر أكبر مستثمرة فلاحية بالمنطقة

وتضع عينة الدراسة تلوث التربة في الترتيب الأخير؛ وهو التلوث الذي يصيب القشرة العلوية للكرة الأرضية أي طبقة التربة الرقيقة السطحية الصحية المنتجة، والتي تعتبر الحلقة الأولى والأساسية من حلقات النظام الايكولوجي وتعد أساس الحياة وسر ديمومتها ففيها ينمو معظم غذائنا.

أشرنا من خلال نتائج الجدول رقم 01 أنه بالرغم من تراجع الاستثمار الفلاحي بالولاية في الآونة الأخيرة؛ إلا أنها تبقى ولاية فلاحية نظرا لما تتمتع به من مشاريع استثمارية خاصة في الجانب الزراعي وكما هو معروف فإن المنتج الزراعي يحتاج إلى كميات معتبرة من الأسمدة والمبيدات الكيماوية من أجل ضمان نمو سليم وإنتاج أفضل ونظرا لسعي أغلب المزارعين والفلاحين إلى زيادة الإنتاج وبسبب كون أغلب الفلاحين بالمنطقة أميين فإن الاتجاه نحو استخدام المبيدات والأسمدة بإفراط، حيث الهدف الأساسي للفلاح هو زيادة كمية وحجم المنتج دون مراعاة ما قد تؤدي إليه هذه الأسمدة والمبيدات من آثار سلبية على التربة وصحة المستهلك.

جدول رقم 10: يبين الآثار التي تخلفها المشاكل البيئية على البيئة.

الترتيب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
انخفاض إنتاجية الأرض	06	18,18	02	06,06	12	36,36	13	39,39	33
عدم نظافة الشوارع	21	63,63	07	21,21	02	06,06	03	09,09	33
كثرة الضوضاء	04	12,12	23	69,69	05	15,15	01	03,03	33
عدم الحصول على المياه	02	06,06	01	03,03	14	42,42	16	48,48	33
المجموع	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	

عرفنا من خلال نتائج الجدول السابق مجموعة من المشكلات البيئية الناتجة عن مختلف المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب الولاية، والغرض من إدراجنا للسؤال (رقم 10) هو معرفة الآثار المترتبة عن هذه المشكلات على البيئة بالمنطقة ويتبين من خلال رأي أفراد عينة الدراسة أن آثار المشكلات البيئية السابقة تنعكس بالدرجة الأولى على نظافة الشوارع، بسبب ما يخلفه نشاط المواطنين بالمنطقة خاصة وسط التجمعات والأحياء السكنية، أين نجد الكثير من التداخل بين المحلات التجارية والمناطق السكنية، وفي بعض الأحيان وجود أسواق أسبوعية وسط النسيج العمراني مثل سوق الأربعاء الذي يتوسط "حي نبيل بن خليل" و "حي لمسيد" والسوق اليومي للخضر والفواكه الذي يتوسط هو الآخر شارع "زقاق بن رمضان" وسط مدينة بسكرة، كذلك السوق الجديد بحي 400 مسكن" بالعالية الشمالية، وغيرها من الأسواق التي تتوسط التجمعات لأحياء السكنية هذا ما أدى إلى تلوث المحيط والشوارع والطرق بالفضلات التي ترمي بها هذه المحلات التجارية والورشات الصناعية والأسواق إلى الشوارع لتتكسد مع القمامة التي يرمي بها أصحاب المنازل، وفي ظل تهاون عمال النظافة بعملها تصبح أكياس القمامة وحاولاتها عنوان لكثير من الأحياء بالمنطقة خاصة بوسط المدينة (بسكرة)

كما تضع أفراد عينة الدراسة كثرة الضوضاء في الترتيب الثاني ومن المعروف أن الضوضاء هي الصوت غير المطلوب وتتوقف درجة التلوث الضوضائي على مدى استيعاب آذان الإنسان له، حيث أن البعض من الأشخاص يتحمل الضوضاء عن الآخر بنسب متفاوتة⁽¹⁾.

ولعل وضع أفراد عينة الدراسة لمؤشر الضوضاء في هذا الترتيب يؤكد نتائج الجدول السابق، حيث تمثل الضوضاء نتيجة منطقية لكثرة الازدحام والاحتفاظ خاصة وسط المدينة.

ونجد في المرتبة الثالثة عدم الحصول على المياه؛ ونظرا لأهميته وضرورته فهو يدخ في كل العمليات البيولوجية والصناعية، ولا يمكن لأي كائن حي مهما كان شكله أو نوعه أو حجمه أن يعيش بدونها. إلا أن زيادة عدد سكان المنطقة زاد من استخدام الماء في أنشطته المختلفة سواء في المنازل أو الصناعة أو الزراعة كما أدى الاستخدام المكثف للمبيدات والمخصبات في الاستثمار الزراعي إلى تحميل إمدادات المياه الجوفية بكميات كبيرة من الكيماويات والبكتريا الخطرة، مما أدى إلى قلة المياه الصالحة للشرب بالمنطقة.

(1) سيد عاشور أحمد: مرجع سابق، ص 70.

أما انخفاض إنتاجية الأرض فهو ناتج عن تلوث التربة بسبب الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الكيماوية وكذلك زراعة الأرض لفترات زمنية متتالية أدى إلى استنزاف التربة من مكوناتها الطبيعية مما أدى إلى قلة خصوبتها وبالتالي قلة إنتاجها.

جدول رقم 11: يبين انعكاسات هذه المشكلات على البيئة الاجتماعية.

الترتيب		المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المجموع
الاقتراح	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
افتقادها إلى الإطار المعيشي المقبول	14	42,42	10	30,30	09	27,27	33	100
توتر العلاقات بين الأفراد وكثرة المشاحنات	10	30,30	08	24,24	15	45,45	33	100
افتقادها إلى اللمسة الجمالية.	09	27,27	15	45,45	09	27,27	33	100
المجموع	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	

لم تتوقف الآثار السلبية للمشكلات البيئية السابقة الذكر على البيئة الطبيعية والمشيدة، بل كانت لها انعكاسات على البيئة الاجتماعية بالمنطقة؛ والتي تتجلى في مجموعة من المظاهر جاءت مرتبة حسب رأي أفراد عينة الدراسة كما يلي:

في المرتبة الأولى توتر العلاقات الاجتماعية بسبب كثرة المضايقات والضوضاء التي يتعرض لها سكان المنطقة بشكل مستمر يوميا، خاصة في الأماكن العامة، مما يزيد من توتر المواطن البسكري وعدم ضبط أعصابه وميله إلى العنف خاصة العنف اللفظي (وهذا ما نلاحظه بكثرة بين سائقي السيارات)، وكذلك كثرة المشاحنات بين المواطنين لآتفه الأسباب بالإضافة إلى غياب أماكن الترفيه والمساحات الخضراء المخصصة للعائلات البسكرية، ما عدا حديقة " جنان لاندو" المعروفة على مستوى الولاية، وحديقة الحيوانات إلا أن غياب الأمن فيها لم يجعل منها قبلة للعائلات البسكرية رغم حاجتها الماسة إلى مثل هذه الأماكن الترفيهية، لما لها من دور في تحفيز العلاقات الجوارية والحميمية بين سكان المنطقة وتقوية شعورهم بالانتماء والألفة؛ زيادة على ترقية أذواقهم وحسهم المدني وثقافتهم البيئية كما تضع أفراد عينة الدراسة في الترتيب الثاني عبارة افتقادها إلى اللمسة الجمالية أو ما يسمى بالتلوث البصري أو اختفاء الصورة الجمالية نتيجة انعدام التنوع الفني، ومن خلال ملاحظتنا المباشرة لواقع ميدان الدراسة، يمكن أن ترجع ذلك إلى ما يلي:

سوء التخطيط العمراني لبعض البنايات من حيث الفراغات أو من حيث الشكل بالإضافة إلى نقص أو انعدام المساحات الخضراء في هذه المباني، كذلك المنظر القبيح للقمامة المبعثرة حول صناديقها أو في الشوارع والتي أصبحت أرضا خصبة لتكاثر الصراصير والناموس والذباب بالإضافة إلى الحيوانات الضالة كالكلاب والقطط، ناهيك عن الروائح الكريهة التي تنبعث منها.

كما نلاحظ أيضا اختلاف في دهانات واجهات المباني بالإضافة إلى الكتابة المنتشرة على جدران المباني والتي تشير في الغالب إلى ألفاظ وعبارات ، وقد أدى إلى تلوث المنظر الجمالي للمنطقة أيضا وجود مباني قديمة وسط أحياء سكنية راقية كما هو الحال "بحي العالية" وبحكم مناخ المنطقة الحار جدا فإن ذلك أدى إلى انتشار الكثير من أجهزة التكييف على واجهات المباني بطريقة غير منظمة وقد أدى كل هذا إلى غياب الحس الجمالي لدى المواطنين بالمنطقة.

ولعل وضع أفراد عينة الدراسة عبارة افتقارها إلى الإطار المعيشي المقبول في الترتيب الأخير، يعتبر تلخيص لواقع البيئة الطبيعية والاجتماعية بعروس الزيبان "بسكرة".

جدول رقم 12: يبين الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة.

الترتيب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
الاشمئوز (حبة بسكرة)	50,50	20	12,12	04	15,15	05	06,06	02	6,66	02	100	33
أمراض وبائية	27,27	09	21,21	07	27,27	09	24,24	08	00	00	100	33
أمراض صدرية	03,03	01	03,03	01	21,21	07	60,60	20	12,12	04	100	33
أمراض العيون	09,09	03	57,57	19	21,21	07	03,03	01	9,09	03	100	33
أمراض سرطانية	00	00	06,06	02	15,15	05	06,06	02	72,72	24	100	33
المجموع	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33				

ولم تتوقف الآثار السلبية للمشكلات البيئية السابقة الذكر جدول رقم (09) على البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية بل شملت أهم عنصر فيها وهو الإنسان بما ألحقته به من أمراض عديدة تأتي في مقدمتها "الإشمئوز" أو كما هو معروف عند سكان المنطقة " بحبة بسكرة" والتي

تنتشر في الغالب بالمناطق الزراعية "كالدوسن" و"المزيرة" و"طولقة" لغروس... وغيرها خاصة في فصل الصيف، تليها أمراض العيون والتي تنتشر في الغالب بين سكان الصحراء بصفة عامة نتيجة تعرضهم لحصبية الرمل الحادة والتي عادة ما تسكن ذراتها الدقيقة تحت الجفون مما يسبب الالتهاب والجروح الملتهمة عند الحك المعتاد باليدين.

ومن بين أمراض العيون الشائعة بالمنطقة خاصة بالمناطق الريفية والبدوية نجد الرمذ (التركوم)، والتهاب الملتهمة والشعرة حيث تنتشر أكثر بين الأطفال، ولا تظهر أعراضه إلا بعد فترة زمنية معينة (فترة الحضانة) إذ تظهر بوجود حبيبات وندوب على الجانب الداخلي للجفن، مما يسبب نقصا في الرؤية، وشعور المصاب بالعمى كما تسبب آلام في العين جراء انقلاب الجفون إلى الداخل والذي يسبب جروحا والتهاب للقرنية⁽¹⁾.

تليها في المرتبة الثالثة الأمراض الوبائية التي تكثر في فصل الصيف خاصة في الأحياء الفقيرة بمدينة بسكرة كحي سيدي غزال مثلا وبعض المناطق النائية بالولاية، تليها في المرتبة ما قبل الأخيرة الأمراض الصدرية وأخيرا الأمراض السرطانية بنسب ضئيلة جدا مقارنة مع الأنواع الأخرى (السابقة الذكر) للأمراض.

جدول رقم 13: يبين سبب الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة.

الترتيب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
عدم النظافة	12	36,36	15	45,45	03	09,09	02	06,06	01	03,03	33
انعدام الوعي البيئي	14	42,42	04	12,12	06	18,18	08	24,24	01	03,03	33
انتشار الحشرات	03	09,09	09	27,27	14	42,42	06	18,18	01	03,03	33
انتقال العدوى	02	06,06	04	12,12	09	27,27	12	36,36	06	18,18	33
غبار المحاجر	02	06,06	01	03,03	01	03,03	05	15,15	24	72,72	33
المجموع	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	

(1) الأزهر ضيف: الواقع السوسيو ثقافي وعلاقته بالمشكلات البيئية مقارنة سوسيو إثنوغرافية في منطقة وادي سوف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014، ص 135.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (13) يتبين أن أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) ترجع أسباب انتشار هذا النوع من الأمراض بمنطقة الدراسة إلى تضافر عدة عوامل ارتبط بعضها بأثر وجود المشروعات التنموية بمنطقة الدراسة، بينما ارتبط بعضها الآخر بالظروف المجتمعية التي يعيش في إطارها الأفراد.

تأتي في مقدمتها انعدام الوعي البيئي عند كافة الأطراف المعنية بالبيئة من مواطن وصاحب المشروع التنموي والمسؤولين بالمنطقة هذا الأخير الذي تعود إليه مسؤولية الموافقة على إقامة المشاريع التنموية في مكان معين، وكما سبق وأشرنا نلاحظ وجود مشاريع تنموية مختلفة بالقرب من التجمعات السكنية وأحيانا نلاحظ خلط بين المشاريع (مشاريع سكنية قريبة من المشاريع التجارية والخدماتية)؛ دون وعي بما يلحقه ذلك من آثار سلبية كتلوث المحيط بالقمامة والتلوث الضوضائي نتيجة كثرة الحركة والازدحام بالإضافة إلى التلوث البصري الذي يخلقه هذا التداخل بين المرافق والمنشآت.

أما انعدام الوعي البيئي عند صاحب المشروع فهو ناتج عن رغبته وهدفه المادي البحث والأمثلة كثيرة في منطقة الدراسة نتناول منها على سبيل -المثال لا الحصر- الاستثمار الفلاحي بالمنطقة حيث يسبب الزيادة السكانية بالمنطقة وزيادة الاحتياجات للأغذية والمحاصيل الزراعية بالنسبة لسكان الولاية وكذلك الولايات المجاورة التي تمونها؛ وبسبب فشل الفلاحين عن زيادة الإنتاج والحد من الأضرار التي تسببها بعض الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية، وذلك باستخدام الأساليب التقليدية ومع وفرة المبيدات والأسمدة الكيماوية بكثرة في الأسواق فإن الفلاح البسكري لجأ إليها دون وعي بكيفية استخدامها وكذلك آثارها السلبية على البيئة والإنسان.

حيث شجعت هذه المبيدات الفلاحين بالمنطقة إلى ولوج أبواب الاستثمار الزراعي والتوسع فيه، وزيادة الإنتاج نتيجة التقليل من الإصابة بآفات المحاصيل الزراعية، وكذلك زيادة حجم وكم المحصول الزراعي بسبب استخدام الأسمدة وأدوية خاصة، وهذا ما أدى إلى وفرة السلع الزراعية والغذائية للمستهلكين بالمنطقة والولايات المجاورة.

وفي ظل هذا التوسع في الاستثمار الفلاحي والزيادة في الإنتاج فإن الفلاح لا يعي بالأخطار التي تنجم عن تسرب المخصبات والمبيدات إلى الأرض أثناء التعامل معها أو عند غسل معدات رش المبيدات أو عند تخزين الكيماويات الزراعية في مناطق مكشوفة دون حمايتها من العوامل الطبيعية التي تؤدي إلى نقلها لأماكن أخرى.

كذلك يمكن لمزج ونشر المبيدات والمخصبات مع مياه الري أن تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية بالعديد من المركبات العضوية والعناصر المعدنية "كالنيتروجين" و"الكلور" وبعض العناصر الثقيلة والخطرة، دون وعي من المستثمر الفلاحي بما يمكن أن تخلفه هذه الكيماويات على صحته وصحة المستهلك من أمراض خطيرة وفي مقدمتها السرطان

كما ترجع أفراد عينة الدراسة السبب الثاني لانتشار مثل هذه الأمراض السابقة الذكر إلى انعدام النظافة وهي نتيجة حتمية لغياب الوعي البيئي لأن النظافة مؤشر على وجود الوعي البيئي لدى المواطن بالمنطقة ونلاحظ ذلك بمنطقة الدراسة في غياب الأسلوب السليم للتعامل مع النفايات المنزلية والقمامة في الشارع مما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة والتسبب في إشعال النيران والحرائق أحيانا مما يجعل منها بيئة خصبة لتكاثر الحشرات الضارة مثل الذباب والناموس والقوارض المؤذية كالفران والجرذان، إلى جانب تكاثر الميكروبات المسببة للأمراض الوبائية كالإسهال والالتهاب الكبدي والوبائي الذي عرف انتشارا رهيبا في السنوات الأخيرة بالمنطقة بالإضافة إلى أمراض العيون وغيرها وقد صنفت أفراد عينة الدراسة مؤشر انتشار الحشرات- في الترتيب الثالث.

أما مؤشر انتقال العدوى فقد صنفته أفراد عينة الدراسة في الترتيب الرابع، حيث يعتبر انتشار الحشرات السابقة الذكر عامل من عوامل انتقال بعض الأمراض كما سبق وأشرنا

كما تنتقل الأمراض عن طريق المياه أو بسبب عدم توفر مياه من أجل النظافة الشخصية؛ ومن بين الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه الإسهال والديدان المعوية الذي يصيب خاصة الأطفال وكذلك الكوليرا وحمى التيفوئيد التي تنتشر بكثرة في فصل الصيف.

أما في المرتبة الأخيرة فنجد مؤشر غبار المحاجر نتيجة ما تنفثه عشرات المحاجر المنتشرة على مستوى الولاية بالقرب من التجمعات السكنية "ببلدية الحاجب" من غبار وأتربة ونظرا لما تتميز به المنطقة من مناخ حار وجاف ورياح قوية، فإن غبار المحاجر هذا يعتبر عامل صناعي يزيد من تلوث هواء المنطقة خاصة بوجود قوة الرياح الذي تعرف به المنطقة؛ وهذا ما يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض كأمراض العيون التي تعرف بها المنطقة (سبق الإشارة إليها) وكذلك بعض الأمراض الصدرية، خاصة عند الأشخاص الذين لديهم استعداد قبلي للإصابة بمثل هذه الأمراض.

4- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الثاني:

- ما هي الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي في المشاريع التنموية بالمنطقة؟

إن تجاهل مخطوط السياسات التنموية بولاية بسكرة لضرورة إدراج البعد البيئي عند تخطيطهم للمشاريع التنموية المختلفة بسبب تركيزهم على الاعتبارات الاقتصادية؛ وذلك بحساب المنفعة الاقتصادية التي يدرها النشاط دون أدنى اهتمام بتأثيراته البيئية المتوقعة على الإنسان- الذي هو الهدف والوسيلة من أي تنمية- مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية بالمنطقة، تنصدها مشكلة تلوث الهواء يليها الضوضاء والازدحام ثم تلوث المياه والتربة، كما أثرت هذه المشكلات البيئية أيضا على صحة المواطن بالمنطقة بما أفرزته من أمراض مختلفة تنصدها "الإشمنبور" أو ما يسمى بحبة بسكرة، وكذا أمراض العيون والأمراض الوبائية.

ولما تتوقف الآثار السلبية للمشكلات البيئية السابقة الذكر عند هذا الحد، بل تعدى الأمر إلى العلاقات الاجتماعية؛ ويتجلى ذلك في مجموعة من المظاهر، تأتي في مقدمتها توتر العلاقات الاجتماعية بسبب كثرة المضايقات والضوضاء التي يتعرض لها سكان المنطقة بشكل مستمر يوميا، خاصة في الأماكن العامة، إضافة إلى افتقادها إلى اللمسة الجمالية أو ما يسمى بالتلوث البصري أو اختفاء الصورة الجمالية التي كانت تعرف بها البيئة بولاية "بسكرة" نتيجة غياب التدوق الفني لدى المواطن بها،

5- بيانات تتعلق ب دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة بالمنطقة:

جدول رقم 14: يبين كيفية معالجة المشكلات البيئية بالمنطقة.

الترتيب		المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المجموع
الاقتراح		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
02	عن طريق فلترة المصانع الملوثة	06,06	05	15,15	08	24,24	18	54,54	33	100
04	إنشاء مساحات خضراء	12,12	07	21,21	12	36,36	10	30,30	33	100
16	توعية المواطن بأهمية البيئة	48,48	08	24,24	06	18,18	03	09,09	33	100
11	مكافحة كل أسباب التلوث	33,33	13	39,39	07	21,21	02	06,06	33	100
	المجموع	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	

برزت المشكلات البيئية عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته؛ فبعد أن كانت البيئة بناء حضاريا متماسكا يتجاوب مع حاجات الإنسان ويساهم في نموه الثقافي أصبحت البيئة محيطا مختل البناء يخضع لقوى عملاقة وهي قوى التكنولوجيا، والقوى الاقتصادية التي فرضت نمط إنتاج استهلاكي أدى إلى مزيد من التدهور البيئي، وقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال ومع بداية الثمانينات خاصة نموا حضريا سريعا وبمعدلات عالية، حيث أصبح أكثر من نصف سكان البلاد يقيمون في مراكز حضرية وقد ترتب على هذا التحول المفرط في عملية التحضر بروز العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت تشكل اخطر التحديات التي تواجه الدولة والجماعات المحلية والقائمين على التهيئة والتعمير وتنتظر حولا جذرية وحاسمة⁽¹⁾.

وولاية بسكرة واحدة من الولايات الجزائرية التي شهدت عدة تجارب تنموية مرت بمراحل عديدة كان لها أثرها على سيرورة التوسع والتوزيع العمراني والبشري، لكن هذه التجارب لم تساهم في تنمية الولاية بشكل ايجابي بل زادت من تفاقم الوضع وخاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي للمنطقة وذلك بما أفرزته مختلف المشاريع التنموية بالمنطقة من مشاكل بيئية - كما سبق وأشرنا إليها في الجدول رقم (10)-

(1) عزوز كردون وآخرون : مرجع سابق، ص 11

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال رقم (14) هو معرفة الطريقة التي تعالج بها المؤسسات الحكومية المشكلات البيئية (السابقة الذكر جدول رقم 10) وذلك حسب رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة (عند الدراسة)

إذ نجد من خلال قراءة نتائج الجدول رقم (14) أو معالجة المشكلات البيئية بولاية بسكرة تتم عن طريق توعية المواطن بأهمية البيئة، حيث جاءت في الترتيب الأول بنسبة 48,48% يليها في الترتيب الثاني مكافحة كل أسباب التلوث بالمنطقة بنسبة 39,39% يليها في الترتيب الثالث إنشاء مساحات خضراء بنسبة 36,36% وفي الأخير فلترة المصانع بنسبة 54,54%

ومن خلال قراءة هذه النتائج نجد أن أهم المقترحات لمعالجة المشكلات البيئية بالمنطقة حسب رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة - هو توعية المواطن بأهمية البيئة؛ ولعل وضع أفراد عينة الدراسة لهذا الاقتراح بالترتيب الأول يعود إلى اقتناعهم بضرورة العمل بأحد أهم قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد بمدينة استكهولم عاصمة السويد عام 1972 والذي يعد البداية العالمية للوعي البيئي.

حيث أدرجته في الترتيب الأول لأن الوعي البيئي يعني جميع المهارات والخبرات والاتجاهات التي تساعد الأفراد والجماعات على اكتساب الحس المرهف بالبيئة وتجعل الفرد إيجابيا في تعامله وتصرفاته مع البيئة بميادينها المختلفة⁽¹⁾.

وبالتالي الاعتماد على هذه الإستراتيجية لمعالجة المشكلات البيئية بولاية بسكرة بات أمرا ضروريا لأن توعية المواطن بمفهوم البيئة وأهميتها هي أساس الحفاظ على البيئة وحمايتها، لأن المواطن الذي يكون على قدر معتبر من الوعي البيئي يكون دائما ايجابيا في تصرفاته مع كل عناصر ومكونات البيئة.

ويجب الإشارة هنا أن انتباه الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة ولاية بسكرة (عينة الدراسة) إلى اعتماد الوعي البيئي كأحد أهم طرق المعالجة والحفاظ على البيئة أمر ضروري ولا بد منه؛ لأن كل الطرق والأساليب الأخرى لا تجدي نفعا في غياب الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة بمختلف عناصرها الحية منها وغير الحية.

جدول رقم 15: يبين الآليات المستخدمة من قبل المجالس المحلية لحماية البيئة بالمنطقة.

المجموع		المرتبة السادسة		المرتبة الخامسة		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	00	00	09,09	03	09,09	03	24,24	08	30,30	10	27,27	09	المحافظة على الصحة العامة
100	33	00	00	06,06	02	06,06	02	12,12	04	24,24	08	51,51	17	تنظيف الطرق والأرصفة
100	33	09,09	03	06,06	02	03,03	01	48,48	16	24,24	08	09,09	03	حماية المنطقة من التلوث
100	33	18,18	06	15,15	05	51,51	17	09,09	03	06,06	02	00	00	سلامة المواد الغذائية
100	33	24,24	08	42,42	14	21,21	07	00	00	09,09	03	03,03	01	تحديد السلوكيات والأفعال التي من شأنها الإضرار بالبيئة
100	33	48,48	16	21,21	07	09,09	03	06,06	02	06,06	02	09,09	03	تحديد القواعد والتدابير التي يجب الالتزام بها
		99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	المجموع

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول (رقم 15) نجد أن المجالس المحلية بولاية بسكرة تساهم في حماية البيئة بإتباع مجموعة من الآليات تأتي في مقدمتها:

تنظيف الطرق والأرصفة بنسبة 51,51 % يليها في الترتيب الثاني المحافظة على الصحة العامة بنسبة 27,27 % وفي الترتيب الثالث حماية المنطقة من التلوث بنسبة 48,48 % وفي الترتيب الرابع سلامة المواد الغذائية بنسبة 51,51 % وفي الترتيب الخامس تحديد السلوكيات والأفعال التي من شأنها الحفاظ على البيئة وفي الأخير تحديد القواعد التي يجب الالتزام بها بنسبة 48,48 % .

وبتحليلنا لهذه النتائج نجد أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة (عينة الدراسة) ترى أنه من أهم أولويات مهام المجالس المحلية تجاه البيئة هي:

تنظيف الطرق والأرصفة والمحافظة على الصحة العامة وكذا حماية المنطقة من التلوث، وهذا ما نجده واردا في قانون كل من البلدية والولاية.

حيث نجد من أهم المجالات التي تهتم بها البلدية هي محاربة التلوث الناشئ عن النفايات المنزلية والصناعية وبعبارة أخرى تسير ومعالجة النفايات المنزلية والصناعية بما يعمل على انتشارها أو تراكمها بما يشكل تهديد للبيئة والمحيط الطبيعي أو تلحق أضرار بأحد العناصر الطبيعية كالمياه والجو أو تضر بصحة الإنسان أو النبات أو الحيوان أو الجميع معا.

ومن هذا المنطلق تعتبر البلدية صاحبة الاختصاص الأساسي في مجال النظافة العمومية وحفظ الصحة ولاسيما فيما يتعلق ب:

- توزيع المياه الصالحة للشرب
- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة والحضرية
- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية
- مراقبة الأغذية في الأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور
- مكافحة التلوث وحماية البيئة
- السهر على تنظيم المزابل وإحراق القمامة ومعالجتها ومكافحة الأمراض المعدية والوبائية
- القيام بعمليات التطهير⁽¹⁾.

(1) المادة 107 من قانون 08/90 المتعلق بالبلدية.

ونظرا لأهمية وخطورة النفايات الحضرية على البيئة والسكان؛ فقد نص المشرع في المادة 29 من قانون 19/01 على أنه ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية يغطي كافة الإقليم كما نص المشرع صراحة على أن تسيير النفايات المنزلية يقع على عاتق مسؤولية البلدية؛ التي تظم في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شبهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء وتتضمن هذه الخدمة العمومية ما يأتي:

- وضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شبهها بغرض تثمينها
- تنظيم عملية جمع النفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة من الأشغال المنزلية والنفايات الضخمة وجثث الحيوانات ومنتجات، تنظيف الطرق العمومية والمساحات والأسواق بشكل منفصل ونقلها ومعالجتها بطريقة ملائمة
- وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرّة بالصحة العمومية والبيئة
- اتخاذ إجراءات تحفيزية لغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شبهها⁽¹⁾.

ومن المهام الموكلة إلى المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال نجد أنه يعمل على التنسيق بين المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من الأوبئة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية وتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة العامة ومواد الاستهلاك⁽²⁾.

وفي المقابل من هذا نجد أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) صنفت (مهمة تحديد السلوكيات والأفعال التي من شأنها الإضرار بالبيئة)، وكذا مهمة (تحديد القواعد والتدابير التي يجب الالتزام بها اتجاه البيئة) في المراتب الأخيرة وبالرجوع إلى قانون البلدية مرة ثانية نجد أن هذه المهام واردة ضمن اختصاصات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير وبالتالي إذا كان إقليم البلدية يغطيه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U ومخطط شغل الأراضي P.O.S فإن مسؤولية اتخاذ القرار في منح أو رفض تسليم رخصة البناء ترجع إلى رئيس البلدية بحيث يتم دراسة الملف من قبل مصلحة التعمير على مستوى البلدية.

كما تتمثل هذه المهام أيضا في اختصاصات البلدية في حماية الجو من التلوث؛ حيث يعتبر دور البلدية في هذا المجال فعال جدا سواء من ناحية تطبيقها للقوانين والتشريعات البيئية

(1) المادة 32 من قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات، والمؤرخ في 12 ديسمبر 2001

(2) علي سعيدان: مرجع سابق، ص 253.

المختلفة، وبالإضافة إلى هذه الصلاحيات فإنها تمارس نوعاً من الضبط الإداري للحد من أخطار التلوث الجوي بما تملكه من صلاحيات وسلطات الترخيص والضبط البيئي.

وفيما يتعلق بالرخص تمثل البلدية دوراً هاماً في ضبط التلوث الجوي عن طريق منع أو توقيف رخص البناء للمنشآت والمصانع ومختلف البنايات التي ينتج عن نشاطها غازات ودخان ومواد متبخرة تضر بالصحة العمومية أو النبات أو الحيوان أو التربة⁽¹⁾.

حيث تلزم قواعد العمران على كل صاحب مشروع يتميز نشاطه بإحداث أي نوع من التلوث أن يقدم ضمان ملف طلب رخصة البناء كافة الوثائق التقنية المتعلقة بنوع وكمية الغازات المضرة بالصحة العمومية وطبيعة الإجراءات والترتيبات التي وضعها لمعالجة وتخزين وإتلاف هذه المواد الملوثة.

مما يعني أنه لرئيس البلدية سلطة تقديرية في تقييم قدرة هذه الترتيبات على تفادي التلوث من جهة ومن جهة أخرى تعليق صلاحية رخصة البناء على مدى فعالية وديمومة هذه الإجراءات الوقائية، وبالتالي سحبها بمجرد الإخلال أو عدم التقيد بهذه الإجراءات وهي تدابير تسري على كل من رخصة البناء ورخصة التجزئة على السواء⁽²⁾.

هذه بعض الأمثلة من قانون البلدية المتعلقة بمهامها في تحديد السلوكيات والأفعال التي من شأنها الإضرار بالبيئة وكذا تحديد القواعد والتدابير التي يجب الالتزام بها اتجاه البيئة، والأمثلة عن ذلك عديدة في قانون الولاية، حيث يتولى الوالي العديد من الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة منها تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة؛ حيث يمكن له توقيف سير المنشأة التي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة والغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة وذلك في حالة عدم استجابة مستغلها للأعدار الموجه من طرف الوالي لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار والأضرار⁽³⁾.

وتتعد مجالات صلاحيات الوالي فيما يتعلق بحماية البيئة منها دور الوالي في حماية البيئة من التلوث الضار، دور الوالي في حماية المياه من التلوث بالإضافة إلى العديد من المجالات لا داعي لتوسع فيها أكثر ومن خلال رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة

⁽¹⁾ المادة 18 من المرسوم التنفيذي 175/91 المؤرخ في 1991/05/28 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

⁽²⁾ محمد لموسخ: مرجع سابق ص ص (342-345).

⁽³⁾ المادة 19 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الدراسة) وبالاستناد إلى بعض المواد القانونية من قانون البلدية والولاية السابقة الذكر وبالرجوع إلى الواقع مبيدان الدراسة (ولاية بسكرة)

نستنتج أن ترتيب الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة لمهام المجالس المحلية تجاه البيئة، جاء انطلاقاً من الواقع الفعلي كما يجب الإشارة هنا أنه حتى هذه المهام التي أولتها عينة الدراسة الأولوية في الترتيب - لا تتم بشكل لائق - بدليل أننا نجد أن عمال النظافة يقومون بتنظيف الطرق الرئيسية والأرصفة العامة فقط، أما باقي الشوارع والأحياء فإن عمال النظافة في كثير من الأحيان غائبة عنها، ولعل حجم القمامة والنفايات المتراكمة على حافة الطرق والأرصفة خير دليل على ذلك، وعلى مستوى بسكرة المدينة فقط نجد العديد من الأحياء التي تعاني من هذه المظاهر منها حي العالية، المنطقة الحضرية الغربية، حي زقاق بن رمضان حي سيدي غزال... والأمثلة على ذلك كثيرة.

جدول رقم 16: يبين تصور استراتيجي لكيفية إدارة شؤون البيئة بالمنطقة.

المجموع		المرتبة الخامسة		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الاقتراح
100	33	03,03	01	36,36	12	15,15	05	15,15	05	30,30	10	السعي إلى تحسين أحوال البيئة بالمنطقة
100	33	03,03	01	06,06	02	03,03	13	39,39	13	18,18	06	إعداد الخطط لمواجهة المشكلات البيئية بالمنطقة
100	33	00	00	18,18	06	36,36	08	24,24	08	21,21	07	إعداد المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في المشاريع التنموية
100	33	24,24	08	39,39	13	12,12	06	18,18	06	06,06	02	الرقابة والتفتيش الدوري للمشاريع التنموية
100	33	69,69	23	00	00	03,03	01	03,03	01	24,24	08	متابعة تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة
		99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	المجموع

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال هو معرفة رأي الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة حول تصورهم الاستراتيجي لكيفية إدارة شؤون البيئة بالمنطقة.

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح حسب رأي أفراد عينة الدراسة أن إدارة شؤون البيئة مستقبلا بالمنطقة يجب أن تتم وفق مجموعة من الخطوات وضعوها في تسلسل منطقي يدل على إدراكهم الجيد للوضع الذي آلت إليه حالة البيئة بولاية بسكرة.

وقد وضعوا في الترتيب الأول عبارة - السعي إلى تحسين أحوال البيئة بالمنطقة - بنسبة 30,30% وفي الترتيب الثاني - إعداد الخطط لمواجهة المشكلات البيئية بالمنطقة - بنسبة 39,39% يليها في الترتيب الثالث - إعداد المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في المشاريع التنموية المستقبلية بالمنطقة - وفي الترتيب الرابع نجد - الرقابة والتفتيش الدوري للمشاريع التنموية المقامة على مستوى المنطقة - بنسبة 39,39% وفي الأخير نجد عبارة - متابعة قانون حماية البيئة بالمنطقة - بنسبة 69,69%.

وبتحليلنا لهذه النتائج نجد أن نقطة البداية منطقية جدا، وذلك بتحديد المشاكل البيئية الأكثر انتشارا بالمنطقة عن طريق محاولة الوقوف على طبيعتها وأسبابها ومدى خطورتها على البيئة والمجتمع؛ لأنه عندما تتحدد المشكلة وأبعادها وأسبابها يصبح من السهل على الجهات المعنية بالبيئة إعداد الخطط لمواجهتها، لكن تبقى طريقة المواجهة هذه تتوقف على الإمكانيات المادية المتاحة لهذه الجهات وتبعا لأولويات هذه الجهات، ففي أغلب الأحيان تكون الجهات المعنية وخاصة المجالس المحلية تعاني من صعوبات مالية؛ تجعلها تقيم مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية، مما يدفعها إلى تغليب الإنفاق في غير مجال حماية البيئة وبتعلق الأمر هنا ببعض البلديات النائية بالولاية .

يأتي بعدها تحديد مجموعة من الإجراءات والاشتراطات الواجب توفرها بمشاريع معينة مثل نظام الترخيص [ويقصد به الإذن الصادر من الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن، بحيث تقوم الإدارة بمنع الترخيص إذا توفرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون لمنحه].

وأيضاً نظام الإلزام والذي يعني ضرورة القيام بتصريف معين وتلجأ إليه الإدارة من أجل إجبار الأفراد على القيام ببعض التصرفات لتكريس مبدأ حماية البيئة والمحافظة عليها⁽¹⁾.

وكذلك نظام دراسة التأثير والذي يعتبر من أكثر الرسائل القانونية ر فعالية في حماية البيئة من أخطار التوسع العمراني، فهي أسلوب علمي وقائي يستخدم كأداة لتقييم مشاريع التنمية التي قد تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فوراً أو لاحقاً على البيئة حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب بشأن هذه المشاريع؛ بحيث تتحدد من خلال هذه الإجراءات والاشتراطات ما يجب الالتزام به في الأنشطة المختلفة في كل مكان وكل زمان حفاظاً على البيئة.

لكن أفراد عينة الدراسة لا تبقى الأمر عند هذه النقطة بل تضع شرطاً آخر يأتي في خطوة أخرى، ويتمثل ذلك في ضرورة الرقابة والتفتيش الدوري لهذه المشاريع التنموية والمنشآت الصناعية المتواجدة على مستوى المنطقة وبطبيعة الحال يجب أن يبقى الأمر بشكل مستمر لمتابعة مدى التزامها بالقواعد والشروط السابقة الذكر، وفي حال ما إذا لم يتم الالتزام بالشروط السابقة الذكر كما هو الحال بأغلب المشاريع التنموية بولاية بسكرة؛ فإنه يصبح من الضروري هنا اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإضافية لتحقيق الالتزام والإلزام.

وذلك بضرورة تطبيق العقوبات التي يحددها القانون؛ تدريجياً، بداية بتقديم المساعدات الفنية والمالية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، مروراً بالتنمية والإنذار ووصولاً إلى العقوبات المندرجة وذلك طبقاً لطول فترة عدم الالتزام والضرر الناجم عنه

ويجب الإشارة هنا إلى خطوة أخرى لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة وهي ضرورة مراجعة وتحليل نتائجها وما واجهها من صعوبات وما يكشف عنه تطبيقها من قصور تمهيداً لإستراتيجية جديدة تكون أفضل من سابقتها في تحقيق الهدف.

من خلال ما سبق نستخلص أن ترتيب الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة) لخطوات هذه الإستراتيجية كان موفقاً جداً لأنه جاء في سلسلة من الخطوات المتتابعة في تسلسل منطقي بحيث تكمل كل خطوة الخطوة السابقة لتشكل في الأخير إستراتيجية تتناسب كل أنواع المنشآت والمشاريع التنموية بالمنطقة، لكن يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة طبيعة المجتمع البسكري وكذا الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها الجهات المعنية بمتابعة

(1) نبيلة أفوجل: حق الفرد في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المفكر، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 337.

إنشاء هذه المشاريع التنموية وقد سبق الإشارة إلى ذلك أثناء تحليلنا لنتائج الجدول رقم (04) وكذلك إمكانيات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بحماية البيئة بولاية بسكرة

جدول رقم: 17: يبين ما إذا كانت مسؤولية الحفاظ على البيئة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية فقط؛ والجهات التي تساعد على ذلك.

البدائل	ت	%
سكان المنطقة	25	64,51
الجمعيات المحلية	10	32,25
الأحزاب السياسية	01	03,22
المجموع	31	93,93
لا	02	06,06
نعم	33	99,99
المجموع		

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة)، ترى أن مسؤولية الحفاظ على البيئة لا تقع على عاتق المؤسسات الحكومية فقط، بل هناك جهات أخرى تساعد على ذلك وقد رتبها أفراد عينة الدراسة كمايلي:

سكان المنطقة في الترتيب الأول بنسبة 51,51% يليها في الترتيب الثاني الجمعيات المحلية بنسبة 32,25% وفي الأخير الأحزاب السياسية بنسبة 03,22%

ومن خلال هذه النتائج نجد أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة) ترى أنه رغم الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية لحماية البيئة بالمنطقة، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية لتقديم حلول لمختلف المشكلات البيئية بالمنطقة جدول (10)، لذا أصبح الأمر يتطلب وجود من يساند هذه الجهود؛ وبالتالي كانت مشاركة المؤسسات غير الحكومية محل اهتمام الفاعلين المحليين، وربما يعود هذا الاهتمام بمشاركة هذه الجهات إلى اعتبار أنها شرط أساسي لإحداث التغييرات الموضوعية والإيجابية اللازمة لتصحيح مسار عمل المؤسسات

الحكومية المعنية بهذا المجال وتنقيته من الشوائب التي تكون قد ألحقت به إما لظروف فرضت على هذا العمل، وإما لقصور في ممارسة الجهات المعنية لدورها في مجال حماية البيئة بالمنطقة.

وأياً ما كانت الأسباب فإن مشاركة المؤسسات غير الحكومية في حماية البيئة قد أصبح ضرورة ملحة، لأن هذه المشاركة تسند الجهد الحكومي وتدعمه وتكمله.

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن أفراد عينة الدراسة أولت هذا الدور بالدرجة الأولى إلى القيادات الشعبية بالمنطقة من (متقنين ومتعلمين) من أجل توعية ذويهم وأقاربهم وأصدقائهم بأهمية الحفاظ على البيئة، وبحقهم في المطالبة بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة.

كما ترى عينة الدراسة (الفاعلين المحليين) بأن للجمعيات دور في الحفاظ على البيئة باعتبارها جهة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الأهلية القانونية وأهلية التمثيل أمام القضاء، كما تساعد الجهات الحكومية في تنسيق جهودها وتضافرها في سبيل تحقيق هدفهم في حماية البيئة.

أما الأحزاب السياسية فهي في الواقع تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على البيئة في الدول الديمقراطية من خلال توعية الجماهير بأهمية البيئة وضرورة الحفاظ على مواردها غير المتجددة.

أما الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة) فإنها تضع الأحزاب السياسية في الترتيب الأخير من حيث مشاركتهم في الحفاظ على البيئة وهذا نظراً لعدم وجود أحزاب سياسية بالمنطقة تنشط في مجال البيئة.

جدول رقم 18: يبين كيفية مساهمة الأفراد بحماية البيئة بالمنطقة.

المجموع		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب	الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	33	06,06	02	21,21	07	45,45	15	27,27	09		إيقاظ الرأي العام عن طريق التوعية بمخاطر البيئة
100	33	06,06	02	24,24	08	18,18	06	51,51	17		الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية
100	33	15,15	05	39,39	13	03,03	10	15,15	05		تنظيم تظاهرات خاصة بالبيئة
100	33	72,72	24	15,15	05	06,06	02	06,06	02		مخاطبة الأجهزة الإدارية للعمل على حل المشكلات البيئية بالمنطقة.
		99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33		المجموع

نقصد بحماية الأفراد للبيئة تلك الحماية التي يقوم بها الأفراد من أجل المحافظة على البيئة وذلك بمنع المخاطر والمشكلات التي تحيط بها منذ البداية؛ أو محاصرتها ومنع تفاقم آثارها وعلاجها بعد وقوعها، وذلك عن طريق ممارسة طرق معينة تساهم في حمل أجهزة الدولة المختصة على التصدي للمشكلات والمخاطر البيئية بالمنطقة.

ولعل السبب في إدراجنا لهذا السؤال يعود إلى إيماننا بأن غالبية مشاكل البيئة نابعة من تفاعل الإنسان مع بيئته سواء الاجتماعية منها أو الطبيعية.

كما أن مشاركة الأفراد في حماية البيئة تبقى حق وواجب لأن هذه المشاركة تساعد الهيئات الحكومية في مواجهة مشكلات البيئة، لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تقاوم مختلف المشكلات البيئية لوحدها كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

والواضح أن الاهتمام بحماية البيئة بدأ في صورة حماية الأفراد والجماعات الأهلية للبيئة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا خاصة فرنسا وألمانيا والسويد بدأ فيها الاهتمام بحماية البيئة عندما تزايد عدد الجمعيات التي أخذت في كشف المتسببين في تلويث البيئة من الهيئات والأفراد ومتابعتهم من أجل الوصول إلى إدانتهم وممارسة الضغوط بصور مختلفة عليهم.

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة) ترى أن مساهمة الأفراد بحماية البيئة بولاية بسكرة مرتبط بدور هام لهم تجاه البيئة لا يمكن أن يختلف من منطقة إلى أخرى وهو سلوك الأفراد تجاه البيئة ومواردها وذلك بالاستغلال الأمثل لكل موارد البيئة المتاحة وعدم استنزافها.

ويتم ذلك بترشيد استخدام الموارد الطبيعية بالبيئة المحلية من خلال تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين وتبصيرهم بطرق وأساليب الحفاظ على هذه الموارد وصيانتها وتمييزها.

والأفراد بحكم أنهم من يشكل الرأي العام لكل بلد فقد تكون لهم المقدرة والفعالية في حماية البيئة أكثر من دور الحكومة، ولعل مرد ذلك أن المؤسسات الحكومية قد تغفل عن اللجوء إلى القضاء في بعض المشاكل المتعلقة بالبيئة مثل التلوث الناتج من المصانع المختلفة بالمنطقة كمصانع الاسمنت والمحاجر المنتشرة على مستوى الولاية لأن الأمر هنا يتعلق بالتنمية الاقتصادية للولاية.

ولكن قد يكون الأمر ممكن تحت ضغط الرأي العام لسكان المنطقة، وقد أدرجت عينة الدراسة هذا الاقتراح في الترتيب الثاني.

ورغم أهمية ذلك إلا أنه ومن خلال ملاحظة الواقع الفعلي للمنطقة المدروسة، أعيب على رأي الفاعلين المحليين للتمتية المستدامة لأن ما هو موجود في الواقع ينذر بقلة الرأي العام بل بانعدامه، لأن الأوضاع التي تعيشها البلاد بصفة عامة وولاية بسكرة بصفة خاصة لا تسمح بتكوين رأي عام.

لأن الرأي العام لا يمكن أن يتشيد إلا في دول حظيت شعوبها بفرص وافية للارتقاء بأفرادها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، علاوة على ذلك فإنها حظيت بتجارب عديدة من الكفاح الدستوري؛ فالرأي العام لا يمكن أن يتكون في دول يعاني الأفراد فيها من الفقر والجهل، كذلك لا يمكن أن يتكون الرأي العام في دولة ما إلا إذا توافرت فيها للأفراد حرياتهم الأساسية مثل الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات والنقابات وحرية الصحافة ووسائل الإعلام⁽¹⁾.

ونجد في المرتبة ما قل الأخيرة والأخيرة الاقتراحات التالية:

- تنظيم تظاهرات خاصة بالبيئة وفي الأخير مخاطبة الأجهزة الإدارية بالولاية للعمل على حل المشكلات البيئية؛ ومن خلال ما سبق نستنتج أن الفاعلين المحليين للتمتية المستدامة بولاية بسكرة تركز كل جهودها على ضرورة الاهتمام بالتوعية البيئية لأفراد المجتمع عن طريق غرس وتدعيم القيم البيئية في نفوس الأفراد وذلك بالاعتماد على طرق شتى مثل إقامة أيام تحسيسية بالبيئة خلافا للمناسبات والأعياد الوطنية والعالمية للبيئة وكذلك نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية باستخدام كل وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة المحلية إذاعة الزيبان نظرا لما تتمتع به من جمهور عريض يشمل كل فئات الجمهور المستمع والمنتبع لبرامجها بالإضافة إلى اعتماد التربية البيئية في المدارس لأنها الأساس في تكوين وترسيخ القيم البيئية لدى الناشئين.

ولعل تركيز عينة الدراسة على ضرورة الاعتماد على التوعية البيئية يعود إلى اقتناعهم أن دور الجهات الرسمية يبقى محدودا جدا في مجال حماية البيئة بالمنطقة المدروسة، بل تدخلها في مجال حماية البيئة يكاد يكون محدودا بمجالات معينة فقط.

(1) عيد محمد مناحي المنوخ العازمي: الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية للبيئة، القاهرة، 2009، ص 131.

جدول رقم 19: يبين كيفية مساهمة الجمعيات المحلية بحماية البيئة بالمنطقة.

المجموع		المرتبة الخامسة		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	06,06	02	27,27	09	51,51	17	12,12	04	03,03	01	تنبيه الجهات المعنية بالأضرار التي ألحقت بالبيئة
100	33	03,03	01	09,09	03	24,24	08	45,45	15	18,18	06	نوعية المواطنين بأمر البيئة.
100	33	06,06	02	60,06	20	09,09	03	18,18	06	06,06	02	المشاركة والمشاورة مع المنتخبين المحليين حول حماية البيئة.
100	33	00	00	03,03	01	09,09	03	24,24	08	63,63	21	الاحتفال بالأعياد الوطنية والعالمية للبيئة.
100	33	84,84	28	00	00	06,06	02	00	00	09,09	03	كل هذه الآليات
		99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	المجموع

لقيت البيئة اهتماما كبيرا من الجمعيات الأهلية فقد وجد محبو الطبيعة ضالتهم المنشودة في نظام الجمعيات الأهلية كجهة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الأهلية القانونية، وأهلية التمثيل أمام القضاء لتعطيهم المقدرة على تنسيق جهودهم وتضافرهم في سبيل تحقيق هدفهم في حماية البيئة.

وقبل البدء بتحليل نتائج الجدول أعلاه لابد من إعطاء نبذة قصيرة عن نشأة الجمعيات بالجزائر.

أ- حرية إنشاء الجمعيات قبل دستور 1989:

تبلور الإطار القانوني للجمعيات مع صدور القانون الفرنسي 1901 والذي كان بدوره نتاجا لتطور طويل لمفهوم المقدمة الاجتماعية إلى أن استقرت على المفهوم الحالي والذي يعرف الجمعية بأنها تجمع لأفراد يسخرون بصفة مستمرة مجهوداتهم الشخصية لتحقيق هدف مشترك دون البحث عن تحقيق الربح، وهي تختلف عن التجمع في كونه مؤقتا وعرضيا.

وتبعاً للتطور الذي عرفته الجمعيات في النظام الفرنسي فقد نشطت حركة إنشاء الجمعيات في الجزائر إبان فترة الاستعمار مع مطلع الثلاثينات وساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها، وتحولت هذه الجمعيات إلى سند سياسي وأيديولوجي وعسكري لجبهة التحرير الوطني كما كان لانفراد هذه الأخيرة بالنظام السياسي ما بعد الاستقلال آثار وخيمة على الانفتاح الإداري مما أدى إلى إقصاء كل الشركاء من جمعيات ونقابات وجمعيات مدنية من أجل القضاء على المنافسة ومنازعة الحزب الواحد⁽¹⁾.

وقد أفرزت هذه المعوقات السياسية والقانونية شبه مجتمع مدني وتجنيد مزيف غلبت عليه النزعة النفعية والانتهازية السياسية، لذا تميزت المشاركة الجموعية بطابع ظرفي دون أن يكون لها القدرة على التجذر الاجتماعي وإضافة إلى هذه السياسات التي تشترك فيها الجمعيات البيئية مع غيرها من الجمعيات الأخرى، فقد تأثرت زيادة على ذلك بعدم اكتمال النظام القانوني لحماية البيئة وغياب إطار قانوني خاص بضبط نشاط الجمعيات عموماً.

(1) وناس يحي: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام - منشورة - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 134، 136.

ب- حرية إنشاء الجمعيات في ظل قانون 90-31.

ساهم التغيير الجوهري للأوضاع السياسية والقانونية في اعتراف تنظيمي مبكر، ثم تلاه الإرساء الدستوري لحق إنشاء الجمعيات في دستور 1989 وتعديله لسنة 1986 الذي تلى تشييع ازدهار الحركة الجمعوية، ودخول الجمعيات حق الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية وفصل قانون الجمعيات لسنة 1990 كيفية ممارسة حرية إنشاء الجمعيات.

والجمعيات البيئية كغيرها من الجمعيات تخضع إلى القواعد المنظمة للجمعيات والتي تعرف بأنها اتفاقية تجمع أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدية للقيام بنشاطات غير مريحة ولتسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والبيئي والرياضي... الخ وبشرط أن يحدد هدفها وتخضع القوانين المعمول بها⁽¹⁾.

ج- دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص التشريعية:

استكمالاً للتحول الجذري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة فقد نص قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص.

ومن أهم ما جاء فيه أن الجمعيات تتمتع بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة لها لبلوغ هدفها فلها أن تختار العمل التوعوي والتحسيس والتطوعي الميداني أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة، أو أن تلجأ إلى طرق الطعن القضائية أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (19) يتضح لنا أن أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) بولاية بسكرة؛ ترى أن مساهمة الجمعيات في مجال حماية البيئة بولاية بسكرة يظهر بالدرجة الأولى في الاحتفال بالأعياد الوطنية والعالمية الخاصة بالبيئة وقد جاء هذا الاقتراح في الترتيب الأول بنسبة 63,63%، يليه في الترتيب الثاني نوعية المواطنين بأمور البيئة بنسبة 45,45% تليه عبارة تنبيه الجهات المعنية بالأضرار التي ألحقت بالبيئة بنسبة 51,51%، ونجد

(1) المرجع نفسه، ص 137.

في المرتبة ما قبل الأخيرة عبارة التشاور والمشاركة مع المنتخبين المحليين حول حماية البيئة، وفي الأخير نجد عبارة تفعيل كل هذه الآليات.

ومن خلال هذه النتائج يمكن إرجاع ضعف فعالية جمعيات حماية البيئة بالمنطقة إلى عدة أسباب نذكر منها:

- أثر غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات البيئية طيلة ثلاث عشرات على تقليص عدد الجمعيات وأدى إلى تراجع واضمحلال الرغبة الجماهيرية في التطوع والنضال المدني⁽¹⁾.

وقد أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة لا يزال هامشيا.

وكما هو الشأن بالنسبة لكل تنظيم اجتماعي فإن نجاح جمعيات حماية البيئة في تحقيق هدفها يعود بالدرجة الأولى إلى عامل داخلي يتمثل في قوة التنظيم والانضباط والتخطيط المحكم للأهداف المنشودة.

كما أن التخصص الفني والدقيق الذي أصبحت تفرضه الاختصاصات البيئية على الإدارة بات يلزم الجمعيات بتقديم إسهامات دقيقة ومتخصصة⁽²⁾.

لكن ومن خلال الواقع نجد أن الكثير من جمعيات حماية البيئة بولاية بسكرة ليست على قدر كاف من التنظيم والكفاءة فوجودها يستوي مع عدمه، كما أن أغلبها لا يعرف إلا اسمها ولا ينحصر دورها إلا في الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية والعالمية الخاصة بالبيئة كما سبق وأكدته أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة).

⁽¹⁾ محمد بوسنة: الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص ص 142، 143.

⁽²⁾ يحي وناس مرجع سابق، ص 151.

جدول رقم 20: يبين اقتراحات الفاعلين المحليين لزيادة فعالية المشاركة بحماية البيئة بالمنطقة.

المجموع		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		الترتيب الاقتراح
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	21,21	07	33,33	11	21,21	07	24,24	08	التشجيع على إقامة جمعيات تهتم بحماية البيئة
100	33	48,48	16	12,12	04	18,18	06	21,21	07	التخطيط للمشاركة في حماية البيئة
100	33	06,06	02	24,24	08	48,48	15	24,24	08	تشجيع كل المهن والتخصصات على حماية البيئة
100	33	24,24	08	30,30	10	15,15	05	30,30	10	الاهتمام بدور المرأة في حماية البيئة
		99,99	33	99,99	33	99,99	33	99,99	33	المجموع

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال هو محاولة معرفة الإستراتيجية البديلة التي يفكر فيها الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة الدراسة)، من أجل تفعيل المشاركة في حماية البيئة بالمنطقة وذلك بجمع جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وقد تبين من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة أن الفاعلين المحليين لتنمية المستدامة يرون أن أهم خطوة يمكن الاعتماد عليها لزيادة المشاركة في مجال حماية البيئة هي - المرأة - باعتبارها ربة بيت ومديرة لشؤون الأسرة وتربية الأطفال، بعيدا عن أدوارها المهنية الأخرى كعامله وطبيبة وموظفة وفي هذا الإطار يمكن الحفاظ على البيئة والحد من استنزاف مواردها الطبيعية، ويتجلى ذلك الدور في الوضع الاجتماعي البارز الذي تحتله المرأة في بيتها الأول " المنزل " حيث أنها في الغالب تدبر الشؤون الاقتصادية المنزلية من خلال تعاملها مع الموارد الطبيعية المتوفرة في المنزل مثل الماء والطعام والطاقة؛ ومتى ما وعت المرأة بأهمية ومحدودية هذه الموارد، سيكون ذلك مهما في الحد من الإسراف في الطعام والمياه والطاقة، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى هدر هذه الموارد الطبيعية ومخلفاتها على البيئة

وبالإضافة إلى هذا الدور الذي تمثله المرأة في الحد من استنزاف الموارد البيئية فإنه لها أيضا دور تربيوي بيئي أكثر أهمية؛ ألا وهو توجيه الأبناء إلى الاستخدام الرشيد للموارد البيئية، وأيضا المرأة كمسئولة أولى عن صحة الأطفال من بداية نشأتهم مروراً بمراحلهم العمرية المختلفة، وهنا يتجلى دورها في رفع المستوى الصحي والبيئي للأبناء وكل هذا يؤدي بهم إلى اكتساب وعي بيئي وصحي سليم، وبالتالي يظهر هنا دور المرأة في تربية أجيال مسلحون بالوعي البيئي وهو ما

يجعل لهم التأثير المباشر وغير المباشر في تعاملهم مع البيئة، وبناء على ذلك تبين لنا الدور الأساسي والمهم للمرأة في مجال الحفاظ على البيئة لذلك وضعت أفراد (عينة الدراسة) هذا الاقتراح في المرتبة الأولى بنسبة 30,30% يلي هذا الاقتراح مباشرة تشجيع كل المهن والتخصصات على المشاركة في حماية البيئة بنسبة 45,45% وذلك بسبب وجود تكامل في جميع التخصصات العلمية والمهنية في حماية البيئة من التلوث، فبينما تركز العلوم الطبيعية والكيمياء مثلاً على البحث في الجوانب الطبيعية للبيئة وترتكز البيولوجيا على تأثيرات التلوث على الكائنات الحية نجد العلوم الإنسانية والاجتماعية منها؛ بصفة خاصة تركز على البحث في التأثيرات المتبادلة بين البيئة الثقافية والاجتماعية وبين البيئة الطبيعية ومما سبق نلاحظ أن الفاعلين المحليين قد لفتوا انتباههم إلى نقطة جوهرية في مجال حماية البيئة وهي التشجيع على المهن الخضراء والتي تعني تلك الوظائف التي تعيد تجديد أو تحمي أو تحافظ على البيئة الطبيعية.

هذه المهن التي تسمى في أمريكا بالمهن الصديقة للبيئة والتي تسعى النساء الأمريكيات ورائها لأن مكتب شؤون المرأة في وزارة العمل الأمريكية يحث النساء على ترك المهن التي تعتبر بأنها مهن نسائية تقليدياً، والتي كانت تدر تاريخياً دخلاً أقل من الدخل الذي كانت تؤمنه الوظائف التي يشغلونها الرجال وذلك سعياً وراء وظائف برواتب جيدة⁽¹⁾.

ولعل انتباه الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة إلى هذه النقطة يعطينا نوع من التفاؤل حول مستقبل البيئة بالمنطقة، ويمكن التماس هذا النوع من المهن عندنا في الزراعة و منسقي برنامج إعادة تدوير النفايات، تربية الحيوانات... الخ.

ورغم الدور الكبير الذي تمثله الجمعيات في مجال حماية البيئة، إلا أن أفراد عينة الدراسة لا تعلق عليه آمالاً كبيرة، حيث وضعت في الترتيب ما قبل الأخير، وذلك بسبب الوضع الذي آل إليه العمل الجمعي بولاية بسكرة كما سبق وأشرنا.

أما التخطيط للمشاركة في حماية البيئة بالمنطقة فقد وضعت أفراد عينة الدراسة هذا الاقتراح في المرتبة الأخيرة ولعل السبب في ذلك أنه رغم وجود الأفكار النظرية لدى الفاعلين المحليين، والتي تؤهلهم إلى محاولة بناء استراتيجيات بديلة لحماية البيئة بولاية بسكرة، إلا أنه وللأسف التخطيط على أرض الواقع يبقى بعيداً كل البعد.

(1) موقع الوظائف الخضراء www.beatona.net/cms/index، تمت زيارة الموقع يوم 01 سبتمبر 2015 على الساعة 15 زوالاً.

6- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الثالث:

" كيف تساهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة بولاية بسكرة؟".

- 1- كشفت الدراسة الميدانية أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة"، يعتبرون اعتماد الوعي البيئي كأحد أهم الطرق لمعالجة المشكلات البيئية بالمنطقة والحفاظ على البيئة؛ بات أمرا ضروريا ولا بد منه، لأن كل الطرق والأساليب الأخرى لا تجدي نفعا في غياب الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة بمختلف عناصرها الحية وغير الحية؛ حيث أدرجت هذا الاقتراح في الترتيب الأول بنسبة 48,48%، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة إحسان محمد حفطي صادق حول إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، من خلال نتائجها التي تقضي على ضرورة تحريك الوعي البيئي لدى الأفراد ليصبح بمثابة مقدمة أساسية لإثارة الحافز لديهم لكي يتحملوا مسؤولياتهم في حماية البيئة والحفاظ عليها.
- 2- كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن دور المجالس المحلية بولاية بسكرة في مجال حماية البيئة يكاد يقتصر على تنظيف الطرق والأرصفة والمحافظة على الصحة العامة؛ ومرد ذلك إلى الصعوبات المالية الناتجة عن قلة الموارد المالية بهذه الهيئات المحلية، وي طرح الأمر أكثر في البلديات النائية والمعزولة بالولاية، والتي تقل حصيلتها الجبائية، نتيجة قلة النشاطات الاقتصادية بها، مما يجعلها تكفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة وبالتالي تفرض عليها هذه الوضعية المالية إقامة مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية مما يدفعها إلى تغليب الإنفاق في غير مجال البيئة، وما يتم إنفاقه في هذا المجال يكون للأمور الضرورية فقط، كدفع أجور عمال النظافة والصحة العامة للمواطنين، ويجب الإشارة هنا أنه حتى هذه المهام السالفة الذكر لا تؤدي على أحسن وجه وتعاني من تقصير شديد، وذلك بسبب قلة الإمكانيات بما فيها عدد عمال النظافة، كما انعكست الوضعية المالية للمجالس المحلية أيضا على إيجاد موارد متخصصة في البيئة وكذا الصحة العامة للمواطن البسكري الذي راح ضحية كل هذا .
- 3- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة يقترحون تصور مستقبلي لمجموعة من الخطوات المتتالية، في تسلسل منطقي بحيث تكمل كل خطوة الخطوة السابقة، لتشكل في الأخير إستراتيجية تناسب كل أنواع المنشآت والمشاريع التنموية بالمنطقة، مع ضرورة مراعاة خصوصيات المجتمع البسكري، وكذا الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها الجهات المعنية بمتابعة إنشاء المشاريع التنموية، إضافة إلى إمكانيات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بحماية البيئة.

- 4- يقر الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة أنه رغم الجهود التي تبذلها المؤسسات لحماية البيئة بالمنطقة إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية وبالتالي كانت مشاركة المؤسسات غير الحكومية محل اهتمامهم، لأن هذه المشاركة تسند الجهد الحكومي وتدعمه وتكمله، وقد أولت الدور إلى سكان المنطقة وفي المقابل تستبعد مشاركة الأحزاب السياسية في مجال حماية البيئة .
- 5- كما يؤكد الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة؛ على أهمية دور مشاركة الأفراد في حماية البيئة بالولاية وذلك عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وكذا توعية المواطنين بطرق وأساليب الحفاظ على هذه الموارد وصيانتها.
- 6- أما الأفراد وبحكم كونهم من يشكل الرأي العام لكل بلد، فقد تكون لهم القدرة والفعالية في حماية البيئة أكثر من دور الجهات الحكومية؛ ومرد ذلك أن المؤسسات الحكومية قد تغفل عن اللجوء إلى القضاء في بعض المشاكل المتعلقة بالبيئة مثل التلوث الناتج عن مصانع الإسمنت والياجور والمحاجر المنتشرة على مستوى تراب الولاية لأن الأمر يمس التنمية الاقتصادية للمنطقة.
- 7- يرى الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة أن مساهمة الجمعيات المحلية الناشطة في مجال حماية البيئة يظهر في الاحتفال بالأعياد الوطنية والعالمية الخاصة بالبيئة فقط، حيث أن كثير من جمعيات حماية البيئة بولاية بسكرة ليست على قدر كاف من للتنظيم والكفاءة؛ ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى عدة أسباب منها غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات البيئية طيلة ثلاث عشريات الأخيرة، مما أدى إلى تقليص عدد الجمعيات وتراجع واضمحلال الرغبة الجماهيرية في التطوع المدني.
- 8- ولزيادة المشاركة في مجال حماية البيئة بولاية بسكرة يقترح الفاعلين المحليين الاعتماد على دور المرأة باعتبارها ربة بيت ومديرة لشؤون الأسرة وتربية الأطفال، بعيدا عن أدوارها المهنية الأخرى كعامله وطبيبة وموظفة، وفي هذا الإطار يمكن الحفاظ على البيئة والحد من استنزاف مواردها ويتجلى ذلك الدور في الوضع الاجتماعي البارز الذي تحتله المرأة في بيتها الأول " المنزل" حيث أنها في الغالب تدبر الشؤون الاقتصادية المنزلية من خلال تعاملها مع الموارد الطبيعية المتوفرة في المنزل مثل الماء والطعام والطاقة ومتى وعت المرأة بأهمية ومحدودية هذه الموارد سيكون ذلك مهما في الحد من الإسراف في الطعام والمياه والطاقة وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى هدر هذه الموارد الطبيعية ومخلفاتها البيئية.

هذا إضافة إلى الدور التربوي والتوجيهي الذي تمثله المرأة من خلال توجيه الأبناء وإرشادهم وتوعيتهم في كيفية التعامل السليم مع البيئة ومكوناتها، وقد أدرج الفاعلين الملحين هذا الاقتراح في الترتيب الأول بنسبة 30,30%.

9- كما ركز الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة على ضرورة تشجيع كل المهن والتخصصات على المشاركة في حماية البيئة وقد عبروا عن ذلك بنسبة 45,45%، وذلك بسبب وجود تكامل في جميع التخصصات العلمية والمهنية في حماية البيئة، وهنا نستنتج أن الفاعلين المحليين قد لفتوا انتباههم إلى نقطة جوهرية في مجال حماية البيئة وهي التشجيع على المهن الخضراء.

7- بيانات تتعلق بمدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة

جدول رقم 21: يبين مظاهر اهتمامات الدولة بالبيئة في مدينة بسكرة

المجموع		المرتبة الرابعة		المرتبة الثالثة		المرتبة الثانية		المرتبة الأولى		المرتبة الاحتمال
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	33	09.09	03	12.12	04	15.15	05	63.63	21	من خلال إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالبيئة
100	33	18.18	06	30.30	10	42.42	14	09.09	03	من خلال النوعية بأهمية البيئة
100	33	21.21	07	42.42	14	24.24	08	12.12	04	العمل على تغيير السلوكات الضارة بالمجتمع
100	33	51.51	17	15.15	05	18.18	06	15.15	05	معاينة الملوثين
100	/	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	المجموع

إن سبب إدراجنا لهذا المحور الخاص بمدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية بولاية بسكرة هو تزامن صدور التشريعات واللوائح في شأن الحفاظ على البيئة أو إصاحها مع استمرار التدهور البيئي في جميع عناصرها ، حيث قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة التي نسعى من خلال مؤشراتنا الوصول إلى معرفة مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة بالمنطقة.

وبعد قراءتنا لنتائج الجدول أعلاه يتضح أن أهم مظاهر اهتمامات الدولة بالبيئة بولاية بسكرة تبرز من خلال إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالبيئة، وقد جاء هذا الاقتراح في الترتيب الأول بنسبة 63.63% إذ سعت الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال لتكرس مبدأ الحفاظ على البيئة وذلك من خلال سن ترسانة من القوانين والتشريعات التي جاءت في مجملها لتعزيز الحماية المقررة للبيئة بجميع عناصرها كما عملت الدولة الجزائرية على وضع آيات من شأنها تفعيل تلك الحماية على الصعيد المركزي والمحلي من خلال انشاء هيئات تعني بذلك.

وهنا يحضرني ما كتبه "الدكتور محمد نور فرحات" منبها إلى إحدى الآفات الكبرى في حياتنا الاجتماعية وهي "أننا أصبحنا نستمرئ للجوء إلى التشريع لمواجهة مواقف لم يخلق التشريع لمواجهةها، بل من الأوفق والانجح أن تواجه عمليا بمجموعة من السياسات العلمية، لا القواعد

التشريعية، فوظيفة التشريع هي حكم الظواهر الاجتماعية الدائمة لا المواقف اللحظية الطارئة والمؤقتة، فهذه الأخيرة، تتطلب من أجهزة ومؤسسات المجتمع أن تقوم بواجبها نحوها⁽¹⁾.

وقد حاول علماء الاجتماع المهتمين بقضايا البيئة البحث عن سلاح أقوى وأكثر فعالية واستمرار من القوانين والتشريعات ينجح في احفاظ على البيئة وسلامتها ، وهذا السلاح هو الوعي البيئي، وهذا ما أدرجته عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) في الترتيب الثاني بنسبة 42.42% حيث تهتم الدولة بمحاولة نشر الوعي البيئي بالمنطقة من خلال مختلف مؤسسات المجتمع المعنية بذلك مثل وسائل الاعلام وعلى رأسها إذاعة الزيبان بالمنطقة، وكذلك المدارس... الخ

وذلك لأن الوعي يهدف إلى الوصول بالإنسان إلى درجات من الإدراك الواعي بكيفية التعامل مع البيئة بما يصونها ويحافظ على صحة الأفراد وسلامتهم، معنى هذا أن الوعي البيئي هو الاحساس بروح المسؤولية الخاصة والعامة نحو البيئة.

ولما كان قانون العقوبات يهدف من خلال سياسته العقابية المنتهجة إلى التعبير عما يستهجنه ويرفضه المجتمع من تصرفات وأفعال تمس بذات الانسان أو بماله أو بكرامته أو بعرضه أو ما يمس بصفة عامة بالسكينة العامة والأمن العام.

ونظرا لوجود ارتباط قوي بين درجة استهجان المجتمع للفعل المجرم، وانطباق القانون، فغن فعالية القواعد الجنائية البيئية تتوقف بالإضافة إلى وجود صرامة وحزم ضبطي في تطبيقها على أسباب اجتماعية قبل أن تكون قانونية لأن الطابع الردعي للقواعد الجنائية يتماشى مع درجة الاستهجان والرفض والاستنكار الاجتماعي لفعل ما.

فكلما كانت درجة الرفض الاجتماعي لفعل أو سلوك ما كبيرة وتمثل سخطا واستنكارا شديدا من قبل أفراد المجتمع كلما كانت استجابة المشرع قوية وراذعة لهذه الافعال مخافة حدوث فوضى واضطرابات ، وعكس ذلك كلما كان الفعل مقبولا ومألوا كلما كان الردع هزيلا أو منعدما⁽²⁾.

ولما كانت درجة استهجان أفراد المجتمع بولاية بسكرة لسلوكيات الضارة بالبيئة ضعيفة أو منعدمة في بعض الأحيان فإن أفراد عينة الدراسة ترى أن - معاقبة الملوئين - سواء تعلق الأمر بالنشاطات الصناعية والزراعية والخدماتية والتعمير وغيرها... فهي التي تساهم بالقسط الأوفر في

(1) أسامة الخولي، مرجع سابق، ص 121.

(2) وناس يحي: مرجع سابق، ص 386.

التدهور البيئي لمختلف الأوساط بصفة دورية ومتجددة، أو تعلق الأمر بجملة السلوكيات والتصرفات الفردية الواعية واللاواعية الضارة بالبيئة والتي يقوم بها كل فرد -المستهلك- والتي تتسم بالديمومة والاستمرار ولا تقل أثارها الضارة عن الأولى.

تأتي في الترتيب الأخير من حيث مظاهر اهتمام الدولة بالبيئة بولاية بسكرة.

جدول رقم 22: يبين ما إذا كانت التشريعات والقوانين الحالية تساعد على تفعيل

المحافظة على البيئة والأساليب التي يتم بها ذلك؟

البدائل	ت	%
نعم	06	24
	10	40
	04	16
	05	20
المجموع	25	75.75
لا	08	24.24
	33	99.99
المجموع		

لقد جاءت النصوص المتعلقة بحماية البيئة في التشريع الجزائري ، في عدة تشريعات متفرقة، منها ما جاء في التشريع الأساسي لحماية البيئة ومنها ما جاء في القوانين الخاصة بحماية مجال معين من مجالات وعناصر البيئة.

بالإضافة إلى عدد هائل من القرارات التنظيمية والقرارات التنفيذية الصادرة من كافة الجهات التنفيذية ذات العلاقة وهي غير قابلة للحصر.

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن نسبة 75.75% من أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) ترى أن القوانين الحالية تساعد على تفعيل المحافظة على البيئة، لأنه وبالرغم من التأخر في إصدار قوانين البيئة، حيث لم يصدر قانون البيئة إلا سنة 1983 والمرسوم المنظم للمنشآت المصنفة إلا سنة 1988، كما لم يصدر النص المنظم للمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية والذي يشمل المنشآت المصنفة إلا سنة 2004⁽¹⁾.

(1) وناس يحي: مرجع سابق، ص 391.

حيث أدى هذا التأخر في صدور قانون البيئة اضافة إلى تراكمات تبعات الموقف السياسي السلبي من موضوع حماية البيئة، وتأخر تشريعي ومؤسسي وتخاذل مدني في المطالبة بالكف عن الانتهاكات البيئية وأدى هذا الوضع إلى انعكاسات وخيمة على البيئة الأمر الذي أيقظ حس السلطات العامة ودفعها وبحماس كبير إلى اعتماد سلسلة من القوانين والتي عرفت تشديدا غير مسبوق ونظاما عقابيا متنوعا.

ويعتبر قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03 بمثابة ثورة في المجال التشريعي على المستوى العربي والدولي، خصوصا أنه جاء تعديلا للقانون السابق رقم 03/83 المؤرخ في 1998/02/05 المتعلق بحماية البيئة.

ومن بين أساليب تفعيل هذه القوانين حسب رأي أفراد (عينة الدراسة) نجد المنع والذي يصطلح عليه قانونا بالحظر حيث عبرت عليه بنسبة 40% والذي يعني في المجال البيئي منع الأشخاص من القيام بسلوك معين من شأنه أن يلحق ضررا بالبيئة وهو نوعان حظر مطلق وحظر نسبي ، وبالرجوع إلى التشريع البيئي الجزائري نجد الكثير منها، ومثال ذلك ما ورد في نص المادة 51 من القانون السابق (رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة) حيث أنها منعت كل صب أو طرح للمياه المستعملة أو رمي للنفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسرايب جذب المياه⁽¹⁾.

كذلك وبالرجوع إلى القوانين الأخرى التي لها صلة بقانون حماية البيئة فإننا سوف نجد في موادها الكثير من قرارات الحظر ومن أمثلة ذلك القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها... إلخ.

كذلك من بين أساليب تفعيل القوانين البيئية نجد وقف نشاط المنشأة الملوثة والذي عبرت عنه نسبة 24% من أفراد عينة الدراسة إذ تلجأ الإدارة إلى وقف نشاط المنشأة الملوثة عندما يتسبب نشاطها في الحاق أي ضرر أو خطر على البيئة أو الصحة العمومية بعد قيامها بإنذار المستغل باتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة، وإذا لم يتمثل في الأجل المحدد تقوم الإدارة بوقف نشاط هذه المؤسسة المصنفة إلى غاية تنفيذها للشروط الحمائية، وهذا ما نجده في المادة 25 من هذا القانون ، حيث جاء في الفقرة 2 أنه إذا لم يتمثل مستغل المنشأة المصنفة في الأجل المحدد الإنذار الإداري المتضمن اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل إزالة كل الأخطار أو الأضرار المثبتة الناجمة عن هذه المنشأة، فإن الإدارة تقوم بوقف سير المنشأة إلى غاية تنفيذ الشروط

(1) محمد لموسخ: مرجع سابق، ص ص 34، 35.

المفروضة مع اتخاذ التدابير المؤقتة والضرورية بما في ذلك التي تضمن دفع مستحقات المستخدمين مهما كان نوعها⁽¹⁾.

هذا بالإضافة إلى العديد من المراسيم التنفيذية والمواد القانونية التي تنص على مثل هذه الاجراءات القانونية.

أما نسبة 20% من أفراد عينة الدراسة فهي ترى أن تفعي القوانين والتشريعات البيئية الحالية يتم من خلال سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة ، وهذا ما داء به أيضا القانون رقم 10/03 الذي يسعى إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم كما يسعى أيضا إلى تجسيد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها وإصلاح الأوساط المتضررة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الخلل الوارد ليس في المنظومة التشريعية والقانونية، حيث سبق وأشرنا إلى عينة من المواد من نصوص قانونية ومراسيم تنفيذية تهدف إلى حماية البيئة، لكن الخلل لا يكمن في وجود القوانين أو محتواها بل الخلل يكمن في تطبيق القوانين وهذا ما توضحه نتائج الجدول الموالي.

جدول رقم 23: يبين مدى تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
00.00	00	يطبق بشكل قاطع
69.69	23	يطبق إلى حد ما
30.30	10	لا يطبق مطلقا
99.99	33	المجموع

رغم وجود هذا الكم المعبر من القوانين والتشريعات البيئية، إلا أن البيئة استمرت في التدهور بالمنطقة وهذا ما دفعنا إلى السؤال عن مدى تطبيق قانون حماية البيئة بولاية بسكرة.

(¹) وناس يحي: مرجع سابق، ص 386.

ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة اتضح أن نسبة 69.69% من أفراد عينة الدراسة ترى أن قانون البيئة يطبق إلى حد ما، بينما نسبة الأفراد الذين يرون أن قانون البيئة [يُطبق بشكل قاطع] منعدمة 00% .

ومن هنا نستنتج بأن سن القوانين لا يعني تطبيقها، وخاصة عندما تتعارض اهتمامات الأفراد مع أهداف القانون، حيث يسعى الأفراد في الغالب إلى النمو الاقتصادي والذي يعتبره يهدف إلى المصلحة العامة لسكان المنطقة، والتي يجب عدم المساس بها، من خلال رغبات فئة قليلة من الأشخاص الذين يسعون إلى حماية البيئة؛ وبدفعنا هذا إلى القول بأن سن القوانين والتشريعات البيئية غير كافي لحماية البيئة، إذا لم يتبع ذلك بمحاولة التطبيق الفعلي لها.

كما يجب الإشارة أيضا أنه عندما نتكلم عنم تطبيق قانون حماية البيئة، يجب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة واقعا الاجتماعي والقيمي، وأنماط تعاملاتنا في ظلّه منذرين أيضا التشريعات ليست سوى واحدة من عدة سبل لتحقيق أهداف المجتمع، وأنها عديمة الجدوى إن لم يكن تطبيقها والالتزام بها في حدود طاقة المطالبين بالالتزام بها من ناحية، وإن لم يكن المجتمع قادرا على الالتزام بها من الناحية الأخرى.

جدول رقم 24: يبين معوقات تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة

الترتيب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
نقص الكوادر المتدربة على تطبيق قانون البيئة	36.36	12	33.33	11	15.15	05	15.15	05	100
قصور بعض مواد القانون	42.42	14	27.27	09	27.27	09	03.03	01	100
لأن البيئة من آخر أولويات السلطات المحلية بالمنطقة	12.12	04	21.21	07	24.24	08	42.42	14	100
التراضي مع لمخالفين	09.09	03	18.18	06	33.33	11	39.39	13	100
المجموع	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	100

إن قانون البيئة يتعامل مع مشاكل فنية قد تكون عناية في الدقة، بل قد تكون غاية في التعقيد ومن المستحيل اثباتها فالمصنع الذي يثبت في الهواء مركبات سامة قد يصعب على القائمين بمسح الملوثات تقدير الضرر الناتج من هذا التلوث، نظرا لخروج الملوثات وانتشارها في الهواء المتحرك، كما أن المسؤولين في هذه الحالة يصعب عليهم تقدير الضرر، بل قد يحتاج هذا الملوث إلى وقت طويل ليظهر أثرها، وبالتالي يتعذر تقدير الضرر، لذلك يجب على واضع

القانون البيئي أن يضع في اعتباره أنه سوف يتعرض لمشاكل فنية غالبا ما يصعب تقديرها كميًا، ويجب على مطبق القانون أن يكون على دراية فنية كافية أو يستعين بخبراء على دراية عالية من الخبرة للفصل في هذه المشاكل البيئية.

ورغم تضمين المسائل البيئية في الدستور الجزائري إلا أن الفجوة لا تزال واسعة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي مما يحول دون تطبيق القوانين والأنظمة البيئية القائمة رغم أهميتها في هذه المرحلة من التطور السريع في الخطط التنموية للحد من أثارها السلبية على البيئة والإنسان على المدى الطويل.

وأسباب عدم تطبيق قانون حماية البيئة عديدة ومتنوعة بولاية بسكرة، تأتي في مقدمتها [حسب رأي أفراد عينة الدراسة] (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة) قصور بعض مواد القانون لأن معظم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة بشكل متخصص بل تناول بعضها جوانب من البيئة وفق تصور ضيق لأنواع وطبيعة المؤثرات على البيئة، وحدود تأثيرها ، أي أن الصورة الكاملة لحالة البيئة غائبة في أذهان المشرعين، مما جعل تلك النصوص غير كافية وغير ملائمة للحاجة التي تتطلبها تطورات العصر، إذ يغيب في هذه النصوص المعيار العلمي المرجعي في تحديد المخلفات المتعلقة بالبيئة، لأن غياب المعيار العلمي يعرض تطبيق النص القانوني للاجتهد ويخرج به عن مقاصده.

بالإضافة إلى وجود بعض الجوانب الهامة المتعلقة بالبيئة التي لم تتناولها النصوص المعمول بها حاليا، مما يعني وجود فراغ تشريعي في توفير المعالجة القانونية والسند القانوني الملزم لتأمين حماية البيئة ، وإدارتها ، وبالتالي يجب إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالبيئة والدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات، بالشكل الذي يلائم التطور السريع في الجوانب الحياتية المختلفة التي أدت إلى إحداث تأثيرات واسعة ومتنوعة على الأنشطة البيئية، مما يقضي إيجاد معالجة قانونية ملائمة، تتماشى مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية ، وخاصة فيما يتعلق باستخدام بعض المواد الكيماوية والصناعية التي تؤثر سلبا على البيئة.

كذلك من بين معوقات تطبيق قانون البيئة بولاية بسكرة والتي أوردها أفراد عينة الدراسة في الترتيب الثاني نجد نقص الكوادر المتدربة على تطبيق قانون حماية البيئة، إذ في غالب الأحيان تخول هذه المسائل المتعلقة بالبيئة إلى أشخاص ليسوا من ذوي الاختصاص، حيث نجد أن هؤلاء لا يملكون المعلومات الكافية حول مفهوم البيئة والعناصر المكونة لها.

حيث أدت هذه العراقيل في تطبيق قانون البيئة إلى بروز ثغرات في مجال تطبيق قانون البيئة، إذ استغلت من قبل بعض الأشخاص (أصحاب المشاريع التنموية) وخاصة الكبيرة منها، حيث يلجأ بعض أصحاب المشاريع إلى استخدام الوساطة وأحياناً الرشوة من أجل الحصول على تصريح الانشاء مشروع معين، أو استغلال منشأة معينة أو من أجل الاستمرار في نشاط مشروع ما، وذلك رغم تأثيراتها الواضحة على البيئة والصحة العامة، وقد أوردت عينة الدراسة هذا الاقتراح التراضي مع المخالفين في الترتيب الثالث من بين العوامل المعيقة لتطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة.

ورغم العراقيل التي تواجه تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة ، إلا أن هذا لا يعني غياب اهتمام السلطات المعنية بذلك، وهذا ما يترجمه وضع أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) لاقتراح [لأن البيئة من آخر أوليات السلطات بالمنطقة في الترتيب الأخير.

8- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الرابع:

"ما مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة"

خلصنا من خلال الدراسة الميدانية المتعلقة بهذا المحور إلى مجموعة من النتائج نوجزها كما يلي:

"سعت الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال لتكريس مبدأ الحفاظ على البيئة ، وذلك من خلال سن ترسانة من القوانين والتشريعات التي جاءت في مجملها لتعزيز الحماية المقررة للبيئة، حيث عملت على وضع أليات من شأنها تفعيل تلك الحماية على الصعيد المركزي والمحلي، وولاية بسكرة واحدة من الولايات الوطنية التي تظهر بها هذه الهيئات المعنية بتطبيق قانون حماية البيئة.

كما يرى الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية بسكرة بان الوعي البيئي يعتبر سلاح أقوى وأكثر فعالية واستمرار من القوانين والتشريعات في الحفاظ على البيئة، لذلك تسعى الجهات المعنية بحماية البيئة بالمنطقة إلى محاولة نشر الوعي البيئي من خلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية بذلك.

وذلك لأن الوعي البيئي يهدف الوصول بالمواطن إلى درجات من الإدراك الواعي بكيفية التعامل مع البيئة بما يصونها ويحافظ على صحة الأفراد وسلامتهم وبالتالي الإحساس بروح المسؤولية الخاصة والعامة نحو البيئة " كما يرى الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية بسكرة

أن القوانين الحالية تساعد على تفعيل المحافظة على البيئة ويعتبرون قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03 بمثابة ثورة في مجال التشريع البيئي، خصوصا أنه جاء تعديلا للقانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، ويعتبر الفاعلون المحليون؛ الحظر ووقف النشاط من بين أساليب تفعيل قانون حماية البيئة بالمنطقة كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنه بالرغم من وجود هذا الكم المعبر من القوانين والتشريعات البيئية إلا أن البيئة بالمنطقة استمرت في التدهور، وهذا ما يعني أن سن القوانين لا يعتبر تطبيقا بشكل فعلي في الواقع - وعلى الجميع-

ويرجع الفاعلين المحليين أسباب عدم تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة إلى عدة عوامل أهمها قصور بعض مواد القانون لأن معظم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة بشكل متخصص بل تناولت بعضها جوانب من البيئة وفق تصور ضيق لأنواع وطبيعة المؤثرات على البيئة ، وحدود تأثيراتها.

أي أن الصورة الكاملة لحالة البيئة غائبة في أذهان المشرعين، مما جعل تلك النصوص غير كافية وغير ملائمة للحاجة التي تتطلبها تطورات العصر.

كذلك من بين عوائق تطبيق قانون حماية البيئة بولاية بسكرة حسب رأي الفاعلين المحليين لتنمية المستدامة بالمنطقة- نجد نقص الكوادر المتدربة على تطبيق قانون حماية البيئة ، وكذا التراضي مع المخالفين لقانون البيئة من خلال استخدام أساليب غير مشروعة كالرشوة والواسطة والمحسوبية...الخ.

ثانيا - عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة.

منذ تعيين ولاية "بسكرة"، ولاية طبقا للمرسوم رقم 69/74 الصادر في 02 جويلية 1974، وانطلاق الوحدات الاقتصادية ذات الطابع الوطني "ELTAX_ENICAB" وغيرها، بالإضافة إلى استفادة هذه الولاية من عديد المشاريع التنموية الموجهة إليها من طرف الدولة في إطار تنمية الجنوب الجزائري وتقليص الفوارق بين الشمال والجنوب الجزائري وقد أدى كل هذا إلى انتشار العديد من المشاريع التنموية بالمنطقة.

ومن خلال نتائج دراستنا التي تسعى إلى البحث عن مدى وجود الفكر البيئي ضمن استراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة، وذلك بإجراء دراسة ميدانية لآراء عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" أتضح ما يلي:

- تنتشر على مستوى تراب ولاية بسكرة العديد من المشاريع التنموية، صنفها عينة الدراسة إلى صنفين : مشاريع قديمة أقيمت قبل صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03، أقيمت بناءً على عوامل إقتصادية واستراتيجية، ولم يكن للاعتبارات البيئية في انشائها أي دخل، ومشاريع حديثة أقيمت بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03 وهي الأخرى لا يزال البعد البيئي فيها غير واضح المعالم.

- كما تبين من خلال آراء الفاعلين المحليين (عينة دراسة) أنه يتم دراسة هذه المشاريع التنموية قبل تنفيذها من قبل عدة جهات رسمية، تصدرها مكاتب الدراسات المعمارية، ومدرية للبيئة بالولاية، ولجان تعيينهم كل من البلدية والولاية، لكن كثرة هذه الجهات تنتج عنه توزيع في الصلاحيات والمهام بين مختلف هذه الجهات الأمر الذي أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينهما، وهذا ما أثر سلبا على صحة ودقة المعلومات والبيانات التي تصل إلى أصحاب القرار بالمنطقة.

- أيضا صرح الفاعلون المحليون (عينة الدراسة) بعدم ملائمة موقع الوحدات الصناعية المنتشرة على مستوى تراب الولاية، وأرجعت ذلك إلى الاعتماد في توطينها على أساس الجدوى الاقتصادية فقط، إضافة إلى كون دراسات المردود البيئي لهذه المشاريع

تمتاز بالعمومية، لأنه في الغالب يقوم بإجرائها أشخاص غير مؤهلين ومتخصصين في مجال البيئة.

- وقد توافقت نتائج دراستنا الحالية مع نتائج دراسة إحسان محمد حفطي بعنوان استراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث - دراسة مشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، من خلال نتائجها التي تقضي بأهمية الآثار الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخطوطا استراتيجية التنمية.

- وقد توافقت أيضا نتائج دراستنا هذه مع نتائج الدراسة أحمد عبد الفتاح خليل الأطرش بعنوان " الآثار الاجتماعية والعمرائية لتوطين المدن الجديدة بمصر"، والتي خلصت الى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة مراعاة العلاقة بين البيئة والتنمية حفاظا على البيئة الطبيعية، وإدخال البعد البيئي والجدوى البيئية عند إعداد الدراسات الاقتصادية الخاصة بكل مشروع تنموي، حيث تعود التكلفة البيئية بعائدها على المصنع والإنسان والبيئة.

- يعتبر الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة (عينة الدراسة) التكامل فيما بين تقييم الآثار البيئية ودراسة الجدوى ووضع تصاميم للمشروعات التنموية أمرا ضروريا، يجب أن يلتزم به أصحاب المشاريع التنموية قبل تنفيذها.

- وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة عبد العزيز الجاج أحمد بعنوان " الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي في الوطن العربي - تحليل للوضع الحالي واقتراح استراتيجية عربية موحدة لتوطين الصناعات"، حيث توصلت إلى ضرورة التخطيط السليم عند إنشاء المصانع، وذلك بتحديد المواصفات والمعايير العلمية المتعارف عليها عالميا، لقياس درجات التلوث في الهواء والماء والتربة.

- كما تبين من خلال آراء الفاعلين المحليين أيضا أن عدم مراعاة البعد البيئي في إنشاء المشاريع التنموي بولاية "بسكرة" نتجت عنه عديد المشكلات البيئية بالمنطقة، تتصدرها مشكلة تلوث الهواء يليها الضوضاء والازدحام وسط الشوارع الكبرى للولاية إضافة الى تلوث المياه والتربة، وقد انعكست هذه المشكلات البيئية على صحة المواطنين

بالمنطقة حيث أدت الى ظهور وانتشار العديد من الأمراض ، تتصدرها الليشمانيوز وأمراض العيون وكذلك الأمراض الوبائية.

- ولم تتوقف الآثار السلبية للمشكلات البيئية السابقة الذكر على البيئة الطبيعية فحسب، بل تعدتها الى البيئة الاجتماعية، حيث أدت الى توتر العلاقات الاجتماعية وكثرة المشاحنات بين المواطنين.

- كما أدت أيضا الى غياب اللمسة الجمالية بسبب انعدام التفوق الفني عند المواطن بالمنطقة، ويظهر ذلك جليا في سوء التخطيط العمراني للبنىات من حيث الفراغات والشكل الذي فقد تماما هوية وخصوصية المنطقة، إضافة الى نقص بل انعدام المساحات الخضراء بالمنطقة، كذلك المنظر القبيح للقمامة المبعثرة بشوارع وأرصعة المدينة ... وغيرها من المناطق القبيحة التي تنذر بغياب الحس الجمالي لدى سكان المنطقة.

- وقد أكدت هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة "مهدي عبودة السوداني" بعنوان " الآثار الاجتماعية للتلوث البيئي دراسة ميدانية لآثار الحرب على البيئة في المجتمع العراقي". حول تأثير التلوث على البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للمجتمع العراقي.

- كما اتضح من الدراسة الميدانية أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة (عينة دراسة)، يعتبرون اعتماد الوعي البيئي كأحد أهم الطرق لمعالجة المشكلات البيئية بالمنطقة، بات أمر ضروريا ولا بد منه، لأن كل الطرق والأساليب الأخرى لا تجدي نفعا في غياب الوعي بأهميته البيئية والحفاظ عليها، بمختلف عناصرها الحية وغير الحية.

- وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة محمد السيد أحمد لطفي بعنوان " أثر الوعي البيئي في توجيه سلوك الأفراد نحو البيئة الحضرية، وانعكاس ذلك على التلوث البيئي"، حيث توصلت إلى ضرورة محاربة السلوك السلبي وذلك عن طريق تدعيم التفاعل القائم بين الإنسان والبيئة من خلال تغيير الأفكار السائدة والاتجاهات حول البيئة، وذلك عن طريق تنمية الوعي البيئي.

- أيضا اتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية أن دور المجالس المحلية بولاية "بسكرة" في مجال حماية البيئة يكاد يقتصر على تنظيف الطرق والأرصعة، وبعض

الأمر الضرورية المتعلقة بالصحة العامة، ومرد ذلك إلى الصعوبات المالية، ويطرح ذلك الأمر في بعض البلديات النائية بالولاية، والتي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة النشاطات الاقتصادية بها، مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة، وبالتالي نفرض عليها هذه الوضعية المالية إقامة مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية، مما يدفعها إلى تغليب الاتفاق في غير مجال البيئة.

- ويقر الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية بسكرة أنه رغم الجهود المعتبرة التي تبذلها المؤسسات الحكومية في مجال حماية البيئة، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية ولا بد من مشاركة المؤسسات غير الحكومية والأفراد يحكم كونهم من يشكل الرأي العام، فقد تكون لهم القدرة والفعالية في حماية البيئة أكثر من الجهات الحكومية، ومرد ذلك أن المؤسسات الحكومية قد تغفل اللجوء إلى القضاء في بعض المشاكل المتعلقة بالبيئة مثل التلوث الناتج عن مصانع الاسمنت والمحاجر واليا جور المنتشرة بشكل عشوائي على مستوى تراب الولاية، لأن الأمر هنا يتعلق بالتنمية الاقتصادية للولاية.

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة "سليمان بن علي محمد المجيني" بعنوان: المشكلات البيئية وتشريعاتها في المجتمع العماني، حيث توصلت إلى ضرورة مشاركة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة بالمجتمع العماني.

كما تبين من خلال آراء الفاعلين المحليين (عينة الدراسة) أن المساهمات الجماعية البيئية بولاية بسكرة في مجال حماية البيئة غير فعال، لأنها ليست على قعر كان من التنظيم والكفاءات، حيث تظهر نشاطاتها في المناسبات الخاصة بالبيئة فقط.

ولزيادة المشاركة في المجال حماية البيئة بالمنطقة، يقترح الفاعلين المحليين، الاعتماد على دور المرأة، باعتبارها ربة البيت ومديرة لشؤون الأسرة وتربية الأطفال، بعيداً عن أدوارها المهنية الأخرى كعاملة، وطبيبة وموظفة.

وكذلك ضرورة تشجيع كل المهن والتخصصات على المشاركة في الحماية البيئية، ذلك بسبب وجود تكامل بين جميع التخصصات العلمية والمهنية في مجال حماية البيئة.

ثالثاً: توصيات و مقترحات

بناء ما توصلت اليه نتائج الدراسة التي بين ايدينا والموسومة بعنوان التنمية المحلية و اشكالية البيئة دراسة لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية" بسكرة"؛ فان الباحثة تتقدم بجملة من التوصيات و الاقتراحات قصد استفادة الأطراف المعنية منها وهي:

✓ ضرورة ادماج البعد البيئي ضمن تخطيط استراتيجية التنمية المحلية في كافة المجالات سواء كانت مجالات اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او غيرها من المجالات و التنسيق فيما بين جهود كافة الاجهزة و الجهات الادارية في حماية البيئة لتحاشي التناقض في التخطيط البيئي من جانب كل منهما .

✓ الحرص على تضمين الاعتبارات الصحية في التقييم البيئي للمشروعات التنموية المختلفة في جميع مراحلها .

✓ استخدام معدات التحكم في التلوث الصناعي و اتباع أنظمة الرقابة و الرصد الفعال لمصادر التلوث، كذلك أنظمة استعادة المواد للحد من المخلفات و اتباع التكنولوجيات النظيفة وخاصة منخفضة المخلفات، و التخطيط السليم للمناطق الصناعية المستحدثة

✓ تحقيق الإدارة البيئية السليمة للمخلفات الصلبة من خلال التداول الأمن بالمخلفات و تقليل إمكانياتها و تصنيفها و تدويرها و استعادة استخدام المخلفات الصناعية و التخلص منها .

✓ إعداد المواصفات و الاشتراطات الواجب اعتبارها في المشروعات الصناعية و التنموية بصفة عامة و التي من نشأتها أن تكفل حدا ادني من الملوثات.

✓ دراسة المشاريع التنموية من وجهة نظر البيئة

✓ التفتيش الدوري للمنشآت الصناعية بالمنطقة للتحقيق من التزاماتها

بالاشتراطات البيئية والصحية.

- ✓ وجوب القيام بدراسات المردود البيئي لكل المنشآت الصناعية والحرفية، سواء كانت في طور الإنشاء أو القائمة بالفعل، مع تكرار القيام بهذه الدراسات، كل حقبة زمنية معينة للتحقيق من مراعاة المعايير السلمية في حماية البيئة.
- ✓ ضرورة إعادة النظر في المشاريع التنموية الأكثر تلويثا للبيئة بالمنطقة، بحيث يتم المفاضلة بين العائد على التنمية من هذه الصناعات والحرف، وضررها على الوسط البيئي.
- ✓ اختيارا طرق وأساليب الري للمحاصيل الزراعية المناسب والتي تقلل من أخطار التلوث الصحي للمزارعين والمستهلكين.
- ✓ ترشيد استخدام المبيدات، ورصد وحصر كميات المبيدات المحظور استخدامها والتخلص الآمن منها.
- ✓ استكمال التشريعات البيئية الوطنية لضمان صحة الإنسان والبيئة، ومعالجة مختلف القضايا البيئية في صورة متكاملة تكفل التنسيق بين أحكامها، وبين الأجهزة القائمة على التطبيق بما يحول دون تضارب الاختصاصات بينهما، على أن تتضمن اللوائح التنفيذية الجداول المعيارية ذات الصلة بالسلامة، والصحة البيئية وبيئة العمل ويتم تعديلها وفقا لتغيير الظروف، وتشديد وتغليظ عقوبة الإضرار بصحة الإنسان.
- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية ودمج الأبعاد البيئية والصحية في المواد التعليمية في مراحل التعليم المختلفة وتوعية وتنقيف المواطنين بالمنطقة للحد من التدهور وحماية البيئة من التلوث.
- ✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في نشر التوعية والتنقيف الصحي والبيئي وتشجيع المواطنين بالمشاركة الفعالة في حماية البيئة ووقاية أنفسهم.
- ✓ وضع برامج للتوعية والتنقيف البيئي
- ✓ وضع خطة تدريبية شاملة تخص طرق ووسائل حماية البيئة.

✓ سن قوانين وتشريعات صارمة والسهر على تنفيذها، تتعلق بمجالات الموارد الطبيعية الحيوية كالمياه على الخصوص والأشجار وكذا التراث التاريخي والأثار الحضارية.

✓ تتمين مكانة الإعلام وفسح المجال أمام قنوات الاعلامية الحرة على إختلاف أنواعها لتضطلع بدورها كسلطة رابعة تعنى بأمور الرقابة والتحسيس والتوعية.

الخاتمة

الخاتمة

إن أية نهضة ما هي إلا ثمرة تفاعل الإنسان مع الكون و الزمان؛ فالإنسان هو ذلك المخلوق الذي اضىف عليه الله سمات خاصة جعلته يتحمل عظمة الأمانة التي لم تتحملها المخلوقات الأخرى، وبفضل هذه الهبات تحول وجود الإنسان على وجه الأرض من وجود عبثي عشوائي إلى وجود مسئول ذو غاية.

لكن مع الاسف فان الانسان افتقد إلى الإحساس بالغاية في الوجود المتزامن و اعتبر مرور الزمن عقوبة قاسية سلطت عليه، و هذا ما جعله دوما يسعى إلى استغلال الحياة استغلالا جسعا لا ينم إلا عن لهفة الأناي الجائع الذي يريد أن يلتهم أكبر كمية في وجبة واحدة خوفا من سيف الزمن الذي يلاحقه، و لن يمهله فرصة أخرى لتناول ما تبقى منها .

و الحقيقة أن الأرض بما فيها و ما عليها خلقت من أجل الإنسان، و ليس العكس لذا كان لزمنا عليه أن ينتبه إلى كيفية التعامل معها وذلك بالإنصاف والموازنة بين مصالح الأجيال المتعاقبة معها من خلال حلقة التوازن ومبدأ الاستمرار.

فالإنسان في النظام البيئي يشكل عنصرا أكثر تأثيرا، فهو الذي يقوم بالاستفادة من مواردها، وفي بعض الأحيان يضغط عليها ويستنزفها، بل وصل الأمر إل تلويثها، وذلك من خلال ما يسعى إليه من نمو اقتصادي لتعظيم الإنتاج والتنافس بهدف تعظيم الربح، وكل هذا على حساب البيئة.

ولعل مفهوم الربط بين البيئة والتنمية الذي أرسنه "قمة الأرض" في الوعي العام على مستوى العالمي ليس جديدا لا هو ولا شعار "التنمية المستدامة"؛ فكلاهما طرح أو ما طرح في أعقاب مؤتمر استكهولم عام 1974، وظل يتردد وسط دوائر اتسعت شيئا فشيئا مع مرور الوقت، ويبدو أنه كان علينا أن ننتظر زهاء عقدين من الزمان حتى يقر هذان الشعاران في الوعي العالمي ولكنها مع ذلك وبعد كل هذه السنوات مازال بعد شعارين لا نملك حتى الآن آليات تنفيذية مجربة وناجحة لتحقيق أي منهما على أرض الواقع؛ وبالذات على مستوى أنشطة تنمية لأن التنمية في أي واحد من قطاعات النشاط الإنساني وبحكم التعريف تعني تداخلا في التوازن

الطبيعي لأحوال البيئة في منظومة إيكولوجية بالمحيط الحيوي؛ تدخلا كثيرا ما يستحيل معه العودة إلى ما كانت عليه هذه المنظومة قبل التدخل، ولعل أقصى ما يطمح إليه هو أن يتحقق نوعا من التوازن الجديد يضمن تواصل الوضع التنموي الجديد واستمراره من دون خلل مستمر لا يمكن وقفه هذا ما أصطلح على تسميته "بالتنمية المستدامة"؛ والتي تعتبر الاستدامة شرطا أساسيا لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد، ومع أن المصطلح مازال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، وبما يضمن استدامتها، فإن الحقيقة التاريخية هي أن الرعاية البيئية تقع في قلب التنمية المستدامة، وأياما كانت الاعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو التقنية الضرورية لاستدامة التنمية، فإن الاعتبارات البيئية لا بد من مراعاتها في مخططات التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدؤوب أن تفعل وتحقق هذه التنمية المستدامة التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقها الاقتصادي وقسمها الاجتماعي، ومناحيها البيئية، وكل مجالات العيش، في مسيرة طويلة وجسيمة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة بكل معانيها من تشغيل ودخل وصحة...، أخذا في الحسبان مشاكل البيئة التي ما فتئت تهدد التراث الطبيعي من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل والرشيد لكل الموارد والمتاحات الطبيعية في بلد أعطاه الله كل الخيرات وزينه بكل الثروات.

ومن خلال نتائج دراستنا التي تسعى إلى البحث عن مدى وجود الفكر البيئي ضمن إستراتيجية التنمية المحلية بولاية "بسكرة"، وذلك بإجراء دراسة ميدانية لآراء عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة".

تبين لنا أن تجاهل مخطوط السياسات التنموية بالمنطقة لضرورة إدراج البعد البيئي عند تخطيطهم للمشاريع التنموية المختلفة؛ بسبب تركيزهم على الاعتبارات الاقتصادية والمادية بمعنى حساب المنفعة الاقتصادية التي يدرها النشاط دون أدنى اهتمام بتأثيراته المتوقعة على البيئة والانسان الذي هو الهدف والوسيلة من أي تنمية، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية وتفاقمها والتي انعكست سلبا على البيئة الاجتماعية بالمنطقة.

ويمكن القول في الأخير أنه بالرغم من غياب البعد البيئي في المشاريع التنموية بولاية بسكرة، إلا أنه بدأ يدخل ضمن حيز الاهتمام -تفكير- الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة، لكن بخطى متأنية، وذلك باقتراحهم تصور مستقبلي لمجموعة من الخطوط المتتالية في تسلسل منطقي، بحيث تكمل كل خطوة الخطوة السابقة لها لتشكل في الأخير إستراتيجية تناسب كل أنواع المنشأة والمشاريع التنموية بالمنطقة، مع ضرورة مراعاة خصوصية سكان المنطقة، و الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها الجهات المعنية بمتابعة إنشاء المشاريع التنموية، وكذا إمكانيات المؤسسة الرسمية وغير الرسمية المعنية بحماية البيئة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً_ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، دار إحياء التراث العربي، 1999
2. أبو كريشه عبد الرحيم تمام: دراسات في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
3. أحمد سيد عاشور: التلوث البيئي في الوطن العربي، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006.
4. آسيدون السا: النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة: مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997ذ أميل توماس : البيئة وأثرها على الحياة السكنية، ترجمة زكريا البرادعي، دارالوعي العربي، القاهرة، 1999
5. أنجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصب، الجزائر، 2004.
6. بالدوين ومبير و: التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
7. بهلول بلقاسم حسن: تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
8. بوتيمور تي، بي،: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي: ترجمة محمود الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1981.

9. بوحوش عمار و الذنبيات محمود: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
10. بوخروف محمد محمود: **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، شركة، دار الأمة، الجزائر، 2000
11. بيومي أحمد وآخرون: **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
12. بيومي أحمد وآخرون: **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
13. التابعي كمال: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1999
14. تودار و ميشال: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمد، حسن حسين ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006
15. تيماشيف نيقولا: **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عودة وآخرون: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
16. جلبي علي عبد الرزاق وآخرون: **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
17. الجوهرى حمد محمود: **علم اجتماع التنمية**، ط3، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2010
18. خروف حميد وآخرون: **الإشكالية النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا**، د.ط، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
19. الخولي أسامة: **البيئة والتنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، أبو ظبي، 2002

20. الدعيوسي أحمد سامي: التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007
21. رشوان حسين عبد الحميد :. التنمية اجتماعيا - ثقافيا - اقتصاديا - سياسيا - إداريا - بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
22. رشوان حسين عبد الحميد: البيئة والمجتمع، د.ط، المكتبة الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006.
23. رضا عبد العالي عبد الحليم : البحث في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة، القاهرة ، 1988
24. زرواتي رشيد: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط3، الجزائر، دار الهدى، 2007.
25. الزوكه محمد خميس: محاور تدهورها وأثرها على صحة الإنسان، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005. طولان أماني غوث: القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995
26. سانتوس أوسكار بينو: جمعية اقتصادي العالم الثالث، الندوة الخاصة لنادي روما المنعقدة في الجزائر يومي 25-28 نوفمبر 1997
27. سعيدان علي: حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر 2008.
28. سلاطنية بلقاسم الجيلاني وحسان: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى الجزائر، 2004.
29. السمالوطي نبيل: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1991.

30. السيد عبد العاطي السيد وآخرون: أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997.
31. السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة 1999.
32. السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، د.ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1989
33. الشرنوبى محمد عبد الرحمان: الانسان والبيئة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة 1981.
34. صخري عمر: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
35. طلبة مصطفى كمال وآخرون: مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، 2001
36. طولان أماني غوث: القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995
37. عبد الرحمن عبد الله: إدارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000
38. عبد الرحمن عبد الله: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 2000
39. عبد المعطي محمد غسان: التصورات المنهجية وعملية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002
40. عبد المقصود زين الدين: البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف القاهرة، 1981.
41. عبيدات ذوقان و أبو السيد سهيلة: البحث العلمي- البحث النوعي والبحث الكمي، دار الفكر، الأردن، 2002 .

42. عجمية محمد عبد العزيز وم علي الليثي حمد: التنمية الاقتصادية - مفهومها - نظرياتها - سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
43. العسوي ابراهيم : التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها - دار الشروق، القاهرة، 2000
44. عطري عبد الله: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2004.
45. علي مصطفى حسن: شركاء في تشويه التنمية، دار الطليعة ، بيروت، دون سنة
46. عليان رابحي مصطفى و محمد غنيم عثمان: مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق دار صفاء، عمان، 2000
47. عوض حسن الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
48. غرايبية فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002
49. غربي علي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
50. غربي علي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 2006.
51. غلاب محمد السيد: البيئة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1989.
52. غيث محمد عاطف: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، دون سنة نشر.

53. غيفليون رودولف ماتالون بنيامين: البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتطبيقات ترجمة علي سالم، مركز الانماء القومي، بيروت، 1985.
54. فيورتادو سيلسو: "النمو والتخلف"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.
55. القصاص عبد الفتاح: الانسان والبيئة الشعبية والقومية، اليونيسكو، القاهرة: 1980.
56. لباد ناصر: الوجيز في القانون الإداري، ط2، مخبر الدراسات السلوكية والحقوقية، سطيف، الجزائر، 2006.
57. محمد الطاهر قادري: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية.
58. محمد سيد: حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان أفرست، القاهرة، 2006.
59. مصطفى محمد سمير: إستراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) في الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.
60. مناحي عيد العازمي محمد المنوخ: الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية للبيئة، القاهرة، 2009.
61. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الانسان والبيئة، القاهرة، 1978.
62. ناصف سعيد: محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997.
63. نصرت محي الدين وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971.

64. هارسون ديفيد: علم الاجتماع والتنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، ط2، دار صفاء، عمان، 1998.

ب- الرسائل الأكاديمية:

65. بلخيري كمال: التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، دراسة نظرية وميدانية لحالة الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

66. حفطي صادق احسان محمد: إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر

67. حليلو نبيل: التنمية في ضوء الثقافة السياسة للطلبة الجامعيين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

68. ضيف الأزهر: الواقع السوسيو وعلاقته بالمشكلات البيئية مقارنة سوسيو إثنوغرافية في منطقة وادي سوف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014.

69. عبد الحميد بوطة: واقع تنمية وتسيير الموارد البشرية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسة أوراس فوتوار لصناعة الأحذية نقاوس، باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة الجزائر

70. عبد الحميد متولي عزت عجيب: مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم البيئية - غير منشورة- من قسم العلوم الإنسانية، معهد العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2002-.

71. لموسخ محمد: الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2008-
2009

72. محمد أحمد وهب الله: العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية الوعي البيئي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مواطني محافظة قنا) رسالة دكتوراه في علم الاجتماع- غير منشورة- معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007

73. محمد الروبي ايمان سليمان: دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من أثار التلوث البيئي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.

74. وناس يحي: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام- منشورة- جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

ج- المجلات والدوريات:

75. أبو زيد أحمد: أزمة البيئة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، 1988.

76. أفوجل نبيلة: حق الفرد في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة المفكر، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010.

77. بوسته محمد: الحركة الجموعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، 2002،
78. زخاروف أندريه: خطر الحرب النووية الحرارية، ترجمة علي حسين حجاج، مجلة الثقافة العالمية، العدد 19، 1999
79. عبد الرحمان عواطف: الوعي البيئي بين الإعلام والتعليم، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد 68، 1996
80. عبد الغني غانم: مدينة بسكرة نموها وتهيئة مجالها الحضري ، حوليات وحدة البحث افريقيا العالم العربي ،المجلد3 قسنطينة، 1999.
81. عبد الله: عبد الخالق التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية مقال في المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993
82. غانم محمد الصغير : مقالات حول تراث منطقة بسكرة والتجول الأوراسي، منشورات جمعية التاريخ والتراث لمنطقة الأوراس، باتنة، (ب س)، ص 33.
83. كردون عزوز وآخرون: البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية وإستراتيجية الحماية، مخبر الدراسات الأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، دون سنة
84. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج: سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.

85. نافعة حسن: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، الكويت، العدد 202، 1995 -.

د- التقارير العلمية:

86. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: عن المخطط الأزرق مركز الخدمات الجهوية، 2005.

87. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.

88. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003.

89. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2004، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2004.

90. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام 2003.

91. جريدة الخبر اليومية، العدد 4326، الموافق ليوم 23 فيفري 2005.

92. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التحولات البيئية والحضرية في المستدامة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.

93. المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ط.3، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

94. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة لعام 2003.

95. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة للعام 2000.

96. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، 2003

97. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، 2003

98. ولاية بسكرة: مجلة الزيبان، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية بسكرة العدد السابع 1984

هـ - المراسيم والقوانين:

99. مرسوم رقم 81-373 مؤرخ في 1981/12/26، يحدد صلاحيات البلدية والولاية

واختصاصاتها في قطاع الغابات واستصلاح الأراضي

100. المادة 55 من قانون 09/90، المؤرخ في 07 أبريل، 1990 يتعلق بالولاية (ج ر عدد

15 ل 11 أبريل 1990).

101. المادة 18 من المرسوم التنفيذي 175/91 المؤرخ في 1991/05/28 الذي يحدد

القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

102. مرسوم تنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996، يتضمن إحداث مفتشية للبيئة

في الولاية (ج ر، عدد 07 مؤرخة في 28 يناير 1996)

103. المرسوم التنفيذي 493/03 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتضمن المفتشية العامة

للبيئة والتنظيم عملها

104. مرسوم تنفيذي رقم 03-493 مؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتم المرسوم

التنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996 والمتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية (

ج ر، عدد 80 ل 21 ديسمبر 2003).

105. المادة 01 من المرسوم التنفيذي 09/01 المؤرخ في 07 جانفي 2001 و المتضمن

تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

106. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يولو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (ج ر - عدد 20 يوليو 2003).

و - مواقع الأنترنت

107. موقع الوظائف الخضراء www.beatona.net/cms/index، تمت زيارة الموقع يوم 01 سبتمبر 2015 على الساعة 15

108. تمت زيارة الموقع بتاريخ 11 أكتوبر <https://uqu.sa/Ksnemari/ar/12341> 2015

109. مفهوم التنمية المحلية=q? <https://www.google.com/search> تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 أكتوبر 2015

110. تمت زيارة الموقع بتاريخ 20 أكتوبر 2015 <https://mayadin.net/mode>

ثانيا - المرجع باللغة الأجنبية

111. Bächtol Peter: **Pour une économie durable**, INNOVAL, France, 2004

112. Claude Smouts Marie.: **Le développement durable les termes du débat**, Armand Colin, Paris, 2005

113. Gendron Corinne: **Le développement durable comme compromis**, Presses de du Québec, Paris, 200

114. Hamaide Bertrand et Sébastien Brunet: **Développement durable et économie environnementale régionale**, Facultés universitaires Saint – Louis, Bruxelles, 2012.

115. L'agence régionale de l'environnement de Haute – Normandie: **de l'écologie urbaine au développement durable**, la lettre du cadre Territorial, S. E. P. T, 2001.

116. Ministère de L'Aménagement du territoire et de l'environnement: **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, Alger, 2003
117. Ministère de l'aménagement du territoire et du l'environnement: **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, Alger, 2000
118. Morvan Régis : **Environnement et Politiques Locales**, Copyright Editions Johanet, Paris, 2006 .
119. Mouhoubi Salah: **Les vulnérabilités (cas de l'Algérie) ENAG Editions**, Alger, 2009
120. Pearce David, turner Kerry: economics of Natural resources and environment, the Gohans Hapkins 1990
121. Philippe Jean. et José Marie : **Développement durable et devenir de l'homme**, l'harmattan, Paris, 2003.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلها القمم والمننديات العالمية، فتصبح أهمية موضوعنا هذا المعنون بالتنمية المحلية وإشكالية البيئة (دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) من خلال الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972 ومرورا بقمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دولة وحكومات في سبتمبر 2000 بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، ووصولاً إلى قمة "جوهانسبرغ" التي عقدت في إفريقيا صيف عام 2002 حول التنمية المستدامة، فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي " بكوالا لامبور " "بماليزيا " حول المعرفة والحكمة عام 2003.

فلم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية وثروات البيئة ومواردها بين الأجيال المتعاقبة.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة تعميق الفهم والتحليل لمدى وجود الفكر البيئي ضمن إستراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة، من خلال دراسة آراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة "بولاية بسكرة"؛ وذلك بتركيز البحث على مدى وجود البعد البيئي ضمن سياسة وخطط المشاريع التنموية بالمنطقة، وكذا محاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي ضمن هذه الإستراتيجية على البيئة والمجتمع؛ بالإضافة إلى البحث عن دور المؤسسات الحكومية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، لنخرج في الأخير إلى البحث عن مدى الالتزام بتطبيق قوانين وتشريعات البيئة بولاية بسكرة.

وعليه فإن هذه الدراسة تدرج ضمن البحوث الوصفية، لأنها تصف الواقع الميداني للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، من خلال جمع أكبر قدر من البيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة؛ ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد مجموعة من الإجراءات المنهجية والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي، مستعينين على مجموعة من أدوات جمع البيانات منها: الملاحظة بدون

مشاركة، المقابلة، استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة (قصدية) من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة"؛ حيث انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

أن تجاهل مخطو السياسات التنموية بولاية بسكرة لضرورة إدراج البعد البيئي عند تخطيطهم للمشاريع التنموية المختلفة بسبب تركيزهم على الاعتبارات المادية؛ وذلك بحساب المنفعة الاقتصادية التي يدرها النشاط دون أدنى اهتمام بتأثيراته البيئية المتوقعة على الإنسان _ الذي هو الهدف والوسيلة من أي تنمية_ أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية بالمنطقة، ومن أبرزها مشكلة تلوث الهواء يليها الضوضاء والازدحام ثم تلوث المياه والتربة، وقد ترتب عن هذه المشكلات آثار صحية لدى المواطن بالمنطقة بما أفرزته من أمراض مختلفة تصدرها "الإشمنيور" أو ما يسمى "بحبة بسكرة"، وكذا أمراض العيون والأمراض الوبائية.

ولم تتوقف الآثار السلبية للمشكلات البيئية السابقة الذكر عند هذا الحد، بل تعدى الأمر إلى تأثيرها على البيئة الاجتماعية؛ و يتجلى ذلك في مجموعة من المظاهر تأتي في مقدمتها توتر العلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة، بسبب كثرة المضايقات والضوضاء التي يتعرضون لها بشكل مستمر يوميا خاصة في الأماكن العامة، إضافة إلى اختفاء الصورة الجمالية التي كانت تعرف بها البيئة بولاية "بسكرة" سابقا نتيجة غياب التدنوق الفني لدى المواطن .

ويعتبر الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" الوعي البيئي سلاح أقوى وأكثر فعالية واستمرار من القوانين والتشريعات في الحفاظ على البيئة، لذلك تسعى الجهات المعنية بحماية البيئة بالمنطقة إلى محاولة نشره من خلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية بذلك.

وفي الأخير يقترح الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية بسكرة تصور مستقبلي لمجموعة من الخطوات المتتالية، في تسلسل منطقي بحيث تكمل كل خطوة الخطوة السابقة، لتشكل في الأخير إستراتيجية تناسب كل أنواع المنشآت والمشاريع التنموية المستقبلية بالمنطقة، مع ضرورة مراعاة خصوصيات المجتمع البسكري، وكذا الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها الجهات المعنية بمتابعة إنشاء هذه المشاريع التنموية، وكذا إمكانيات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بحماية البيئة.

Abstract:

The topic of sustainable development has acquired the attention of the whole world, and for which summits and international forums were held. The importance of our theme entitled "the local development and the problem of the environment (a field study of the sustainable development local actors' views) appears through the increasing world-wide, regional and domestic interest for the issues closely related to human beings and the environment, which have clearly emerged in the world-wide conferences, starting with the Stockholm conference on human development in 1972 and passing through the Earth Summit in "Rio de Janeiro" in Brazil on Environment and Development in 1992, as the heads of the governments of more than 147 states and governments signed in September 2000 the Millennium Declaration, and reaffirmed their support with the principles of sustainable development, through to "Johannesburg" Summit held in Africa the summer of 2002 on the sustainable development, then the tenth congress of the Islamic Conference in "Kuala Lumpur" "Malaysia" on the knowledge and wisdom in 2003.

Sustainable development is no longer an intellectual luxury, but it is a prerequisite for achieving justice and equity in the distribution of development gains and environmental wealth and resources between successive generations.

The importance of this study appears in the attempt to deepen the understanding and analyzing the existence extent of the environmental thinking within the local development strategy in the province of Biskra, through the study of the sustainable development local actors' views in the province of "Biskra"; by focusing the research on the existence extent of the environmental dimension within the policy and development projects' plans in the region, as well as the attempt to highlight the effects of the omission of the environmental dimension within this strategy on the environment and society; in addition to the research on the role of governmental and non-governmental institutions in the field of environmental protection, to come in the latter to seek the engagement extent to apply environmental laws and regulations in the province of Biskra.

Therefore, this study falls within the descriptive empirical researches, because it describes the field reality of sustainable development in the province of Biskra, through collecting as much of the quantitative and qualitative data on the studied phenomenon; to achieve this aim, a set of methodological procedures must be adopted as the descriptive analytical method, with the assistance of a group data collection tools including: observation without participation, interview, questionnaire applied to a sample (intentional) of sustainable development local actors in the province of "Biskra". The study concluded to a set of results which are:

The ignorance of the development policies planners in the province of Biskra for the need to the inclusion of the environmental dimension when planning various development projects because of their focus on physical considerations by calculating the economic benefit generated by activity without the slightest attention to its environmental impacts expected on the human being _ which is the aim and the means of any development_ led to the emergence of many environmental problems in the region, notably the problem of the air pollution followed by noise, congestion, water and soil pollution, which have caused many health effects among citizens in the region, including various diseases such as "leishmaniosis", as well as eye and epidemic diseases.

The negative effects of the above-mentioned environmental problems did not stop in this stage, but they have exceeded to impact on the social environment which is reflected in a range of manifestations starting with the social relations strain between the region's people, because of frequent harassment and noise they are continuously exposed to, especially in public places, as well as the disappearance of the aesthetic image that was previously known in the environment of the province of "Biskra" as a result of the absence of artistic taste among citizens.

The sustainable development local actors in the province of "Biskra" consider the environmental awareness stronger, more effective and continued weapon than laws and legislations in the preservation of the environment; so the concerned authorities seek by protecting the environment in the region to spread it through the concerned civil society institutions.

At the end, sustainable development local actors of the province of Biskra propose a future conception for a set of successive steps, in a logical sequence so as each step completes the previous one, to form at the end a strategy that fits all types of installations and future development projects in the region, with the need to take into account the specificities of the community of Biskra, as well as the material and technical possibilities that are available for the authorities concerned with following the establishment of such development projects, as well as the possibilities of official and non-official institutions concerned with the protection of the environment.

Résumé :

Le thème de développement durable a acquis l'attention du monde entier ; et pour lequel des sommets et forums internationaux ont été tenus d'où vient l'importance de notre thème intitulé « Développement local et problématique de l'environnement (étude de terrain

sur les points de vue des acteurs locaux de développement durable) par le biais de l'intérêt croissant mondial, régional et local aux questions étroitement liées aux êtres humains et l'environnement, qui ont clairement émergé dans les conférences mondiales, à commencer par la conférence de Stockholm sur le développement humain en 1972 et passant par le Sommet de la Terre en "Rio de Janeiro" au Brésil sur l'environnement et le développement en 1992 ; ainsi les chefs des gouvernements de plus de 147 États et gouvernements ont signé en Septembre 2000 la Déclaration du Millénaire, et ont réaffirmé leur soutien aux principes du développement durable, jusqu'au sommet de "Johannesburg" qui s'est tenu en Afrique l'été 2002 sur le développement durable, puis le dixième congrès de la Conférence Islamique à "Kuala Lumpur" "la Malaisie" sur la connaissance et la sagesse en 2003.

Le développement durable n'est plus un luxe intellectuel, mais est une condition préalable à la réalisation de la justice et l'équité dans la répartition des gains de développement et de la richesse et des ressources de l'environnement entre les générations successives.

L'importance de cette étude réside dans le but d'approfondir la compréhension et l'analyse de l'étendue de l'existence de la pensée environnementale dans la stratégie du développement local à la wilaya de Biskra, à travers l'étude des points de vue des acteurs locaux de développement durable à la wilaya de "Biskra", en concentrant la recherche sur l'étendue de l'existence de la dimension environnementale dans la politique et les plans de projets de développement dans la région, ainsi que la tentative de préciser les impacts issus de l'omission de la dimension environnementale dans cette stratégie sur l'environnement et la société, en plus de la recherche sur le rôle des institutions gouvernementales et non-gouvernementales dans le domaine de la protection de l'environnement, pour que nous arrivions au dernier lieu à mesurer l'étendue d'engagement à appliquer les lois et règlements environnementaux à la wilaya de Biskra.

Par conséquent, cette étude s'inscrit dans les recherches descripto-empiriques, parce qu'elle décrit la réalité de terrain du développement durable à la wilaya de Biskra, à travers la collecte d'autant de données quantitatives et qualitatives sur le phénomène étudiée; pour atteindre cet objectif on doit adopter un ensemble de procédures méthodologiques consistant à la méthode descripto-analytique avec l'assistance d'un groupe d'outils de la collecte de données, y compris: l'observation sans participation, entretien, questionnaire appliqué à un échantillon (intentionnel) des acteurs locaux de développement durable à la wilaya de "Biskra"; L'étude a conclu à un ensemble de résultats à savoir :

L'ignorance par les planificateurs des politiques de développement à la wilaya de Biskra de la nécessité d'inclure la dimension environnementale dans la planification de divers

projets de développement en raison de leur concentration sur les considérations physiques, en calculant le bénéfice économique généré par l'activité, sans la moindre attention à ses effets environnementaux attendus sur l'homme _ qui est le but et le moyen de tout développement _ a conduit à l'émergence de nombreux problèmes environnementaux dans la région, notamment le problème de la pollution d'air suivi par le bruit, la congestion, et la pollution d'eau et des sols, ce qui a produit des effets de santé chez les citoyens de la région, y compris de diverses maladies comme "la leishmaniose" ainsi que les maladies oculaires et les maladies épidémiques.

Les effets négatifs des problèmes environnementaux ci-dessus mentionnés ne se sont pas arrêtés à ce stade, mais ils ont dépassé à l'impact sur l'environnement social ; ce qui est reflété dans un ensemble de manifestations commençant par la tension des relations sociales entre les habitants de la région, en raison des harcèlements fréquents et du bruit qu'ils sont exposés toute la journée continue, en particulier dans les lieux publics, ainsi que la disparition de l'image esthétique précédemment caractérisant l'environnement de la wilaya de "Biskra" en raison de l'absence de goût artistique parmi les citoyens.

Les acteurs locaux de développement durable à la wilaya de "Biskra" considèrent la conscience environnementale une arme plus forte, plus efficace et plus continue que les lois et la législation dans la préservation de l'environnement, de sorte que les autorités concernées de la protection de l'environnement dans la région visent à la diffuser à travers les institutions concernées de la société civile.

Enfin, les acteurs locaux de développement durable à la wilaya de Biskra proposent une conception d'avenir pour un ensemble d'étapes successives, dans un ordre logique afin que chaque étape complète celle précédente, pour former au dernier lieu une stratégie adaptée à tous les types d'installations et des projets de développement à l'avenir dans la région, avec la nécessité de prendre en compte les spécificités de la communauté de Biskra, ainsi que les moyens matériels et techniques que les autorités concernées disposent pour le suivi de la mise en place de ces projets de développement, ainsi que les possibilités d'institutions officielles et non-officielles concernées par la protection de l'environnement.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص: بيئة
استمارة استبيان لدراسة موضوع:

التنمية المحلية وإشكالية البيئة

دراسة لآراء الفاعلين المحليين لتنمية المستدامة بولاية بسكرة

في إطار إعداد هذه الدراسة؛ لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع البيئية، نرجو منكم التعاون مع الباحثة والإجابة على أسئلة الاستبيان، وذلك بوضع الرقم المناسب في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما بأن المعلومات التي ستدلون بها تبقى في كنف السرية ولن تستغل إلا لغرض البحث العلمي.

ولكم منا جزيل الشكر

إشراف الاستاذ الدكتور: نور الدين زمام

إعداد الطالبة: نصيرة سالم

السنة الجامعية: 2012-2013

المحور الأول: بيانات تتعلق بمدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بالمنطقة.

س 1- ما هي المشاريع التنموية الأكثر انتشارا بولاية بسكرة؟ (أذكرها بالترتيب)

- مشاريع صناعية
- مشاريع فلاحية
- مشاريع سكنية
- مشاريع تجارية
- مشاريع تخزينية
- أخرى تذكر:

س 2- ماذا قدمت هذه المشاريع لمدينتكم؟ (رتبها حسب الأهمية)

- توفير فرص العمل
- تحسين الحالة الاقتصادية
- زيادة الاهتمام بالنظافة
- ارتفاع مستوى المعيشة
- تقديم بعض الخدمات الضرورية
- أخرى
- تذكر:

س 3- ما هي الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة قبل تنفيذها؟ (رتبها حسب الأهمية)

- الفوائد المادية المرجوة من المشروع
- مناسبة الموقع لإقامة المشروع
- أنواع الملوثات التي قد تنشأ من المشروع
- صحة المواطن
- أخرى تذكر

س 4- ما هي الجهات المعنية بدراسة المشاريع التنموية قبل تنفيذها ؟ (رتبها حسب الأهمية)

- مديرية البيئة
- مكاتب الدراسات
- مختصين في البيئة تعينهم
- مختصين في البيئة
- مديرية السكن والتعمير
- مديرية الطاقة والمناجم
- كل هذه

س 5- في رأيك هل موقع الوحدات الصناعية المتواجدة على مستوى المنطقة مناسب لذلك

- نعم لا

س6- في حالة الإجابة بلا لماذا؟

- قريبا من المناطق السكنية
- إقامتها على أراضي صالحة للزراعة
- ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات

س7- ما هي الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات الصناعية؟ (رتبها حسب الأهمية)

- أن تكون جملة الملوثات الصادرة عنها في الحدود المسموح به دوليا
- بعدها عن المناطق السكنية
- بعدها عن الأراضي
- انخفاض تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات
- قرب المصنع من خدمات التشغيل
- وجود مساحات شاسعة غير مشغلة
- أخرى تذكر.....

س8- ما هي المواصفات والشروط التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية بالمنطقة؟ (رتبها حسب الأهمية)

- اقتراح الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية للمشروع على البيئة
- مقارنة الأضرار المحتملة للمشروع على المدى البعيد بالفوائد المرجوة منه
- بيان الحلول البديلة للمشروع المقترح في حالة الإضرار بالبيئة
- أخرى تذكر:.....

المحور الثاني: بيانات تتعلق بالآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة

س9- هل أدت مشاريع التنمية المحلية إلى بعض المشكلات البيئية بالمنطقة؟

- نعم لا

س 10- في حالة وجود مشكلات بيئية فيما تتمثل؟ (أذكرها بالترتيب)

- تلوث
- تلوث المياه
- تلوث التربة
- الاكتظاظ والازدحام
- أخرى تذكر.....

س11- ما هي الآثار التي تخلفها المشاكل البيئية على المنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- انخفاض إنتاجية الأرض
- عدم نظافة الشوارع
- كثرة
- عدم الحصول على المياه

- أخرى تذكر:.....

س12- ما هي انعكاسات هذه المشكلات على البيئة الاجتماعية؟ (أذكرها بالترتيب)

- افتقادها إلى الإطار المعيشي المقبول
- توتر العلاقات بين الأفراد وكثرة المشاحنات
- افتقادها إلى اللمسة الجمالية

- أخرى تذكر:.....

س13- ما هي الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة؟ (أذكرها بالترتيب)

- الاشميوز (حبة بسكرة)
- أمراض وبائية
- أمراض صدرية
- أمراض العيون
- أمراض سرطانية

- أخرى تذكر:.....

س14- ما هي أسبابها في نظرك؟ (رتبها حسب الانتشار)

- عدم النظافة
- انعدام الوعي البيئي
- انتشار الحشرات
- انتقال العدوى
- غبار المصانع

- أخرى تذكر.....

المحور الثالث- دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة بالمنطقة:

س15- كيف تتم معالجة المشكلات البيئية بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- عن طريق فلترة المصانع الملوثة
- إنشاء مساحات
- توعية المواطن بأهمية البيئة
- مكافحة كل أسباب التلوث
- أخرى تذكر.....

س16- ما هي الآليات المستخدمة من قبل المجالس المحلية لحماية البيئة بالمنطقة؟

(أذكرها بالترتيب)

- المحافظة على الصحة العامة
- تنظيف الطرق والأرصفة
- حماية المنطقة من التلوث
- سلامة المواد الغذائية
- تحديد القواعد والتدابير التي يجب الالتزام بها

-أخرى تذكر:.....

س17- هل ترى أن المؤسسات الحكومية تقوم بدورها في مجال حماية البيئة بصفة؟

- جيدة متوسطة سيئة

س18- ما هي إستراتيجيتكم لإدارة شؤون البيئة بالمنطقة مستقبلا؟ (أذكرها بالترتيب)

- السعي إلى تحسين أحوال البيئة بالمنطقة
- إعداد الخطط لمواجهة المشكلات البيئية بالمنطقة
- إعداد المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في المشاريع التنموية
- الرقابة والتفتيش الدوري للمشاريع التنموية
- متابعة تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة
- أخرى تذكر:.....

س19- هل ترى أن مسؤولية الحفاظ على البيئة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية فقط؟

- نعم لا

س20- في حالة الإجابة بلا، يسأل من يشاركها في ذلك؟ (أذكرها بالترتيب)

- سكان المنطقة
- الجمعيات
- الأحزاب السياسية

-أخرى تذكر:

س21- كيف يمكن للأفراد أن يساهموا بحماية البيئة بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- إيقاظ الرأي العام عن طريق التوعية بمخاطر البيئة
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية
- تنظيم تظاهرات خاصة بالبيئة
- مخاطبة الأجهزة الإدارية للعمل على حل المشكلات البيئية بالمنطقة.

.....أخرى تذكر:

س22- كيف تساهم الجمعيات المحلية بحماية البيئة ؟ (أذكرها بالترتيب)

- تنبيه الجهات المعنية بالأضرار التي ألحقت بالبيئة
- نوعية المواطنين بأمور البيئة.
- المشاركة والمشاركة مع المنتخبين المحليين حول حماية البيئة
- الاحتفال بالأعياد الوطنية والعالمية للبيئة.
- كل هذه الآليات

- أخرى تذكر:

س23- ما هي اقتراحاتكم لزيادة فعالية المشاركة بحماية البيئة بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- على إقامة جمعيات تهتم بحماية البيئة
- التخطيط للمشاركة في حماية البيئة
- تشجيع كل المهن والتخصصات على حماية البيئة
- الاهتمام بدور المرأة في حماية البيئة

- أخرى تذكر:

المحور الرابع: مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة

س24- أين تظهر اهتمامات الدولة بالبيئة في ولاية بسكرة؟ (أذكرها بالترتيب)

- من خلال إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالبيئة
- من خلال النوعية
- العمل على تغيير السلوكيات الضارة بالمجتمع
- معاقبة الملوثين
- أخرى تذكر:

س25- هل ترى أن القوانين والتشريعات الحالية تساعد على تفعيل المحافظة على البيئة؟

- نعم
- لا

س26- في حالة الإجابة بنعم ، كيف يتم ذلك؟ (أذكرها بالترتيب)

- وقف النشاط وغلق المنشأة الملوثة
- المنع من متابعة النشاط (الحظر)
- تنظيم عمليات التنمية في المجتمع
- تحقيق التنمية المستدامة
- أخرى تذكر:

س27- ما مدى تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة؟

- يطبق بشكل قاطع
- يطبق إلى حد
- لا يطبق مطلقا

س28- ما هي معوقات تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- نقص الكوادر المتدربة على تطبيق قانون البيئة
- قصور بعض مواد القانون
- لأن البيئة من آخر أولويات السلطات المحلية بالمنطقة
- التراضي مع لمخالفين
- أخرى تذكر:

س29- ما هي مقترحاتك لتحقيق تنمية محلية بمراعاة الأبعاد البيئية؟

.....

دليل المقابلة مع ممثل البيئة بمدينة بسكرة

س1- في رأيك، إلى أي حد تتم مراعاة أصحاب المشاريع التنموية للبعد البيئي ؟

.....
.....

س2- ماهي المشكلات البيئية الناتجة عن نشاط المشاريع التنموية بمدينة بسكرة؟

.....
.....

س3- ما هي الإجراءات المتبعة من قبلكم لتجنب هذه المشكلات؟

.....
.....

س4- هل تقومون بتفتيش دوري لهذه المشاريع التنموية ؟

نعم لا

س5- في حالة الإجابة بنعم ما هي الملاحظات التي تم تسجيلها؟

.....
.....

س7- ماهو دور مديرية البيئة في مجال حماية البيئة ؟ (يكتب بالتفصيل)

.....
.....

س8- ما هي الجهات التي تتسقون معها من أجل الحفاظ على البيئة ؟

.....
.....

الملاحق

س9- ما هي الخطط والاستراتيجيات التي تضعونها من أجل الحفاظ على التوازن بين البيئة والتنمية وما مدى تنفيذها؟

.....
.....

س10- كيف تقيم طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية بمدينة بسكرة؟

.....
.....

س11- كيف تساهمون في تشكيل الوعي البيئي بالمدينة؟

.....
.....

س12- ماهي العقبات التي تحول دون تحقيق مديرية البيئة لأهدافها؟

أ- على مستوى الفرد:

.....

ب- على مستوى المنظمات البيئية غير الحكومية:

.....

ج- على مستوى أجهزة وسائل الاعلام:

.....

د- على مستوى تطبيق قانون حماية البيئة:

.....

.....

شكرا جزيلا على تعاونكم معنا

دليل المقابلة للتطبيق على ممثل مديرية السكن والتعمير:

- اسم المكتب إن وافقتم على ذلك:

س1- ما هي الاعتبارات التي تقوم عليها دراستكم للمشاريع السكنية بمدينة بسكرة؟

.....

.....

س2- إلى أي حد تتم مراعاتكم للبعد البيئي عند القيام بدراسة هذه المشاريع السكنية؟

.....

.....

س3- في رأيك إلى أي حد تم مراعاة البعد البيئي في المشاريع السكنية المنجزة سابقا؟

.....

.....

س4- هل تقومون بتفتيش دوري للمشاريع السكنية التي هي قيد الانجاز بالمدينة؟

لا

نعم

س5- في حالة الإجابة بنعم ما هي أهم الملاحظات التي تم تسجيلها؟

.....

.....

س6- ما هي المواصفات والشروط التي تضعونها لكي يلتزم بها أصحاب المشاريع السكنية؟

.....

.....

دليل المقابلة للتطبيق على بعض مكاتب الدراسات:

- اسم المكتب إن وافقتم على ذلك:

س1- إلى أي حد يلتزم أصحاب المشاريع التنموية بالموصفات المعمارية عند البناء؟

.....
.....
.....

س2- ما هي الاعتبارات التي تقوم عليها دراستكم للمشاريع التنموية التي تقام بالمدينة؟

.....
.....
.....
.....

س3- إلى أي حد تتم مراعاتكم للبعد البيئي عند القيام بدراسة هذه المشاريع التنموية؟

.....
.....
.....

س4- في رأيك إلى أي حد تتحقق السلامة البيئية بالمشاريع التنموية السابقة بمدينة

بسكرة؟.....
.....
.....
.....

س5- هل تقومون بتنقيش دوري لهذه المشاريع التتموية ؟

لا

نعم

س6- في حالة الإجابة بنعم ما هي أهم الملاحظات التي تسجلونها ؟

.....
.....
.....

س7- ما هي المواصفات والشروط التي تضعونها لكي يلتزم بها أصحاب المشاريع التتموية بمدينة بسكرة ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

شكرا جزيلا على تعاونكم معنا

دليل دراسة الحالة للتطبيق على بعض المنظمات البيئية غير الحكومية (الجمعيات):

أولاً- التعريف بالجمعية :

1- اسم الجمعية وعنوانها الرئيسي:.....

2- الفئات المستهدفة من قبل الجمعية:.....

3- تاريخ تأسيس الجمعية:.....

4- الجهات التي تمول إن وجدت:.....

ثانياً - دور الجمعيات في تشكيل الوعي البيئي لدى المواطن بمدينة بسكرة :

1- ماهي أهم أنشطة الجمعية؟.....

.....

.....

2- ماهي أهم الأهداف التنموية والبيئية لجمعيتكم؟.....

.....

.....

3- ماهي أسباب نقص الوعي البيئي لدى المواطن؟.....

.....

.....

4- ما هي البرامج المطبقة فعليا من طرف جمعيتكم لتنمية الوعي البيئي لدى المواطن

.....

.....

5- ما هي مقترحاتكم لتنمية الوعي البيئي لدى المواطن بمدينة بسكرة

.....

.....

6- ماهي المعوقات التي تحد من تنمية الوعي البيئي لدى المواطن بالمنطقة.....

.....

شكرا جزيلا على تعاونكم معنا

فهرس المحتويات

شكر وعرهان

إهداء

مقدمة أ-ج

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة..... 02

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها 07

1- أهمية الدراسة 07

2- أهداف الدراسة..... 07

ثالثاً - تحديد المفاهيم 08

1- مفهوم التنمية 08

2- مفهوم التنمية المستدامة 17

3- مفهوم البيئة 22

3-1 المعنى اللغوي للبيئة..... 22

3-2 المعنى الاصطلاحي للبيئة..... 23

رابعاً- الدراسات السابقة والمشابهة..... 27

خامساً- المدخل النظري للدراسة 48

الفصل الثاني: المواجهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة

تمهيد 55

أولاً- الاهتمامات التقليدية بدراسة البيئة في علوم الاجتماع 56

1- علم الاقتصاد 57

2- علم الجغرافيا..... 58

3- علم النفس 59

4- الانثروبولوجيا 60

ثانياً- البيئة عند علماء الاجتماع الأوائل..... 61

1_ ابن خلدون	62
2- مونتيكيو	62
3- هيرت سبنسر	63
4- اميل دوركايم	64
5- ماكس فيبر	65
ثالثا - المداخل النظرية في دراسة البيئة (الاهتمامات النظرية الحديثة)	67
1. المدارس الحتمية (النظرية الأيكولوجية)	67
2. المدرسة الإمكانية	69
3. المدرسة الاحتمالية	69
4. مدرسة الفعل الاجتماعي	69
رابعا- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة	71
1- علاقة الثقافة بالبيئة	71
2- الوعي البيئي	75
خامسا- الأبعاد السياسية للبيئة	79
الفصل الثالث: التنمية بمعزل عن البيئة	
تمهيد	85
أولا- الاتجاهات النظرية للتنمية	86
1- النظرية الماركسية	86
2- الاتجاه المثالي	87
3- الاتجاه السيكلوجي	88
4- اتجاه النماذج أو المؤشرات	89
5- الاتجاه التطوري المحدث	91
6- اتجاه الانتشار الثقافي	93
7- الاتجاه الماركسي الحديث	94
ثانيا- الأبعاد الرئيسية للتنمية	97

97.....	1- البعد الاقتصادي
98.....	2- البعد الاجتماعي الثقافي
100.....	3- البعد السياسي
101.....	4- البعد الإداري والتنظيمي:
102.....	5- البعد السيكولوجي أو السلوكي
103.....	ثالثا- مؤشرات التنمية
104.....	1- بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية
108.....	2- بعد المشاركة في التنمية
110.....	3- بعد تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات
111.....	4- بعد صيانة البيئة
112.....	رابعا- معوقات التنمية
112.....	1- المعوقات الخارجية
113.....	2- المعوقات الداخلية
115.....	خامسا- التنمية المحلية
115.....	1- مبادئ التنمية المحلية
117.....	2- برامج تنمية المجتمعات المحلية
121.....	3- عناصرها
123.....	4- استراتيجيتها
123.....	5- معوقات التنمية المحلية
127.....	سادسا- المسيرة التنموية بالجزائر
127.....	1- مرحلة التصنيع والنمو (1967-1985)
131.....	2- مرحلة التعديل الهيكلي (1986-1998)
134.....	3- الانتعاش الاقتصادي في التنظير الكينزي: (من سنة 1989 إلى غاية اليوم)....
137.....	إستخلاصات الفصل

الفصل الرابع: من الاهتمام بالبيئة إلى التنمية المستدامة

تمهيد	139
أولاً: تطور مفهوم التنمية المستدامة	140
ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة	142
1- الأبعاد الاقتصادية	142
2- البعد الاجتماعي	145
3- البعد البيئي	147
ثالثاً: عناصر التنمية المستدامة	152
1- ثبات عدد السكان	152
2- أشكال جديدة من الثقافة أو نقل الثقافة	153
3- تقنين النفايات ومنع التلوث (الإنتاج الأنظف)	155
4- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية	156
5- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية	157
6- تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية	158
7- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها	159
8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات	160
رابعاً: واقع التنمية المستدامة بالجزائر	161
1- أهم مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر	161
2- تحديات التنمية المستدامة بالجزائر	171
3- إدارة التنمية المستدامة بالجزائر	177
خامساً: التشريع البيئي في الجزائر	185
1- حماية البيئة في قانون العقوبات	185
2. حماية البيئة في التشريعات الخاصة	186
3. قانون حماية البيئة في الجزائر رقم 10/03	187
4- الهيئات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة في الجزائر	189

202.....	استخلاصات الفصل
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
204.....	تمهيد
205.....	أولاً- مجالات الدراسة
205.....	1-المجال المكاني
210.....	2-المجال البشري
210.....	3-المجال الزمني للدراسة
213.....	ثانياً- المنهج المتبع في الدراس:
215.....	ثالثاً- عينة الدراسة وكيفية اختيارها
217.....	رابعاً- أدوات جمع البيانات
217.....	1- استمارة الاستبيان
220.....	2- المقابلة
221.....	3- الملاحظة
الفصل السادس: عرض وتحليل لنتائج الدراسة	
223.....	تمهيد
224.....	أولاً - عرض البيانات وتفسيرها
224.....	1- بيانات تتعلق بمدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بالمنطقة
242.....	2- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الأول.
244.....	3- بيانات تتعلق بالآثار المترتبة عن أعمال البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة
254.....	4- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الثاني.
255.....	5- بيانات تتعلق بدور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة بالمنطقة
275.....	6- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الثالث
278.....	7- بيانات تتعلق بمدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة

285.....	8- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الرابع.....
286.....	ثانيا - عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة.....
291.....	ثالثا: توصيات و مقترحات.....
295.....	الخاتمة.....
299.....	قائمة المصادر والمراجع.....

ملخص الدراسة

الملاحق

فهرس الجداول

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

- جدول رقم "01": يبين المشاريع التنموية الأكثر انتشارا بولاية بسكرة 224
- جدول رقم 02: يبين أهمية المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية بسكرة
..... 226
- جدول رقم 03: يبين الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة ... 228
- جدول رقم 04- يبين الجهات المعنية بدراسة المشاريع التنموية قبل تنفيذها 230
- جدول رقم 05: يبين ملائمة موقع الوحدات الصناعية من عدمه، وأسباب عدم الملائمة
..... 235
- جدول رقم 06: يبين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات
الصناعية..... 238
- جدول رقم 07: يبين المواصفات والشروط التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع
التنموية بالمنطقة..... 240
- جدول رقم: 08: يبين ما إذا أدت مشاريع التنمية المحلية إلى بعض المشكلات البيئية
بالمنطقة. 244
- جدول رقم 09: يبين المشكلات البيئية التي تسببها مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة.
..... 245
- جدول رقم 10: يبين الآثار التي تخلفها المشاكل البيئية على البيئة. 247
- جدول رقم 11: يبين انعكاسات هذه المشكلات على البيئة الاجتماعية..... 249
- جدول رقم 12: يبين الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة..... 250
- جدول رقم 13: يبين سبب الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة. 251
- جدول رقم 14: يبين كيفية معالجة المشكلات البيئية بالمنطقة. 255

- جدول رقم 15: يبين الآليات المستخدمة من قبل المجالس المحلية لحماية البيئة بالمنطقة
.....
257.....
- جدول رقم 16: يبين تصور استراتيجي لكيفية إدارة شؤون البيئة بالمنطقة 262
- جدول رقم: 17: يبين ما إذا كانت مسؤولية الحفاظ على البيئة تقع على عاتق المؤسسات
الحكومية فقط؛ والجهات التي تساعد على ذلك. 265
- جدول رقم 18: يبين كيفية مساهمة الأفراد بحماية البيئة بالمنطقة. 266
- جدول رقم 19: يبين كيفية مساهمة الجمعيات المحلية بحماية البيئة بالمنطقة. 269
- جدول رقم 20: يبين اقتراحات الفاعلين المحليين لزيادة فعالية المشاركة بحماية البيئة
بالمنطقة. 273
- جدول رقم 21: يبين مظاهر اهتمامات الدولة بالبيئة في مدينة بسكرة. 278
- جدول رقم 22: يبين ما إذا كانت التشريعات والقوانين الحالية تساعد على تفعيل المحافظة
على البيئة والأساليب التي يتم بها ذلك؟..... 280
- جدول رقم 23: يبين مدى تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة 282
- جدول رقم 24: يبين معوقات تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة 283

الخاتمة

الخاتمة

إن أية نهضة ما هي إلا ثمرة تفاعل الإنسان مع الكون و الزمان؛ فالإنسان هو ذلك المخلوق الذي اضىف عليه الله سمات خاصة جعلته يتحمل عظمة الأمانة التي لم تتحملها المخلوقات الأخرى، وبفضل هذه الهبات تحول وجود الإنسان على وجه الأرض من وجود عبثي عشوائي إلى وجود مسئول ذو غاية.

لكن مع الاسف فان الانسان افتقد إلى الإحساس بالغاية في الوجود المتزامن و اعتبر مرور الزمن عقوبة قاسية سلطت عليه، و هذا ما جعله دوما يسعى إلى استغلال الحياة استغلالا جشعا لا ينم إلا عن لهفة الأناي الجائع الذي يريد أن يلتهم أكبر كمية في وجبة واحدة خوفا من سيف الزمن الذي يلاحقه، و لن يمعله فرصة أخرى لتناول ما تبقى منها .

و الحقيقة أن الأرض بما فيها و ما عليها خلقت من أجل الإنسان، و ليس العكس لذا كان لزما عليه أن ينتبه إلى كيفية التعامل معها وذلك بالإنصاف والموازنة بين مصالح الأجيال المتعاقبة معها من خلال حلقة التوازن ومبدأ الاستمرار .

فالإنسان في النظام البيئي يشكل عنصرا أكثر تأثيرا، فهو الذي يقوم بالاستفادة من مواردها، وفي بعض الأحيان يضغط عليها ويستنزفها، بل وصل الأمر إل تلويثها، وذلك من خلال ما يسعى إليه من نمو اقتصادي لتعظيم الإنتاج والتنافس بهدف تعظيم الربح، وكل هذا على حساب البيئة.

ولعل مفهوم الربط بين البيئة والتنمية الذي أرسته "قمة الأرض" في الوعي العام على مستوى العالمي ليس جديدا لا هو ولا شعار "التنمية المستدامة"؛ فكلاهما طرح أو ما طرح في أعقاب مؤتمر استكهولم عام 1974، وظل يتردد وسط دوائر اتسعت شيئا فشيئا مع مرور الوقت، ويبدو أنه كان علينا أن ننتظر زهاء عقدين من الزمان حتى يقر هذان الشعاران في الوعي العالمي ولكنهما مع ذلك وبعد كل هذه السنوات مازال بعد شعارين لا نملك حتى الآن آليات تنفيذية مجربة وناجحة لتحقيق أي منهما على أرض الواقع؛ وبالذات على مستوى أنشطة تنمية لأن التنمية في أي واحد من قطاعات النشاط الإنساني وبحكم التعريف تعني تداخلا في التوازن

الطبيعي لأحوال البيئة في منظومة إيكولوجية بالمحيط الحيوي؛ تدخلا كثيرا ما يستحيل معه العودة إلى ما كانت عليه هذه المنظومة قبل التدخل، ولعل أقصى ما يطمح إليه هو أن يتحقق نوعا من التوازن الجديد يضمن تواصل الوضع التنموي الجديد واستمراره من دون خلل مستمر لا يمكن وقفه هذا ما أصطلح على تسميته "بالتنمية المستدامة"؛ والتي تعتبر الاستدامة شرطا أساسيا لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد، ومع أن المصطلح مازال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، وبما يضمن استدامتها، فإن الحقيقة التاريخية هي أن الرعاية البيئية تقع في قلب التنمية المستدامة، وأياما كانت الاعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو التقنية الضرورية لاستدامة التنمية، فإن الاعتبارات البيئية لا بد من مراعاتها في مخططات التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدؤوب أن تفعل وتحقق هذه التنمية المستدامة التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقها الاقتصادي وقسمها الاجتماعي، ومناحيها البيئية، وكل مجالات العيش، في مسيرة طويلة وجسيمة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة بكل معانيها من تشغيل ودخل وصحة...، آخذة في الحسبان مشاكل البيئة التي ما فتئت تهدد التراث الطبيعي من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل والرشد لكل الموارد والمتاحات الطبيعية في بلد أعطاه الله كل الخيرات وزينه بكل الثروات.

ومن خلال نتائج دراستنا التي تسعى إلى البحث عن مدى وجود الفكر البيئي ضمن إستراتيجية التنمية المحلية بولاية "بسكرة"، وذلك بإجراء دراسة ميدانية لآراء عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة".

تبين لنا أن تجاهل مخطوط السياسات التنموية بالمنطقة لضرورة إدراج البعد البيئي عند تخطيطهم للمشاريع التنموية المختلفة؛ بسبب تركيزهم على الاعتبارات الاقتصادية والمادية بمعنى حساب المنفعة الاقتصادية التي يدرها النشاط دون أدنى اهتمام بتأثيراته المتوقعة على البيئة والانسان الذي هو الهدف والوسيلة من أي تنمية، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية وتفاقمها والتي انعكست سلبا على البيئة الاجتماعية بالمنطقة.

ويمكن القول في الأخير أنه بالرغم من غياب البعد البيئي في المشاريع التنموية بولاية بسكرة، إلا أنه بدأ يدخل ضمن حيز الاهتمام -تفكير- الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة، لكن بخطى متأنية، وذلك باقتراحهم تصور مستقبلي لمجموعة من الخطوط المتتالية في تسلسل منطقي، بحيث تكمل كل خطوة الخطوة السابقة لها لتشكل في الأخير إستراتيجية تناسب كل أنواع المنشأة والمشاريع التنموية بالمنطقة، مع ضرورة مراعاة خصوصية سكان المنطقة، و الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها الجهات المعنية بمتابعة إنشاء المشاريع التنموية، وكذا إمكانيات المؤسسة الرسمية وغير الرسمية المعنية بحماية البيئة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا_ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، دار إحياء التراث العربي، 1999
2. أبو كريشه عبد الرحيم تمام: دراسات في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
3. أحمد سيد عاشور: التلوث البيئي في الوطن العربي، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006.
4. أسيدون السا: النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة: مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997 إذ أميل توماس : البيئة وأثرها على الحياة السكنية، ترجمة زكريا البرادعي، دارالوعي العربي، القاهرة، 1999
5. أنجريس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصب، الجزائر، 2004.
6. بالدوين وميير و: التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
7. بهلول بلقاسم حسن: تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
8. بوتيمور تي، بي،: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي: ترجمة محمود الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1981.

9. بوحوش عمار و الذنبيات محمود: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
10. بوخلوف محمد محمود: **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، شركة، دار الأمة، الجزائر، 2000
11. بيومي أحمد وآخرون: **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
12. بيومي أحمد وآخرون: **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
13. التابعي كمال: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1999
14. تودار و ميشال: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمد، حسن حسين ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006
15. تيماشيف نيقولا: **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عودة وآخرون: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
16. جلبي علي عبد الرزاق وآخرون: **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
17. الجوهري حمد محمود: **علم اجتماع التنمية**، ط3، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2010
18. خروف حميد وآخرون: **الإشكالية النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا**، د.ط، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
19. الخولي أسامة: **البيئة والتنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، أبو ظبي، 2002

20. الدعيوسي أحمد سامي: التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007
21. رشوان حسين عبد الحميد.: التنمية اجتماعيا - ثقافيا - اقتصاديا - سياسيا - إداريا - بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
22. رشوان حسين عبد الحميد: البيئة والمجتمع، د.ط، المكتبة الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006.
23. رضا عبد العالي عبد الحليم : البحث في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة، القاهرة ، 1988
24. زرواتي رشيد: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ،ط3، الجزائر، دار الهدى، 2007.
25. الزوكه محمد خميس: محاور تدهورها وأثرها على صحة الإنسان، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005. طولان أماني غوث: القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995
26. سانتوس أوسكار بينو: جمعية اقتصادي العالم الثالث، الندوة الخاصة لنادي روما المنعقدة في الجزائر يومي 25-28 نوفمبر 1997
27. سعيدان علي: حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر 2008.
28. سلاطنية بلقاسم الجيلاني وحسان: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى الجزائر، 2004.
29. السمالوطي نبيل: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1991.

30. السيد عبد العاطي السيد وآخرون: أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997.
31. السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة 1999.
32. السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، د.ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1989
33. الشرنوبي محمد عبد الرحمان: الانسان والبيئة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة
1981.
34. صخري عمر: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
35. طلبة مصطفى كمال وآخرون: مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، 2001
36. طولان أماني غوث: القرية بين التقليدية والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
1995
37. عبد الرحمن عبد الله: إدارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث، دار المعرفة
الجامعية، الإسكندرية، 2000
38. عبد الرحمن عبد الله: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 2000
39. عبد المعطي محمد غسان: التصورات المنهجية وعملية البحث العلمي، دار وائل للنشر
والتوزيع، عمان، 2002
40. عبد المقصود زين الدين: البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف القاهرة،
1981.
41. عبيدات ذوقان و أبو السيد سهيلة: البحث العلمي- البحث النوعي والبحث الكمي، دار
الفكر، الأردن، 2002 .

42. عجمية محمد عبد العزيز وم علي الليثي حمد: التنمية الاقتصادية - مفهومها - نظرياتها - سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
43. العسوي ابراهيم : التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها - دار الشروق، القاهرة، 2000.
44. عطري عبد الله: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2004.
45. علي مصطفى حسن: شركاء في تشويه التنمية، دار الطليعة ، بيروت، دون سنة
46. عليان رابحي مصطفى و محمد غنيم عثمان: مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق دار صفاء، عمان، 2000
47. عوض حسن الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
48. غرايبي فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002
49. غربي علي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
50. غربي علي: أبعاد المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 2006.
51. غلاب محمد السيد: البيئة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1989.
52. غيث محمد عاطف: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، دون سنة نشر.

53. غيفليون رودولف ماتالون بنيامين: البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتطبيقات ترجمة علي سالم، مركز الانماء القومي، بيروت، 1985.
54. فيورتادو سيلسو: "النمو والتخلف"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.
55. القصاص عبد الفتاح: الانسان والبيئة الشعبية والقومية، اليونيسكو، القاهرة: 1980.
56. لباد ناصر: الوجيز في القانون الإداري، ط2، مخبر الدراسات السلوكية والحقوقية، سطيف، الجزائر، 2006.
57. محمد الطاهر قادري: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية.
58. محمد سيد: حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان أفرست، القاهرة، 2006.
59. مصطفى محمد سمير: إستراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) في الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.
60. مناحي عبد العازمي محمد المنوخ: الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية للبيئة، القاهرة، 2009.
61. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الانسان والبيئة، القاهرة، 1978.
62. ناصف سعيد: محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997.
63. نصرت محي الدين وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971.

64. هارسون ديفيد: علم الاجتماع والتنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، ط2، دار صفاء، عمان، 1998.

ب- الرسائل الأكاديمية:

65. بلخيري كمال: التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، دراسة نظرية وميدانية لحالة الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

66. حفزي صادق احسان محمد: إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر

67. حليلو نبيل: التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

68. ضيف الأزهر: الواقع السوسيو وعلاقته بالمشكلات البيئية مقارنة سوسيو إثنوغرافية في منطقة وادي سوف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014.

69. عبد الحميد بوطه: واقع تنمية وتسيير الموارد البشرية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسة أوراس فوتوار لصناعة الأحذية نقاوس، باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة. الجزائر

70. عبد الحميد متولي عزت عجيب: مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم البيئية - غير منشورة- من قسم العلوم الإنسانية، معهد العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2002-.

71. لموسخ محمد: الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2008-2009

72. محمد أحمد وهب الله: العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية الوعي البيئي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مواطني محافظة قنا) رسالة دكتوراه في علم الاجتماع- غير منشورة- معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007

73. محمد الروبي ايمان سليمان: دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من أضرار التلوث البيئي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.

74. وناس يحي: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام- منشورة- جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

ج- المجلات والدوريات:

75. أبو زيد أحمد: أزمة البيئة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، 1988.

76. أقوجيل نبيلة: حق الفرد في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة المفكر، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010.

77. بوسته محمد: الحركة الجموعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، 2002،
78. زخاروف أندريه: خطر الحرب النووية الحرارية، ترجمة علي حسين حجاج، مجلة الثقافة العالمية، العدد 19، 1999
79. عبد الرحمان عواطف: الوعي البيئي بين الإعلام والتعليم، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد 68، 1996
80. عبد الغني غانم: مدينة بسكرة نموها وتهيئة مجالها الحضري ، حوليات وحدة البحث افريقيا العالم العربي ،المجلد 3 قسنطينة، 1999.
81. عبد الله: عبد الخالق التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية مقال في المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993
82. غانم محمد الصغير : مقالات حول تراث منطقة بسكرة والتجول الأوراسي، منشورات جمعية التاريخ والتراث لمنطقة الأوراس، باتنة، (ب س)، ص 33.
83. كردون عزوز وآخرون: البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية وإستراتيجية الحماية، مخبر الدراسات الأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، دون سنة
84. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج: سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .1989

85. نافعة حسن: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، الكويت، العدد 202، 1995 -.

د- التقارير العلمية:

86. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: عن المخطط الأزرق مركز الخدمات الجهوية، 2005.

87. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.

88. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003.

89. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2004، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2004.

90. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام 2003.

91. جريدة الخبر اليومية، العدد 4326، الموافق ليوم 23 فيفري 2005.

92. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التحولات البيئية والحضرية في المستدامة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.

93. المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ط.3، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

94. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة لعام 2003.

95. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة للعام 2000.

96. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، 2003
97. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، 2003
98. ولاية بسكرة: مجلة الزيبان، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية بسكرة العدد السابع 1984
- هـ - المراسيم والقوانين:
99. مرسوم رقم 81-373 مؤرخ في 1981/12/26، يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع الغابات واستصلاح الأراضي
100. المادة 55 من قانون 09/90، المؤرخ في 07 أبريل، 1990 يتعلق بالولاية (ج ر عدد 15 ل 11 أبريل 1990).
101. المادة 18 من المرسوم التنفيذي 175/91 المؤرخ في 1991/05/28 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.
102. مرسوم تنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996، يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية (ج ر، عدد 07 مؤرخة في 28 يناير 1996)
103. المرسوم التنفيذي 493/03 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتضمن المفتشية العامة للبيئة والتنظيم عملها
104. مرسوم تنفيذي رقم 03-493 مؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996 والمتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية (ج ر، عدد 80 ل 21 ديسمبر 2003).
105. المادة 01 من المرسوم التنفيذي 09/01 المؤرخ في 07 جانفي 2001 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

106. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (ج ر - عدد 20 يوليو 2003).

و- مواقع الأنترنت

107. موقع الوظائف الخضراء www.beatona.net/cms/index، تمت زيارة الموقع يوم 01 سبتمبر 2015 على الساعة 15

108. تمت زيارة الموقع بتاريخ 11 أكتوبر 2015 <https://uqu.sa/Ksnemari/ar/12341>

109. مفهوم التنمية المحلية=q [https://www.google.com/search?q=مفهوم التنمية المحلية](https://www.google.com/search?q=مفهوم+التنمية+المحلية) تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 أكتوبر 2015

110. تمت زيارة الموقع بتاريخ 20 أكتوبر 2015 <https://mayadin.net/mode> ثانيا- المرجع باللغة الأجنبية

111. Bächtol Peter: **Pour une économie durable**, INNOVAL, France, 2004

112. Claude Smouts Marie.: **Le développement durable les termes du débat**, Armand Colin, Paris, 2005

113. Gendron Corinne: **Le développement durable comme compromis**, Presses de du Québec, Paris, 200

114. Hamaide Bertrand et Sébastien Brunet: **Développement durable et économie environnemental régionale**, Facultés universitaires Saint – Louis, Bruxelles, 2012.

115. L'agence régionale de l'environnement de Haute – Normandie: **de l'écologie urbaine au développement durable**, la lettre du cadre Territorial, S. E. P. T, 2001.

116. Ministère de L'Aménagement du territoire et de l'environnement: **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, Alger, 2003
117. Ministère de l'aménagement du territoire et du l'environnement: **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, Alger, 2000
118. Morvan Régis : **Environnement et Politiques Locales**, Copyright Editions Johanet, Paris, 2006 .
119. Mouhoubi Salah: **Les vulnérabilités (cas de l'Algérie) ENAG Editions**, Alger, 2009
120. Pearce David, turner Kerry: economics of Natural resources and environment, the Gohans Hapkins 1990
121. Philippe Jean. et José Marie : **Développement durable et devenir de l'homme**, l'harmattan, Paris, 2003.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، فتصبح أهمية موضوعنا هذا المعنون بالتنمية المحلية وإشكالية البيئة (دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) من خلال الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972 ومرورا بقمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دولة وحكومات في سبتمبر 2000 بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، ووصولاً إلى قمة "جوهانسبرغ" التي عقدت في إفريقيا صيف عام 2002 حول التنمية المستدامة، فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي " بكوالا لامبور " "بماليزيا " حول المعرفة والحكمة عام 2003.

فلم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية وثروات البيئة ومواردها بين الأجيال المتعاقبة.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة تعميق الفهم والتحليل لمدى وجود الفكر البيئي ضمن إستراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة، من خلال دراسة آراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة "بولاية بسكرة"؛ وذلك بتركيز البحث على مدى وجود البعد البيئي ضمن سياسة وخطط المشاريع التنموية بالمنطقة، وكذا محاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي ضمن هذه الإستراتيجية على البيئة والمجتمع؛ بالإضافة إلى البحث عن دور المؤسسات الحكومية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، لنخرج في الأخير إلى البحث عن مدى الالتزام بتطبيق قوانين وتشريعات البيئة بولاية بسكرة.

وعليه فإن هذه الدراسة تندرج ضمن البحوث الوصفية، لأنها تصف الواقع الميداني للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، من خلال جمع أكبر قدر من البيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة؛ ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد مجموعة من الإجراءات المنهجية والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي، مستعينين على مجموعة من أدوات جمع البيانات منها: الملاحظة بدون

مشاركة، المقابلة، استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة (قصدية) من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة"؛ حيث انتهت الدراسة إلى تلخيص فيما يلي:

أن تجاهل مخطو السياسات التنموية بولاية بسكرة لضرورة إدراج البعد البيئي عند تخطيطهم للمشاريع التنموية المختلفة بسبب تركيزهم على الاعتبارات المادية؛ وذلك بحساب المنفعة الاقتصادية التي يدرها النشاط دون أدنى اهتمام بتأثيراته البيئية المتوقعة على الإنسان _ الذي هو الهدف والوسيلة من أي تنمية_ أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية بالمنطقة، تنصدها مشكلة تلوث الهواء يليها الضوضاء والازدحام ثم تلوث المياه والتربة، وقد ترتب عن هذه المشكلات آثار صحية لدى المواطن بالمنطقة بما أفرزته من أمراض مختلفة تنصدها "الإشمنبور" أو ما يسمى "بحبة بسكرة"، وكذا أمراض العيون والأمراض الوبائية.

ولم تتوقف الآثار السلبية للمشكلات البيئية السابقة الذكر عند هذا الحد، بل تعدى الأمر إلى العلاقات الاجتماعية؛ و يتجلى ذلك في مجموعة من المظاهر تأتي في مقدمتها توتر العلاقات الاجتماعية بسبب كثرة المضايقات والضوضاء التي يتعرض لها سكان المنطقة بشكل مستمر يوميا خاصة في الأماكن العامة، إضافة إلى اختفاء الصورة الجمالية التي كانت تعرف بها البيئة بولاية "بسكرة" نتيجة غياب التذوق الفني لدى المواطن بها،

و يعتبر الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية بسكرة الوعي البيئي سلاح أقوى وأكثر فعالية واستمرار من القوانين والتشريعات في الحفاظ على البيئة، لذلك تسعى الجهات المعنية بحماية البيئة بالمنطقة إلى محاولة نشره من خلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية بذلك،

وفي الأخير ويقترح الفاعلون المحليون للتنمية المستدامة بولاية بسكرة تصور مستقبلي لمجموعة من الخطوات المتتالية، في تسلسل منطقي بحيث تكمل كل خطوة الخطوة السابقة، لتشكل في الأخير إستراتيجية تناسب كل أنواع المنشآت والمشاريع التنموية المستقبلية بالمنطقة، مع ضرورة مراعاة خصوصيات المجتمع البسكري، وكذا الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها الجهات المعنية بمتابعة إنشاء المشاريع التنموية، وكذا إمكانيات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بحماية البيئة.

Abstract:

The topic of sustainable development has acquired the attention of the whole world, and for which summits and international forums were held. The importance of our theme entitled "the local development and the problem of the environment (a field study of the sustainable development local actors' views) appears through the increasing world-wide, regional and domestic interest for the issues closely related to human beings and the environment, which have clearly emerged in the world-wide conferences, starting with the Stockholm conference on human development in 1972 and passing through the Earth Summit in "Rio de Janeiro" in Brazil on Environment and Development in 1992, as the heads of the governments of more than 147 states and governments signed in September 2000 the Millennium Declaration, and reaffirmed their support with the principles of sustainable development, through to "Johannesburg" Summit held in Africa the summer of 2002 on the sustainable development, then the tenth congress of the Islamic Conference in "Kuala Lumpur" "Malaysia" on the knowledge and wisdom in 2003.

Sustainable development is no longer an intellectual luxury, but it is a prerequisite for achieving justice and equity in the distribution of development gains and environmental wealth and resources between successive generations.

The importance of this study appears in the attempt to deepen the understanding and analyzing the existence extent of the environmental thinking within the local development strategy in the province of Biskra, through the study of the sustainable development local actors' views in the province of "Biskra"; by focusing the research on the existence extent of the environmental dimension within the policy and development projects' plans in the region, as well as the attempt to highlight the effects of the omission of the environmental dimension within this strategy on the environment and society; in addition to the research on the role of governmental and non-governmental institutions in the field of environmental protection, to come in the latter to seek the engagement extent to apply environmental laws and regulations in the province of Biskra.

Therefore, this study falls within the descriptive empirical researches, because it describes the field reality of sustainable development in the province of Biskra, through collecting as much of the quantitative and qualitative data on the studied phenomenon; to achieve this aim, a set of methodological procedures must be adopted as the descriptive analytical method, with the assistance of a group data collection tools including: observation

without participation, interview, questionnaire applied to a sample (intentional) of sustainable development local actors in the province of "Biskra". The study concluded to a set of results which are:

The ignorance of the development policies planners in the province of Biskra for the need to the inclusion of the environmental dimension when planning various development projects because of their focus on physical considerations by calculating the economic benefit generated by activity without the slightest attention to its environmental impacts expected on the human being _ which is the aim and the means of any development_ led to the emergence of many environmental problems in the region, notably the problem of the air pollution followed by noise, congestion, water and soil pollution, which have caused many health effects among citizens in the region, including various diseases such as "leishmaniosis", as well as eye and epidemic diseases.

The negative effects of the above-mentioned environmental problems did not stop in this stage, but they have exceeded to impact on the social environment which is reflected in a range of manifestations starting with the social relations strain between the region's people, because of frequent harassment and noise they are continuously exposed to, especially in public places, as well as the disappearance of the aesthetic image that was previously known in the environment of the province of "Biskra" as a result of the absence of artistic taste among citizens.

The sustainable development local actors in the province of "Biskra" consider the environmental awareness stronger, more effective and continued weapon than laws and legislations in the preservation of the environment; so the concerned authorities seek by protecting the environment in the region to spread it through the concerned civil society institutions.

At the end, sustainable development local actors of the province of Biskra propose a future conception for a set of successive steps, in a logical sequence so as each step completes the previous one, to form at the end a strategy that fits all types of installations and future development projects in the region, with the need to take into account the specificities of the community of Biskra, as well as the material and technical possibilities that are available for the authorities concerned with following the establishment of such development projects, as well as the possibilities of official and non-official institutions concerned with the protection of the environment.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص: بيئة
استمارة استبيان لدراسة موضوع:

التنمية المحلية وإشكالية البيئة

دراسة لآراء الفاعلين المحليين لتنمية المستدامة بولاية بسكرة

في إطار إعداد هذه الدراسة؛ لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع البيئة، نرجو منكم التعاون مع الباحثة والإجابة على أسئلة الاستبيان، وذلك بوضع الرقم المناسب في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما بأن المعلومات التي ستدلون بها تبقى في كنف السرية ولن تستغل إلا لغرض البحث العلمي.

ولكم منا جزيل الشكر

إشراف الاستاذ الدكتور: نور الدين زمام

إعداد الطالبة: نصيرة سالم

السنة الجامعية: 2012-2013

المحور الأول: بيانات تتعلق بمدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بالمنطقة.

س 1- ما هي المشاريع التنموية الأكثر انتشارا بولاية بسكرة؟ (أذكرها بالترتيب)

- مشاريع صناعية
- مشاريع فلاحية
- مشاريع سكنية
- مشاريع تجارية
- مشاريع تخزينية
- أخرى تذكر:

س2- ماذا قدمت هذه المشاريع لمدينتكم؟ (رتبها حسب الأهمية)

- توفير فرص العمل
- تحسين الحالة الاقتصادية
- زيادة الاهتمام بالنظافة
- ارتفاع مستوى المعيشة
- تقديم بعض الخدمات الضرورية
- أخرى
- تذكر:

س3- ما هي الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة قبل تنفيذها؟(رتبها حسب الأهمية)

- الفوائد المادية المرجوة من المشروع
- مناسبة الموقع لإقامة المشروع
- أنواع الملوثات التي قد تنشأ من المشروع
- صحة المواطن
- أخرى تذكر:

س4- ما هي الجهات المعنية بدراسة المشاريع التنموية قبل تنفيذها ؟ (رتبها حسب الأهمية)

- مديرية البيئة
- مكاتب الدراسات
- مختصين في البيئة تعينهم
- مختصين في البيئة
- مديرية السكن والتعمير
- مديرية الطاقة والمناجم
- كل هذه

س5- في رأيك هل موقع الوحدات الصناعية المتواجدة على مستوى المنطقة مناسب لذلك

- نعم لا

س6- في حالة الإجابة بلا لماذا؟

- قريبا من المناطق السكنية
- إقامتها على أراضي صالحة للزراعة
- ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات

س7- ما هي الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات الصناعية؟ (رتبها حسب الأهمية)

- أن تكون جملة الملوثات الصادرة عنها في الحدود المسموح به دوليا
- بعدها عن المناطق السكنية
- بعدها عن الأراضي
- انخفاض تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات
- قرب المصنع من خدمات التشغيل
- وجود مساحات شاسعة غير مشغلة
- أخرى تذكر

س8- ما هي المواصفات والشروط التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية بالمنطقة؟ (رتبها حسب الأهمية)

- اقتراح الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية للمشروع على البيئة
- مقارنة الأضرار المحتملة للمشروع على المدى البعيد بالفوائد المرجوة منه
- بيان الحلول البديلة للمشروع المقترح في حالة الإضرار بالبيئة
- أخرى تذكر:

المحور الثاني: بيانات تتعلق بالآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة

س9- هل أدت مشاريع التنمية المحلية إلى بعض المشكلات البيئية بالمنطقة؟

- نعم لا

س 10- في حالة وجود مشكلات بيئية فيما تتمثل؟ (أذكرها بالترتيب)

- تلوث
- تلوث المياه
- تلوث التربة
- الاكتظاظ والازدحام
- أخرى تذكر

س11- ما هي الآثار التي تخلفها المشاكل البيئية على المنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- انخفاض إنتاجية الأرض
- عدم نظافة الشوارع
- كثرة
- عدم الحصول على المياه
- أخرى تذكر:.....

س12- ما هي انعكاسات هذه المشكلات على البيئة الاجتماعية؟ (أذكرها بالترتيب)

- افتقادها إلى الإطار المعيشي المقبول
- توتر العلاقات بين الأفراد وكثرة المشاحنات
- افتقادها إلى اللمسة الجمالية
- أخرى تذكر:.....

س13- ما هي الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة؟ (أذكرها بالترتيب)

- الاشميوز (حبة بسكرة)
- أمراض وبائية
- أمراض صدرية
- أمراض العيون
- أمراض سرطانية
- أخرى تذكر:.....

س14- ما هي أسبابها في نظرك؟ (رتبها حسب الانتشار)

- عدم النظافة
- انعدام الوعي البيئي
- انتشار الحشرات
- انتقال العدوى
- غبار المصانع
- أخرى تذكر:.....

المحور الثالث- دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة بالمنطقة:

س15- كيف تتم معالجة المشكلات البيئية بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- عن طريق فلتره المصانع الملوثة
- إنشاء مساحات
- توعية المواطن بأهمية البيئة
- مكافحة كل أسباب التلوث
- أخرى تذكر.....

س16- ما هي الآليات المستخدمة من قبل المجالس المحلية لحماية البيئة بالمنطقة؟

(أذكرها بالترتيب)

- المحافظة على الصحة العامة
- تنظيف الطرق والأرصفة
- حماية المنطقة من التلوث
- سلامة المواد الغذائية
- تحديد القواعد والتدابير التي يجب الالتزام بها

-أخرى تذكر:.....

س17- هل ترى أن المؤسسات الحكومية تقوم بدورها في مجال حماية البيئة بصفة؟

- جيدة متوسطة سيئة

س18- ما هي إستراتيجيتكم لإدارة شؤون البيئة بالمنطقة مستقبلا؟ (أذكرها بالترتيب)

- السعي إلى تحسين أحوال البيئة بالمنطقة
- إعداد الخطط لمواجهة المشكلات البيئية بالمنطقة
- إعداد المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في المشاريع التنموية
- الرقابة والتفتيش الدوري للمشاريع التنموية
- متابعة تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة
- أخرى تذكر:.....

س19- هل ترى أن مسؤولية الحفاظ على البيئة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية فقط؟

- نعم لا

س20- في حالة الإجابة بلا، يسأل من يشاركها في ذلك؟ (أذكرها بالترتيب)

- سكان المنطقة
- الجمعيات
- الأحزاب السياسية

-أخرى تذكر:

س21- كيف يمكن للأفراد أن يساهموا بحماية البيئة بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- إيقاظ الرأي العام عن طريق التوعية بمخاطر البيئة
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية
- تنظيم تظاهرات خاصة بالبيئة
- مخاطبة الأجهزة الإدارية للعمل على حل المشكلات البيئية بالمنطقة.

أخرى تذكر:

س22- كيف تساهم الجمعيات المحلية بحماية البيئة ؟ (أذكرها بالترتيب)

- تنبيه الجهات المعنية بالأضرار التي ألحقت بالبيئة
- نوعية المواطنين بأمر البيئة.
- المشاركة والمشاورة مع المنتخبين المحليين حول حماية البيئة
- الاحتفال بالأعياد الوطنية والعالمية للبيئة.
- كل هذه الآليات
- أخرى تذكر:

س23- ما هي اقتراحاتكم لزيادة فعالية المشاركة بحماية البيئة بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- على إقامة جمعيات تهتم بحماية البيئة
- التخطيط للمشاركة في حماية البيئة
- تشجيع كل المهن والتخصصات على حماية البيئة
- الاهتمام بدور المرأة في حماية البيئة
- أخرى تذكر:

المحور الرابع: مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة

س24- أين تظير اهتمامات الدولة بالبيئة في ولاية بسكرة؟ (أذكرها بالترتيب)

- من خلال إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالبيئة
- من خلال النوعية
- العمل على تغيير السلوكيات الضارة بالمجتمع
- معاقبة الملوئين
- أخرى تذكر:

س25- هل ترى أن القوانين والتشريعات الحالية تساعد على تفعيل المحافظة على البيئة؟

- نعم
- لا

س26- في حالة الإجابة بنعم ، كيف يتم ذلك؟ (أذكرها بالترتيب)

- وقف النشاط وعلق المنشأة الملوثة
- المنع من متابعة النشاط (الحظر)
- تنظيم عمليات التنمية في المجتمع
- تحقيق التنمية المستدامة
- أخرى تذكر:

س27- ما مدى تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة؟

- يطبق بشكل قاطع
- يطبق إلى حد
- لا يطبق مطلقا

س28- ما هي معوقات تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة؟ (أذكرها بالترتيب)

- نقص الكوادر المتدربة على تطبيق قانون البيئة
- قصور بعض مواد القانون
- لأن البيئة من آخر أولويات السلطات المحلية بالمنطقة
- التراضي مع لمخالفين
- أخرى تذكر:

س29- ما هي مقترحاتك لتحقيق تنمية محلية بمراعاة الأبعاد البيئية؟

.....

دليل المقابلة مع ممثل البيئة بمدينة بسكرة

س1- في رأيك، إلى أي حد تتم مراعاة أصحاب المشاريع التنموية للبعد البيئي؟

.....
.....

س2- ماهي المشكلات البيئية الناتجة عن نشاط المشاريع التنموية بمدينة بسكرة؟

.....
.....

س3- ما هي الإجراءات المتبعة من قبلكم لتجنب هذه المشكلات؟

.....
.....

س4- هل تقومون بتفتيش دوري لهذه المشاريع التنموية؟

لا

نعم

س5- في حالة الإجابة بنعم ما هي الملاحظات التي تم تسجيلها؟

.....
.....

س7- ماهو دور مديرية البيئة في مجال حماية البيئة؟ (يكتب بالتفصيل)

.....
.....

س8- ما هي الجهات التي تنسقون معها من أجل الحفاظ على البيئة؟

.....
.....

الملاحق

س9- ما هي الخطط والاستراتيجيات التي تضعونها من أجل الحفاظ على التوازن بين البيئة والتنمية وما مدى تنفيذها؟

.....
.....

س.....10- كيف تقيم طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية بمدينة بسكرة؟

.....
.....

س11- كيف تساهمون في تشكيل الوعي البيئي بالمدينة؟

.....
.....

س12- ماهي العقبات التي تحول دون تحقيق مديرية البيئة لأهدافها؟

أ- على مستوى الفرد:

.....

ب- على مستوى المنظمات البيئية غير الحكومية:

.....

ج- على مستوى أجهزة وسائل الاعلام:

.....

د- على مستوى تطبيق قانون حماية البيئة:

.....

.....

شكرا جزيلاً على تعاونكم معنا

دليل المقابلة للتطبيق على ممثل مديرية السكن والتعمير:

- اسم المكتب إن وافقتم على ذلك:

س1- ما هي الاعتبارات التي تقوم عليها دراستكم للمشاريع السكنية بمدينة بسكرة؟

.....
.....

س2- إلى أي حد تتم مراعاتكم للبعد البيئي عند القيام بدراسة هذه المشاريع السكنية؟

.....
.....

س3- في رأيك إلى أي حد تم مراعاة البعد البيئي في المشاريع السكنية المنجزة سابقا؟

.....
.....

س4- هل تقومون بتفتيش دوري للمشاريع السكنية التي هي قيد الانجاز بالمدينة؟

نعم لا

س5- في حالة الإجابة بنعم ما هي أهم الملاحظات التي تم تسجيلها؟

.....
.....

س6- ما هي المواصفات والشروط التي تضعونها لكي يلتزم بها أصحاب المشاريع السكنية؟

.....
.....

شكرا جزيلا على تعاونكم معنا

دليل المقابلة للتطبيق على بعض مكاتب الدراسات:

- اسم المكتب إن وافقتم على ذلك:

س1- إلى أي حد يلتزم أصحاب المشاريع التنموية بالمواصفات المعمارية عند البناء؟

.....
.....
.....

س2- ما هي الاعتبارات التي تقوم عليها دراستكم للمشاريع التنموية التي تقام بالمدينة؟

.....
.....
.....
.....

س3- إلى أي حد تتم مراعاتكم للبعد البيئي عند القيام بدراسة هذه المشاريع التنموية؟

.....
.....
.....

س4- في رأيك إلى أي حد تتحقق السلامة البيئية بالمشاريع التنموية السابقة بمدينة

بسكرة؟.....

.....
.....
.....

س5- هل تقومون بتفتيش دوري لهذه المشاريع التنموية ؟

لا

نعم

س6- في حالة الإجابة بنعم ما هي أهم الملاحظات التي تسجلونها ؟

.....
.....
.....

س7- ما هي المواصفات والشروط التي تضعونها لكي يلتزم بها أصحاب المشاريع التنموية بمدينة بسكرة ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

شكرا جزيلاً على تعاونكم معنا

دليل دراسة الحالة للتطبيق على بعض المنظمات البيئية غير الحكومية (الجمعيات):

أولاً- التعريف بالجمعية :

- 1- اسم الجمعية وعنوانها الرئيسي:.....
- 2- الفئات المستهدفة من قبل الجمعية:.....
- 3- تاريخ تأسيس الجمعية:.....
- 4- الجهات التي تمول إن وجدت:.....

ثانياً - دور الجمعيات في تشكيل الوعي البيئي لدى المواطن بمدينة بسكرة :

- 1- ماهي أهم أنشطة الجمعية؟.....
- 2- ماهي أهم الأهداف التنموية والبيئية لجمعيتكم؟.....
- 3- ماهي أسباب نقص الوعي البيئي لدى المواطن؟.....
- 4- ما هي البرامج المطبقة فعليا من طرف جمعيتكم لتنمية الوعي البيئي لدى المواطن.....
- 5- ما هي مقترحاتكم لتنمية الوعي البيئي لدى المواطن بمدينة بسكرة.....
- 6- ماهي المعوقات التي تحد من تنمية الوعي البيئي لدى المواطن بالمنطقة.....

شكرا جزيلا على تعاونكم معنا

فهرس المحتويات

شكر وعرهان

إهداء

مقدمة أ-ج

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة..... 02

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها 07

1- أهمية الدراسة 07

2- أهداف الدراسة..... 07

ثالثاً - تحديد المفاهيم 08

1- مفهوم التنمية 08

2- مفهوم التنمية المستدامة 17

3- مفهوم البيئة 22

3-1 المعنى اللغوي للبيئة..... 22

3-2 المعنى الاصطلاحي للبيئة..... 23

رابعاً- الدراسات السابقة والمشابهة..... 27

خامساً- المدخل النظري للدراسة 48

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة

تمهيد 55

أولاً- الاهتمامات التقليدية بدراسة البيئة في علوم الاجتماع 56

1- علم الاقتصاد 57

2- علم الجغرافيا..... 58

3- علم النفس 59

4- الانثروبولوجيا 60

ثانياً- البيئة عند علماء الاجتماع الأوائل..... 61

1_ ابن خلدون	62
2- مونتيكيو	62
3- هيرت سبنسر	63
4- اميل دوركايم	64
5- ماكس فيبر	65
ثالثا - المداخل النظرية في دراسة البيئة (الاهتمامات النظرية الحديثة)	67
1. المدارس الحتمية (النظرية الأيكولوجية)	67
2. المدرسة الإمكانية	69
3. المدرسة الاحتمالية	69
4. مدرسة الفعل الاجتماعي	69
رابعا- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة	71
1- علاقة الثقافة بالبيئة	71
2- الوعي البيئي	75
خامسا- الأبعاد السياسية للبيئة	79
الفصل الثالث: التنمية بمعزل عن البيئة	
تمهيد	85
أولا- الاتجاهات النظرية للتنمية	86
1- النظرية الماركسية	86
2- الاتجاه المثالي	87
3- الاتجاه السيكلوجي	88
4- اتجاه النماذج أو المؤشرات	89
5- الاتجاه التطوري المحدث	91
6- اتجاه الانتشار الثقافي	93
7- الاتجاه الماركسي الحديث	94
ثانيا- الأبعاد الرئيسية للتنمية	97

97.....	1- البعد الاقتصادي
98.....	2- البعد الاجتماعي الثقافي
100.....	3- البعد السياسي
101.....	4- البعد الإداري والتنظيمي:
102.....	5- البعد السيكولوجي أو السلوكي
103.....	ثالثا- مؤشرات التنمية
104.....	1- بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية
108.....	2- بعد المشاركة في التنمية
110.....	3- بعد تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات
111.....	4- بعد صيانة البيئة
112.....	رابعا- معوقات التنمية
112.....	1- المعوقات الخارجية
113.....	2- المعوقات الداخلية
115.....	خامسا- التنمية المحلية
115.....	1- مبادئ التنمية المحلية
117.....	2- برامج تنمية المجتمعات المحلية
121.....	3- عناصرها
123.....	4- استراتيجيتها
123.....	5- معوقات التنمية المحلية
127.....	سادسا- المسيرة التنموية بالجزائر
127.....	1- مرحلة التصنيع والنمو (1967-1985)
131.....	2- مرحلة التعديل الهيكلي (1986-1998)
134.....	3- الانتعاش الاقتصادي في التنظير الكينزي: (من سنة 1989 إلى غاية اليوم)....
137.....	إستخلاصات الفصل

الفصل الرابع: من الاهتمام بالبيئة إلى التنمية المستدامة

تمهيد	139
أولاً: تطور مفهوم التنمية المستدامة	140
ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة	142
1- الأبعاد الاقتصادية	142
2- البعد الاجتماعي	145
3- البعد البيئي	147
ثالثاً: عناصر التنمية المستدامة	152
1- ثبات عدد السكان	152
2- أشكال جديدة من الثقافة أو نقل الثقافة	153
3- تقنين النفايات ومنع التلوث (الإنتاج الأنظف)	155
4- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية	156
5- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية	157
6- تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية	158
7- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها	159
8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات	160
رابعاً: واقع التنمية المستدامة بالجزائر	161
1- أهم مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر	161
2- تحديات التنمية المستدامة بالجزائر	171
3- إدارة التنمية المستدامة بالجزائر	177
خامساً: التشريع البيئي في الجزائر	185
1- حماية البيئة في قانون العقوبات	185
2. حماية البيئة في التشريعات الخاصة	186
3. قانون حماية البيئة في الجزائر رقم 10/03	187
4- الهيئات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة في الجزائر	189

202.....	استخلاصات الفصل
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
204.....	تمهيد
205.....	أولاً- مجالات الدراسة
205.....	1-المجال المكاني
210.....	2-المجال البشري
210.....	3-المجال الزمني للدراسة
213.....	ثانياً- المنهج المتبع في الدراس:
215.....	ثالثاً- عينة الدراسة وكيفية اختيارها
217.....	رابعاً- أدوات جمع البيانات
217.....	1- استمارة الاستبيان
220.....	2- المقابلة
221.....	3- الملاحظة
الفصل السادس: عرض وتحليل لنتائج الدراسة	
223.....	تمهيد
224.....	أولاً - عرض البيانات وتفسيرها
224.....	1- بيانات تتعلق بمدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بالمنطقة
242.....	2- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الأول.
244.....	3- بيانات تتعلق بالآثار المترتبة عن أعمال البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة
254.....	4- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الثاني.
255.....	5- بيانات تتعلق بدور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة بالمنطقة
275.....	6- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الثالث
278.....	7- بيانات تتعلق بمدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة بالمنطقة

285.....	8- النتائج الجزئية الخاصة بالتساؤل الرابع.....
286.....	ثانيا - عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة.....
291.....	ثالثا: توصيات و مقترحات.....
295.....	الخاتمة.....
299.....	قائمة المصادر والمراجع.....

ملخص الدراسة

الملاحق

فهرس الجداول

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

- جدول رقم "01": يبين المشاريع التنموية الأكثر انتشارا بولاية بسكرة 224
- جدول رقم 02: يبين أهمية المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية بسكرة
..... 226
- جدول رقم 03: يبين الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة ... 228
- جدول رقم 04- يبين الجهات المعنية بدراسة المشاريع التنموية قبل تنفيذها 230
- جدول رقم 05: يبين ملاءمة موقع الوحدات الصناعية من عدمه، وأسباب عدم الملاءمة
..... 235
- جدول رقم 06: يبين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات
الصناعية..... 238
- جدول رقم 07: يبين المواصفات والشروط التي يجب أن يلتزم بها أصحاب المشاريع
التنموية بالمنطقة..... 240
- جدول رقم: 08: يبين ما إذا أدت مشاريع التنمية المحلية إلى بعض المشكلات البيئية
بالمنطقة..... 244
- جدول رقم 09: يبين المشكلات البيئية التي تسببها مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة.
..... 245
- جدول رقم 10: يبين الآثار التي تخلفها المشاكل البيئية على البيئة..... 247
- جدول رقم 11: يبين انعكاسات هذه المشكلات على البيئة الاجتماعية..... 249
- جدول رقم 12: يبين الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة..... 250
- جدول رقم 13: يبين سبب الأمراض الأكثر انتشارا بولاية بسكرة..... 251
- جدول رقم 14: يبين كيفية معالجة المشكلات البيئية بالمنطقة..... 255

- جدول رقم 15: يبين الآليات المستخدمة من قبل المجالس المحلية لحماية البيئة بالمنطقة
257.....
- جدول رقم 16: يبين تصور استراتيجي لكيفية إدارة شؤون البيئة بالمنطقة 262
- جدول رقم: 17: يبين ما إذا كانت مسؤولية الحفاظ على البيئة تقع على عاتق المؤسسات
الحكومية فقط؛ والجهات التي تساعد على ذلك. 265
- جدول رقم 18: يبين كيفية مساهمة الأفراد بحماية البيئة بالمنطقة. 266
- جدول رقم 19: يبين كيفية مساهمة الجمعيات المحلية بحماية البيئة بالمنطقة. 269
- جدول رقم 20: يبين اقتراحات الفاعلين المحليين لزيادة فعالية المشاركة بحماية البيئة
بالمنطقة. 273
- جدول رقم 21: يبين مظاهر اهتمامات الدولة بالبيئة في مدينة بسكرة 278
- جدول رقم 22: يبين ما إذا كانت التشريعات والقوانين الحالية تساعد على تفعيل المحافظة
على البيئة والأساليب التي يتم بها ذلك؟ 280
- جدول رقم 23: يبين مدى تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة 282
- جدول رقم 24: يبين معوقات تطبيق قانون حماية البيئة بالمنطقة 283